

تأليف

محمد بن عبد الرحمن الخليجي

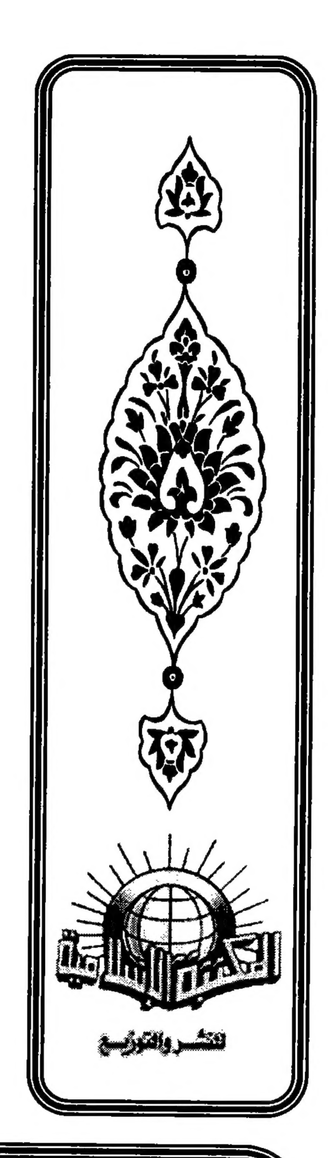
تحقيق

الشيخ
إيهاب فكري

الشيخ
خالد أبو الجود


بسم الله الرحمن الرحيم

شرح
مقرب التحرير
للنشر والتحبير



الترقيم الدولي

978-977-480-001-6

الطبعة: الأولى

رقم الإيداع: ٢٢٥٩٠/٢٠٠٩

التاريخ: ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م

المكتبة الإسلامية

- الإدارة والفرع الرئيسي:
٣٣ ش صعب صالح- عين شمس الشرقية- القاهرة- جمهورية مصر العربية
ت وفاكس: ٤٩٩١٢٥٤ /٤٩٠٠٦٠٦/٤٩٠٠٨٠٨
- فرع الأزهر: ١ش البيطار خلف جامع الأزهر- درب الأتراك - ت: ٥١٠٨٠٠٤
E-mail : islamya٢٠٠٥@hotmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

يَقُولُ رَاجِي لُطْفَ مَوْلاهُ الخَفِي	١	مُحَمَّدُ المُقْرِي الخَلِيجِي الحَنَفِي
الحَمْدُ للهِ الذي حَرَّرَنَا	٢	مِن رِبْقَةِ الجَهْلِ بِمَا عَلَّمَنَا
أَوْرَثَنَا الكِتَاب أَوْفَى نِعْمَةِ	٣	ثُمَّ الصَّلاة لِنَبِيِّ الرَّحْمَةِ
مُحَمَّدٍ وَآلِهِ ومَن تَلا	٤	كِتَابَ رَبِّنَا بِوَجْهٍ أُنْزِلا
وَبَعْدَ ذَا فَإِنَّ مَتْنَ الطَّيِّبَهْ	٥	ذو مُطْلَقَاتٍ أَنْ تُقَيَّدْ وَاجِبَهْ
لِذَا عُنِيتُ بَعْدَ نَظْمِي التَّكْمِلَهْ	٦	بِنَظْمِ تَحْرِيرٍ لِمَا قَدْ أَجْمَلَهْ
رغبةَ أن يكون مَنْ يتلو على	٧	تمامِ علمٍ بالذي لهُ تلا
محررًا لكل راوٍ ما ورد	٨	مُعَوِّلاً على الطريقِ المعتمد
سَمَّيْتُهُ مُقَرِّبَ التَّحريرِ	٩	للنشر والتحبير والتيسيرِ
وها أنا ذا شارعٌ فيما قُصِد	١٠	والله حسبي وعليه أَعْتَمِد

§§§

تحرير التعوذ والبسملة

للكُلِّ في تعوذ بسورةِ	١١	معْ بسملةْ وجهين خذ معْ عشْرةِ
فاقطع ، وصل من غير تكبير وبه	١٢	وصله مع وقف ووصل وانتبه

فهـــذه سِــتٌّ إذا قَطَعْــتَ أو ١٣ وصــلتَ تعويــذا بمــا بعــدُ رَأَوا

وَزَادَ حمــزهْ إنْ يقِــفْ بِــأَكْبَرَا ١٤ إبــدال همــزهِ فأربعًــا يَــرَىٰ

كوصــله الــرحيم بــالأول مــعْ ١٥ تــركِ لتكبــيرٍ ووصــلهِ تَقَــعْ

وإن تقــف بــأكبر اتبــع أوَّلا ١٦ له إذا حققَــــه أو سَـــــهَّلا

وبَــيْنَ الانفــال وتوبــة بــلا ١٧ بسملة للكل قِـفْ واسكت صِـلا

وَبَيْنَ غير ذَين بَسْمِلْ قِـفْ وَصِـلْ ١٨ مكــبرًا أَوْ لا قَطَعْــتَ أَوْ تَـصِلْ

مــع قَطْـعِ آخـرٍ وَصِـل كُلَّا إِذَا ١٩ كَــبَّرْتَ أَوْ لا فَثمــانٍ تُحْتَــذَا

وحمـــزةٌ وَخَلَـــفٌ إنْ كَــبَّرَا ٢٠ فخمــسةُ التكبــير عنهمــا تُــرَىٰ

وَمَــا لحمــزةٍ مــن الإبــدالِ في ٢١ أكــبر، والأول هــا هُنَــا اقْــتُفِي

والوَصْلُ ثم الـسكتُ يأتيـانِ عَـنْ ٢٢ مَــنْ لَهُمَــا رُتْبَتَــا أَوْ لا اعْلَمَــنْ

وَاتْرُكْهُمَا عندَ اقترانِ النـاس بالــ ٢٣ حَمْـدِ وَفِي تَكْرِيـرِ سُـورَةٍ حُظِـلْ

وَرَاعِ حالَ الوقفِ في الـسكتِ وَرَا ٢٤ عِ مَا أَتَىٰ في الوصلِ إنْ وَصْـلٌ جَـرَىٰ

(سورة الفاتحة وما يتبعها)

إنْ أُخْلِـصَتْ صَـادُ الـصِّرَاطِ أَوَّلا ٢٥ لا تُـشْمِمِ الثَّـانِي وغَــيْرَ ذَا افْعَـلا

وَبِمُــسَيْطِرٍ إذا أَخْلَــصْتَ عَــنْ ٢٦ خَــلادِ مــعْ وقــفٍ بــالاكبَرِ انْقُلَـنْ

وَمَــا لَهُ سَــكْتٌ إذًا وإنْ تُــشِمْ ٢٧ اسْكُتْ وَدَعْ وَصْلاً وفي الوقفِ عُلِمْ

نقلٌ وسكتٌ مثلَ سكت غـير مَـدْ ٢٨ ومعَــهُ نقــلٌ فقــط سِــتٌّ تُعَــدْ

لِحَفْصٍ سـينَ بـسطةٌ في القـصرِ دَعْ ٢٩ والسين في مسيطرٍ انْ سكتٌ وَقَعْ

وَلابنِ ذَكْوَانَ مُسَيْطِرُونَ مَعْ ٣٠ مُسَيطِرٍ إِنْ مَدَّ فالسِّينَ مَنَعْ

كَبَسْطَةٍ وسَيْنَهُ اتْرُكْهُ كَذَا ٣١ بفتحٍ زَادَ وَهْوَ بالمَدِّ انبِذَا

كَمَيْلِهِ عِنْدَ هِشَامٍ إِنْ قَصَرْ ٣٢ أَوْ عَنْهُ تَا التَّأْنِيثِ مَعْ سينٍ ظَهَرْ

(تقييدات المدود)

أَقْوَى المدودِ لازمٌ فمَا لَحِقْ ٣٣ فالمُتَّصلْ فعارضُ السُّكونِ ثِقْ

فالمُنْفَصِلْ وأضعفُ الكُلِّ البَدَلْ ٣٤ واللينُ عنْ مَدٍّ لِعَارِضٍ نَزَلْ

فَإِنْ تَقِفْ بِعَارِضٍ بعدَ البَدَلْ ٣٥ أَوْ بعدَ وَقْفِ اللينِ ستَّةٌ حَصَلْ

ايتِ بِمَا في أَوَّلٍ في الثَّاني ٣٦ وَزِدْهُ مَا عَلا بلا تَوَانِ

وَإِنْ عَكَسْتَ سَوِّيَا مَدَّهُمَا ٣٧ وَجِئْ بالادْنَى في الأخيرِ مِنْهُمَا

وَسَوِّ بينَ عارضِ الإدغامِ مَعْ ٣٨ عارضِ وقفٍ مطلقًا إذا اجْتَمَعْ

والمتصلْ والمنفصلْ سَوِّ وَزِدْ ٣٩ الاخيرَ مِنْ كلٍّ بما قدْ يَنْفَرِدْ

وإنْ يُمَدَّ ذلكَ القدر فَعُدّ ٤٠ جميعَ أوجهِ بثانٍ لا يُرَدّ

وَزِدْ عَلَى ذلك قَصر المُتَّصِلْ ٤١ إنْ يتغيَّرْ حالَ قصر المُنْفَصِلِ

وفي اجتماعِ الكُلِّ زِدْ ذلك مَعْ ٤٢ ثلاثِ ما حُقِّقَ إنْ قَصْرٌ وَقَعْ

وَأَضْمم لِقَدْرِ الوَصْلِ ستًا إنْ تَقِفْ ٤٣ في كيشا ، والرَّوْمُ كالوصلِ عُرِفْ

وقَصْرُكَ التعظيم دَعْهُ إن تَمُدّ ٤٤ غيرهْ ومعْ مَدٍّ بهِ الإدغامَ رُدّ

ولابنِ ذكوانٍ بِمَدٍّ قَدْ حَظَلْ ٤٥ إِدْغامَ أُورثتمْ وإظهار اذْ دَخَلْ

وامنعْ لهُ ميلَ الحَوارِيّينا ٤٦ مزجاةَ مَعْ ذِي الرا وكَافِرِينا

عِمْـرَان يَلْقَـاه أَتَىٰ أمـرُ وفي ٤٧ رَآه مَيِّـلْ مُطْلَقًـا مـعَ ذا نُـفِي

ومَيْـلَ خَـاب دَعْ وإبراهِيمـا ٤٨ دَعْ أَلِفًـا بِهَـا تَكُـنْ فَهِيمَـا

كَـذَا تَفَاوتًـا لَهُ فِي الـسَّكت دَعْ ٤٩ والوصلَ والسَّكت لدَىٰ السكتِ مَنَعْ

ولهِـشامٍ إنْ قَـصَرْتَ فافتحَـا ٥٠ خـابَ وجـا شَـا ورَأَىٰ مُوَضِّـحَا

إِنَاهُ مِـلْ وافـتح مَـشَاربْ وأَضِـفْ ٥١ خالـصةً وَقَـصْرَ أَعْجَـمِي حُـذِفْ

وعُذْتُ أَدْغِمْ يَرْضَـهُ الهـاءَ اقْـصُرَا ٥٢ وَنَحْـوَ آتِنَـا بالادْخَـالِ قَـرَا

ومُطْلَقًـا سَـهِّلْ سِـوَاهُ مُـدْخِلا ٥٣ واسْـتَثْنِ أذهبـتمْ وأنْ كانَ اعْقِـلا

تحرير ما في الإدغام ليعقوب وأبي عمرو

يعقـوبُ في الكبـيرِ مـعْ صَـغيرٍ أوْ ٥٤ عَامٌ الخِـلافِ مـعَ خَاصِـهِ فَـسَوْ

أوِ ادْغِـمِ الثَّـاني وفي الـرَّاجِحِ مَـعْ ٥٥ سِوَاه عكـسُ مـا مَـضَىٰ عنـهُ وَقَـعْ

وابنِ العَلا في الخاصِ والكبيرِ سَـوْ ٥٦ مـعْ ضـد أو أدغـمْ لِـضِدٍّ قـدْ رَأَوْا

والحضْرَمِي أَدْغَـمَ مَـعْ قَـصْرٍ وَمَـدْ ٥٧ لا الميمَ قَبْـلَ البَـا بِمَـا الثَّالِـثُ عَـدْ

موانع الغنة في اللام والراء

وَغُنَّـةَ الـلامِ وراءٍ امْنَعَـا ٥٨ لأَزْرَقٍ إنْ مَـدَّ شَـيْئًا ومَعَـا

تَفْخِيم رَا ضُمَّت وتَوْسِيطِ البـدلْ ٥٩ والأصـبهاني عنـدَ مَـدٍّ مـا انفَـصَلْ

بِعَكْسِ حفـصٍ مثـلَ سَـكْتِهْ وَإِذَا ٦٠ مَدَّ ابن ذكـوانَ مـعَ الـسكتِ انْبُـذَا

والمـدغمُ الكبـيرِ والمُـوَفَّىٰ كَبَـا ٦١ رئْكـم ومُخْفيـهِ بمـدٍّ صُـحِبَا

وَنَحْـوَ لَـنْ نـؤمنَ إنْ تُدْغِمَـهْ لا ٦٢ تَغُـنَّ في الـلامِ بإجمـاعِ المَـلا

موانع هاء السكت ليعقوب

هَا السكتِ في نحوِ عَلَيَّ دَعْ بِمَدْ ٦٣ وفي الجميـعِ حَـالَ الادْغَامِ تُـرَدْ

وعَـنْ رويـسٍ مُنِعَـتْ إنْ أَظْهَـرَا ٦٤ بالمـدِّ كاتخـذتُ أوْ إذَا قَـرَا

مُـسْقِطًا اولَى الهمـزتينِ ويُخَـصْ ٦٥ هَـذَا بِمَـدٍّ مَـعَ إظهـارٍ بِـنَصْ

وحِـينَ ذا بفـاطرٍ جَهِّـلْ وسَـمْ ٦٦ يَـنْقُصْ وسَـمِّيَنْ فقـطْ إنِ ادَّغَـمْ

§§§

تحرير الإمالة

ولا تُمِـلْ بـألِفٍ مُنَوَّنَـا ٦٧ إلا إذَا كانَـتْ لقَـصرٍ أُعْلِنَـا

وإنْ تَـصِلْ نحـو يَتَـامَىٰ بالنـسا ٦٨ لا تُمِـلِ التـاءَ لِدُورِيٍّ الكِـسَا

وفي تُمَـارِ ويُـوَارِي اضْـجِعَنْ ٦٩ وأَتْبِـعِ العـينَ إذَا اليَـا لا تُغَـنْ

§§§

(تحرير أبي عمرو في فعلي ورءوس الآي)

وابـنُ العَـلا تَقْلِيـلَ دُنْيَـا مَنَعَـا ٧٠ مَـعْ فَتْحِـهِ فعْـلَىٰ إذَا مـا اجْتَمَعَـا

وَزِدْ لدُورٍ مَنْـع أنْ يُمَـيِّلا ٧١ دُنيـا إِذَا فُعْـلَىٰ قَـرَا مُقَلِّـلا

وعَنْـهُ في النـاسِ ودنيـا فَـرِّقَنْ ٧٢ إمالـةً بالقَـصرِ إنْ الاظهـارُ عَـنْ

وَامْنَـعْ لَهُ إمالَـةَ النـاسِ عَلَىٰ ٧٣ تقليلِـهِ بـلىٰ فبـالفتحِ تَـلا

وَإِنْ يُمِـلْ دُنْيَـا فَـرَأْسُ الآي مـا ٧٤ قَلَّلَهَـا فَفَتْحهـا عنـهُ الْزَمَـا

وَعَنْـهُ مـا تقليلـه عـسي أَتَىٰ ٧٥ مـع قـصرٍ أوْ غُنَّـةٍ أوْ فـتحِ مَـتَىٰ

وَمَـعَ فتحِـك رءوسَ الآي لِلْـ ٧٦ بَـصْريِّ تَقْلِيلُـكَ فعْلَىٰ قَـدْ حُظِـل

والسوسِ في نحـوِ أَلَـمْ يَـرَ يَـرُدّ ٧٧ مَـيْلا ومـا قَلَّـلَ دُنيـا إنْ يَمُـدّ

سِوَىٰ القَصَصْ إن تعقلـونَ خَاطِبًـا ٧٨ وعنـهُ الاطـلاقِ بِفُعْـلَىٰ يُجْتَـبىٰ

وفَـتح فعْـلَىٰ ذَرْ مُقَلِّـلا بـلىٰ ٧٩ إن يـك دوريٌّ بقـصرٍ قـد تَـلا

تحريرات الأزرق في البدل وغيره

وعِنْـدَ قـصرِ بَـدَلِ الازرقُ مـا ٨٠ قَلَّـلَ ذَا اليـا مَـا فِـصَالاً فَخَّمَـا

مـا سَـهَّلَ آلذَّكَـرَين[1] مـا قَـرَا ٨١ عُـشَيرةُ التوبـهْ بتفخـيمٍ يُـرَىٰ

وعنـدَ قـصرٍ سَـوِّ مَنْـصُوبَي را ٨٢ نُوِّنَتَـا مـع وقفـةٍ بـالاخرَىٰ

وعنـدَ توسـيطِ فـالاخرَىٰ رَقِّقَـا ٨٣ مع وَجـهَي الأولىٰ تَكُـنْ مِمَّـن رَقَـا

كذلكَ[2] إنْ مَـدَّ شي مَـعْ فـتحِ يـا ٨٤ وإن تُقَلِّـلْ فيهِمَـا الـرَّقَّ أَجْرِيَـا

وعنـدَ مَـدّ بـدلٍ سَـوِّهُمَا ٨٥ أَوْ فَخِّـمَ الأولَىٰ كَمَـا إن عُـدِمَا

ونَحْـو خـيرًا إن تُوَسِّـط رَقِّقَـنْ ٨٦ وقفًـا فقـط وَإن وَصَـلْتَ عَمِّمَـنْ

وإِنْ تُوَسِّـطْ فَخِّمَـنَّ ذِكْـرًا ٨٧ وصـلًا ووقفًـا وكـذاكَ سِـتْرًا

كـذاكَ صِـهرًا إمـرًا أيـضًا وِزْرًا ٨٨ حِجْـرًا كَـذَا لا مُـسْتَقِرًّا سِرًّا

---

(١) البيت غير موزون .

(٢) البيت غير موزون .

(في البدلين وإسرائيل)

وفِي مُغَـــيَّرٍ إذَا تَقَــدَّمَا ٨٩ مُحَقـقٌ خَمـسةَ أوجـه اعلَمَـا

اقــصُرهُمَا وإن تُوَسِّــط أَوَّلا ٩٠ أَوْ إن تَمُـدَّ سَـوِّ واقْـصُر تَفْـضُلا

والعكسُ إن تَقْصُر فَثَلِّث ثَـانِي ٩١ وَسَـوِّ في البَـاقِي وخُـذ بَيَـانِي

وَحُكـم إسرائيـل مـع مُحَقـق ٩٢ حُكـم المُغَـيَّرِ مـع المُحَقَّـق

وَفِيــهِ مــعْ مُغَـيَّر ثَلِّثْــهُ إنْ ٩٣ قَصَرْتَ ثـم سَـوِّ واقْـصُرْ يا فَطِـن

طَرْدًا وعكسًا ثـم إن جَـا مَعْهُمَـا ٩٤ إن قَـصْرُ إسرائيـلَ خُـذْ خَمْـسَهُمَا

كَــذاك إن قَــصَرتَ مــا تغــيرا ٩٥ ثــم كَمَــا حقـق مـع مـا غُـيِّرَا

(في اللين والبدل وإسرائيل)

وإنْ تـرَ اسرائيـل مـعْ لـينٍ فَـدَع ٩٦ مَــدَّك لِينًــا حـينَ تُوَسـيطٌ يَقَـع

وَإنْ تَمُــدَّ اللــينَ مُــدَّ البَـدَلا ٩٧ وإن تُوَسِّــط فــالثلاثُ تُــتْلَى

وزِدْ بغـــيرِ شيءِ القـــصرَ عَلَى ٩٨ تَثليثِـكَ البَـدَلْ تَكُـن مُفَـضَّلا

وعنــدَ تقليــلٍ لِذِي اليــاءِ رَوَى ٩٩ تَرقِيـق صَلـصَال وتغلـيظ الـسِّوَى

ومَنْــع توســيطٍ لإسرائــيلا ١٠٠ وَإن بَــدَا بــاللامِ نَحــو الأولَى

اقــصُر فقــط وإن بِهمــزٍ ابتَــدَا ١٠١ ثَلِّــث لهُ مُــدّ البــدلْ مُعْتَمِــدَا

فصل في قيود الراءات واللامات

ولـمْ يُفَخِّـم ضَـمّ را إِنْ أَبـدلا ١٠٢ ثَـانِيَ هَمْـزٍ او يُوَسِّـط بَـدَلا
أو مَـدَّ أو وَسِّـطَ لينـا غـير شي ١٠٣ أو إِن تُفَخِّـم را كـشاكِرًا أُخَي
أو رُقِّقَـتْ عـشرون ثـم إِنْ فَـتَح ١٠٤ ذَا اليـاء أو تُوَسِـيطهُ شَـيْئًا وَضَـح
مـعْ مَـدِّهِ لِبَـدَلٍ في ذَيْـنِ ١٠٥ يمنـعْ لا كِـبْرٌ فَفِيهـا اسـتثن
أو بَعْـدَ طَـاءٍ كَانَ لامًـا غلظًـا ١٠٦ أو ان يُـرَقِّقَن لامًـا بَعْـدَ ظَـا
وبعـدَهَا ذَرْ غـيرَ مَـدٍّ في البَـدَل ١٠٧ وقيلَ إِن رُقِّتْ بِطَـا التَّوَسِـيطُ حَـل

(تحريرات حمزة)

وإِن تُوَسِّـط شي لحمـزةَ اشـتَرِط ١٠٨ سـكتًا بِـأَل أو مَـعَ مَفْـصُولٍ فَقَـط
ولا تُمِـل تـوراةَ عنـهُ حـينَ ذَا ١٠٩ وفـتحَ قَهَّـارٍ إِذًا قَـد نَبَـذَا
وسَـكت مفـصولٍ وأَل شَرطًـا لِتَـو ١١٠ سِـيطكَ لا أجتَمَعَـا أَوْ لا رَأَوا
سَـكتَّ أَو حَقَّقْـتَ في الغَـيْرِ وَرَدّ ١١١ توسِـيطها تفاوتًـا في سَـكْتِ مَـدّ
وعنـدَ سـكتِ المَـدِّ تـوراةَ أَمِـلْ ١١٢ فَقَـط وَهَـا الثأنيـث عنـهُ لا تُمِـل
مـع سـكتِ مَـدِّهِ إذا وَسَّـطَ لا ١١٣ كخَلَـفٍ ان حَقَّـقَ مـا قَـدْ فُـصِّلا
وعِنـدَ سـكتِ مـا اتَّـصَلْ ومَـدٍّ لا ١١٤ إدغَامـه بَـا الجَـزْمِ في الفَـا حُظِـلا
واقـصُر بِـلا إِن قَلَّـلَ القهـار أَو ١١٥ لا سَـكتَ والفـتحَ بِمَـدٍّ شي نَفَـوا

(في وقف حمزة وغيره)

وذو تَوَسُّطٍ بِزَائِدٍ مُنِع ١١٦ تحقيقُهُ إن يَتَغيَّر ما تَبِع
كعندَ سكتٍ ما وُصِل أو سكتِ مَد ١١٧ وبعدَ هَا ويا النِّدَا السكتُ يُرَد
وَأل إذا وقَفتَ فيها حُظِلا ١١٨ تحقيقها بدونِ سكتٍ فانقُلا
ونحوَ ﴿الإبرار﴾ امنعًا مَيْلاً عَلَىٰ ١١٩ سكتٍ بِهَا وفتح خَلادٍ احظُلا
وهؤلا إن همزتيه غَيَّرَا ١٢٠ فامنَع تَفَاوتًا إذا الرَّومُ جَرَىٰ
وغَيَّرًا مَفصُولَ رسمٍ إن تَجِدْ ١٢١ هُ بَعدَ ساكنٍ صحيحٍ وَوُجِد
سكتُكَ عن حمزة في المفصولِ ١٢٢ وعن خَلَف مع سكتِ مَدِّ الطُّولِ
وغيَّرا عن حمزةٍ ما يَنفَصِل ١٢٣ بعدَ تَحَرُّكٍ بسكتِ المُتَّصِل
ومعَ سكت المتصلْ إذا جَرَىٰ ١٢٤ قُبَيْلَهُ المَدّ امنعًا تَغَيُّرا
وَلَم يَكُن يَسكُتُ في وقفٍ عَلَىٰ ١٢٥ موصولٍ أو متصل بَل سَهَّلا
وَعَن سِوَاه في كَشيءٍ إن تَرُمْ ١٢٦ سكتًا عليه امنعهُ إلا أَن تَرُم

(تحريرات الفرش سورة البقرة)

فِي كَنَرىٰ الله إنِ السُّوسي فَتَح ١٢٧ فَخِّم وإنْ أَمَال فالوجهانِ صَح
وهاهُنَا رِقٌّ فقط إن أَبْدَلا ١٢٨ مع فتحِ موسىٰ مُظهِرًا أو قَلَّلا
وكَان هَامِزًا فمن موسىٰ انتمىٰ ١٢٩ أَوْجُهُهُ نُبْلٌ وللدوري أَمَا
وَفِي وإذ قال إلىٰ جَهْرَةْ جرىٰ ١٣٠ للبصري تحريرٌ نَمَاهُ الخُبَرَا

فاقصر وسَكِّنْ واختَلِس بغيرِ غَن ١٣١ وأظهرًا مُحَقِّقًا أو أَبدِلَن

أو أَدْغِمَنْ مُبدِلا وغُنَّ مَعْ ١٣٢ وَجْهَينِ في الهمزِ بإظهارٍ وَقَع

وائتِ بإتمامِ بلا غَنٍّ علىٰ ١٣٣ ثلاثةَ الهمزِ والإدغامِ جَلا

وامْدُدْ بإسكانٍ بلا غَنٍّ وغُنْ ١٣٤ وأظهرنْ مُبدِّلاً أو حَقِّقَن

وامدُد بإتمامِ وإخفاءٍ بلا ١٣٥ غَنٍّ بإظهارٍ وحَقِّق وابدِلا

فتلكَ واحدٌ وعشرونَ علىٰ ١٣٦ فتحكَ مُوسىٰ وإذا ما قُلِّلا

للدُّورِي والسُّوسيِّ عَنْهُ عَزَلا ١٣٧ أَوجُهَ الاتمامِ فَعَدُّهَا أَلا

تُضْرَبُ في ثلاثةٍ نَرَي تُعَدّ ١٣٨ تسعينَ بعد ستةٍ منها يُرَدّ

تفخيمُهُ اللامَ إذا ما قَلَّلا ١٣٩ موسىٰ بهمزٍ أو إذَا ما أَبدَلا

مع فتحهِ موسىٰ بإظهارٍ فَقَد ١٤٠ أَوْجُهُهُ نُبْلٌ وهذا المُعْتَمَد

وأزرقٌ نحو مُصَلًّى مُطلَقَا ١٤١ فَخَّم إن يفتح وإلا رَقَّقَا

ورأسُ آيٍ لم يكن فيها سِوىٰ ١٤٢ تقليلها مع رَقِّ لامِهَا رَوَىٰ

وغُنَّةَ اللامِ امنعًا فيما رُسِمْ ١٤٣ مُتَّصِلاً نحو لِئَلا قَد عُلِم

إن تَخْتَلِسْ أرني وقَلَّلت بلىٰ ١٤٤ اهمِزْ ولا تَغُنَّ عندِ ابنِ العَلا

وأَطلِق إن فَتَحتَ لكنِ امنَعَن ١٤٥ للدُّورِي إبدَالا بتقليلٍ وغَن

وإن تَسكُن فافتحْ اليا وأطلِقَا ١٤٦ ثم بلي ولا تَغُنَّ مُطلَقَا

وفي ﴿وإن تبدوا﴾ لحمزةَ مَتَىٰ ١٤٧ تُظهِر يُعَذِّب مَن ومَا سكتٌ أَتَىٰ

دَعْ سكت أو تَوسِيط شيءٍ ولَدَىٰ ١٤٨ خلادٍ انْ تُدْغِمْ وسَكتُهُ بَدَا

من قبلِ مفصولٍ فَدَع تَوَسُّطَا ١٤٩ وعند سكتِ المَدِّ الادغامَ اسقِطَا

وخَلَفُ مع سكتٍ كُلَّ ما ادَّغَم ١٥٠ وعكسُ ذا مع سكتٍ منفصلْ حُتِم
ومعَ سكتِ المدِّ سَكْت شي فَوَف ١٥١ تسعةَ خلادٍ وعشرةٌ خَلَف

(سورة آل عمران)

في ﴿ونعلمه﴾ إلىٰ ﴿بيوتكم﴾ ١٥٢ عشرونَ مع وَجْهَينِ للازرقْ تَتِم
فالكُلَّ فاقصُر ثلِّثِ الرَّاءَين أوْ ١٥٣ ﴿هيئة﴾ وَسِّط رَقِّقًا والفتحَ سَوِّ
آيةَ وَسِّطْ وَسِّطْ اقصُر هيئةَ ١٥٤ ومُدَّ أو وَسِّطْ لِمَدّ آيةَ
وافتح وقَلِّلْ ثم وَسِّطْ كلّا ١٥٥ أو هيئةَ اقصُر مع فتحٍ يُتْلَىٰ
ورَقِّقِ الرَّاءَين في العشرِ ومَعْ ١٥٦ توسيط غيرَ إيلَ تفخيمٌ يَقَع
في طَائِرًا وصْلا بتقليلٍ وكُلْ ١٥٧ لاَ مُدَّ أو وَسِّطْ هَيَهْ إذًا وقُلْ
في طائرًا وجهينِ مع فتحٍ جَرَىٰ ١٥٨ وإن قصرت اللين رَقِّقْ ﴿طائرا﴾
فَقَطْ مقللا وإن فخمتها ١٥٩ فافتح وقلل رقق الضَمَّ انتهىٰ
وإن تُرَاعِ غُنَّةً فَعُدَّهَا ١٦٠ لامًا وزايًا إن تُرَاعِ شَرْطَهَا
إنِ ابنُ ذكوانَ يُوَدِّهْ أَشْبَعا ١٦١ وَسِّطْ ومُدَّ واسْكُتَا أو امنعا

(سورة النساء)

والجارِ مع لينٍ وذاتِ الياءِ ١٦٢ سَوِّ أو اضربهَا بلا مِرَاءِ
أو امنعًا تقليل ذِي اليا دُونَ جَار ١٦٣ علىٰ توسُّطٍ لشيءٍ لا تُضَار
ومَعَ مَدِّهِ افتحنَّ فيهمَا ١٦٤ أو قَلِّل احْدَاهَا ثلاثٌ تُنْتَمَىٰ

ومـن أتـمَّ مطلقًـا يـأمُرْ بِمَـدْ ١٦٥ أو سَـكَّنَهْ بِـهِ مـع الإبـدالِ رَدْ

إمالــة النـاس وأزرق يــرىٰ ١٦٦ حـذركمُ بـالكاف مـع خـيرا جـرىٰ

في حكم راءات ولكن مع بـدل ١٦٧ سِـتَّتُهَا لا شيءَ مِنْهَـا قَـد حُظِـلْ

وحــصرتْ رقَّقَــهُ وقفــا ومــعْ ١٦٨ قـصر وتوسـيط البـدلْ إن اجتمـع

ففيهمـــا أربــع إن فخَّــم أَم ١٦٩ رقّ نـصيرا مــعَ ترقيــق بـضَم

وإن تفخـــم ذات ضــم رَقَّ مـا ١٧٠ يُنْصَب مـع حَـصِرَت بقـصرٍ عُلِمَـا

أو جئ بـوجهي حَـصِرَت مـع مَـدِّهِ ١٧١ وَقِــفْ ليعقــوبَ بِهَــا بَهَائِــهِ

ومَالِ كالفرقانِ سالَ الكهفِ قِـفْ ١٧٢ لِكُلِّهِـمْ في الـلامِ أو مَـا واعـتَرِف

(سورة المائدة)

مَـعَ قـصرِ سـوءَةَ وَمَـدِّهَا امتَنَـعْ ١٧٣ تَوسِـيطُ إسرائيـلَ إنْ فَـتْحُ وَقَـعْ

وَمَـعَ تَوسِـيطِ ﴿لـسوءة﴾ اقـصُرَا ١٧٤ أَوْ وَسِّـط اسرائيـلَ ثُـمَّ إِنْ جَـرَىٰ

تقليــلٍ اقــصُر ســوءَةَ بِمَــدِّه ١٧٥ أَوْ وَسِّطَا وامْـدُدْ لهَـا مـع قَـصْرِهِ

فتـــسعة لأزرق وفي ولـــو ١٧٦ أنهــمُ لحمــزةَ عــشرٌ رَأَوا

حَقِّــقْ لَهُ ﴿أرجلهــم﴾ إنْ قَلَّــلا ١٧٧ تــوراةَ مُطْلَقًــا كَــذَا إنْ مَــيَّلا

مَع سَكْتِ (أل) فَقَط وإذا أيدتكا ١٧٨ سَــكْتُكَ في الإنجيـلِ عَنْـهُ فـاتْرُكَا

مَعْ مَيْلِ تـوراةٍ بـلا سَـكْتٍ جَـرَىٰ ١٧٩ وعِنْـدَ خَـلادٍ بِـسَكْتٍ إذْ يُـرَىٰ

وفي وإذْ تخلــقُ ســتةَ عَـشَر ١٨٠ عَــنْ أزرقٍ إلىٰ مُبــينٍ تُعْتَــبَر

هيئــةَ فاقــصُر ثَلِّــث اسرائـيلا ١٨١ وَرَقّ راءاتٍ بفــــتحٍ قِـــيلا

أَوْ زِدْ بقصرِ إيل تفخيمًا لِضَمّ ١٨٢ وَإِن تُقَلِّلْ فمدَّ إيل قدْ حَتَمْ

وسِحْرُ فَخِّمًا وإنْ فَخَّمْتَ مَا ١٨٣ يُنْصَبُ رَقِّق مُدَّ مع فَتْحٍ نَمَىٰ

هيئةَ وَسِّط ثَلِّثِ اسرائيلَ مَعْ ١٨٤ فَتْحٍ وَرِقُّ طائرًا فيها وَقَعْ

أو زد بقصر إيل إن تقللا ١٨٥ وإن تُفَخّم طائرا فافتح ولا

يأتي سوىٰ توسيط إيل مطلقا ١٨٦ ومد إن فَخَّمْتَ وصلا حَقِّقا

﴿هيئةَ﴾ مُدَّ إيل فَاقْصُرهُ وَمُدّ ١٨٧ وَافتَح وَحَالَ قَصره التَّقْلِيل زِدْ

مَعْ رَقِّ طائرًا إذًا وَفُخِّمَت ١٨٨ وَصْلا فَقَط والفَتحُ مَعَ مَدٍّ ثَبت

وراء سحر رقها في العشر قل ١٨٩ وَبِسِوىٰ التَّحْرِيرِ هذا لا تَقُل

وَفِي ءَآَنتَ أَرَأَيتَ وَاقِفا ١٩٠ سَهِّل لأزرَقٍ والابدالُ انتَفَىٰ

§§§

(سورة الأنعام)

رويسُ إنْ حَقَّقَ آيِنْ مَا قَصَر ١٩١ وَمَنْ وَقَفْ باليا لحمزةْ لا يُقَرْ

والألِفَاتُ قَبْلَ رَا وبَعْدَهَا ١٩٢ لَدَىٰ ابن ذكوانٍ فَسَوِّيَنَّهَا

وَعَنْهُ إنْ أَشْبَعَ هَاء اقتد مَع ١٩٣ سَكْتٍ بمفصولٍ فَقَط مَيْلا مَنَع

في الرا وإن يقصر فمل وما سكت ١٩٤ موسِّطًا عشرٌ وأربعٌ أتت

ولهشامٍ إنْ يَكُنْ قَدْ ذُكِّرَا ١٩٥ يَهْمِزُ في الوقفِ وبالمدِّ قَرَا

وَإِنْ بشي وسِّط أَوْ سَكَتْ فَقَطْ ١٩٦ حَمْزَةُ تَسْهِيلِهِ ﴿إحسانا﴾ سَقَط

فسبعةٌ من قل تعالوا عنه عُدّ ١٩٧ وإن بإملاق فخلاد يَعُدّ

ودّا فَإِن وَسَّطَ شيئًا وَسَكت ١٩٨ بِمَا فُصِلْ فَسَكْتُهُ بِمَن ثَبَت

وفي افـتراءَ أطلقًـا مـع ذاتِ ضـم ١٩٩ ووزرَ كالمنـصوبِ فـاحفظ تُحْـتَرَم

(سورة الأعراف)

ســوءاتِ وَسِّــطْ هَمْـــزَهُ وَوَاوَهُ ٢٠٠ ثُــمَّ اقــصُرِ الــواوَ وَثلِّــثْ هَمْــزَهُ

لأزرقٍ وافـــتَحْ على قَـــصْرِهِمَا ٢٠١ وفي الــسِّوَى فــافتَح وقَلِّــل تَعْظُمَــا

ومَيْــلَ خَــلادٍ ببــسطةٍ حُظِــل ٢٠٢ إنْ يَتْلُهَــا بالــسِّينِ سـاكتًا بِكُــل

وعــنْ هــشامٍ أظهِـرًا يلهـثْ إذَا ٢٠٣ قَـصرْ وبـالعكسِ لحفصِهِمْ خُـذَا

وإن يكــن الأزرقُ يلهــثْ أَدْغَمَــا ٢٠٤ فمَـــدُّهُ لبـــدلٍ تَحَتَّمَـــا

لابــنِ العــلا خُلْــفُ وَلِيِّ رُويَــا ٢٠٥ والوقفُ عنـدَ الحـذفِ مُطْلَقًـا بِيَـا

(سورة الأنفال والتوبة)

رُويــس إنْ تــصدية أَخْلَـصَ لـمَ ٢٠٦ يُـدْغِمْ كَبِيرا وابـنُ ذكـوانَ الـتَزَمْ

تــسوية في أَلِــفَي نــارٍ وهــارْ ٢٠٧ أَوْ مَيْلَ هارٍ وَحْـدَهَا مَـع فَـتْحِ نَـارْ

وَرَاء ﴿فرقــةٌ﴾ لَدَى وَقْــف لِمَــنْ ٢٠٨ مَيَّـل ﴿هـا﴾ وجهـانِ فَخِّـمْ رَقِّقَـنْ

(سورة يونس)

الآنَ مَــنْ يَنْقِــلُ مَــدَّ أَوْ قَــصَر ٢٠٩ وأَزْرَقُ أَحْــوَالَهُ خَمْــسُ غُــرَرْ

فــإنْ أَتَــتْ مَــعْ بَــدَل قَبْــلُ وَلَــمْ ٢١٠ تَقِــف بِهَــا سـبعٌ وعَــشْرٌ انحَـتمْ

فــإن قَــصَرْتَ بَــدَلا فَــسَهِّلا ٢١١ بالقــصرِ أو أَبْــدل بــهِ أو طَــوِّلا

وكُلُّهَـــا مـــع قـــصرِ لامٍ وإذا	٢١٢	وَسَّــطتَ زِدْ تَوَسِـيطَ همــزٍ وبِــذَا
في الـلامِ وَسِّــط واقـصُرًا وإنْ تَمُـدْ	٢١٣	فـالهَمْزُ فيـهِ مِثْـلَ إنْ قَـصَرْتَ عُـدْ
والَّــلامِ مُــدَّ واقــصُرًا وإن تَقِـفْ	٢١٤	فأوجـه الهمــز عَلَيهَـا قَـد عُـرِف
أوجــه](١) عارض فَعِــشْرُونَ أَتَــت	٢١٥	وإنْ بِهَــا بَــدَأْتَ ثُــمَّ وُصِــلَتْ
تــسعٌ فَلامًــا ثَلِّثَــا إنْ سُـــهِّلا	٢١٦	أو مُــدَّ هَمْــزٌ واقــصُرَنْهُمَا كِلا
والهمزَ إنْ وسَّـطْتَ وَسِّـطْ واقـصرا	٢١٧	لامًـا وإنْ تقـفْ بِهَـا اثنـا عـشرا
فـالهمزُ مُـدَّ وَسِّــط اقـصُرْ سَـهِّلا	٢١٨	والـلامَ في الجَمِيـعِ ثَلِّـثْ تَفْـضُلا
وإنْ يَلِيهَـــا بـــدل ثَلِّثْـــه إن	٢١٩	قـصرتَ هَمـزًا مـع لامٍ يـا فَطِـن
والهمــزَ إنْ وَسَّـطْتَ وَسِّـطِ البَـدَل	٢٢٠	واللامُ فيهَا القصرُ والتَّوسِيطُ حَـل
وان تـسهل أو تمـد الهمـز فالْــ	٢٢١	لام اعتبرهــا كمغــير البــدلْ
مـــع المحقـــق بخمـــسة تـــتم	٢٢٢	خمسا وعشرا قـد حواهـا مـا نظـم
واجعَلْ بإسرائيـلَ قـصرًا أو وَسَـطْ	٢٢٣	معْ أوجهِ التَّوسِيطِ في البَـدَلْ فَقَـطْ
واقــصُر ومُــدَّهْ مـعْ وُجُـوهِ المَـدِّ	٢٢٤	وأحــص مـــا يزيــدها في العَــدِّ
وإنْ أبُــو جعفَــر تعظيمًــا يَمُــدّ	٢٢٥	أربعًـــا الأدنَى بإسرائيــــلَ رُدّ
وَيمــنَعنْ مـع قَـصرِ إسرائيـلَ مَـدّ	٢٢٦	لانَ ابـــنُ وردانَ فـــسبعةٌ تُعَــدّ

(١) ما بين المعقوفتين في (ع) [تثليث].

(سورة هود عليه السلام)

وعَنْ هشامٍ رَهطِيَ افتَحِ انْ قَصَرْ ٢٢٧ وعنهُ سِوَّىٰ جا وزاد مَنْ خَبَر

(من سورة يوسف إلى الإسراء)

وعِبرة مِثل لعبرةً جَرَت ٢٢٨ وكسرُ تنوينِ ابن ذكوانٍ ثَبَت

بالسكتِ إن يُفتَح وأضجِع إنْ يضُمْ ٢٢٩ عنه وعن هشامٍ المَدّ التَزَمْ

مع قصرِ أفئدَة وجاءَ آل مَنْ ٢٣٠ أَبدَلَهَا وجهانِ مُدَّ واقصُرَنْ

وأزرقٌ إذْمَا يُثَلِّث بَدَلا ٢٣١ مِن قَبْلِهَا فاقصُرْ وَطَوِّلْ مُبْدِلا

ثُمَّ اعتَبِرْهَا كمُغَيَّرٍ مَعَا ٢٣٢ مُحَقِّقٍ إن سُهِّلَتْ تَتَبِّعَا

ومبدلُ ما قبلَ ساكنٍ يَمُدّ ٢٣٣ ويا لنجزينَّ في النحل فَرُدّ

لدي ابن ذكوان بمد ولدىٰ ٢٣٤ أخيه حال القصر نُونًا اردُدَا

(سورة الإسراء)

وخطْأ إن يَكسِر هشام قَصَرَا ٢٣٥ وإنْ رويس في يُسَبِّحْ ذكَّرا

أَغْدَمَ ها السَّكتِ وأيًّا مَا عَلَىٰ ٢٣٦ أيًّا ومَا وقفُ الجميعِ مُبْتَلَىٰ

(سورة الكهف)

اجْعَلْ كَفِعْلَي كِلْتَا والفتحَ أَصَحّ ٢٣٧ لِكُلِّهِمْ وَقْفَا وتسألني اتضح

حذفُ ابنِ ذكوانَ لِيَائِهِ إذَا ٢٣٨ وَسِّطَ إنْ كانَ لِسكتٍ نَبَذَا

وفي مـــراءً ظـــاهرًا، إجْعَلَهُمَـــا ٢٣٩ كـــذاتِ ضَـمٌّ مـعَ نـصبِ انـتَمَى

وسَـــوِّ ردمًـــا مـــع قـــال إن تُـــرِدْ ٢٤٠ لـــشعبة أَوْ صِـــلْ بِرَدْمَـــا لا تَـــزِدْ

(سورة مريم عليها السلام)

كَاف إلى خَفِيًّـــا ازرقٌ تُـــرَى ٢٤١ أوجُهُـــهُ عـــشرًا فـــرقنَّ رَا

وعـين ثَلِّـث إن فتحـتَ هَـا وَيَـا ٢٤٢ ونـادى أيـضًا ثـم قلـل هـا و يـا

وعـــين فاقـــصُرْهُ فَقَـــط وَوَسِّـطَن ٢٤٣ ومعـــه ذِكْـــر رقِّقَـــا أو فَخِّمَـــا

ونـادَى قَلِّـل وافتحًـا وإن تُطِـل ٢٤٤ رقِّـق فقـط ونـادى فَـافتَحْ أو أَمِـلْ

وإنَّ هـــشام هَـــلْ بإظهَـــارٍ قَـــرَا ٢٤٥ فَلَـــنْ يُمَـــدَّ أَئِـــذا بَـــلْ قَـــصَرا

وأزرقٌ إن سُـــهِّلَتْ أريـــتَ مَـــع ٢٤٦ تَوَسُّـــطِ يَمْنَـــعُ ترقيـــق اطَّلَـــعْ

وإنْ يَكُـــنْ أَبْـــدَلَهَا يَمْنَـــعُ ذَا ٢٤٧ مـــع الـثـلاث فـــاتَّبِع مـــا أُخِـــذَا

ومن سورة طه إلى سورة الفرقان

إن لفظ ﴿أشدد﴾ ابن وردانَ قَطَع ٢٤٨ فَفَتْحُـــه أخي قُبَيْلَـــهُ وَقَـــع

وَرَأْسَ آي قَلِّلَـــلا وَأَبْـــدِلا ٢٤٩ للـسُّوسِ يَأْتِـهِ مُـسْكِنا وافـتَحْ عَلَى

فَتْحِكَ ذَا الرَّا المُدَّغَمْ ومـا جَـرَى ٢٥٠ الاظهـارَ مـع فـتحٍ وتقليـلٍ بِـرَا

فَـسَبْعَةٌ عَنْـه فَقَـط وَمَـا تَـلا ٢٥١ رويـسُ مُـدْغِمًا يَـشَاءُ مَـع إِلَى

بـواوٍ اصْـلاً بَـلْ بِتَـسهيلٍ عُـرِف ٢٥٢ وحمـزةٌ في خَلقًـا آخـرْ إن يقـف

فاسكت أو انقـل إن قـرار مُيِّلَـتْ ٢٥٣ مع سكتِ أل أو فَـتْحِ خـلادٍ ثَبَـتْ

إذاً وإنْ لم يَسكُت النقل فقط	٢٥٤	وراء عبرةً كذي النصب انضبط
لكنها يعم رِقها على	٢٥٥	تَوَسُّطِ وواو ما يشا إلى
لابنِ العَلا إلْحَاقُ تَتْرًا ما رَجَح	٢٥٦	فَافَتحْه عنهُ مَصْدَرًا وهو الأصَح
وخَصِّصًا تفخيم كبره عَلَى	٢٥٧	فتحٍ وَمَعه إن مَددتَ البَدَلا
وعندَ خلادِ امنعًا سكتًا عَلَى	٢٥٨	متصلٍ إن يَتَّقِهْ قَدْ وَصَلا

(سورة الفرقان والشعراء)

لأزرقٍ حجرًا وصهرًا سَوِّيَن	٢٥٩	أَو رِقّ صهرًا فثلاثٌ واثْبِتَن
في لفظِ صهرًا مع قديرًا مُطلَقا	٢٦٠	تسويةً أو بقديرًا رقِّقا
والكل إن جمعت فخم أو لا	٢٦١	أو رق صهرا أو قديرا يتلى
وان تقف إلى ظهيرا قد روى	٢٦٢	سبعا فرقق كلا أو رقق سوى
ذي الضم أو حجرا فقط أو فخما	٢٦٣	حجرا قديرا أو وصهرا تعظما
ومعَ ذا وجهي ظهيرا إقرا	٢٦٤	أو رققنَّ غير صهرا حجرا

(من سورة النمل إلى الروم)

وحفصُ إن يَقرأْ بقصرٍ وَوَقَف	٢٦٥	فياءَ آتَانِيَ حِينئذْ حَذَف
وَمُستَقِرًّا لَم يُفَخِّمْ إن قَصَر	٢٦٦	أَوْ إن يُوَسِّطْ مُسْهِلا تِسعٌ ظَهَر
وَرِقُّ خيرًا إن بِفَتحٍ سُهِّلَت	٢٦٧	آللهُ أو بالعكسِ ستَّةٌ آتَت
وعَنْ هِشامٍ إن رَأى يَفْتَحْ بِمَدّ	٢٦٨	تحقيق آأَشكُر بلا فَصلٍ يُعَدّ

وإن يَمِـلْ رَأَىٰ فَحَقِّقَـا بِـلا ٢٦٩ فَـصل فقـط فـستَّةٌ فِيهَـا تَـلا

وَاخصُصْ خطابَ يفعلُوا عنهُ بِمَدّ ٢٧٠ كـذاكَ عَـنْ أخيـهِ أو سـكتٍ وَرَد

(من سورة الروم إلى يس)

جَهِّـلْ بِتَخرُجُـوا بِمَـدٍّ أو بِـسَكت ٢٧١ عندَ ابن ذكـوانٍ فَقَـط وَإِن سَـكَت

حفصٌ فمـا ضُـعفا بِـضَمٍّ قَـد تَـلا ٢٧٢ وَقِفْ بِيَا في ﴿الـلاء﴾ عَمَّـن سَـهَّلا

أَو رُم كَوَصـل وابـن ذكـوان قَـصر ٢٧٣ ﴿أتوها﴾[1] مع سكتٍ ومَيْلٍ وحَظَـر

تفـاوُتُ الـسَّكتِ إذًا وَمَـدَّهَا ٢٧٤ بسكت أُولَىٰ[2] مـعَ فـتحَ اقطارهـا[3]

وفي اذكـروا ذكـرا كثـيرا إن تَقِـف ٢٧٥ سَـوِّهِمَا أو فَخِّمَـا ذِكـرًا عُـرِف

مَـعْ قـصرٍ او مَـدٍّ وَإِن وَسَّطْتَ لا ٢٧٦ تُرَقِّقَـا غَـيرَ كثـيرًا انجَـلَىٰ

واهمِـزْ لقـالونَ النـبيِّ إِلَّا ٢٧٧ وإن بِوقفـه وَأَبـدِلْ وَصْـلا

منـسأتهْ فتحـا لهمـزه حظـر ٢٧٨ هـشامهم وبـا كبـيرا إن قـصر

(من سورة يس إلى الزخرف)

يـس إن قَلَّـلَ ورشٌ أدغَمَـا ٢٧٩ وأزرقٌ حينئـذٍ قـد حَتَّمَـا

مَـدَّ البـدلْ كَمَـا إذَا أظهَـرَ مـعْ ٢٨٠ فـتحٍ بهـا فخمسةٌ عنـه تَقَـعْ

(١) لا يتزن البيت إلا بحذف الألف بعد الهاء للضرورة .

(٢) في المخطوطة أولا

(٣) الأحزاب : ١٤ ، وأجرى همزة القطع في أقطارها كهمزة وصل للضرورة .

٢٨١ - أَأَتَّخِـــذْ هـــشامُ حَقَّقَــــهْ بِــلا ... فــصلٍ ومَــدَّ حينئـذْ مَـا انفَـصَلا

٢٨٢ - إن سُــكِّنَتْ مَــالي وبالمَـدِّ يَخُـصّ ... كَــسرًا بيخـصمُوا ويعقلـونَ نُـصّ

٢٨٣ - خِطَابُــه وافــتَح مَــشَارِبُ بِمَــدّ ... ولابــنِ ذكــوانَ بِيَعقِلُــوا وَرَد

٢٨٤ - غَيبُــهْ وفي مــشاربُ الاتبـاعُ حَـلّ ... وسطتَّ أو مددتَّ والـسَّكتَ حَظَـل

٢٨٥ - أو خَاطِبًـــا ومِلْهُمَـــا وافتَحهُمَـــا ... أو ثانيــا أمـل بـلا سـكتٍ نَـمَىٰ

٢٨٦ - وإن بمفــصولٍ سَــكَت افتحهُمَــا ... أو عمم الـسكت مـع الفـتح انـتمىٰ

٢٨٧ - أو أمـــل الثـــاني إذا مُوَسِّـــطا ... ومد وافتح واسـكت أو لا واضـبطا

٢٨٨ - وفِي مَــتَىٰ قَلِّــل بِهَمــزٍ واختَلِس ... لابنِ العـلا وحَـال فـتحٍ عنـهُ قِـس

٢٨٩ - واشـمِم لخـلادِ الـصراط إن بَـدَا ... سـكتُ الجميـعِ ثـم غـير ذَا اعـدُدَا

٢٩٠ - وفي أَتَنَــك اثنــا ســوين ... لدا هـــشام أو اثنـــك افـــصلن

٢٩١ - وَإِن تَقِف في ﴿الآخرين﴾ انقُل لَـدَى ... خـلادٍ إن إشـمَامُهُ الـصادَ بَـدَا

٢٩٢ - إلياسَ صِـلْ واقطَـع بِتوسِيطٍ بَـدَا ... عند ابـن ذكـوانَ وَصِـلْ إن تَمْـدُدَا

٢٩٣ - والأصبهاني اخصُص لهُ وصلُ اصطَفَىٰ ... كَــذَا له إظهـــارُ ﴿ن﴾ عُـرِفَـــا

٢٩٤ - وَرَقِّـــقَ الأزرقُ رَا الإشراقِ مَــع ... قــصرٍ ومـعْ مَـدٍّ بتقليـلٍ يَقَـع

٢٩٥ - ولا بـــنِ ذكـــوانٍ إذا أدغمـــتَ إذ ... مع ميلِـهِ المحراب فالـسَّكتُ نُبِـذْ

٢٩٦ - لِي نعجــةٌ افـتح إنْ هـشامٌ قَـصَرَا ... وافْــتَح وسُــكِّنَا بتوسـيطٍ يُـرَىٰ

٢٩٧ - وَيَــاءُ ذا الأيــدِ بِحَذفٍ قَـد أَتَى ... لِكُلِّهِــمْ ويَــا أُولِي الأيــدِي اثْبِتَــا

٢٩٨ - وَرَاء ذِكْـرَىٰ الدارِ إن سُوسٍ يُمِـل ... فــالرَّاء في الدَّارِ بوقفِهَـــا أَمِـــل

٢٩٩ - وَعَنْــهُ مُــسجَلا عبــادِ أثْبِتَــا ... أو احـــذِفًا أو وَاقِفَـــا لا تُثْبِتَـــا

وَضَمَّ يا ﴿يضلْ﴾ وخَاطِبْ يَفْعَلوا ٣٠٠ رويس إن يُظْهِر بِمَدٍّ نَقَلُوا

ونُونَ تأمروني[1] معْ فصلِ اعجمي[2] ٣٠١ خصًّا بتوسيط بلا سكت نُمِي

لَدَىٰ ابن ذكوان وَعَنهُ ماليا ٣٠٢ افتَح إذا ذَا الرَّا أَمَالَ قَارِيا

مُوَسِّطًا بدونِ سَكتٍ وَيُنَوْ ٣٠٣ وِنْ قَلْبِ معْ مَدٍّ أوِ الفتحِ رَأَوا

وَعَن رويسٍ إنْ قَرَأتَ قَاصِرًا ٣٠٤ فَاستَفهِمًا في أعجمي لا تُخْبِرًا

وَمَعَ مَدٍّ لهشامٍ قُل أثن ٣٠٥ أدخل مسهِّلا وحقق يا فطن

بدون إدخال وعَن أخيهِ نَصْ ٣٠٦ بُ يُرسِلا يُوحِيَ[3] بالمَدِّ يُخَصّ

من سورة الزخرف إلى الممتحنة

لَمَّا مَتَاعُ لهشامٍ خَفِّفَا ٣٠٧ مَع فتحِ جَا والمَدَّ عَنهُ فاعرِفَا

رويسُ إن يَفتَح عِبَادِ لا مَنع ٣٠٨ قصرًا وَمَا هَا السَّكتِ حينئذْ تقع

وَوَاو هزُؤًا مُنِعَتْ مَعْ مَدٍّ شي ٣٠٩ وَسَكْت مَفْصُولٍ لخلادٍ أُخِي

ولهشامٍ إن قَصَرتَ المُنفَصِل ٣١٠ تسهيلُ أذهَبتُم بلا فَصلٍ حُظِل

وَمَعَ مَدٍّ قَصْرَ أذهبتم مَنَع ٣١١ مُحَقِّقا فخَمسةٌ عنه تقع

ولابنِ ذكوانَ بِمَدٍّ مَيِّلا ٣١٢ زَادَ كذا مَعْ ميْلِهِ الراءَ انقُلا

وَ﴿شاربين﴾ إن يُمِلْهَا وحدها ٣١٣ وَسِّط وَمِل كلًّا بلا سَكت انتهَىٰ

---

(١) كذا بالياء في المخطوطة والصواب حذف الياء للوزن .

(٢) بإجراء همز القطع كهمز الوصل لضرورة الوزن .

(٣) في المخطوطة يرسل ويوحي ، وزدنا الألف وحذفنا الواو للوزن .

وَلَمْ يُمِل أخرىٰ إذا سكْتٌ جرىٰ	٣١٤	وما فتحْ مَعْ مَيلِ هَمْزٍ دون را
وأزرقٌ إن عادًا الأولىٰ قصر	٣١٥	خمسةُ آيِّ مع سِوَاها تُعْتَبَر
وَعِندَ غيرِ القصرِ أَتْبِعِ السِّوَىٰ	٣١٦	وَلَم يُغَلِّظ لام صلصالٍ اذ رَوَىٰ
تفخيم تخسروا ومَا مَدَّ البَدَلْ	٣١٧	مفخما تنتصران قد نقل
وإن يرقق لام ﴿طال﴾ رَقِّقَا	٣١٨	مَا ضَمَّ لا غير فكن محققا
وَعَن رويسٍ خُصَّ تخفيفُ نَزَل	٣١٩	بالمدِّ معْ تركٍ لها السكتِ وَصَل

من سورة الممتحنة إلى الإنسان

وعن هشام شد يفصل قاصرا	٣٢٠	واشدُد وخَفِّفَا بتوسيطٍ يرىٰ
واللاي يئسن أدغما وأظهرا	٣٢١	للبزي مع وُلْد العلا وحُرِّرا
ورَاعَىٰ[1] في طلقكنّ إن بَدَا	٣٢٢	بذاتِ ضَمٍّ الازرقُ القَوَاعِدَا
وفي سِوَىٰ ذَا جوز الترقيق في	٣٢٣	لام وخيرا عند تقليل يفي
ولابن ذكوان بفتح مع مد	٣٢٤	أو ميله بالسكت ما أدغم قد
وَامنَع لَهُ السكت علىٰ فصل ءآن	٣٢٥	كان وفي الحاقة سكتُهُ اتركَن
مع غيب يؤمنو وبعد إن يمد	٣٢٦	وإن يخاطب معَ توسيط يَرُدُّ
وأدغِمْ لورش ماليه إذا أَتَىٰ	٣٢٧	نقلُ كِتَابِيَه وإلا فاسكُتا
وفخمًا عنه بِضَم إن قَصَر	٣٢٨	ورا ذراعًا فُخِّمَت والفتحَ قَرّ

(١) كذا بالألف المقصورة في المخطوطة والصواب حذف الألف للوزن.

وفَخِّمنْهَمَا بمدّ ان قُلِّلا ٣٢٩ والكلُّ عَدَّ هَاؤُمُ مُتَّصِلا

تحرير الزهر

للزُّهرِ إنْ مع سِوَاها اجتَمَعَت حالانِ فالأوَّلُ إنْ تأخرت ٣٣٠
سَوِّهِمَا مُبَسمِلا ثمَّ اسكُتَن بِغَيرِهَا وفيها[1] بَسمِلْ واسْكُتَن ٣٣١
وَصِل سِوَاها وَبِها اسكُت أو صِلا والثانِ إن تَقَدَّمَت فَبَسمِلا ٣٣٢
في الكُلِّ ثم اسكُت بما يَلِي علىٰ كُلٍّ مِنَ الوُجُوهِ سِتٌّ تُجتَلَىٰ ٣٣٣
واسكُت بِكُلٍّ أو صِلِ الغَيرَ وَصِلْ كِلَيهِمَا فالتِّسعُ فيهمَا نُقِل ٣٣٤
وتسعةٌ مع عشرةٍ مُكَبِّرًا إن رُمتَ عَدَّهَا تَكُنْ مِمَّنْ دَرَىٰ ٣٣٥

ومن الإنسان إلى آخر القرآن

سلاسل في القصر حفص قد قصر وقفا كذا رويسُ والوصل استقر ٣٣٦
بدون تنوين له عكس هشام خَاطِب يشاءُون علىٰ قَصرٍ يُرَام ٣٣٧
له ومُدَّ فاكهينَ ثُمَّ عن أخِيه إن مَدّ فَغَيِّب وامدُدَن ٣٣٨
وعنه أدراك والأبرار فَسَوّ أو افتح الأبرار لا غير رأو ٣٣٩
ولابنِ جمازٍ فَشَدِّد أُقِّتَت إن هُمِزَتْ وَعِندَ واوٍ خُفِّفَت ٣٤٠
وأزرقٌ إن فُخِّمَت لعبرةَ فالفتح والإبدال عَنه أُثبِتَا ٣٤١

(١) كذا في المخطوطة والبيت يتزن (بغيرها فيها فبسمل)

وَسَــكِّن الهــاءَ بِلَــم يَــرَه لَدَىٰ ٣٤٢ هـــشام إن قَـصرٌ بمنفَــصِلْ بَـدَا

وبعــدَ بــل لا عنــدَ روحِ خَاطِبًــا ٣٤٣ بالمَــدِّ إن الادِغام معْــه صُــوحِبَا

وفي سِوَىٰ ذَا الغَيـبُ لا غَـيرَ بَـدَا ٣٤٤ وراعِ فِيمــا لــم تَــرَ القَوَاعِــدَا

باب التكبير

زِد بينَ ليلٍ والضحىٰ التهليـلَ عَـن ٣٤٥ ملكٍ بدونِ الحمـدِ واقـصُر وامـدُدَن

وعــيِّنَ التكبــير فيمــا بَعْــدَه ٣٤٦ بـــزٍّ وزِد تهليلَـــهُ وحمـــدَهُ

لا مـــع تعـــوذٍ علىٰ مَـــا وَرَدَا ٣٤٧ بأنـــه لآخـــرٍ أو لا بتِـــدَا

واحْمَـــدْ لقنبـــلٍ وَزِد وجهَـــين ٣٤٨ لآخِـــر الـــسُّورَة للـــشَّيخَين

بل للجميـعِ زِدْ مـن آخـر الـضحىٰ ٣٤٩ لآخـــرِ النـــاسِ أتىٰ مُـــصَحَّحَا

وأوجُـهُ التكبـيرِ فاقـسِم بـالجَلي ٣٥٠ مُحتَمِـــــلٍ وآخـــــرٍ وأوَّلِ

فوصــلُكَ الجميــعَ أو قَطْعُــكَ لهْ ٣٥١ ووصـــلُ باســـم بِابتِـــدَا مُحتَمَلَـــه

وحِيثُمَـــا وصـــلتَهُ بـــالآخِر ٣٥٢ وَقِـــفْ وَقَفْـــتَ فِيـــهِ وَجهًـــا أُخَـــرِ

وإن وصـــلته ببـــسمٍ وَاقِفًـــا ٣٥٣ أو واصِــلا وَجْهَــا الأوائـل اعرِفـا

وآخِــرِ النــاس مــع الحمــد ان تُــلِي ٣٥٤ لا تــأتِ فيهِمَــا بـــوَجهَي الأولِ

وَلَــم يُهَلِّــل أحمــد الـــبزي إن ٣٥٥ سَكَّــن يــا لِي ديــن فــادرِ يَــا فطِــن

ولا تَقِــف علىٰ الــرَّحِيم إن تَــصِل ٣٥٦ كُلا كَتَكبِـــير إذا مـــا يَتَّـــصِل

بـــآخرِ غـــير الـــضحىٰ وإن بِـــهِ ٣٥٧ صِـلْهُ وَقِـف عليـهِ حَـتىٰ تنتهي

إلىٰ هُنَــا تَمَــامَ مَــا قَــد يَــسَّرَه ٣٥٨ رَبِّي مِــن تَحرِيـــرِ مـــا للعَـــشَرَه

اسألُ مَـولايَ انتفـاعَ النـاسِ بِـهْ	٣٥٩	وحفظَــهِ مِــن شَــانِئِهْ وعائِبِــهْ
والحمــدُ والــصلاةُ والــسلام	٣٦٠	لِرَبِّنَــا والمُــصطَفى خِتَــام
أبيــاتُهُ كُلٌّ رُقِــيٌّ جُملَــت	٣٦١	تــاريخــه مُقَــرِّبِي وافٍ ثَــبَت

٣٦٠ / ٥٠ / ٣١٠   ١٣٤١ ٣٥٢ ٨٧ ٩٠٨



بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، والصلاة والسلام على خير نبي أرسل، وأشرف من تعلم القرآن وعلمه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم القيامة.

وبعد...

فهذا كتاب مهم من كتب تحرير القراءات يخرج إلى حيز المطبوع بعد سنوات طويلة من وجوده في حيز المخطوط، ورغم أهمية هذا الكتاب؛ لأن بعض المشايخ يلزمون الطلاب أن يرجعوا إلى مخطوط هذا الكتاب ليضبطوا أوجه القراءة في الآية المطلوب قراءتها، إلا أن الكتاب كان حبيس الرفوف، ولا يُرى إلا عند مصوري الكتب.

ولعلمنا بأهمية هذا الكتاب أردنا إخراجه إلى طلبة القراءات الكبرى خصوصًا، وإلى طلبة العلم عمومًا لينتفعوا بما فيه من علم غزير، ويكفي أن مؤلفه هو الشيخ العلامة محمد الخليجي صاحب المؤلفات الغنية عن التعريف، والأسانيد العالية كما سنرى عند الترجمة له رحمه الله تعالى.

وقد مَنَّ الله تعالى عليّ بموافقة المقرئ إيهاب فكري على أن يشارك في تحقيق هذا السفر النفيس، فقام جزاه الله خيرا بمراجعة الكتاب كلمة كلمة، وضبط النص خاصة النص الشعري بما عنده من سليقة شعرية معروفة؛ حتى تم ضبط المتن الشعري قدر الطاقة حيث إن المؤلف لم يلتزم كتابة الأبيات قبل الشرح خاصة

عند حديثه عن أوجه الخلاف في باب فرش الحروف فاستطاع -وفقه الله- أن يضبط هذه الأبيات ويرتبها حتى أصبحت كما هي الآن بين يديك.

وقد قدم بمقدمة نفيسة بيَّن فيها عمل المؤلف وأسلوبه في كتابة التحريرات، وأهمية الكتاب، وبين مذهب المؤلف في التحريرات إلى غير ذلك مما ستراه في باب الدراسة لهذا الكتاب.

وقد حصلنا على نسختين من الكتاب بخط المؤلف رحمه الله تعالى، كان قد تكرم بهما عليَّ الدكتور العلامة عباس المصري رحمه الله تعالى، وكم لهذا الرجل العالم العامل من أيادي على طلبة العلم، فما بخل بشيء على أحد أبدا سواء من كتب أو من علم، فكان نعم القدوة للعالم العامل رحمه الله تعالى نسأل الله أن يجعل أعماله في ميزان الحسنات ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿٨٩﴾﴾ [الشعراء].

وقد كتبنا الكتاب بالخط الإملائي الحديث ثم قارنا بين النسخ، وضبطنا النص بقدر الطاقة، وعلقنا على المواضع المحتاجة إلى تعليق، وترجمنا للأعلام وبينا مكان الآيات من سورها، وجعلنا أبيات المتن بخط أسود داكن ليمتاز عن غيره.

ثم كتبنا مقدمة لهذا النص المهم بينَّا فيها:

- ترجمة المؤلف رحمه الله كما كتبها بخط يده في نهاية كتاب الوقف والابتداء له وأضفنا إليها ما وقفنا عليه من خلال الكتب المترجمة له.

- تعريف بالطيبة التي هي الأصل القائم عليه هذا العمل الضخم، ثم ترجمة لمؤلفها العالم العلم ابن الجزري.

- تعريف بالتحريرات والمدارس الخاصة بها ونشأتها، وموقف العلماء تجاه التحريرات، وأهمية تحريرات الخليجي لطالب علم القراءات.

- بيان لعملنا في هذا الكتاب.

- الفهارس الفنية.

وبعد...

فهذا جهد المقل، نسأل الله تعالى أن يتقبله بقبول حسن، وأن يجعله خالصًا لوجهه، وأن يكون هذا العمل بداية لإخراج باقي كنوز الشيخ الخليجي رَحِمَهُ ٱللَّهُ خاصة كتابي الوقف والابتداء، وتوجيه القراءات فهما بحق من أعظم ما كتب الشيخ وفيهما علم كثير، رحم الله الشيخ الخليجي ووفق تلامذته لكل خير والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل.

المحققان

ترجمة المؤلف

الشيخ الخليجي[١].

هو المقرئ البارع، والعلامة الكبير، والمحقق القدير، شيخ الإسكندرية، وأساس أسانيد شيوخها:

اسمه:

محمد السعيد[٢] بن عبد الرحمن الخليجي بن محمد بن عمر بن سليمان[٣].

نسبته التي اشتهر بها:

الخليجي نسبة إلى جدهم الأعلى، وهو محمد بن علي الخليجي، الذي تولى حكم الوجه البحري في مصر أيام عمه المقتدر بالله العباسي، وبعده من سنة ٢٩٥ إلى سنة ٣٢٠ من الهجرة، وكان يسمى حاكم الإسكندرية، وهو ابن المكتفى بالله العباسي ونسب إلى الخليج العربي لتربيته به أيام الأيوبيين[٤].

والداه:

قال عنهما الشيخ الخليجي: أبوان صالحان، متوسطا الثروة، إذ كان أبوه من فرقة الجند التي كونها سعيد باشا من أولاد العمد والأعيان، وكان مثقفًا يحب العلم والعلماء، وقد ترقى في الجندية إلى رتبة ياور لسعيد باشا، ولما توفي سعيد

---

(١) ترجمته في «الأعلام» (٦/ ١٩٩)، «معجم المؤلفين» (٣/ ٣٩٣)، «هداية القارئ» (٢/ ٧٠٩)، ترجمته لنفسه آخر ورقة من كتاب «الوقف والابتداء»، «نثر الجواهر والدرر» (٢/ ٢٣٠٣)، «إمتاع الفضلاء» (١/ ٣٠٧).

(٢) يعرف بمحمد فقط واسمه المركب محمد السعيد لم يذكره أحد عنه؛ ورجحته لأنه ذكره بنفسه في ترجمته التي بخط يده في نهاية كتاب «الوقف والابتداء» له رحمه الله، وهو عمومًا معروف ومشهور بمحمد بن عبد الرحمن.

(٣) انظر ترجمته بخط يده.

(٤) انظر ترجمته بخط يده.

ألحقه إسماعيل باشا رئيسًا لبحرية اللنش محمد علي، وكان جده لأمه رئيسًا لقسم نجارة النماذج بالترسانة[١].

وقال الشيخ المرصفي: ولد من أبوين شريفين، ونسبه متصل إلي رسول الله ﷺ[٢].

مولده:

قال الشيخ الخليجي: ولد المترجم في ٥ ذي الحجة سنة ١٢٩٢ هـ[٣]، بحي كوم الشقافة - مركز كرموز- بالإسكندرية[٤].

طفولته:

يقول عن نفسه واصفًا طفولته: لما ولد ابنهما المترجم أسمياه (محمد السعيد) وتمنيا أن يكون من أهل العلم والقرآن، فاستجاب الله أمنيتهما، وقد رأى والد المترجم وهو يحج مرات في منامه أن القمر أشرق من حجرة نومه فتفسرت هذه الرؤيا بأنه يخرج من بيته من ينشر علمه في الآفاق، فحقق الله رؤياه في المترجم، ورأى المترجم ليلة القدر ليلة الخامس عشر من رمضان سنة ١٣١٥ هجرية فطلب من الله وقتها أن يرزقه العلم والقرآن فاستجاب الله دعاءه.

وصارا يرعيانه حتى استظهر القرآن في أقل من عشر سنين[٥]، حفظ القرآن الكريم بمكتب حسن بك عبد الله الملاصق لمسجد الميري المشهور بحي كوم الشقافة[٦].

---

(١) انظر ترجمته بخط يده

(٢) «هداية القاري» (٢/ ٧٠٩).

(٣) انظر ترجمته بخط يده.

(٤) «هداية القاري» (٢/ ٧٠٩).

(٥) ترجمة المؤلف لنفسه.

(٦) «هداية القاري» (٢/ ٧٠٩).

ولما أتم حفظ القرآن سلمه والده إلى أعظم عالم بالتجويد والقراءات بالإسكندرية وهو الشيخ شحاته السندريسي[١]، وحفظ منظومة طيبة النشر وقرأ العشر بمضمنها[٢]

تعليمه:

ألحقه والده بالمعهد الأنور، وكانت تدرس فيه العلوم كلها على غرار الأزهر الشريف[٣]، وحصل علي الشهادة الأهلية - الثانوية حاليًا- سنة ١٩٠٦ ميلادية[٤].

مذهبه الفقهي:

كان حنفي المذهب[٥].

شيوخه:

حضر العلم علي أساتذة كبار كرام ذكر الشيخ الخليجي منهم:

أخذ الفقه بالمذهب الحنفي على الشيخ البشبيشي، وأخذ عنه العروض وبعض كتب الأدب.

وأخذ النحو والصرف على الشيخ عمر بن خليفة الذي كان يسمى بسيبويه زمانه.

وأخذ علوم البلاغة على الشيخ موسى كُلَّة.

---

(١) ترجمته بخط يده

(٢) «امتاع الفضلاء» (١/ ٣٠٧).

(٣) ترجمته بخط يده، وفي «هداية القارئ» (٢/ ٧١٠): «والتحق بالمعهد الديني الأزهري بالإسكندرية»، وقد أثبت ما ذكره عن نفسه بخط يده.

(٤) «هداية القاري» (٢/ ٧١٠).

(٥) «هداية القاري» (٢/ ٧٠٩)، وغيره فهو كما في ترجمته لكل من ترجم له ملقب بالخليجي الحنفي.

وأخذ التفسير والحديث على الشيخ سيد إسماعيل عفيفي شيخ الشافعية.

وأخذ المنطق والتوحيد على كثيرين منهم الشيخ محمد بخيت المطيعي الذي كان قاضيًا بالإسكندرية لأول مرة.

وأخذ الأصول بشرح المنار على الشيخ أحمد إدريس أيام كان قاضيًا للإسكندرية سنة ١٩٠٠ ميلادية[١].

وقد ذكر الشيخ المرصفي رحمه الله غير هؤلاء الشيوخ منهم:

العلامة الشيخ يوسف الشاذلي من كبار علماء الأزهر الشريف.

والعلامة الشيخ عبد المجيد اللبان.

والعلامة الأصولي الكبير الشيخ عبد الله دراز

والعلامة الفاضل الشيخ عبد الهادي قالوف.

وأخذ القرآن علي الشيخ شحاته السندريسي.

و أخذ القراءات وعلوم القرآن على الشيخين الجليلين:

الشيخ محمد سابق، والشيخ عبد العزيز كُحيل[٢] شَيْخَيْ قُرَّاء ومَقَارئ الإسكندرية[٣].

تلاميذه[٤]:

الشيخ محمد السيد علي شيخ مقرأة مسجد الميري بكوم الشقافة بالإسكندرية أخذ عنه القراءات العشر، ولد بالزاوية مركز أسيوط، له الكثير من المؤلفات الرائقة منها المرشد الوجيز في تجويد القرآن، عز الدارين في رواية

---

(١) هؤلاء هم شيوخه الذين ذكرهم في ترجمته بخط يده.

(٢) شيخ القراء بالإسكندرية توفي سنة ١٣٣٥ هجرية، قرأ على عبد الله عبد العظيم الذي قرأ على علي الحداد، والحداد قرأ على الشيخ العبيدي رحمهم الله تعالى.

(٣) انظر ترجمته لنفسه، و«هداية القاري» (٢/ ٧١٠).

(٤) انظر: «امتاع الفضلاء».

ورش، كان حيا سنة ١٩٦٧.

الشيخ محمد عبد الحميد عبد الله خليل، ولد يوم الأربعاء ٢٢ شوال سنة ١٣٤٤، الموافق ٥ مايو سنة ١٩٢٦ بقرية النقيدي مركز كوم حمادة محافظة البحيرة مصر، تلقى القراءات عن الشيخ الخليجي ويعتبر أعلى الناس إسنادًا بالقراءات العشر في هذا الوقت أمد الله في عمره على طاعته فمازال الشيخ يقرئ، والطلبة يسارعون إليه.

أعماله:

قال عن نفسه: وتعين قارئًا بمقرأة أم حسين بك بمسجد دانيال سنة ١٣٠٧، واستمر بها كذلك إلى أن جاء الأستاذ الضباع، ووجده فيها فجعله رئيسًا عليها، ولا يزال بها إلى الآن(١).

وعين مدرسًا ثم ناظرًا بمدارس العروة الوثقي بالإسكندرية.

وعمل وكيلًا لمشيخة المقارئ والإقراء بالإسكندرية(٢).

صفاته العلمية:

نبغ في القراءات وتفرد فيها بقصب السبق وقدم الصدق حتى كان - رَحِمَهُ اللَّهُ تعالي- مدرسة كبيرة تخرج عليه فيها غالب مشايخ القراءات بثغر الإسكندرية.

مؤلفاته:

و له من التآليف ما نيف على خمسة وثلاثين كتابًا في مختلف العلوم من فقه وتوحيد ونحو وصرف وعروض وقراءات وتجويد ووقف ورسم وغيرها، وله كتب في غاية التحرير والتحري والضبط وهي جليلة لا يستغنى عنها ولا

---

(١) وذلك سنة ١٩٦٧ ميلادية ساعة كتابته ترجمته بخط يده وظل بها إلى أن توفي رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٢) «هداية القاري» (٢/ ٧٠٩).

يستعاض بغيرها، وترك تراثًا ضخمًا تتلمذ عليه أعيان المتخصصين من بعده وفيما يلي بعض مصنفاته:

١- كتاب «حل المشكلات وتوضيح التحريرات في القراءات» طبع غير مرة، وقد طبع أخيرًا بتحقيق الشيخ عمر مالم أبه بدار أضواء السلف السعودية طبعة محررة جيدة، قال عنه في ترجمته لنفسه: وهذا الأخير لا يزال مرحبا لطلبة معهد القراءات بالأزهر الشريف[١].

٢- كتاب «قرة العين بتحرير ما بين السورتين بطريقتين» (مطبوع)[٢].

٣- «نظم تيسير الأمر لما زاده حفص من طرق النشر» (مطبوع).

٤- «إسناد الأفعال إلي الضمائر» مشروح (مطبوع).

٥- كتاب «الألفية الخليجية في القراءات العشرية» وهو ١٠٠٠ بيت دالية من البسيط وقد شرحه وأقرأ به[٣].

٦- «شرح الألفية الخليجية في القراءات العشرية» (مخطوط).

٧- «نظم تكملة العشر بما زاده النشر» (مخطوط).

٨- «شرح تكملة العشر بما زاده النشر» (مخطوط).

٩- «نظم أحكام لا سيما» (مخطوط).

١٠- شرح أحكام لا سيما المسمى «مزيل الظما» (مخطوط).

١١- «شرح عقيلة أتراب القصائد في الرسم» (مخطوط).

١٢- «مقرب التحرير للنشر والتحبير» نظم (مخطوط).

---

(١) انظر ترجمته لنفسه، و«هداية القاري» (٢/ ٧١٠)، وقد طبع هذا الكتاب طبعة أخيره بدار أضواء السلف بتحقيق الأخ القارئ عمر مالم أبه.

(٢) طبع بدار أضواء السلف بتحقيق الأخ القارئ عمر مالم أبه.

(٣) وهذا الكتاب الذي كان يقرئ به لا نعرف عنه شيئًا، انظر ترجمته لنفسه، وانظر: «هداية القاري» (٢/ ٧١٠).

١٣- «شرح مقرب التحرير للنشر والتحبير» (مخطوط)[١].

١٤- «الدروس التجويدية الكبير» (مخطوط).

١٥- «ملخص الدروس التجويدية» (طبع مرتين).

١٦- «نيل العلا في قراءة ابن العلا» نظم (مخطوط نفيس).

١٧- «شرح نيل العلا في قراءة ابن العلا» (مخطوط) وهو شرح عظيم الفائدة.

١٨- «إتحاف الأعزة بتتميم قراءة حمزة» (نظم) من طريق الطيبة (مخطوط).

١٩- «شرح اتحاف الأعزة بتتميم قراءة حمزة» (مخطوط).

٢٠- «تتمة المطلوب في قراءة يعقوب من طريق الطيبة»، نظم (مخطوط).

٢١- «شرح تتمة المطلوب في قراءة يعقوب» (مخطوط).

٢٢- «النظم اليسير في قراءة ابن كثير من طريق الشاطبية» (مخطوط) وهو نظم بديع في بابه.

٢٣- «شرح نظم تيسير الأمر لما زاده حفص من طرق النشر» (مطبوع).

٢٤- «نظم زوائد الإمام أبي جعفر» من طريق طيبة النشر (مخطوط).

٢٥- «شرح نظم زوائد الإمام أبي جعفر» (مخطوط).

٢٦- «الاهتداء إلي بيان الوقف والابتداء» (مخطوط) وهو كتاب حافل في علم الوقوف[٢].

٢٧- «النبراس الوضاء في الفرق بين الضاد والظاء» (مطبوع)[٣].

٢٨- «الإمام في وقف حمزة وهشام» (مخطوط).

---

(١) وهو هذا الكتاب، وقد حقق كرسالة علمية يأتي التعليق عليها.

(٢) انظر: ترجمته لنفسه، وانظر: «هداية القاري» (٢/ ٧١٠)، وهو كما قال، وعندي منه نسخة بخط تلميذه محمد السيد وهو كتاب رائع.

(٣) طبع بتحقيق عمر مالم أبه بدار أولاد الشيخ بمصر.

٢٩- «الدروس الدينية التهذيبية» وهو كتاب مدرسي جزءان اعتمده الشيخ أبو الفضل الجيزاوي سنة ١٩١٢ (طبع قديمًا ونفذ)[١].

٣٠- كتاب «توجيهات القراءات» (مخطوط)[٢].

صفاته الخُلُقية:

وكان رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى يعني بطلاب العلم عناية كبيرة ويستوي في ذلك من يعرفهم ومن لا يعرفهم فيرسل إليهم كتبه التي صنفها سواء كانت المخطوطة أم المطبوعة دون سابقة صلة أو تعارف بينهم وبينه[٣].

حدث عنه الشيخ المرصفي قال: وقد حدث مرات أن كتبت إليه ولم أره أطلب كتبه فأرسلها إليَّ وبعضها مخطوط مما سبق ذكره بغير مقابل إلا رجاء وجه الله سبحانه والدار الآخرة وله رسائل عندي بخط يده رَحِمَهُ اللهُ فيها فتاوى تتعلق بالقراءات. وجواب إشكالات وردود اعتراضات رحمه الله رحمة واسعة وجزاه عن القرآن وأهله خيرًا[٤].

وفاته:

وبعد حياة حافلة توفي المترجم له رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى في السادس والعشرين من شهر فبراير سنة ١٩٧٠ م سبعين وتسعمائة وألف من ميلاد عيسي عن عمر يناهز التسعين عامًا رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى[٥].

---

(١) انظر ترجمته لنفسه، و«هداية القاري» (٢/ ٧١١).

(٢) انظر: ترجمته لنفسه، وعندي منه نسخة بخط تلميذه محمد السيد وهو رائع في بابه.

(٣) انظر: «هداية القاري» (٢/ ٧١٠).

(٤) «هداية القاري» (٢/ ٧١١).

(٥) «هداية القاري» (٢/ ٧١١).

الطيبة

ترجمة مؤلفها ودراسة عنها:

اسمها: طيبة النشر في القراءات العشر، وهي: ألفية منظومة على بحر الرجز.

عدد أبياتها: ألف وخمسة عشرة بيتا على ما في أشهر النسخ المطبوعة.

موضوعها: تناول فيها ابن الجزري مذاهب القراء العشرة أصولًا وفرشًا، واستهلها بمقدمة في مبادئ علم القراءات. وابتدأها بقوله:

قال محمد هو ابن الجزري يا ذا الجلال ارحمه واستر واغفر

الحمد لله على ما يسره من نشر منقول حروف العشره[1]

وختمها بقوله:

وها هنا تم نظام الطيبه ألفية سعيدة مهذبة

بالروم من شعبان وسط سنة تسع وتسعين وسبعمائة[2]

وكان ابن الجزري قد نظم هذه الأرجوزة استكمالًا لعمل الإمام الشاطبي في «حرز الأماني ووجه التهاني» حيث أضاف عليها قراءات الأئمة الثلاثة، كما أضاف أيضا طرقًا جديدة للأئمة القراء على تلك التي في الشاطبية، فجاءت الطيبة مشتملة على قراءات عشر، وعلى ثمانين طريقًا متضمنة طريق الشاطبية المشتملة على قراءات سبع وعلى طريق واحد هو طريق الإمام الشاطبي.

وقد ذكر ابن الجزري أنه وضع على متن الطيبة حواشي لإيضاح ما غمض وأبهم من معانيها، ولفك ما ألغز من ألفاظها وتراكيبها[3].

---

(١) «شرح طيبة النشر» (ص٧).

(٢) المصدر نفسه (ص ٣٣٧).

(٣) انظر: «غاية النهاية» (١/ ١٣٠).

منهجه في الطيبة:

اعتمد ابن الجزري في نسجها على أسلوب الشاطبي في الرمز إلى القراء وإلى رواتهم بالحروف الأبجدية حين يتعذر التصريح باسم القارئ أو الراوي مع تعديل بسيط وزيادة طفيفة تتناسب مع ما زيد على الشاطبية، وقد أشار ابن الجزري إلى اتباعه طريقة الشاطبي في استعمال الرموز مع إبقائه على الكثير من رموز الشاطبية فقال:

وكل ذا اتبعت فيه الشاطبي ... ليسهل استحضار كل طالب

وهذه أرجوزة وجيزة ... جمعت فيها طرقا عزيزة

ولا أقول إنها قد فضلت ... حرز الأماني بل بها قد كملت

حوت لما فيه مع التيسير ... وضعف ضعفه مع التحرير

ضمنتها كتاب نشر العشر ... فهي به طيبة في النشر(١)

وابن الجزري في الطيبة جعلها تشتمل على جملة المسائل الموجودة في النشر فكل ما فيها موجود في النشر والعكس غير صحيح، فالأسانيد لم يذكرها في الطيبة، واكتفى بذكر عدد الطرق إجمالًا.

زمن تأليف الطيبة:

كان ابن الجزري قد شرع في نظمها حين كان بمدينة بورصة التي كانت آنذاك تحت حكم السلطان بايزيد بن الملك مراد والتي دخلها ابن الجزري في أواخر شهر رجب من سنة ٧٩٩ هـ؛ أي: بعد أن شرع في تأليف كتابه النشر بخمسة أشهر تقريبًا، وانتهى من تأليفها في شعبان من ٧٩٩هـ، ثم انتهى من تأليف النشر في ذي الحجة من نفس السنة؛ أي: بعد انتهاء الطيبة

(١) «طيبة النشر في القراءات العشر» – محمد ابن الجزري – تحقيق: محمد تميم الزعبي – مكتبة دار الهدى – المدينة المنورة – ط(٢) سنة ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠٠ م (ص ٣٤).

بأربعة أشهر تقريبًا[١].

نسبة القصيدة إلى ابن الجزري:

لقد جاء هذا النظم مذكورًا في كتب التراجم منسوبًا إلى ابن الجزري، فقد ذكره أحمد بن الجزري في غاية النهاية في طبقات القراء في ترجمة أبيه[٢] وأيضًا أشار إليه الإمام السخاوي[٣] وطاش كبرى زاده[٤] والشوكاني[٥] وبروكلمان[٦] في الذيل، وهي مشهورة معروفة.

شروح القصيدة:

- شرح ابن الناظم، وهو مطبوع طبعات سقيمة ومحتاج إلى تحقيق جاد، وأفضلها الطبعة التي بتحقيق الشيخ الضباع، وأغلب الطبعات مصورة عنها.

- شرح النويري على الطيبة، طبع مرتين أحدهما في مصر بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية في سبع مجلدات، وهي طبعة تحتاج إلى مراجعة، وأخرى بدار الكتب العلمية وهي أفضل من سابقتها قليلًا، والكتاب بحاجه إلى جهد أهل القراءات ليخرجوه في صورته المرجوة.

- غنية الطلبة بشرح الطيبة لمحمد الترمسي، ولم يطبع هذا الشرح إلى الآن وله نسخة في المكتبة المركزية بمكة.

مكانة القصيدة عند العلماء:

للقصيدة مكانة مرموقة عند أهل القراءات فقد اعتنوا بها أشد الاعتناء فهم

---

(١) انظر: «شرح طيبة النشر» (ص ٣٣٧)، «منهج ابن الجزري» (١/ ١٥٠).

(٢) المصدر نفسه: (٢/ ٢٥١).

(٣) «الضوء اللامع» (٩/ ٢٥٧).

(٤) «مفتاح السعادة» (٢/ ٤٨).

(٥) «البدر الطالع» (٢/ ٢٥٨).

(٦) «تاريخ الأدب العربي» (٧/ ٢١٩).

يعدون حافظها من أهل القراءات العشر الكبرى؛ لأنها حوت الطرق الثمانين التي ذكرها ابن الجزري في النشر، وقررت معاهد القراءات القصيدة وشرحها على طلبة التخصص، وهي المرحلة النهائية بهذه المعاهد، كما فرضت كليات القرآن حفظ المنظومة على طلبة القراءات بها.

مخطوطات المنظومة:

نظرًا لأهمية هذه المنظومة وقيمتها العلمية لدى أئمة علم القراءات وطلبته فقد تهافت طلبة العلم إلى حفظها ونسخها ونشرها، وبذلك نالت خزائن المخطوطات حظًّا وافرًا من نسخها، ومن أهم تلك النسخ ما يلي[1]:

- نسخة بالمكتبة الأزهرية بالقاهرة مسجلة برقم: ٢٤-١٩٤٧ عدد أوراقها: ٢٧، نسخت في سنة: ٨٢٣ هـ.

- نسخة بمكتبة جامعة الملك سعود بالرياض مسجلة برقم: ٢٩٩، عدد أوراقها: ٤٥ نسخت قبل سنة: ٨٧٤ هـ.

- نسخة بمتحف طوبقبو سراي باستانبول مسجلة برقم: (١٦٦٦/ H/ ١٨) عدد أوراقها: ١٠٤، نسخت في سنة: ٨٨٤هـ.

طبعات المنظومة:

- قام بطبع هذا النظم طباعة حجرية ونشره حسن الطرخي بالقاهرة سنة: ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٢م وذلك ضمن مجموعة من المتون في القراءات.

- طبع هذا النظم بمطبعة شرف بالقاهرة ضمن سبعة من المتون في القراءات وذلك سنة: ١٣٠٨هـ/ ١٨٨٨م.

- وطبع بمطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة سنة: ١٣٥٤هـ/ ١٩٣٥م

---

(١) الفهرس الشامل «مخطوطات القراءات» (١/ ٣٧٣- ٣٨٣).

ونشر ضمن مجموعة من الرسائل في القراءات وكانت الطيبة خامستها وهي واقعة بين الصفحتين:١٦٨ و ٢٦٣.

- طبعة بمطبعة الحلبي للشيخ على الضباع، وهي النسخة المعتمد عليها.
- وأخيرًا طبعة الشيخ تميم الزعبي.

التعريف بالإمام العلامة ابن الجزري:

ترجمة ابن الجزري[1]:

اسمه:

محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف، كنيته: أبو الخير، لقبه: شمس الدين، نسبه: العمري، المشهور بابن الجزري نسبة إلى جزيرة ابن عمر بالعراق.

مولده:

ولد ليلة السبت، الخامس والعشرين من رمضان سنة إحدى وخمسين وسبعمائة، بخط القصاعين بدمشق.

نشأته:

نشأ بدمشق، وعلمه أبواه القرآن صغيرًا، وحفظ الحديث والفقه، وقرأ على مشايخ كبار وهو في هذه السن الصغيرة، ولما أتم حفظ القرآن اشتغل بعلم القراءات وهو في الرابعة عشرة من عمره، ثم رحل ثلاث مرات الأولى أثناء الحج مع والده، ثم بمفرده إلى مصر، ثم الثالثة إلى مصر أيضا بصحبة والديه، ثم عاد ثانية إلى دمشق، ورحل إلى القاهرة ثانية سنة ثمان وسبعين.

---

(١) انظر ترجمته في: «غاية النهاية له» (١/ ٢٤٧)، «إنباء الغمر» لابن حجر العسقلاني (٣/ ٢٨٧)، «الضوء اللامع» للسخاوي (٩/ ٢٥٥) وغير ذلك كثير.

شيوخه:

لابن الجزري كثير من الشيوخ نذكر منهم: أبو بكر ابن الجندي، وأبو عبد الله الأنصاري، أبو الرشيد الغرناطي، وابن فزارة أبو العباس الحنفي، وابن الصائغ، وعمر بن أميلة، وعبد الوهاب بن السلار، وإسماعيل بن كثير، والشيخ الطحان والشيخ اللبان، وأحمد بن رجب، وغيرهم كثير فانظرهم في قائمة شيوخه في ترجمته لنفسه في «غاية النهاية» (١/ ٢٤٧) وما بعدها.

تلاميذه:

وهم كثير امتلأت الأرض بهم؛ نظرًا لأن الإمام كان كثير الترحال لطلب العلم والتعليم، منهم:

إبراهيم البقاعي، رضوان العقبي، ابن الخياط، محمد بن عبد الرحمن المدني، وغيرهم.

عقيدته:

الشيخ سلفي العقيدة، حيث كان يرد على أهل البدع والأهواء، ولا يترجم لمن كان في عقيدته قدح.

وظائفه:

تولى الإقراء بالجامع الأموي مدة، وتولى مشيخة الإقراء بتربة أم الصالح، والعادلية، ومشيخة الإقراء بدار القرآن الجزرية بدمشق، وشيراز، والتدريس بالصلاحية، وتولى القضاء مرات عديدة بدمشق وشيراز، وتصدى للإقراء والتحديث في القاهرة في عهد السلطان الأشرف.

مؤلفاته:

له الكثير من المؤلفات التي تشهد له بالعلم والفضل في سائر العلوم منها:

النشر في القراءات العشر، المقدمة في التجويد، الدرة في القراءات الثلاث،

التمهيد، غاية النهاية في طبقات القراء، تحبير التيسير، تقريب النشر وغيرها كثير في علوم الحديث مثل الجمال في أسماء الرجال، والسيرة مثل ذات الشفاء في سيرة النبي والخلفاء.

صفاته:

كان دينًا ورعًا زاهدًا في الدنيا ومتعها، وكان لا يدع قيام الليل في حضر أو سفر، ولا يترك صوم الاثنين والخميس وثلاثة أيام من كل شهر رضي الله عنه.

أسرته:

كان والده تاجرًا، وقد تزوج الشيخ ورزق أولادًا جميعهم من أهل العلم وقد ترجم لهم في غاية النهاية وهم: محمد، وأحمد، وإسماعيل، وإسحاق، وفاطمة، وعائشة.

وفاته:

توفي رحمه الله تعالى في سنة ثلاثة وثلاثين وثمانمائة من الهجرة بشيراز ودفن بمدرسته التي أنشأها هناك، وكانت جنازته مشهودة حضرها الخواص والعوام رحمه الله على ما قدم.



مبحث في تحريرات طيبة النشر

هذا المؤلف في علم القراءات يتناول بابًا هامًّا منه وهو مسألة تحريرات الطيبة، وهي مسألة تحتاج إلى توضيح معناها وحكمها لشدة اختلاف القراء فيها، ولذا نقدم بين يدي الكتاب بعض المسائل التي تتعلق به من باب التمهيد لتناول الكتاب والاستفادة منه وهذه المسائل هي ما يلي:

١ - تعريف التحريرات:

هذه الكلمة (التحريرات) يقصد بها في أي علم من العلوم ضبط المسائل العلمية، ومنه ما ألفه بعض المتأخرين في علم رجال الكتب الستة «تحرير تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر»، أما في علم القراءات فقد وضع القراء لها بعض التعريفات وقد جمع هذه التعريفات الشيخ خالد أبو الجود في تحقيقه لكتاب «الروض النضير» للإمام المتولي في رسالة الماجستير، فيمكن للقارئ الفاضل الرجوع إليها، أما الذي نختاره تعريفًا للتحريرات فهو «التقييد بالتدقيق»، ولا تعجل علينا بقولك: إنه غامض فسأقوم بشرح ما أقصده، ولكننا تعمدنا الاختصار والمشاكلة حتى يسهل حفظ هذه العبارة، ومعنى ذلك هو «الاجتهاد بالبحث والتحري لوضع تَقْيِيدات لما أطلقه الإمام ابن الجزري في طيبته من أوجه للقراء، وذلك طبقًا للطرق التي أسند منها القراءات، وللزيادة في توضيح المعنى فالتحريرات هي «منع أوجه للقراءة يفيد ظاهر الطيبة جوازها»[1].

وكمثال لذلك: فقد عزا الإمام ابن الجزري لرواية حفص السكت قبل الهمز بخلاف، وكذلك عزا له قصر المد المنفصل بخلاف، فيفيد إطلاق الطيبة جواز

---

(١) وأدخل بعض القراء في معنى التحريرات كذلك زيادة بعض الأوجه على ما في الطيبة إلزامًا لابن الجزري بما في الكتب التي أخذ منها حروف القراءات، وهذا يخالف ما اتفق عليه القراء من جواز الاقتصار على بعض ما روى القارئ اختيارًا منه؛ ولذا لا نعتبر هذه تحريرات للطيبة بل إضافة عليها لا تلزم أحدًا إلا اختيارًا منه.

السكت لحفص على قصر المد المنفصل، فيأتي المحررون ليقيدوا جواز السكت على توسط المد المنفصل فقط؛ لأن السكت عن حفص من طريق عبيد ابن الصباح[١] ولم يرو عبيد بن الصباح عن حفص إلا توسط المد المنفصل، أما قصر المنفصل فهو من طريق عمرو بن الصباح[٢] ولم يرو عمرو عن حفص السكت.

٢ - نشأة علم تحريرات الطيبة:

عندما ألف الإمام ابن الجزري كتابه النشر، ثم نظمه في طيبة النشر أطلق أحكامًا لبعض القراء تحتاج إلى تقييد حتى تطابق ما قرأ به الإمام ابن الجزري وشيوخه، وعليه فإن بدء علم تحريرات الطيبة كان على يد الإمام ابن الجزري نفسه، وقد أشار إلى ذلك في عدة مواضع صريحًا كقوله: «تقدم أنه إذا قرئ بالسكت لابن ذكوان يجوز أن يكون مع المد الطويل ومع التوسط لورود الرواية بذلك. فإن قرئ به لحفص فإنه لا يكون إلا مع المد. ولا يجوز أن يكون مع القصر»[٣]، وكقوله: «لا يجوز مد شيء لحمزة حيث قرئ به إلا مع السكت إما على لام التعريف فقط أو عليه وعلى المد المنفصل»[٤]، وتوجد مثل هذه التحريرات في الصفحات التالية من كتابه «النشر»:

ونذكر أرقام الصفحات التي ورد بها تحريرات في كتاب النشر للإمام ابن الجزري:

الجزء الأول:

ص٢٧٧، ص٢٧٨، ص٣٠٨، ص٣١٧، ص٣٢٠، ص٣٣٣ ٣٣٤،

(١) انظر «النشر» (ج١ ص٤٢٣).
(٢) انظر «النشر» (ج١ ص ٣٣٤).
(٣) «النشر في القراءات العشر» (ج ١ / ص ٤٨٥).
(٤) «النشر في القراءات العشر» (ج ١ / ص ٤٨٦).

ص٣٣٦، ص٣٤٤، ص ٣٤٧، ص٣٥٤، ص٣٥٦، ص ٣٥٧، ص٣٥٩، ص ٣٦٠، ص٣٦٠.ص ٣٦٨،ص ٣٧٧، ص٣٨٠، ص٣٨١، ص٣٨٣، ص٣٨٥، ص٣٩٩، ص٤٠٣، ص٤١٨، ص٤٢٢، ص٤٢٣، ص٤٢٧، ص٤٣١، ص٤٣٦، ص٤٤٢، ص٤٤٦، ص٤٩٠.

الجزء الثاني:

ص ١٠، ص١٣، ص١٥، ص٢١، ص٢٣، ص٢٩، ص٤٥، ص٤٧، ص ٤٨، ص٥٠، ص٥٣، ص٧٠، ص٧٣، ص٧٤ - ٧٧، ص٨٦، ص٨٧، ص١٠٢،ص ١٠٣، ص١١٠، ص١١٨، ص١٣٠، ص١٣٥، ص١٣٦، ص١٣٧، ص١٣٩، ص ١٤١، ص١٥٢، ص١٥٦، ص١٧٢، ص١٧٧، ص١٨٤،ص ١٩٠، ص٢٠٠، ص٢٣١، ص٢٣٥، ص٢٦٣، ص٢٩٤، ص٣٢٣، ص٣٤٢، ص٣٤٥، ص٣٥٨، ص٣٧٤، ص٣٩٨، ص٤٠١.

كما قد ضمن الإمام ابن الجزري طيبة النشر كذلك بعض التحريرات كقوله:

... لكن بوجه المد والهمز امنعا.

ويتضح مما ذكرنا سابقًا أن ما ذكره الشيخ السمنودي[1] من أنّ أول واضع

---

(١) اسمه ونسبه: هو الشيخ العلامة إبراهيم بن على بن على شحاتة السمنودي الشافعي المصري، مولده: ولد بمدينة سمنود - محافظة الغربية - بمصر، في يوم الأحد ٢٢ شعبان عام ١٣٣٣ هـ، الموافق ٥ يوليو عام ١٩١٥ م، وتوفي في ٧ رمضان سنة ١٤٢٩ الموافق ٧سبتمبر ٢٠٠٨، شيوخه: الشيخ على قانون: المحفظ بكُتّابِ القرية آنذاك حفظ عليه القرآن، وهو ابن عشر سنين، برواية حفص عن عاصم، الشيخ محمد أبو حلاوة: ختم عليه القرآن خمس مرات برواية حفص عن عاصم وأخذ عليه التجويد في الختمة السادسة، ثم أشار عليه الشيخ محمد أبو حلاوة بحفظ الشاطبية، فحفظها في سنة ثم قرأ بمؤداها القراءات السبع في سنة أخري على نفس الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ، الشيخ السيد عبد العزيز بن عبد الجواد: قرأ عليه الدرة المضية في القراءات الثلاث للإمام ابن الجزري، ومنحة مولى البر للإبياري، وتحريرات الشيخ الطباخ على طيبة النشر المسماة =

لعلم التحريرات هو الشيخ شحاذة اليمني كما ورد في قوله:

وقـل حكمـه فـرض وأول واضـع ... له اليمني المدعو شحاذة في العلا (١)

هو قول غير دقيق لأنه يرد عليه ما يلي:

١ - أنه مخالف للواقع وهو ما ذكرناه سابقًا من أن أول واضع لهذه التحريرات هو ابن الجزري كما نقلنا عنه سابقًا.

٢ - أنه يرد عليه الإشكالات التالية:

إذا كان أول واضع لعلم التحريرات هو الشيخ شحاذة اليمني فكيف كان يقرأ الذين كانوا من قبله، وقد وضعها الشيخ شحاذة بعد زمن ابن الجزري

= هبة المنان في تحرير أوجه القرآن، ثم قرأ عليه ختمة بالقراءات العشر بعدها والشيخ حنفي السقا الذي بينه وبين العلامة المتولي في السند رجل واحد: وهو الشيخ: خليل الجنايني، ومكث عنده أربع سنوات: أخذ عنه فيها القراءات العشر من طريق طيبة النشر، ثم القراءات الأربع الزائدة على العشر المتواترة. مؤلفاته:لشيخنا حفظه الله العديد من المؤلفات، منها المطبوع، والمخطوط، وهذا بيانها منها: «التحفة السمنودية في تجويد الكلمات القرءانية»، «بهجة اللحاظ بما لحفص من روضة الحفاظ»، «لآلئ البيان في تجويد القرءان» وغيرها، ولقد ظل الشيخ رحمه الله أستاذًا للتجويد والقراءات بالأزهر الشريف خمسة وعشرين عامًا حتى أحيل للتقاعد، وعضوًا بلجنة تسجيل المصاحف القرآنية المرتلة لمشاهير القراء في مصر، أمثال الشيخ الحصري، والشيخ المنشاوي، والشيخ مصطفى إسماعيل - رحمهم الله. تلامذته الذين قرأوا عليه أو حصلوا منه على إجازات في التجويد والقراءات، كثيرون: منهم: الشيخ رزق خليل حبة رحمه الله شيخ عموم المقارئ المصرية، الشيخ عبد الفتاح المرصفى رحمه الله صاحب «هداية القاري إلى تجويد كلام الباري»، الشيخ محمود حافظ برانق رحمه الله رئيس لجنة مراجعة المصحف سابقًا. انظر: «رياضة اللسان شرح تلخيص لآلئ البيان في تجويد القرآن»، «السمنوديات» تحقيق الدكتور حامد بن خير الله سعيد، «لحظ الألحاظ شرح بهجة اللحاظ بما لحفص من روضة الحفاظ»، شرح حمد الله الصفتي.

(١) «جامع الخيرات» للشيخ السمنودي (٤٨٦).

بثلاث طبقات من الشيوخ؟

وإذا أوجبنا هذه التحريرات كما هو ظاهر كلام الشيخ السمنودي في البيت السابق، فكيف أضاع من سبق الشيخ شحاذة هذا الواجب؟

ثم ما هي حدود هذا الواجب؟

وكيف العمل فيما يقع من تطور وتغيير في هذه التحريرات، خاصة على نهج مدرسة الإمام الأزميري؟

وأضرب مثلًا على ذلك هو أن كل المحررين قبل الشيخ السمنودي لا يرون الغنة في اللام والراء لشعبة، ولا يرون السكت قبل الهمز لرويس، وقد قال بذلك الشيخ السمنودي في تحريراته حيث يقول في ذلك على الترتيب:

ولا غنة عن أزرق قط فاعلمن وعن شعبة تروى........[1]

ومن طرق القاضي لنخاسهم على رويس سكوت في سوى المد أرسلا[2]

ونحن على يقين بأن الشيخ شحاذة اليمني لم يقرأ ولم يقرئ بالغنة لشعبة ولا بالسكت لرويس، فما الجواب على هذه الأسئلة كلها؟

٣ - مدارس التحريرات:

تلا الإمام ابن الجزري بعض طلابه فتكلموا على تحريرات للطيبة ومن ذلك ما أشار إليه الشيخ (يوسف أفندي زاده) في تحريراته من منع (النويري) بعض الأوجه من الطيبة وذلك في قوله:

ولا يجيء السكت مع الطويل، وإن قال ابن الجزري في نشره بعد ما ذكر السكت من الطرق التي ذكرها: والسكت من هذه الطرق كلها مع التوسط إلا من الإرشاد فإنه مع المد الطويل. اهـ لأنه نظر فيه الإمام النويري حيث قال:

---

(١) «جامع الخيرات» للشيخ السمنودي (٤٩٣).

(٢) «جامع الخيرات» للشيخ السمنودي (٤٩٧).

وفيه نظر لأنه في الإرشاد أطلق الطول عن الأخفش وفي الكفاية قيده بالحمامي كالجماعة فيحمل إطلاقه على تقييده؛ لأن غيره لم يقل: إن الطول من جميع طرق الاخفش وهو لم يصرح فتعين الحمل المذكور، وهو؛ أعني: صاحب الإرشاد قد جعل السكت للأخفش من طريق العلوي عن الأخفش وليس الطول عنده إلا عن الحمامي عن النقاش عن الأخفش والله أعلم.[١] اهـ

وتبع النويري كذلك من بعده فألفوا تحريرات من باب الجمع بين كلام ابن الجزري في مواضع مختلفة، وقد سار على ذلك النهج أغلب المحررين فكانوا لا يخرجون في الغالب عما ذكره ابن الجزري في النشر، فتحريرات الإمام المنصوري وهي التي تعتبر من أكثر مراجع المحررين لا يشير فيها المنصوري إلى رجوعه إلى الكتب التي أسند منها الإمام ابن الجزري طرقه إلا قليلًا جدًّا، ولعل ما وقع لي من ذلك أن الإمام المنصوري رجع إلى تجريد ابن الفحام وتيسير الداني والشاطبية فقط، وعلى درب المنصوري سار كثير من المحررين كالميهي والعبيدي والطباخ والخليجي.

ومن باب تقسيم مناهج المحررين نحب أن نطلق على هؤلاء المحررين وكتبهم مدرسة الإمام المنصوري التي تتميز بأن جل اعتمادها في التحريرات قائم على نقل ابن الجزري.

ويختلف عنهم (الأستاذ يوسف أفندي زاده) في تحريراته بالأخذ بما يسميه الأخذ بالعزائم لا بالرخص[٢] وترك ما فيه احتمال نحو ما ذكر ابن الجزري أنه قليل أو ليس عليه العمل ونحو ذلك مما أدى إلى أنه أي: يوسف أفندي زاده قد ترك كثيرًا من الأوجه للقراء ورواتهم وطرقهم وإن كانت ظاهرة من الطيبة وذلك مثل:

---

(١) تحريرات الأستاذ يوسف أفندي زاده، مخطوط (ص ٩).

(٢) مخطوطة تحريرات الأستاذ يوسف أفندي زاده (ص ٣).

١- هاء السكت ليعقوب وقفًا في جمع المذكر السالم كما في ﴿العالمين﴾.

٢- سكت المد لحمزة سواءً على المد المتصل نحو ﴿السماء﴾ أو المد المنفصل كما في ﴿بما أنزل﴾.

٣- غنة اللام والراء لكل القراء كما في ﴿هدى للمتقين﴾.

٤- الإدغام الكبير ليعقوب كما في ﴿فيه هدى﴾.

وهو يعقب على ذلك بأنه يأخذ بالعزيمة، وإن كان في مجمل ما يأتي به من تحريرات على طريقة المنصوري في الاعتماد على نقل ابن الجزري، وعدم مراجعة الكتب التي أسند منها ابن الجزري حزوف القراءات.

وكذلك تتميز مدرسة الإمام المنصوري بعدم الالتزام بالطرق التي أسندها ابن الجزري تفصيليًّا للكتب، فقد يأخذون بوجه ذكره ابن الجزري في كتاب أسنده إسنادًا عامًّا دون أن يذكر طريق أحد الرواة أو القراء منه، فلا مانع لديهم من أخذ حكم لهشام من كتاب «الوجيز» للأهوازي، أو من أخذ حكم للأزرق من كتاب «الإقناع» لابن باذش، وذلك اعتمادًا على أن ابن الجزري قد أسند هذه الكتب إجمالًا في مقدمة كتابه وإن لم يسند طرقًا خاصة منها.

وخالف في هذه المسائل الإمام الأزميري إذ إنه قد أكثر من مراجعة الكتب التي ذكرها ابن الجزري في النشر، ولم يعتمد على نقل ابن الجزري إلا في مواضع قليلة ترك فيها ما وجد في الكتب، ومما يلاحظ أنه يجري الأوجه أحيانًا اعتمادًا على نقل ابن الجزري وأحيانًا على ما وجده في الكتب؛ ولذلك خالفت تحريراته تحريرات السابقين فمنع أوجهًا من الطيبة لم يمنعها من سار على طريقة المنصوري[1]، فأنشأ بذلك مدرسة أخرى في التحريرات يعتبرها أتباعه أدق من السابقة، ثم جاء من بعده من اتبع طريقته، ونشير إليهم اصطلاحًا[2] باسم

(١) كمنعه الإدغام الكبير ليعقوب على المد، ومنعه الغنة للأزرق وهكذا.

(٢) من باب تقسيم مناهج المحررين.

مدرسة الإمام الأزميري، وكان مقدمهم في ذلك الإمام المتولي غير أنه توسع في الاعتماد على ما في الكتب المسندة وترك الاعتماد على نقل ابن الجزري في غالب تحريراته فخالف الأزميري في مسائل عديدة، وكذلك من جاء بعد المتولي ونهج نهج هذه المدرسة زاد[1] في منع أوجه من الطيبة بالرجوع إلى الكتب وترك الاعتماد على نقل ابن الجزري، ولعل الشيخ السمنودي هو أكثر من اتبع نهج هذه المدرسة فقد توسع في نظم التحريرات حتى بلغت أكثر من ألف بيت، خالف في مسائل كثيرة منها من سبقه لكثرة تحريه في الرجوع إلى الكتب المسندة في النشر وترك الاعتماد على نقل ابن الجزري واختياراته، إضافة لاعتماده على تخريج الأوجه مراعيًا مراتب المدود، ولعل ما يميز مدرسة أو منهج الإمام الأزميري هو:

١- الإكثار من الرجوع إلى الكتب لأخذ الأحكام وعدم الاعتماد في ذلك على نقل ابن الجزري إلا قليلًا.

٢- إهمال اختيارات ابن الجزري إن خالفت هذه الاختيارات ما في الكتب نحو الغنة للأزرق، وترك الغنة لشعبة، وترك فتح ذوات الراء للمطوعي من

---

(١) وبعضهم زاد في تجويز أوجه وجدها في الكتب مع ترك ابن الجزري لها وعدم تضمينها في طيبته وأوسعهم في ذلك هو الشيخ السمنودي وقد كان مما زاده ولم يسبق به السكت لرويس قبل الهمز، والغنة لشعبة، والوقف بالواو على يدع ويمح وسندع ليعقوب، مع أنه يلزمه على هذا المنهج كثير من الزيادات لا يتضح لنا سبب تركه لها أذكر منها على سبيل المثال ترك ادغام الباء في الميم في قوله تعالى في سورة هود: «اركب معنا» للأصبهاني وهي مروية من كفاية أبي العز والمبهج والمستنير والروضتين وهي وجه من غاية الاختصار، وترك تسهيل الهمزة في نحو (يشاء إلى) بين الهمزة والواو وهو في «الكافي» و«غاية الاختصار» و«كفاية أبي العز» و«تلخيص أبي معشر»، وترك تحقيق همزة (ها أنتم) للأصبهاني وهي في «الكامل» و«المصباح»، وترك فتح الراء في فواتح السور عن هشام مع تعدد طرقها ولا أطيل في هذا؛ لأنه باب واسع.

كتاب «المبهج» ونحو ذلك.

٣- عدم الاعتماد على الطرق الأدائية التي أسندها ابن الجزري في النشر إذا لم يفصل ابن الجزري ما بها من أحكام، مع أن الظاهر أن ابن الجزري لم يسندها إلا للاحتجاج بها على ما أورده في كتابه: «النشر» و«طيبته»، ولتوضيح مسألة عدم الاعتماد على ما في الطرق الأدائية أضرب المثال التالي:

صرح ابن الجزري في «النشر» أنه قرأ بالغنة في اللام والراء للقراء فقال:

(قلت) وقد وردت الغنة مع اللام والراء عن كل من القراء وصحت من طريق كتابنا نصاً وأداء عن أهل الحجاز والشام والبصرة وحفص. وقرأت بها من رواية قالون وابن كثير وهشام وعيسى بن وردان وروح وغيرهم[١].

فيفيد قوله بصحتها من طريق كتابه أن ذلك يشمل الطرق التي أسندها من الكتب وكذلك الطرق الأدائية، ومع أنه أسند للأزرق في طرقه التفصيلية طريقًا أدائية لأبي معشر فلم يكن ذلك كافيًا عند مدرسة الأزميري لاعتماد الغنة للأزرق في اللام والراء، بل اعترضوا على ابن الجزري فمنعوا تلك الغنة؛ لأنها ليست مذكورة في الكتب التي أسندها في النشر للأزرق، فيتضح من ذلك عدم اعتبارهم للطرق الأدائية، كأنها لم تكن إلا إذا ذكر بعض أحكامها ابن الجزري نحو قوله:

فروى جماعة من أهل الأداء السكت عنه من روايتي خلف وخلاد في لام التعريف حيث أتت و(شيء) كيف وقعت؛ أي: مرفوعًا أو مجرورًا أو منصوبًا.

وهذا مذهب صاحب «الكافي» وأبي الحسن طاهر بن غلبون من طريق الداني[٢].

٤- اضطرابهم في التمسك بهذه الأصول السابقة فأحيانًا يوجبونها وأحيانًا يتركونها، فمما يتبين فيه تركهم اعتماد ما في الكتب فقط ما أجازه الأزميري من السكت بين السورتين لإدريس عن خلف العاشر اعتمادًا على ابن الجزري،

(١) «النشر في القراءات العشر» (ج ٢ / ص ٢٨).
(٢) «النشر في القراءات العشر» (ج ١ / ص ٤٧٨).

وكما أجاز المتولي مد التعظيم لحفص اعتمادًا على ابن الجزري وهكذا.

٥- تمسكهم بأخذ الأحكام من الطرق التي أسندها ابن الجزري تفصيليًّا في النشر وعدم الاكتفاء بإسناد الكتاب إجمالًا في مقدمة النشر، فهم لا يأخذون أحكامًا من «الإقناع» لابن الباذش أو «الاختيار» لسبط الخياط ونحو ذلك؛ لأن ابن الجزري لم يسق منها طرقًا مفصلة في «النشر».

٤- حكم هذه التحريرات:

الذي ندين الله تعالى به هو أن هذه التحريرات تنقسم إلى ما يلي:

١- تحريرات لا يليق بعلماء القراءات تركها[(١)]؛ لأنها التزام بما ورد عن ابن الجزري صاحب نظم الطيبة، وهي أدق التقييدات لمتن الطيبة؛ إذ إن ابن الجزري يعلم ما قد قرأ به على شيوخه وكذلك ما يقرئ به، وقد كانت تقييداته على نحوين:

أ- التقييد الصريح حيث يمنع أوجهًا سواء في نظم الطيبة أو في كتبه الأخرى؛ كما منع الإدغام الكبير لأبي عمرو على تحقيق الهمز أو على المد[(٢)]. وكما منع إظهار راء الجزم لدوري أبي عمرو على وجه الإدغام الكبير له[(٣)] وهذا يلزم من قرأ بمضمن نظمه؛ لأنه لا يقرأ من طريقه إلا بما أقرأ به.

ب- التقييد غير الصريح وذلك بعزو الأحرف إلى الطرق؛ كعزو فتح الألفات التي بعدها راء مجرورة متطرفة نحو (النار والأنصار والأبرار) لطريق الأخفش عن ابن ذكوان، وعزو الإمالة فيها للصوري عن ابن ذكوان، وعزو السكت لحفص قبل الهمز لطريق الأشناني، وإشباع المد لابن ذكوان لطريق الحمامي وهكذا. وهذا النوع

---

(١) ولا نقول: إنها واجبة شرعا يأثم تاركها إلا إذا تضمنت نسبة قراءة لكتاب أو طريق لم ترد منه؛ لأن هذا كذب لا يجوز شرعا.

(٢) انظر: «طيبة النشر» (بيت رقم ١٢٣) وكتاب «النشر» (ج ١ ص ٢٧٧ - ٣٧٨).

(٣) انظر: «كتاب النشر» (ج ٢ ص ١٣).

يتفاوت تفاوتًا كبيرًا؛ فمنه ما هو صريح مثل ما قد سبق ذكره من السكت لحفص على توسط المنفصل، ومنه ما فيه إبهام ويأتي ذكره.

ونحب أن نطلق على هذا النوع من التحريرات «التحريرات اليقنية» أو «التحريرات النشرية» نسبة لصاحب كتاب «النشر».

٢ - تحريرات ظنية احتمالية، وهي أكثر ما تجده في كتب التحريرات، ونقول فيها من باب إحسان الظن بمن وضعها: إنها اختيارات ممن وضعها، لا تلزم كل من لم يقل بها، ومن أمثلة تلك التحريرات ما وقع الخلاف فيه بسبب إعمال الظن في فهم كلام ابن الجزري المحتمل أو وضع قواعد ظنية للتحريرات نحو قول بعضهم بمنع الغنة للأزرق وخلاف غيرهم لهم في ذلك، أو قول بعضهم بوجوب الغنة على الإدغام الكبير ليعقوب ومنع غيرهم لذلك وهكذا.

وهذا النوع لا يلزم كل القراء بل يلزم من يختاره؛ لأنه قرأ به على شيخه أو نحو ذلك؛ لأنه لا يكفي الاحتمال في منع أوجه الطيبة.

وإنما قلنا بذلك؛ لأنك إذا اطلعت على خلافات المحررين لهالك كثرة ما يمنعه بعضهم ويجيزه الآخرون، وهذا لو كان في أبواب الفقه التي أجاز الشارع فيها العمل بغلبة الظن لكان له وجه، أما أن تمنع قراءة القرآن بوجه ليس فيه خطأ نحوي أو لغوي أو نسبة حرف لمن لم يروه فقد نص ابن الجزري على أنه تضييق على الأمة وإيقاع لها في الحرج[1]، وهذا هو الواقع الآن ممن يلزمون القراء بهذه التحريرات الظنية.

٥ - اختيار عدم الأخذ بالظن في التحريرات:

يكفي للتدليل على خطأ المحررين الذين يقولون بوجوب التحريرات الظنية

---

(١) انظر: «النشر» (ج ١ ص ١٩).

ما منعه أتباع مدرسة الأزميري من الأوجه التي قرأ بها من قبلهم؛ لأنهم لم يجدوها في الكتب التي تحت أيديهم.

ثم تبين بعد أن وُجدت هذه الكتب أن هذه الأوجه صحيحة، وكمثال لذلك فقد منعوا مد «لا» التي للتبرئة على سكت المد وهي تأتي من الكامل[١]، ومنعوا إمالة هاء التأنيث إمالة عامة على مد «لا» التي للتبرئة وهي تأتي من الكامل كذلك[٢]، ومنعوا كثيرًا من أوجه مد التعظيم للقراء بدعوى أن هذا المد يأتي من الكامل، ثم اتضح أن بعض هؤلاء القراء لم يُذكر لهم مد التعظيم في الكامل أصلًا، ومثال ذلك منع تقليل التوراة على مد التعظيم لقالون على أنه ليس لقالون التقليل من الكامل، ثم وجدنا الكامل لم يثبت مد التعظيم لقالون أصلًا[٣].

وعلى ما ذُكِر سابقا فالاختيار عدم إلزام المسلمين بهذه التحريرات الظنية، أما من أخذ بها على أنها اختيارات من مشايخنا الفضلاء فلا حرج في ذلك.

٦- تحريرات الشيخ الخليجي:

هذه التحريرات نظمها شيخ شيخنا على نهج مدرسة الإمام المنصوري، وهذا مما يميزها؛ لأنها لم تمنع كثيرًا من أوجه الطيبة التي تمنعها مدرسة الأزميري، وهي كذلك تشتمل على كثير من التحريرات التي نحب أن نسميها «التحريرات النشرية» أو «التحريرات الجزرية» أو «التحريرات اليقنية»؛ إذ إن الخليجي يعتمد على نقل ابن الجزري في كثير مما أجازه أو منعه من الأوجه.

ويمكن تقسيم تحريرات الشيخ الخليجي على هذا الاعتبار إلى:

١- تحريرات لازمة اصطلاحًا وهي التي توافق ما نص عليه ابن الجزري،

---

(١) مخطوطة «الكامل» (ص ١٥٨).
(٢) مخطوطة «الكامل» (ص ٩٥ وص ١٥٨).
(٣) مخطوطة «الكامل» (ص ١٣٧).

ومن أمثلتها ما يلي:

ولابنِ ذكـــوانٍ بِمَـــدٍّ قَـــدْ حَظَـــلْ إِدْغَـــامَ أُورثتـمْ[١] وإظهار اذْ دَخَلْ[٢]

ومَيْـــلَ خَـــاب دَعْ[٣] وإبراهِيمـــا دَعْ أَلِفًـــا بِـــهَـــا تَكُـــنْ فَهِيـــمَا[٤]

٢- تحريرات اختيارية من الشيخ الخليجي فالأخذ بها من باب الجواز وهو الأفضل لمن قرأ من طريقه لا من باب أنها صواب وغيرها خطأ.

وإذ إننا نعتبرها اختيارًا من الشيخ الخليجي فلا نلتزم بالتعليق على ما منعه من الأوجه، بل قد نتعرض لذلك أحيانًا لنبين ظنية هذه التحريرات، أو صحة ما منعه رَحِمَهُ اللهُ على رأي غيره، خاصة إذا منع وجهًا من الشاطبية قرأ به وما زال يقرأ

---

(١) «النشر» (ج ٢ ص- ١٧) التاء في الثاء في أورثتم.........فأدغمها...... واختلف عن ابن ذكوان فرواهما عنه الصوري بالإدغام ورواهما الأخفش بالإظهار. اهـ فيمتنع على الإدغام الإشباع؛ لأن الصوري ليس له إشباع.

(٢) «النشر» (ج ٢ص- ٣) واختلف عنه في الذال فروى عنه الأخفش إدغامها في الدال وروى عنه الصوري إظهارها عندها أيضا. اهـ فيمتنع على الإظهار الإشباع؛ لأن الصوري ليس له إشباع.

(٣) «النشر» (ج ٢ ص- ٦٠) واختلف عن ابن ذكوان أيضًا في خاب وهو في أربعة مواضع في إبراهيم وموضعي (طه) وفي (والشمس) فأماله عنه الصوري وفتحه الأخفش. اهـ فيمتنع على الإمالة الإشباع؛ لأن الصوري ليس له إشباع.

(٤) «النشر» (ج ٢ ص ٢٢١) واختلف عن ابن ذكوان فروى النقاش عن الأخفش عنه بالياء كالجماعة...... وكذلك روى المطوعي عن الصوري عنه وروى الرملي عن الصوري عن ابن ذكوان بالألف فيها كهشام. وكذلك روى أكثر العراقيين عن غير النقاش عن الأخفش. وفصل بعضهم عنه فروى الألف في البقرة خاصة والياء في غيرها وهي رواية المغاربة قاطبة وبعض المشارقة عن ابن الأخرم عن الأخفش وبذلك قرأ الداني على شيخنا أبي الحسن في أحد الوجهين عن ابن الأخرم. اهـ فيمتنع على الألف الإشباع؛ لأن النقاش ليس له القراءة بالألف.

به جمهور القراء.

وقد عرضنا بعض ما في هذا النظم من إشكالات على شيخنا العلامة محمد عبد الحميد عبد الله جزاه الله خيرًا، وهو من قرأنا عليه الطيبة من طريق الشيخ الخليجي وذلك لاستيفاء شرط التلقي.

٧ - موقف قراء عصرنا من التحريرات:

وقع الاختلاف في عصرنا هذا بين القراء في الأخذ بالتحريرات التي وضعت على نظم الطيبة وانقسموا إلى فريقين:

١ - فريق لم يقبل هذه التحريرات واعتبر أنها غير لازمة ومن هؤلاء الشيخ عبدالفتاح القاضي والشيخ محمد سالم محيسن، وقد اعتمد الأزهر الشريف هذا الرأي فألغى دراسة التحريرات على نظم الطيبة في مراحل دراسة القراءات.

٢ - فريق يرى وجوب الأخذ بهذه التحريرات ويقول: إنه لا يمكن قراءة نظم الطيبة إلا بهذه التحريرات وهم أغلب القراء وقد صرح بعضهم بأنها فرض كما سبق أن نقلنا عن الشيخ السمنودي.

والأولى أن يتفق الفريقان على اعتماد تحريرات الإمام ابن الجزري؛ لأنها تكملة لمؤلَّفه الطيبة؛ ولأن القراء يقرأون هذه القراءات من طريقه وحده فينبغي التقيد بما ذكره من تحريرات؛ لذا كان تقييده يقينيًّا وواضحًا وصريحًا وبذلك نخرج من هذا الخلاف؛ لأن الجميع متفقون على أن نسبة القراءات لمن نقلها لازمة كما أن نسبة الأحاديث لمن رواها لازمة كذلك، فقد اتفق المحدثون على أنه إذا ذكر أحد حديثًا نبويًّا شريفًا مرويًّا في سنن الترمذي، ثم نسبه إلى كتاب البخاري يكون قد وقع في خطأ علمي واضح فلا يَسكت عنه في ذلك علماء الحديث بل ينبهونه إلى خطئه، وكذلك إذا ذكر القارئ قراءة لأحد الطرق ثم نسبها إلى طريق آخر أو لأحد الكتب ثم نسبها إلى كتاب آخر يكون قد وقع في

خطأ علمي ينبغي تنبيهه عليه.

٨ - كيف يمكن الاستفادة من التحريرات:

الفائدة الأولى:

أنه يمكن الاستعانة بها على القراءة بمضمن نظم الطيبة، فكما ذكرنا فيما سبق أن التزام تحريرات ابن الجزري هو الذي يليق بمن يقرأ من طريقه، أما ما زاده المحررون من باب الاختيار والظن فيمكن أن يقرأ به وينسب لمن اختاره، وبالتالي يمكن القراءة بمضمن؛ أي: تحريرات معتبرة فيقرأ القارئ بتحريرات الشيخ الخليجي على أنها اختيار منه أو تحريرات الشيخ الزيات على أنه اختيار منه وهكذا.

الفائدة الثانية:

يمكن من خلالها ضبط العزو إلى الطرق والكتب:

وهذه فائدة كبري من التحريرات المؤلفة إذ يمكن الاستعانة بها على معرفة العزو إلى الطرق أو إلى الكتب، فمن العزو إلى الطرق ما نظمه المحررون في ضبط طريق أبي الطيب عن رويس أو في التفرقة بين طريقي ابن مجاهد وابن شنبوذ عن قنبل، كما يمكن الاستفادة منها في معرفة الأحكام الواردة في الكتب كرواية السوسي من كتاب «الكافي» وطريق الأزرق من كتاب «ابن بليمة».



مبحث في تحقيق د. الدروبي لمخطوطة مقرب التحرير:

من المقرر في تحقيق المخطوطات أنه لا داعي لإعادة تحقيق مخطوط إلا إذا كان التحقيق السابق له لم يستوف عناصر تحقيق ودراسة المخطوطات التي تعارف عليها المحققون واستقر عليهم رأيهم في القرن الماضي[١].

ومن المتفق عليه كذلك أن تحقيق النص يشتمل على عناصر محددة، وكذلك عمل مقدمة لدراسة النص المحقق لابد أن تحتوي على أبحاث معينة، وقد فات د. الدروبي بعض هذه العناصر والأبحاث؛ ولذلك رأينا أن نقدم هذا المخطوط محققًا مستوفيًا ما فاته، وأهم النقاط التي استدركناها هي ما يلي:

أولًا: في عمل المحقق مقدمة لدراسة النص:

أ - أشار المحقق إلى اعتماده في تحقيقه على ثلاث نسخ، ثم رتبها فجعل الأولى منها نسخة أحد تلامذة مؤلف الكتاب وهو الشيخ محمد السيد، وجعل الثانية منها النسخة التي كتبها الشيخ الخليجي بيده، ومن المتفق عليه أن النسخة التي كتبها المصنف بيده تقدم على غيرها ويطلق عليها عند المحققين (Autograph)، مع أنه قد ذكر أن النسخة الثانية هي بشهادة شيخنا محمد عبد الحميد بخط المؤلف[٢]، كما ذكر أنها أجود من النسخة الأولى فكان عليه أن يجعلها النسخة «الأم» أو «الأصل» ويثبت الفروق من النسخ الأخرى، وهذا من أبجديات علم تحقيق المخطوطات، فان يغتفر للمحقق أن يفوته ذلك فكيف يفوت ذلك المشرف على الرسالة والمناقشين وهم من أهل البحث الأكاديمي؟

أما عملنا في تحقيق المخطوط فقد اعتمدنا فيه على نسختين بخط المؤلف.

---

(١) انظر: «قواعد تحقيق النصوص» للدكتور صلاح الدين المنجد.

(٢) سألت شيخنا الشيخ محمد عبد الحميد فأخبرني أنه قد أخذها من الشيخ الخليجي مناولة.

ب- من أهم العناصر التي ينبغي الحديث عنها في مقدمة تحقيق المخطوطات بيان منهج المؤلف في كتابه، ولم يوضح المحقق منهج الخليجي في تحريراته، ولا يكفي أن يقول: إن الخليجي يتبع الطباخ في أكثر تحريراته؛ لأنه لم يوضح منهج الطباخ أصلًا، والتحريرات على الطيبة قد وقع فيها خلاف كما ذكرنا على ما يلي:

١- من لا يقولون بها بل يردونها، ويرون أنها من المحدثات؛ ولذا ألغيت دراستها في الأزهر[1].

٢- مدرسة المنصوري وجل اعتمادها في التحريرات على ما قرره ابن الجزري.

٣- مدرسة الأزميري وجل اعتمادها على ما تجده في الكتب المسندة في النشر.

فكان على المحقق أن يوضح منهج الخليجي في تحريرات الطيبة، ولماذا وقع الخلاف بين المحررين؟ وكيف نخرج من هذا الخلاف في رأيه؟ خاصة أن تحقيقه هو لنيل شهادة الدكتوراه، وهي أعلى درجة في البحث العلمي.

فان قلت: إن المحقق مهمته ضبط النص فقط. فالرد على ذلك هو أن د. الدروبي قد التزم بذكر المسائل التي خالف فيها الإمام الأزميري ما قرره العلامة الخليجي كما ذكر ذلك في صفحة ٩، والاكتفاء بذكر هذه المسائل لا يعطي القارئ حكمًا شافيًا فيما يقرأ به، خاصة أن المحقق قد حذر من ترك التحريرات وسمي ذلك تخليط الطرق، وقال: وينبغي أن يعلم أن القراءة بتخليط الطرق أمر خطير...الخ[2].

فكيف يجتمع ذلك مع قوله في هامش (ص ٢٧٤) في بيان عدد الأوجه التي

---

(١) انظر كتاب «الكامل المفصل» لشيخ المقارئ المصرية د.أحمد المعصراوي (ص ٢٥).

(٢) تحقيق د. الدروبي (ص ٣٧).

يقرأ بها في قوله تعالى: ﴿أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ﴾ [النساء: ٩٠]:

بناءً على ما تقدم من البيان يكون للخليجي أحد عشر، وللأزميري عشرة، وللمتولي خمسة عشر.. اهـ.

فبأي تحريرات يأخذ القارئ؟

وهل ما زاده المتولي من أوجه يعتبر عند الخليجي من خلط الطرق الذي هو أمر خطير عند المحقق؟

وهل يعتبر الخليجي الأوجه التي زادها المتولي عن ما قرره هو مما يحتمل أن يكون قراءة بما لم ينزل؟

وكذلك ما ورد في صفحة ١٦٠ في حكم الإدغام الكبير لرويس مع إظهار أو إدغام حرف الذال في حرف التاء في قوله تعالى: ﴿اتخذتم﴾، هل نقرأ على وجه الإدغام الكبير لرويس بإدغام ﴿اتخذتم﴾ كما قرره الخليجي أم بإظهاره كما قرره الأزميري؟

وأيهما «خلط للطرق الذي هو خطير»؟

وأي المحررين الذي قد يكون قد وقع في القراءة بما لم ينزل؟

ولا يقال: أن د. الدروبي لا يرجح بين المسائل فقد رجح في صفحة ١٦٤ إخفاء الميم عند الباء على وجه الإدغام الكبير ليعقوب، ورجح في صفحة ١٦٨ أن غنة اللام والراء للأزرق ضعيفة والعمل على خلافها.

ج – ومن ما سبق يتبين أن قول د.الدروبي:

ينبغي أن يعلم أن القراءة بتخليط الطرق أمر خطير... الخ.

قول غير واضح ويؤدي إلى أن نحكم على كبار المحررين أنهم قد وقعوا في هذا الأمر الخطير، فما منهم من أحد إلا قال بجواز وجه يمنعه غيره، ثم إن هذا الكلام مخالف لما قرره ابن الجزري في ما نقله عنه المحقق صفحة ٣٥ من أن هذه الخطورة محصورة في الوقوع في خطأ نحوى أو لغوي، وكذلك إذا كانت

على سبيل الرواية بنسبة وجه لمن لم يقرأ به، وقد استدل على ذلك بما نقله عن ابن مسعود ﷺ.

د - قول د. الدروبي في صفحة ٣٨: فنقول مثلًا: لم تجتمع إمالة في غير الرائي وقصر المنفصل.

ونقول: كيف يخفى على المحقق أن هذا يجتمع في إمالة لفظ: ﴿الدنيا﴾ لدوري أبي عمرو على قصر المنفصل؟ وفي إمالة ﴿إناه﴾ للحلواني عن هشام على قصر المنفصل؟

هـ - وضع المحقق فهارس للكتاب تزيد على مائة صفحة، والكتاب كله حوالي خمسمائة صفحة، ويعتبر هذا عند بعض المحققين إسرافًا في الفهرسة، وكان الأولى عدم التوسع في ذكر فهارس الألفاظ، فقد شملت ٨٤ صفحة مكتوبة ببنط صغير، منها ذكر (بيروت) عاصمة لبنان في أكثر من ٢٥ موضعًا، وذكر (المصرية) في نحو ٤٠ موضعًا، ونحو ذلك مما لا علاقة له بعلم القراءات فضلًا عن علم التحريرات.

ثانيًا: في تحقيق النص:

أ - فات المحقق أن هناك عشرة أبيات من منظومة الشيخ الخليجي غير موزونة فلم ينبه عليها، مع أنه علق في هامش التحقيق في مواضع منها صفحة ٤٤٤، وصفحة ٣٩٢، وصفحة ٣٨٠ على وزن بعض الأبيات، وإن عذرنا المحقق في ذلك، فكيف نعذر المشرف على الرسالة والمناقشين؟ لقد كان هذا التحقيق جهدًا جماعيًّا تحت إشراف أساتذة جامعة فينبغي أن يوفى حقه، وقد أشرنا إلى الأبيات العشرة في تحقيقنا للكتاب.

ب - الأصل في تحقيق المخطوط أن تكون حواشيه لإثبات الخلاف بين النسخ، أو لتوضيح النص ولذا يسميه بعض أساتذتنا «إضاءة النص»، لكن المحقق قد أثقل حواشي التحقيق بهوامش لا داعي لها، بل قد تؤدي إلى حدوث

اضطراب عند القارئ؛ وذلك لأنه يذكر تحريرات مخالفة لما قرره الشيخ الخليجي ويطيل في ذلك أحيانًا، وهذا لا يؤدي إلى إضاءة النص بالمرة، خاصة أنه لم يضع منهجًا واضحًا للقارئ في الترجيح بين هذه التحريرات، فأصبح على القارئ أن يقبل أن يكون هناك أوجه ممنوعة عند الخليجي وهي في نفس الوقت جائزة عند المتولي أو الأزميري وغيرهما، علمًا بأن الجواز والمنع عند متأخري المحررين ليس من باب الخلاف الفقهي الذي يجوز التخيير فيه، بل إذا قرأت بما هو ممتنع عندهم تكون قد وقعت في خلط الطرق، بل وعند المتشدد منهم يحتمل أن تكون قد قرأت بما لم ينزل !.

وصف المخطوطات:

اعتمدنا في عملنا على مخطوطتين بخط المؤلف:

الأولى: (م) عدد صفحاتها (١٧٦ صفحة) مبدوءة بـ: «بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الذي اصطفى من عباده من أورثه الكتاب»، ومختومة بـ«اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد، وكان الفراغ من شرح هذا النظم الذي قَرَّبْنَا به التحرير للنشر والتحبير عصر يوم السبت الثاني والعشرين من ذي الحجة سنة ١٣٥٧ هـ ألف وثلثمائة وسبع وخمسين من الهجرة النبوية على صاحبها ألف صلاة وسلام وأزكى تحية، بقلم مؤلفه محمد عبد الرحمن الخليجي المقرئ.

ثم وضع خاتمه المشهور بعد اسمه.

وعدد سطور كل صفحة ١٧ سطرًا، وعدد الكلمات في كل سطر في المتوسط ٩ كلمات.

وكتبت بخط رقعة جيد مقروء، وكتبت الأبيات بلون أحمر في غالب المخطوط.

النسخة الثانية: (ع)

عدد صفحاتها (١١٣) صفحة.

مبدوءة بـ: «بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الذي اصطفى من عباده من أورثه الكتاب»، ومختومة بـ: «اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد، وكان الفراغ من شرح هذا النظم الذي قَرَّبْنَا به التحرير للنشر والتحبير عصر يوم السبت الثاني والعشرين من ذي الحجة سنة ١٣٥٧ هـ ألف وثلثمائة وسبع وخمسين من الهجرة النبوية على صاحبها ألف صلاة وسلام وأزكى تحية، بقلم مؤلفه محمد عبد الرحمن الخليجي المقرئ».

وخاتم الشيخ واسمه على غلاف هذه النسخة، وفي آخرها اسمه فقط.

وقد كتبت بخط الرقعة الجيد المقروء وهو مثل الموجود في النسخة الأولى، والفروق البسيطة بين النسختين أثبتناها في حواشي البحث.

عدد سطور هذه النسخة (٢٦) سطرًا، وعدد الكلمات في السطر الواحد في المتوسط ١٣ كلمة.

وقد اعتمدنا النسخة (م) أصلًا.

عملنا في تحقيق الكتاب:

كتبنا النسخة (م)، ثم قارنا بينها وبين أختها وأثبتنا الفروق البسيطة جدًّا في الحواشي.

أظهرنا الأبيات المشروحة بالخط الأسود الغامق لتظهر للقارئ، وجعلناها غالبًا في سطر بمفردها.

قمنا بتخريج الآيات وعزوها إلى سورها، وخرجنا الأحاديث القليلة الموجودة بالنص.

بيَّنا بعض معاني المفردات الغامضة في النص.

ترجمنا للعلماء الموجودين بالنص في الحاشية.

علقنا على بعض عبارات النص بما يوضح غامضها.

قمنا بدراسة اشتملت على:

بيان معنى التحريرات، والمدارس التي عنيت بهذا العلم، وأهمية هذا الكتاب وكيف يستفيد طالب القراءات منه.

ترجمة لصاحب الكتاب تبين علمه الجم، وتبحره في مسائل هذا العلم.

ترجمنا لابن الجزري صاحب الطيبة والنشر الذي حرر صاحب الكتاب مسائله.

وضحنا السبب في إعادة تحقيق المخطوط مع أنه قد سبق تحقيقه في رسالة دكتوراة.

عقدنا باب لوصف المخطوطات وصور لها لتوثيق الكتاب.

بيَّنا عملنا في هذا الكتاب.

عقدنا ملحقًا وضعنا فيه المنظومة المشروحة التي عانينا الكثير حتى نثبتها على الصورة التي هي عليها الآن، وقد أخرجناها على نسخة مخطوطة لكنها ناقصة، والظاهر أن الشيخ الخليجي عدل في المنظومة مرات كثيرة.

عقدنا بابًا للفهارس التي تعين الباحث على الحصول على موارد الكتاب بسهولة، وكذلك بينا المراجع المستعملة في هذا العمل.

وفي الختام لايسعنا إلا الدعاء للدكتور عباس المصري المقرئ المعروف رحمه الله تعالى مرة ثانية بالمغفرة، وأن يرفع درجاته في عليين، فقد تفضل علينا رحمه الله بالمخطوطتين وما بخل على طالب علم بشيء أبدا رحمه الله تعالى، وأسكنه الفردوس الأعلى مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقًا.

المحققان

هــذا

شَرْحُ

مُقَرِّبُ التَّحْرِيرِ

لِلنَّشْرِ وَالتَّحْبِيرِ

للخليجي سنة ١٣٥٧ هـ

محمد عبد الرحمن الخليجي



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي اصطفى مِن عباده من أورثه الكتاب، وجزاهم بذلك دار الثواب، والصلاة والسلام على سيدنا محمد القائل: «**خيركم من تعلم القرآن وعلمه**»[1]، وعلى آله وأصحابه هُدَاة الأمة المُكرمة، وكل من سلك طريقهم فَحَافَظ على كتاب الله [تعالى][2]، وعَلَّمه ونَشَرَه، وبعد:

فيقول الفقير إلى الله تعالى: محمد بن عبد الرحمن الخليجي العباسي، المقرئ الحنفي الإسكندري:

هذا شرح كتابي «**مُقَرِّب التحرير**» الذي نَظَمْتُ فيه ما ورد للقراء العشرة، من الوجوه المَرْوية من طرق رُوَاتهم المعتمدة، متوخيًا فيه سهولة العبارة ليسهل -إن شاء الله- تناوله، ويكثر تداوله، أسأل الله أن ينفع به، ويُجْزِل لي الخير بسببه آمين.

بسم الله الرحمن الرحيم

يَقُـولُ رَاجِي لُطْـفَ مَـوْلاهُ الخَـفِي ١ مُحَمَّـدُ المُقْـرِي الخَلِـيجِي الحَـنَفِي

يقول من يرجو أن يَحِفَّهُ مولاه وخالقه بلطفه الخفي / ١ / ؛ الذي يدق خفاه عن فهم كل ذكي، محمد بن عبد الرحمن المقرئ الخليجي الحنفي:

الحَمْـــــدُ للهِ الذي حَرَّرَنَــــا ٢ مِــن رِبْقَــةِ الجَهْـلِ بِمَــا عَلَّمَنَــا

---

(١) أخرجه البخاري (٦ / ١٠٨) (رقم ٤٧٣٩).

(٢) في (ع) [تعالى] زائدة.

أَوْرَثَنَا الكِتَابَ أَوْفَى نِعْمَةِ ٣ ثُمَّ الصَّلاةُ لِنَبِيِّ الرَّحْمَةِ
مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَمَنْ تَلا ٤ كِتَابَ رَبِّنَا بِوَجْهٍ أُنْزِلا

الحمد لله، ولا نُحْصِي ثناءً عليه، فهو الذي بيده الخلق والأمر، وهو الذي حَرَّرَنَا وأطلقنا من رِبقة[1] وعُقْدَة الجهل؛ بسبب ما عَلَّمَنَا - جلَّ شأنه - ولنا أعظم الفخر بأنه أورثنا الكتاب الكريم؛ القرآن العظيم بأن جعلنا من حُفَّاظِه والمحافظين عليه؛ وذلك أوفى وأجل نِعْمة، ففي القرآن الكريم: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ﴾ [فاطر: ٣٢] ، وفي الحديث الشريف: «**الماهر بالقرآن مع السفرة الكرام البررة**»[2]، فالحمد لله على نِعَمِهِ التي لا تُحْصَى.

ثم بعدَ حمد الله [تعالى][3]؛ الصلاة والسلام لنبيِّ الرحمة محمد ﷺ وعلى آله وصحبه وكل من تلا كتاب رَبِّنَا القرآن الكريم بوجهٍ أنزله على رسوله محمد ﷺ/ ٣/ ، ووصل إلينا بالتواتر.

وَبَعْدَ ذَا فَإِنَّ مَتْنَ الطَّيِّبَهْ ٥ ذو مُطْلَقَاتٍ أَنْ تُقَيَّدْ وَاجِبَهْ
لِذَا عُنِيتُ بَعْدَ نَظْمِي التَّكْمِلَهْ ٦ بِنَظْمِ تَحْرِيرٍ لِمَا قَدْ أَجْمَلَهْ
رغبةَ أن يكون مَنْ يتلو علىٰ ٧ تمامِ علمٍ بالذي لهُ تلا

---

(١) قال في «المصباح المنير» (٣/ ٣٤٤) مادة (ربق): الرِّبْقُ وَزْنُ حِمْلٍ، حَبْلٌ فِيهِ عِدَّةُ عُرًى تُشَدُّ بِهِ الْبَهْمُ، الْوَاحِدَةُ مِنْ الْعُرَى رِبْقَةٌ، وَيُجْمَعُ أَيْضًا عَلَى رِبَاقٍ وَقَوْلُهُ: فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ مِنْ عُنُقِهِ الْمُرَادُ: عَقْدُ الْإِسْلَامِ، وَرَبَقْتُ فُلَانًا فِي الْأَمْرِ رَبْقًا مِنْ بَابِ قَتَلَ أَوْقَعْتُهُ فِيهِ فَارْتَبَقَ.

(٢) الحديث متفق عليه، البخاري (٤٦٥٣)، ومسلم (٧٩٨)، وهو في غيرهما من كتب السنة، والسفرة: الرسل لأنهم يسفرون إلى الناس برسالات الله، وقيل: الملائكة، والبررة: جمع بار وهم المطيعون، فالبار المطيع.

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من (ع).

محـــررًا لـــكل راوٍ مـــا ورد ٨ مُعَـــوِّلًا على الطريـــقِ المعتمـــد

سَـــمَّيْتُهُ مُقَـــرِّبَ التَّحريـــرِ ٩ للنـــشر والتحبـــير والتيـــسيرِ

وهـــا أنـــا ذا[1] شـــارعٌ فيمـــا قُـــصِد ١٠ والله حـــسبي وعليـــه أَعْتَمِـــد

أي: وبعد حمد الله تعالى، والصلاة والسلام على رسوله محمد صلى الله عليه وسلم وآله، فإن متن الطيبة الذي نظمه الإمام العلامة شمس الدين محمد بن الجزري جامعًا فيه القراءات العشرة بطرق لهم زُهَاء[2] ألف طريق[3]، هذا المتن صاحب مُطْلَقَات[4] وُجِدَتْ فيه لبعض القراء، واجبة التقييد ببيان ما أريد منها؛ لذا عُنِيت واهتممت بعد نظمي كتابي «تكملة العشر بما زاده النشر» بنظم تحريرٍ يُبَيِّن /٤/ ما أجمله[5] متن (الطيبة) الذي هو أصل «التكملة»، رغبة أن يكون من يتلو القرآن الكريم بوجه من الوجوه المَرْوِيَّة في أدائه على تمام عِلم بما يتلوه، [مُحَرِّرًا لكل راو ما ورد له من الوجوه الجائزة والممتنعة][6]، مُعَوِّلًا في تحريري على الطريق المعتمد في كل ما ورد.

---

(١) في (ع) [وهأنذا].

(٢) زهاء الشيء شخصه ومقداره وما يقرب منه، يقال: هم زهاء ألف وكم زهاؤهم، وهم قوم ذو زهاء ذو عدد كثير «المعجم الوسيط» مادة (زهاء) (٢/ ٨٤١).

(٣) الطريق هو ما ينسب إلى الآخذ عن الراوي أو الآخذ عن الراوي عن الراوي، مثاله: إثبات البسملة بين السورتين طريق الأصبهاني عن ورش، وطريق صاحب الهادي عن أبي عمرو وطريق صاحب العنوان عن ابن عامر (انظر: «معجم علوم القرآن» (ص١٨٤)، «أشهر المصطلحات في فن الأداء» (ص ١٥٦).

(٤) (المطلق) ما لا يقيد بقيد أو شرط وغير المعين، ومن الأحكام ما لا يقع فيه استثناء ومن الماء (عند الفقهاء) ما بقي على أصل خلقته ولم تخالطه نجاسة ولم يغلب عليه شيء ظاهر، «المعجم الوسيط» (٢ / ٢٩) مادة (طلق) باب (مطلق).

(٥) ما بين المعقوفتين في (ع) [أحمله].

(٦) في (ع) سقط مابين المعقوفتين.

وسميت هذا النظم «مُقرِّب التحرير للنشر والتحبير» اللذين ألفهما الإمام ابن الجزري، والتيسير الذي ألفه الإمام الداني[(١)]، ونَظَمَه في «متن الشاطبية» الإمام الشاطبي، [وهأنذا][(٢)] أشرع فيما قصدته، مُعتمدًا على الله ربي فهو حسبي وعليه أعتمد في كل أُمُورِي أسأله -جل شأنه- أن ينفع بهذا التحرير جامعه وقارئه وسامعه إنه سميع مجيب.

تحرير التعوذ[(٣)] والبسملة[(٤)] :

للـــكُلِّ في تعـــوذ بـــسورةٍ	١١	معْ بسملةْ وجهين خـذ مـعْ عـشْرةٍ
فاقطع ، وصل من غير تكبير وبه	١٢	وصـله مـع وقـف ووصـل وانتبـه
فهـــذه سِـــتٌّ إذا قَطَعْـــتَ أو	١٣	وصـلتَ تعويـذا بمـا بعـدُ رَأَوا

/ ٥/ أي: خُذ لكل القراء في التعوذ مع البسملة بأوَّل كل سورة غير براءة؛ -لأنها لا بسملة فيها- اثنى عشر وجهًا وهي المبينة بقولنا: «**فاقطع وصل**»... البيتين؛ أي: اقطع البسملة عن أول كل سورة أو صلها به بدون تكبير وبه مع

---

(١) أبو عمرو عثمان بن سعيد القرطبي الداني، مؤلف التيسير وجامع البيان وغيرها من الكتب الهامة ولد سنة ٣٧١هـ، قرأ على ابن خاقان وابن خواستي وغيرهم، وعنه ابن مزاحم، وسليمان بن نجاح وغيرهم، توفي سنة ٤٤٤هـ انظر «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٧٧)، «معرفة القراء الكبار» (١/ ٣٢٥، ١/ ٥٠٣).

(٢) ما بين المعقوفتين في الأصل بالرسم الإملائي [وها أنا ذا].

(٣) أي قول: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، والتعوذ والاستعاذه بمعنى، وهي بمعنى الاعتصام والاستجارة، وهي دعاء بلفظ الخبر، ولها صيغ عديدة أشهرها ما ذكرته وهو أولاها عند القراء، وليست من القرآن عند بدء التلاوة إجماعا انظر: «معجم المصطلحات» للدوسري (ص٢٦)، «أشهر المصطلحات» للحفيان (ص ١٦١)، «معجم علوم القرآن» (ص٦٣).

(٤) أي قول: بسم الله الرحمن الرحيم، ويقول المقرئ والقارئ: بسمل وسمّ، والتسمية والبسملة اسمان بمعنى واحد انظر: «معجم علوم القرآن» للجرمي (ص ٧٣)، «معجم المصطلحات» للدوسري (ص ٣٥).

الوقف على التكبير، أو مع وصله بها، وتوضيح ذلك:

أنك تقف على التعوذ فالبسملة ثم تبدأ السورة ١، أو تقف على التعوذ وتصل البسملة بأول السورة ٢، وهما المُرَادَان بقولنا: «**فاقطع وصل من غير تكبير**».

ثم تقف على التعوذ والتكبير، وتقطع البسملة عن أول السورة ٣، أو تصلها بأولها ٤، وهما المرادان بقولنا: (وبه)، ثم تصل التكبير بالبسملة قاطعًا لها عن أول السورة ٥، أو وَاصِلَها به ٦، وهما المُرَادَان بقولنا: «وصله...» إلى آخر البيت، وهذه الستة أتت عند الوقف على التعوذ.

ويأتي مثلها إذا وصلت التعوذ بما بعده، وبيانها: وصل التعوذ بالبسملة مع الوقف عليها ١، أو مع وصلها بأول السورة بلا تكبير ٢ فيهما، ثم وصل التعوذ بالتكبير مع الوقف عليه قَطَعْتَ البسملة عن أول السورة ٣، أو [وصلتها][1] به ٤،/ ٦/ ثم وصل التعوذ بالتكبير بالبسملة مع الوقف عليها ٥، أو مع وصلها بأول السورة ٦، تتم الأوجه بذلك اثني عشر وجهًا.

وإنَّ جمهور المحررين رأوا جميعها جائزًا خلافًا لمن منع الوجه التاسع والعاشر، وهما: وصل التعوذ بالتكبير مع الوقف عليه قَطَعْتَ البسملة عن أول السورة أو وصلتها به، بحجة أن التكبير إما لأول السورة أو لآخرها، ووصل التعوذ بالتكبير مع الوقف عليه لا يعتبر لواحد فيهما؛ ويَرُدّ عليهم أنَّ التعوذ من مُتَعَلِّقَات أول السور فلا مَنْع.

وخرج بقولنا:(مع بسمله): ما إذا [تعوذت][2] فقط مع آية أو أول براءة، وما إذا [بسملت][3] فقط مع سورة أو آية، ففي ذلك وجهان لا غير، وهما: القطع،

(١) ما بين المعقوفتين في (ع) [وصلها].
(٢) ما بين المعقوفتين في (ع) [تعوذ].
(٣) ما بين المعقوفتين في (ع) [بسمل].

والوصل بلا تكبير.

وخرج أيضًا: ما إذا استعذت مبسملًا مع آية ففي ذلك أربعة أوجه، وهي: وصل البسملة بالآية، وقطعها عنها على كل من قطع التعوذ عن البسملة أو وصله بها بلا تكبير.

وَزَادَ حمــزةْ إِنْ يقِــفْ بِــأَكْبَرَا ١٤ إبــدال همــزِهِ فأربعًــا يَــرَىٰ

أي زاد حمزة إذا وقف على [لفظ][1] (أكبر) من التعوذ /٧/ إبدال همزة (أكبر) واوًا لوقوعها بعد ضمة، وعليه وجهان: الوقف على البسملة، أو وصلها بأول السورة، وذلك في حالة الوقف على التكبير مع قطعه عن [التعوذ][2]، أو مع وصله به؛ فتكون الأوجه أربعة، تضم للاثنيْ عشر السابقة تكون ستة عشر وجهًا لِحمزة.

كوصــله الــرحيم بــالأول مــعْ ١٥ تــركٍ لتكبــيرٍ ووصــلهِ تَقَــعْ

أي يزيــد حمزة الأوجــه الأربعــة الســابقة كمـا يزيد تخفيف الهمـز الواقــع أول كلمــة في الســورة إذا وقف على كلمتــه واصلًا ﴿الرحيم﴾ به، فيزيـد أربعة أوجه أخرى حينئذ، وتأتي في أوجه وصل البسملة بأول السورة حين الوقف على التعوذ فقط بدون [تكبير][3] وبه موصولًا بالبسملة ٢، وفي وصل الجميع بدون تكبير، وبه ٢، تضم هذه الأربعة للستة عشر السابقة تكون الأوجه لحمزة عشرين، ومعلوم أن تغيير الأول لا يكون إلا مع الوقف عليه اختبارًا[4]

---

(١) في (ع) سقط مابين المعقوفتين.

(٢) ما بين المعقوفتين في (م) [التعود].

(٣) ما بين المعقوفتين في (م) [سكبير].

(٤) الوقف الاختباري: ما يطلب من القارئ لقصد امتحانه، ويستعمل بكثرة في الوقف على مرسوم الخط، وفي وقف حمزة وهشام على الهمز ويسمى وقف الابتلاء، وفائدته تعليم القارئ الوقف ومعرفة مدى اتقان الطالب (انظر «معجم علوم القرآن» للجرمي

أو [اضطرارًا][١] أو اختيارًا[٢] إن حسن الوقف [عليه][٣] / ٨/ .

وإن تقف بأكبر اتبع أوَّلا ١٦ له إذا حقَّقه أو سَهَّلا

هذه ملاحظة تجب مراعاتها وهي: إذا وقفت على لفظ (أكبر)، فاتبع أول السورة الذي أوله همزة له [في][٤] حالة الوقف عليه، وليس في ذلك زيادة أوجه، فإذا وقفت على لفظ: (أكبر) بتحقيق همزته فأتبع له أول السورة الموقوف عليه الذي أوله همزة بالتحقيق مثل ﴿الم﴾[٥]، وإذا وقفت بإبدال همزة (أكبر) واوًا الذي هو نوع من أنواع التسهيل فأتبع أول السورة له بنوع من أنواع التسهيل الذي يتأتى فيه: فإذا كان [في لفظ][٦] أول السورة همزة مكسورة [كأول الكوثر سهلت الهمزة بين بين][٧]، وإذا كان أول السورة كلمة بها همزة مفتوحة كأول البقرة أبدلت ياءً، وليس في القرآن أول سورة مضموم الهمزة.

=

(ص٣١٩)، «معجم المصطلحات» للدوسري (ص١١١).

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (ع)، والوقف الاضطراري هو ما يعرض بسبب ضيق النفس ونحوه، والقارئ في هذا معذور لكنه ينبغي أن يحسن الوقف على الكلمة اضطرارًا بقدر الإمكان، كما يجب أن يراعي حسن البدء بعد استئنافه القراءة، وذلك بأن يعيد الكلمة التي وقف عليها إن صلح البدء بها، أو يعيد معها ما يقيم المعنى ويصلحه انظر: «معجم علوم القرآن» (ص ٣٢٠)، «معجم المصطلحات» للدوسري (ص ١١١).

(٢) والوقف الاختياري هو ما يقصده القارئ لذاته من غير عروض سبب من الأسباب، وهو الوقف على ما تم معناه ومنه الوقف التام والكافي والحسن انظر: «معجم علوم القرآن» (ص ٣١٩)، «معجم المصطلحات» للدوسري (ص١١١).

(٣) في (ع) مابين المعقوفتين زيادة.

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من (ع).

(٥) في ستة مواضع أول سور: البقرة، آل عمران، العنكبوت، الروم، لقمان، السجدة.

(٦) في (ع) سقط ما بين المعقوفتين.

(٧) في (ع) (تسهيل الهمزة بين بين كأول الكوثر).

وبَيْنَ الانفال وتوبة بلا ١٧ بسملة للكل قِفْ [واسكت][١] صِلا

أجمع القراء على عدم الإتيان بالبسملة أول براءة؛ لأنها لم تكتب في المصاحف مع اختلافهم في حكم / ٩/ الإتيان بها فيه بالحرمة أو الكراهة، فإذا وُصِلَتْ بآخر الأنفال فلا بسملة بينهما لأحد، وإنما الوارد في ذلك لكلهم ثلاثة أوجه:

الأول: الوقف بينهما على آخر الأنفال والابتداء بأول براءة.

الثاني: السكت بينهما بدون تنفس.

الثالث: الوصل بينهما بلا بسملة في الأوجه الثلاثة، يستوى في ذلك حمزة وغيره.

قال المحقق[٢]: «أما الوقف فهو الأقيس، وأما الوصل فقد كان جائزًا مع البسملة، فمع عدمها أولى، وأما السكت فلا إشكال فيه عن أصحابه، ونص عليه لغيرهم مكي[٣]، وابن القصاع[٤]»[٥]، ونص عليه المنصوري[٦] وغيره، وفيه

---

(١) ما بين المعقوفتين في (م) [واسكن].

(٢) يقصد الإمام ابن الجزري رحمه الله.

(٣) مكي بن أبي طالب بن حموش القيرواني، ولد سنة ٣٥٥هـ قرأ على ابن غلبون وولده طاهر، وغيرهما، قرأ عليه ابن مطرف، وابن عتاب، وغيرهما، له تصانيف كثيرة منها «الرعاية»، و«التبصرة»، توفي سنة ٤٣٧هـ انظر: «معرفة القراء الكبار» (١/ ٣١٦)، «غاية النهاية» (٢/ ٣٠٩)، «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٥٩١).

(٤) هو محمد بن إسرائيل بن أبي بكر، أبو عبد الله، المعروف بالقصاع: أستاذ كبير، اعتنى بعلم القراءات أتم عناية، توفي سنة ٦٧١ هـ من كتبه «الاستبصار»، و«المغني» له ترجمة في «غاية النهاية»: (٢/ ١٠٠).

(٥) «النشر» (١/ ٢٦٩)، والنص بتصرف.

(٦) علي بن سليمان بن عبد الله المنصوري، شيخ القراءات بالآستانة، مصري الأصل، رحل من مصر إلى دار الخلافة بتركيا سنة ١٠٨٨ هـ، حيث أقرأ هناك إلى أن توفي في سنة ١١٣٤هـ، من مؤلفاته: «تحرير الطرق والروايات»، «حل مجملات الطيبة»، و«إرشاد الطلبة إلى شواهد الطيبة»، رحمه الله تعالى انظر: «الإعلام» للزركلي (٥/ ١٠٤)، «الإمام المتولي» للدوسري (ص١٠٩)، «هداية العارفين» (١/ ٤٨٢).

إشعار بالانفصال.

وعِلَّة الوصل بينهما عند غير الواصلين جوازه بين كل آيتين، وبه صرح العلامة الوافراني[1].

وَبَيْنَ غير ذَينِ بَسْمِلْ قِفْ وَصِلْ ١٨ مكبرًا أَوْ لا قَطَعْتَ أَوْ تَصِلْ

مع قَطْعِ آخرٍ وَصِل كُلًّا إذَا ١٩ كَبَّرْتَ أَوْ لا فَثمانٍ تُحْتَذَا

يعني، وبين كل سورتين (غير ذين)؛ أي: الأنفال والتوبة / ١٠/ ، بسمل لكل القراء، ويأتي لهم في ذلك ثمانية أوجه وهي: أوجه البسملة الثلاثة المعروفة: بقطع الجميع، ووصل الثاني، ووصل الجميع بدون تكبير، وأوجه التكبير الخمسة: وهي: الوقف على آخر السورة وعلى التكبير، وعلى البسملة والابتداء بأول الثانية ١، ثم وصل البسملة بالثانية حينئذ ٢، ثم وصل التكبير بالبسملة مع الوقف عليها ٣، أو مع وصلها [بأول السورة][2] ٤، ثم وصل آخر السورة بالتكبير بالبسملة بأول الثانية ٥ فالأوجه ثمانية [تُحْتَذَى][3]، وتُتَبَّع بين كل سورتين من أول القرآن إلى الضحى غير ما مَرَّ المَنْع فيه، وكلها مستفادة من قولنا: (قف وصل).. إلى آخر البيتين.

ولا تأتي أوجه التكبير [الأربعة][4] الأولى إلا مع قطع آخر السورة بالوقف عليه، ولا يصح وصل آخر السورة بالبسملة مع الوقف عليها بدون تكبير؛ لأن

---

(١) هو محمد بن محمد الأفراني وكذلك الوافراني السوسي رحل إلى مصر وتوفي بها بالطاعون سنة (١٠٨١هـ) أخذ عن أبي زيد القراءات وتتلمذ له السفاقسي صاحب غيث النفع، له منظومة الآن، ومنظومة في طرق السبعة، انظر (سعيد إعراب، القراء والقراءات بالمغرب (ص ١٠٩).

(٢) في (ع) سقط ما بين المعقوفتين.

(٣) ما بين المعقوفتين في (ع) [تحتدى].

(٤) في (ع) سقط ما بين المعقوفتين.

[البسملة](١) لأوائل السور لا [لأواخرها](٢)، ولا يصح وصله بالتكبير مع الوقف عليه وحده وقفت على البسملة أو وصلتها بأول [السورة](٣) الثانية، ولا يصح وصله بالتكبير / ١١/ بالبسملة مع الوقف عليها؛ لأن التكبير من أول القرآن إلى الضحى مَرويٌّ لأول السور، ويؤخذ ذلك [من](٤) قول الطيبة: «**وَرُوِي: عن كلهم أول كل يستوي**»؛ أي: وروي التكبير من أول ﴿ألم نشرح﴾ عن كل القراء، وروي أيضًا [عن كلهم](٥) أول كل سورة من سور القرآن بحذف العاطف من لفظ أَوَّل ليدل على أن الخلاف في وُرُودِ التكبير من أول ﴿ألم نشرح﴾ أقوى من الخلاف في وُرُودِهِ من أول كل سورة من سور القرآن قبلها، وعليه فمن كَبَّر في أول السور قبل ﴿ألم نشرح﴾ يكبر في ﴿ألم نشرح﴾ إلى آخر القرآن الكريم لا غير، ومن تركه قبل ﴿ألم نشرح﴾ له في ﴿ألم نشرح﴾ وما بعدها التكبير وتركه، وليس لحمزة وخَلَف أوجه [البسملة](٦) الثلاثة بدون تكبير كما وَضَّحَهُ قولنا:

وحمــــزةٌ وَخَلَـــفٌ إنْ كَــبَّرَا ٢٠ فخمــسةُ التكبــير عنهمــا تُــرَىٰ

أي: فلا تأتي لهما أوجه البسملة الثلاثة بدون تكبير؛ لأنَّ الوارد لهما مع غير التكبير هو الوصل بلا بسملة فقط عند الجمهور، [ويزيد](٧) غير الجمهور السكت بينهما لخلف في اختياره، ومَنْ ذَكَر أوجه البسملة [لهما من غير تكبير](٨) يُعَدُّ / ١٢/ متساهلًا في التحقيق وبالله التوفيق.

---

(١) ما بين المعقوفتين في (ع) [السملة].
(٢) ما بين المعقوفتين في (ع) [كما].
(٣) في (ع) ما بين المعقوفتين زيادة.
(٤) ما بين المعقوفتين في (ع) كرر (من).
(٥) ما بين المعقوفتين في (ع) زائدة.
(٦) ما بين المعقوفتين في (ع) [السملة].
(٧) ما بين المعقوفتين في (ع) [ويريد].
(٨) ما بين المعقوفتين في (م) [بينهما بدون تكبير لهما].

وَمَـا لحمـزةٍ مـن الإبـدالِ في ٢١ أكـبر، والأول هـا هُنَـا اقْـتُفِي

أي: وما ورد لحمزة من الإبدال في همزة (أكبر)، وفي همزة اللفظ الأول من السورة إذا كان به همزة ووقف عليه (اقتفي) واتبع (ها هنا) -؛ أي: بين السورتين - كما ورد في أوجه الاستعاذة، وقد مَرَّ أنها ثمانية، لكنها هنا أربعة فقط، وبيانها: إبدال همزة (أكبر) واوًا مع الوقف عليه حالة قطع البسملة عن الأول، أو وصلها به فإبدال همزة (أكبر) هنا في وجهين فقط، مع العلم بأن الأول تابع له إذا كان به همزة: كأول البقرة ﴿الم﴾، ويزاد على ذلك وجهًا تغيير الأول إذا فُتِحَ همزه أو [كُسِر][1] موصولًا بـ ﴿الرحيم﴾ بإبدال المفتوح ياءً وتسهيل المكسور وذلك في وجه وصل الجميع مع التكبير، [ووجه قطع الآخر مع التكبير موصولًا بالبسملة وأول السورة][2]، وبذلك تكون الأوجه تسعة وهي: خمسة التحقيق وأربعة الإبدال.

إن قلت: كيف تجوز البسملة مع التكبير لحمزة بين السورتين/ ١٣/ مع أنه ليس له بينهما غير الوصل بلا بسملة؟.

قلت: جاز ما ذكر عن حمزة بين السورتين، على نية الوقف على آخر السورة زيادة على الوجه الأصلي له، وهو الوصل بلا بسملة بينهما فلا إشكال، ومثله خَلَفٌ في اختياره.

والوَصْلُ ثم السكتُ يأتيانِ عَنْ ٢٢ مَنْ لَهُمَا رُتِّبَتَا [أَوْ لا][3] اعْلَمَنْ

وَاتْرُكْهُمَا عندَ اقترانِ الناس بالـ ٢٣ حَمْـدِ وَفِي تَكْرِيـرِ سُـورَةٍ حُظِـلْ

يريد أن الوصل والسكت بلا بسملة يأتيان عن كل من وردا عنه أو أحدهما، فلحمزة الوصل فقط، وللأزرق وأبي عمرو ويعقوب وابن عامر وخَلَف في

(١) ما بين المعقوفتين في (ع) [كيثر].
(٢) ما بين المعقوفتين في (ع) [موصولًا بالبسملة، وأول السورة، ووجه قطع الآخر].
(٣) ما بين المعقوفتين في (ع) [أول].

اختياره [السكت والوصل][1] زيادة على ما ذكر من أوجه البسملة والتكبير بين السورتين سواء رُتِّبَت السورتان كآخر الفاتحة بأول البقرة، أو فُقِدَ ترتيبهما كآخر الفاتحة بأول آل عمران، وكآخر آل عمران بأول البقرة، فاعلم ذلك.

ثم أمر بتركهما بين آخر ﴿الناس﴾ وأول الفاتحة؛ لأن ﴿الناس﴾ آخر القرآن و﴿الحمد﴾ أوله؛ فلو [أتينا بهما][2] لكان القرآن كالحلقة المفرغة لا يُدْرَى أوله من آخره، فلا [يَتَأَتَّى][3] بينهما غير أوجه البسملة الجائزة.

كما (حُظِل) ومنع الاتيان بهما في تكرير السورة كمن يكرر سورة الإخلاص فلا يأتيان حينئذٍ؛ لأنهما يكونان بين سورتين والمُكَرَّر سورة واحدة.

وَرَاعِ حالَ الوقفِ في السكتِ وَرَا ٢٤ عِ مَا أَتَى في الوصلِ إنْ وَصْلٌ جَرَىٰ

أمر القارئ أن يُرَاعي حالة الوقف في السكت بين السورتين؛ لأن للسكت حكم الوقف فيأتي في المسكوت عليه إذا كان عارضًا للسكون، جميع أوجه العارض التي تتأتى فيه من: قصر، وتوسط، ومد، وروم، وإشمام نحو ﴿عليم﴾[4]، و﴿الضالين﴾[5]، و﴿العظيم﴾[6]، وكذلك هاء السكت ليعقوب في نحو ﴿الضالين﴾[7]، و﴿الكافرين﴾[8]، كما أمر بمراعاة ما أتى في الوصل إن جرى الوصل بين السورتين؛ لأن الوصل تجري معه الأحكام المتأتية فيه فيراعَى الإدغام في نحو ﴿الفجر﴾[9]،﴿لم يكن﴾[10]، والنقل والسكت في

(١) ما بين المعقوفتين في (ع) [الوصل والسكت].
(٢) ما بين المعقوفتين في (م) [أتيا بينهما].
(٣) ما بين المعقوفتين في (ع) [يتأنى].
(٤) مثل الآية ٢٩ من سورة البقرة.
(٥) مثل الفاتحة: ٧.
(٦) مثل الآية ١٠٥ من سورة البقرة.
(٧) ما بين المعقوفتين في (ع) [القالين].
(٨) مثل الآية ٣٤ سورة البقرة.
(٩) القدر: ٥.
(١٠) البينة: ١.

﴿فحدث﴾[١] ﴿ألم نشرح﴾[٢] لمن له ذلك، ويراعى إثبات / ١٥/ الزوائد في مثل[٣] ﴿وعيد﴾[٤] ﴿والذاريات﴾[٥] لمن أثبتها.

تنبيه:

أسلفنا أن حمزة اندرج مع باقي القراء في أوجه بين السورتين مع التكبير بالأوجه الخمسة، وزاد عليهم إبدال همزة (أكبر) وأول السورة الذي أوله همزة حين الوقف عليهما، وأَنَّ له الوصل بين السورتين الوجه الوارد له من الشاطبية[٦] وغيرها[٧].

وأَلْفِتُ نظركَ إلى أن الوصل له بينهما يكون مع التحقيق أو السكت أو النقل[٨] إذا كان أول السورة همزة في نحو ﴿رحيم﴾[٩] ﴿المص﴾[١٠]، ويكون مع إبدال همزة الأول ياءً إذا كانت مفتوحة بعد كسرة كآخر التوبة بأول يونس، أو واوًا كآخر الحجر بأول النحل [حيث تكون مفتوحة بعد ضمة][١١]، ويكون مع تسهيل الهمزة بين بين إذا كانت مفتوحة أو مكسورة بعد فتحة، في نحو[١٢]: ﴿الكافرين﴾ ﴿الم﴾[١٣]، و﴿ويوعدون﴾[١٤] ﴿إنا﴾ أول نوح، أو مع تسهيله

---

(١) الضحى: ١١.
(٢) الشرح: ١.
(٣) ما بين المعقوفتين في (ع) [نحو].
(٤) في ثلاثة مواضع: إبراهيم: ١٤، ق: ١٤، ٤٥.
(٥) الذاريات: ١.
(٦) وذلك في قول الإمام الشاطبي: (ووصلك بين السورتين فصاحة).
(٧) قال ابن الجزري في الطيبة: (وصل فشا وعن خلف فاسكت فصل)
(٨) أي: إذا وقف على الكلمة الأولى في السورة الثانية
(٩) الأنعام ١٦٥
(١٠) الأعراف: ١.
(١١) ما بين المعقوفتين سقط من (م).
(١٢) آخر البقرة وأول آل عمران.
(١٣) أي: آخر البقرة وأول آل عمران.
(١٤) المعارج: ٤٤؛ أي: آخر المعارج وأول نوح.

وإبداله واوًا مكسورة إذا [كانت الهمزة مكسورة][1] بعد ضمة نحو ﴿الفجرة﴾[2] ﴿إذا﴾ أول التكوير[3].

فحاصل الأوجه التي لحمزة بين السورتين:

فيما إذا كان الأول غير همزة ثمانية أوجه وهي: خمسة التكبير مع تحقيق همزة (أكبر)،/ ١٨/ ووجها إبدال الهمزة (أكبر) واوًا، والوصل بين السورتين.

وفيما إذا كان الأول همزًا مفتوحًا أو مكسورًا أَحَدَ عشر وجهًا وهي: خمسة التكبير مع تحقيق همزة (أكبر) وهمزة أول السورة، ووجها إبدال همزة (أكبر) واوًا، والأول تابع له، ووجها إبدال همزة أول السورة حال وصل البسملة به، وحال وصل الجميع بالتكبير، ووجه وصل الطرفين؛ أي: آخر السورة بأول التالية[4] مع التحقيق أو التسهيل.

تتمة:

جعلنا وجه الوصل بين السورتين في التحقيق وفي التسهيل بأنواعه وجهًا واحدًا وإن كان بعض السور يكون فيه التحقيق بوجهين كآخر الأنعام بأول الأعراف فإن فيه تخفيفًا بسكتٍ وعدمه[5] ونقلا، وبعضها يكون فيه التسهيل بوجهين كآخر عبس بأول التكوير، فإن فيه تسهيلًا وإبدالًا[6] اعتبارًا لغالب السور، والله الموفق.

---

(١) ما بين المعقوفتين في (م) [كان مكسورا].

(٢) عبس: ٤٢؛ أي: آخر عبس وأول التكوير.

(٣) أي: إذا وقف على الكلمة الأولى في السورة الثانية في كل ما سبق

(٤) ما بين المعقوفتين في (م) [الثانية].

(٥) ما بين المعقوفتين في (م) [وبعدمه].

(٦) كذا في (م)

تحرير ما في [سورة الفاتحة][1] وما يتبعها

إنْ أُخْلِصَتْ صَادُ الصِّرَاطِ أَوَّلا ٢٥ لا تُشْمِمِ الثَّانِي وغَيْرَ ذَا افْعَلا

/ ١٧/ لخلاد في إشمام صاد ﴿الصراط﴾ المُعَرَّف[2] والمُنكَّر[3] [زايا][4]، وإخلاصها في جميع القرآن أربعة طرق:

الأول: إخلاص الجميع مُعَرَّفًا ومُنكَّرًا، الثاني: الإشمام[5] فيما فيه (ال) في كل القرآن، الثالث: إشمام حرفي الفاتحة فقط، فإشمام ثاني الفاتحة مُقَيَّد[6] بإشمام الأول، فإن أُخْلِصَ في الأول لا يشم في الثاني فله إخلاصهما أو إشمامهما معًا، أو إشمام الأول فقط الذي هو طريق الشاطبية[7]، وهو رابع الطرق.

وقد استطرد [الناظم][8] فذكر [تحرير][9] بعض الألفاظ التي تشم فيها الصاد زايًا أو تبدل سينًا فقال:

وَبِمُسَيْطِرٍ إذا أُخْلَصْتَ عَنْ ٢٦ خَلادِ مَعْ وقفِ بالاكبَرِ انْقُلَنْ

وَمَا لَهُ سَكْتٌ إذًا وإنْ تُشِمْ ٢٧ اسْكُتْ وَدَعْ وَصْلاً وفي الوقفِ عُلِمْ

نقلٌ وسكتٌ مثلَ سكت غير مَدْ ٢٨ ومعَهُ نقلٌ فقط سِتٌّ تُعَدْ

---

(١) في (ع) [الفاتحة].

(٢) ﴿الصراط﴾ المعرف في ستة مواضع: الفاتحة: ٦، طه: ١٣٥، المؤمنون: ٧٤، يس: ٦٦، الصافات: ١١٨، (ص: ٢٢).

(٣) أي: ﴿صراط﴾ وهي في ٣٢ موضع.

(٤) في (ع) سقط مابين المعقوفتين.

(٥) أي: خلط الصاد بصوت الزاي.

(٦) في (م) (مقيد) كررت ثانية.

(٧) قال الشاطبي:

.... والصاد زايا أشمها لدى خلف واشمم لخلاد الأولا

(٨) ما بين المعقوفتين في (ع) [النظم].

(٩) في (ع) سقط مابين المعقوفتين.

لخلاد في آية ﴿فذكر إنما أنت مذكر﴾ بسورة الغاشية[(١)] / ١٨ / ستة أوجه: إلى الوقف على ﴿الأكبر﴾ وهي: عدم السكت أصلًا، عليه إخلاص الصاد في ﴿بمسيطر﴾ ونقل ﴿الأكبر﴾ وقفًا وتحقيقه وصلًا ١ ثم إشمامها بنقل وسكت في ﴿الأكبر﴾ وقفًا، وسكت وتحقيق وصلًا ٢ ثم سكت المفصول ﴿فذكر إنما﴾ مع الإشمام [بسكت ونقل][(٢)] في ﴿الأكبر﴾، وقفًا ٢، وسكت فقط وصلًا، ثم سكت الجميع وهو المفصول والمنفصل مع الإشمام والنقل فقط وقفًا ١ والسكت وصلًا، فالجملة حالة الوقف على ﴿الأكبر﴾ ستة يَعُدُّها جمهور المحررين وفي الوصل خمسٌ فقط[(٣)].

ثم انتقل [النظم][(٤)] إلى تحرير آيتين لحفص عن عاصم فقال:

لِحَفْصِ سينَ بسطةً في القصرِ دَعْ ٢٩ والسين في مسيطرِ انْ سكتٌ وَقَعْ[(٥)]

أمرَ بترك السين في ﴿بسطة﴾ بالأعراف[(٦)] لحفص إذا قرأ بقصر المنفصل فله في آية ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ﴾ [الأعراف: ٦٩][(٧)]: ثلاثة أوجه وهي: [قصر المنفصل][(٨)] مع الصاد فقط، والمد مع السين والصاد / ١٩ /.

---

(١) الآية: ٢١.

(٢) في (ع) [بنقل وسكت].

(٣) تبع الشيخ الخليجي تحريرات المنصوري في هذه الأوجه، وزاد الأزميري وجه الصاد الخالصة مع الوقف بالسكت وهو وجه ظاهر من الشاطبية ومقروء به، وقال الأزميري: إن قرئ به فلا بأس.

(٤) ما بين المعقوفتين في (ع) زائدة.

(٥) ترك صرف حفص وأسكن راء مسيطر ونقل حركة الهمز إليه للوزن.

(٦) الآية: ٦٩.

(٧) الأعراف: ٦٩.

(٨) ما بين المعقوفتين في (م) [القصر].

وأمر بترك السين له في ﴿بمسيطر﴾[١] بالغاشية إذا قرأ بالسكت فله فيها السين والصاد مع القصر والمد فهي أربعة تأتي على عدم السكت، ثم الصاد فيها فقط مع المد عند السكت؛ لأنه لا قصر مع السكت عنده، تكون خمسة.

ولابنِ ذَكْوَانَ مُسَيْطِرُونَ مَعْ ٣٠ مُسَيطِرٍ إنْ مَدَّ فالسِّينَ مَنَعْ

كبَسْطَةٍ وسَيْنَهُ اتْرُكْهُ كَذَا ٣١ بفتحِ زَادَ وَهْوَ بالمَدِّ انْبِذَا

لابن ذكوان في المنفصل مَدُّه طويلا زيادة على توسطه من الشاطبية؛ فإذا قرأ بالمد منع السين في ﴿المسيطرون﴾ بالطور[٢]، وفي ﴿بمسيطر﴾ بالغاشية[٣]، فليس له فيهما حينئذ إلا الصاد.

فله في آية الطور التوسط مع الصاد والسين، ثم المد مع الصاد فقط مع السكت وعدمه [فيهما][٤] فهي ستة.

وفي آية الغاشية له السكت وعدمه مع التوسط، والسين والصاد في ﴿بمسيطر﴾، ثم المد مع الصاد فقط، والسكت وعدمه، فهي ستة أيضًا.

وتمتنع له السين في ﴿بسطة﴾ في الأعراف حال المد فيتعين فيها الصاد معه.

وتمتنع له السين/ ٢٠/ في ﴿بسطة﴾ أيضًا إذا قرأ بفتح ﴿زاد﴾ من ﴿وزادكم﴾، وهو؛ أي: والفتح في ﴿زاد﴾ بالمد؛ أي: معه (انبذا) أي: اتركه، فيأتي له في هذه الآية أربعة أوجه وهي: التوسط مع إمالة ﴿زاد﴾ والسين، والصاد، ومع فتح ﴿زاد﴾ والصاد فقط، ثم المد مع الإمالة والصاد لا غير لامتناع فتح ﴿زاد﴾ مع المد.

---

(١) الغاشية: ٢٢.

(٢) الآية: ٣٧.

(٣) الآية: ٢٢.

(٤) في (ع) سقط مابين المعقوفتين.

كَمَيْلِـهِ[١] عِنْـدَ هِـشَامٍ إِنْ قَـصَرْ ٣٢ أَوْ عَنْهُ تَا التَّأْنِيـثِ مَـعْ سِـينٍ ظَهَـرْ

أي كما[٢] يمتنع ميل ﴿زاد﴾ عند هشام إن قصر المنفصل أو أظهر تاء التأنيث عند السين، فله في آية الأعراف القصر في المنفصل مع الفتح في ﴿زاد﴾، ثم المد مع الفتح والإمالة.

كما أن لابن ذكوان في مثلها ثلاثة أوجه، وهي: التوسط مع الفتح والإمالة، ثم المد مع الإمالة.

أما نفس آية الأعراف[٣] فله فيها الأربعة السابقة لوجود ﴿بسطة﴾ فيها.

ولهشام في آية: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا﴾ [التوبة: ٩][٤] القصر مع فتح ﴿زاد﴾ والإظهار والإدغام، ثم المد مع /٢١/ الإظهار والفتح، ومع الإدغام والفتح والإمالة فهي خمسة.



(١) في (ع) كمله.
(٢) كذا في (م)
(٣) الآية: ٦٩.
(٤) التوبة: ١٢٤.

(تقييدات المدود[١])

أَقْـوَىْ المـدودِ لازمٌ فمَـا لَحِـقْ[٢] ٣٣ فالمُتَّـصلُ فعـارضُ الـسُّكونِ ثِـقْ

فالمُنْفَصِلْ وأضعفُ الكُلِّ البَدَلْ ٣٤ واللـينُ عـنْ مَـدٍّ لِعَـارِضٍ نَـزَلْ

ذكر في هذين البيتين أنواع المدود وتفاوتها في القوة، فأقوى المدود المد اللازم[٣] نحو ﴿الضالين﴾، و﴿آلم﴾، و﴿ص﴾، و﴿ق﴾ من كل ما [لزم][٤] فيه

---

(١) المد لغة: الزيادة، واصطلاحًا: إطالة زمن الصوت بحرف من حروف المد لموجب يوجبه. وحروفه ثلاثة: الألف الساكنة المفتوح ما قبلها، والياء الساكنة المكسور ما قبلها، والواو الساكنة المضموم ما قبلها، وهناك حرفي اللين وهما الواو الساكنة المفتوح ما قبلها، والياء الساكنة المفتوح ما قبلها، وقد يعبر عن المد بقراءة الكلمة بإثبات حرف مد فيها نحو (مالك)، وعند المتقدمين صلة هاء الكناية بواو أو ياء، والمد نوعان: أصلي: وهو المد الطبيعي، وفرعي: وهو المتصل، والمنفصل، والعارض للسكون، والبدل، والمد اللازم، ولكل واحد منهم أحكام خاصة، انظر: «معجم علوم القرآن» (ص ٢٤٩)، «معجم مصطلحات التجويد» (ص٩٤)، «أشهر المصطلحات» (ص ٢٣٨).
والقصر لغة: الحبس، وهو اصطلاحا: إثبات حرف المد من غير زيادة عليه؛ أي: ترك الزيادة من المد، وعند المتقدمين تحريك هاء الكناية من غير صلة، أو قراءة الكلمة بدون مد نحو (ملك)، (انظر: «معجم علوم القرآن» (ص ٢٤)، «معجم مصطلحات التجويد» (ص ٨٦).

(٢) في (م) [وما لحق].

(٣) وهو حرف المد الذي يقع بعده حرف ساكن سكونا لازمًا للزوم سببه وهو السكون في الحالين وصلًا ووقفًا، أو لالتزام القراء إشباع مده على الأصح المشهور ويسمى (المد ثابت) وله أقسام: إن وقع المد في كلمة وبعده مشدد سمي المد اللازم الكلمي المثقل نحو: ﴿الصاخة﴾، وإن كان ما بعده في الكلمة غير مشدد سمي المد الكلمي المخفف نحو قوله تعالى: ﴿الآن﴾، وإن وقع المد في أحد فواتح السور وهو مكون من ثلاثة أحرف أوسطها حرف مد وثالثها ساكن سمي المد اللازم الحرفي، فإن كان مدغما فيما بعده سمي المد اللازم الحرفي المثقل نحو اللام في ﴿الم﴾، وإن لم يكن بعده مدغم سمي المد اللازم الحرفي المخفف نحو الميم في فاتحة سورة البقرة أيضًا (انظر «المصطلحات» للدوسري (ص ٩٨)، «معجم علوم القرآن» (ص٢٥٨).

(٤) مابين المعقوفتين في (ع) يلزم.

السكون وصلًا ووقفًا، والجمهور على مَدِّهِ مُشبعًا بدون إفراط سواء في ذلك المظهر والمدغم لوجود موجب المد فيهما وهو السكون، وقدر بثلاث ألفات، وقد ألحق أهل الأداء باللازم ما أدغمه البزي وحمزة من التاءات في مثل ﴿ولا تيمموا﴾[1]، ﴿والصافات صفًا﴾[2]، وكذا ﴿فلا أنساب بينهم﴾[3] لرويس، و﴿الكتاب بأيديهم﴾[4] له، و﴿أتمدونني﴾[5] لحمزة، ويعقوب، و﴿أتعدانني﴾[6] لهشام لوجود الموجب، وكونه من كلمتين، وللاختلاف فيه قراءة؛ قال المنصوري:

وقبل صفًا ألحقوا ما يلزم مثل تمدونن لا تيمموا

فأقل من اللازم في القوة، المد المتصل[7] لوجود المد والهمز في كلمة واحدة نحو ﴿أولئك﴾، و﴿يشاء﴾ / ٢٢/ ، وكان مد المتصل أقل من اللازم في [القوة][8] لاختلاف القراء في تفاوت مراتبه، وإن كان حمزة والأزرق يشبعانه كاللازم لما في قراءتهما من التحقيق، والمختار فيه للباقين التوسط.

---

(١) البقرة: ٢٦٧.
(٢) الصافات: ١.
(٣) المؤمنون: ١٠١.
(٤) البقرة: ٧٩، وإلحاق ﴿فلا أنساب بينهم﴾ لرويس واضح؛ لأنه يدغمه وجهًا واحدًا، أما ﴿الكتاب بأيديهم﴾ فله فيه الإظهار والإدغام فالظاهر أن له فيه ثلاثة أوجه.
(٥) النمل: ٣٦.
(٦) الأحقاف: ١٧.
(٧) وهو ما اجتمع فيه حرف مد وهمزة بعده في كلمة واحدة نحو ﴿ شاء﴾ ويسمى (مد البنية) و(المد الواجب)؛ لأن القراء اتفقوا على مده ولكنهم اختلفوا في مقدار المد فمنهم من طوله بمقدار ثلاث ألفات وهم الأزرق عن ورش وحمزة، ومنهم من وسطه؛ أي: بمقار ألفين وهم باقي القراء (انظر: «معجم المصطلحات» (ص٩٩)، و«معجم علوم القرآن» (ص ٢٦١).
(٨) في (ع) سقط مابين المعقوفتين.

فأقل من المتصل في القوة المد العارض للسكون[١] كـ ﴿تعلمون﴾، و﴿نستعين﴾[٢]، و﴿متاب﴾[٣] لعروض السكون فيه وقفًا، وقد أجاز أهل الأداء فيه القصر والتوسط والمد لذلك.

فأقل من العارض للسكون في القوة المد المنفصل[٤] الذي وُجِدَ فيه المد في كلمة، والهمز في [كلمة][٥] أخرى نحو ﴿بما أنزل﴾، و﴿في أنفسكم﴾[٦]، ﴿فابعثوا أحدكم﴾[٧] لانفصال سبب المد عن شرطه، وأضعف المدود كلها مد البدل لِسَبق الهمز على المد كـ ﴿آمن﴾، و﴿أوتي﴾، و﴿إيمانًا﴾، و﴿الآخرة﴾، و﴿استهزئوا﴾ ولم يأت المد في البدل إلا عن ورش من طريق الأزرق على اختلاف فيه مع اختيار القصر فيه عند معظم الرواة عنه، لذلك كان مده أضعف المدود فاعرف ذلك، كما تعرف أن مد اللين العارض للسكون في نحو ﴿اليوم﴾، [و﴿الليل﴾][٨]، و﴿لاريب﴾ نزل في مرتبة / ٢٣/ المد عن المد للعارض[٩] للسكون [كـ ﴿نستعين﴾، و﴿متاب﴾، و﴿تعلمون﴾][١٠] كما حققه

---

(١) وهو المد الناشئ عن وقوع أحد حروف المد قبل ساكن عارض سكونه إما للوقف نحو الوقف على ﴿ العالمين﴾ أو للإدغام نحو ﴿ الرحيم مالك﴾ (انظر: «معجم المصطلحات» (ص٩٧)، «معجم علوم القرآن» (ص٢٥٥).
(٢) الفاتحة: ٥.
(٣) الرعد: ٣٠.
(٤) وهو المد الذي انفصل سببه عن شرطه بأن يقع حرف المد آخر كلمة والهمزة أول كلمة أخرى، وحكمه الجواز لاختلاف القراء فيه فالأزرق وحمزة يشبعانه، والكسائي وخلف العاشر يوسطانه وابن كثير وأبو جعفر يقصرانه والباقون لهم فيه خلاف (انظر معجم المصطلحات ص: ١٠٠، معجم علوم القرآن ص: ٢٦٢).
(٥) في (ع) سقط مابين المعقوفتين.
(٦) انظر: البقرة: ٢٣٥، ٢٨٤، الذاريات: ٢١، الحديد: ٢٢.
(٧) الكهف: ١٩.
(٨) في (ع) مابين المعقوفتين زائدة.
(٩) في (ع) العارض.
(١٠) ما بين المعقوفتين سقط من (ع).

ابن الجزري في نشره، وأشار إليه في طيبته بقوله: «وفي اللين يقل: طول» ولنوضح ما يتفرع على ذلك من اجتماع مدين فنقول:

فَـإِنْ تَقِـفْ بِعَـارِضٍ بعـدَ البَـدَلْ ٣٥ أَوْ بعـدَ وَقْـفِ اللـينِ سـتَّةٌ حَـصَلْ

ايـتِ بِمَـا في أَوَّلٍ في الثَّـاني ٣٦ وَزِدْهُ مَـا عَـلا بـلا تَـوَانِ

أي يتفرع على ما عرفت من تفاوت المدود أنك إذا وقفت على مد عارض للسكون بعد البدل في نحو ﴿وإذا قيل لهم آمنوا﴾ إلى ﴿لا يعلمون﴾[١] أو وصلت إلى ﴿مستهزئون﴾[٢]، وكذا إذا وقفت على مد عارض [للسكون][٣] جاء بعد لين موقوف عليه: كأن وقفت على ﴿لا ريب﴾، ثم وقفت على ﴿المتقين﴾[٤] كان في ذلك ستة أوجه: فإن أردت معرفتها في حالة تقدم الضعيف على القوي فَأْتِ بما في [أولها][٥] وهو البدل أو اللين، وليكن ما تأتي به هو القصر [فيه][٦]، فَأْتِ به في الثاني وهو العارض للسكون.

(وزده) أي: الثاني الوجه الذي علا عن الوجه الذي في الأول، وتوضيح ذلك أنك إذا وقفت على ﴿لا ريب﴾ ثم على ﴿المتقين﴾، أو قرأت للأزرق / ٢٤/ ﴿وإذا قيل لهم آمنوا﴾ إلى ﴿لا يعلمون﴾، فجئْ مع القصر في الأول بالقصر في الثاني، ففيه مثل ما في الأول، ثم بتوسط الثاني ومده وهما الأعلى من القصر، وَجِئْ مع توسط الأول بتوسط الثاني وهو مثل ما في الأول، ثم زد المد في الثاني وهو الوجه الأعلى من التوسط، وجئ مع مد الأول بمد الثاني لا غير، ولا زيادة في

---

(١) البقرة: ١٣.
(٢) البقرة: ١٤.
(٣) في (ع) مابين المعقوفتين رائدة.
(٤) البقرة: ٢.
(٥) ما بين المعقوفتين في (ع) [أول].
(٦) ما بين المعقوفتين سقط من (ع).

الثاني حينئذ، أما في [عكس][١] ذلك فهو مُوَضَّحٌ [بقولنا][٢]:

وَإِنْ عَكَسْتَ سَوِّيَا مَدَّهُمَا ٣٧ وَجِئْ بِالادْنَى في الأخيرِ مِنْهُمَا

أي وإذا تقدم الأقوى على الأضعف عكس ما أسلفناه كأن وقفت أولًا على العارض للسكون ثم على اللين، أو قرأت لورش ﴿إنا كفيناك المستهزئين﴾ ﴿الذين يجعلون مع الله إلها آخر﴾[٣] وكنت واقفًا على ﴿المستهزئين﴾ فَسَوِّهِمَا في المد، وزد في الأخير منها الوجه الأدنى الذي يتأتى فيه، ففي نحو[٤] ﴿مأكول﴾[٥]، ﴿والصيف﴾[٦] قصرهما ثم توسطهما وقصر اللين وهو الوجه الأدنى فيه، ثم مد العارض، وفي اللين حينئذ المد وهو المُسَاوي، ثم التوسط والقصر وهما الأدنى، وفي ﴿المستهزئين﴾، و﴿إلها آخر﴾ قصر ﴿المستهزئين﴾ مع قصر البدل بالمساواة / ٢٥/، ثم توسط ﴿المستهزئين﴾ وفي البدل توسط بالمساواة وقصر وهو الأدنى، ثم مد ﴿المستهزئين﴾ عليه في البدل المد بالمساواة والتوسط والقصر [في البدل][٧] وهما الأدنى فتكون الأوجه في اجتماع اللين والعارض، أو البدل والعارض تَقَدُّمًا وتَأَخُّرًا ستة، وقد نظم المنصوري أوجه تقدم العارض على اللين فقال:

وكُلُّ مَن أشبعَ نحو الدِّين ثلاثةً يُجْرِي بوقفِ اللين

ومن يَرَىٰ قصرًا فبالقصرِ اقْتَصَرْ ومن يُوَسِّطْهُ يُوَسِّط أو قَصَرْ

---

(١) ما بين المعقوفتين في (ع) [علس].

(٢) ما بين المعقوفتين في (ع) [في قولنا].

(٣) الحجر: ٩٥، ٩٦.

(٤) في (ع) سقط (نحو).

(٥) الفيل: ٥.

(٦) قريش: ٢.

(٧) في (ع) سقط مابين المعقوفتين.

ونَظَمَ الميهي[١] أَوْجُه تقدم اللين على العارض بقوله:

وكلُّ مـن قَـصَرَ حـرفَ اللـين ثلاثـة يُجْـرِي بنحـو الدِّيـن
وإنْ تُوَسِّـطْهُ فَوَسِّـطْ أَشْـبِعا وإنْ تَمُـدَّهُ فَمُـدَّ مُـشْبِعا

وقد نظمت أوجه تقدم البدل على العارض فقلت:

ثَلِّثْ كمستهزونَ مـعْ قَـصْرِ البـدل وإنْ تُوَسِّـطْ وَسِّـطًا وامْـدُدْ تُجَـلْ
وإنْ [تُمِـدَّ امْـدُدْهُ][٢] لا غـيرَ لَدَىٰ وَقْـفٍ لـورشٍ سـتَّةٌ نِلْـتَ الأَمَـلْ

وليس ذلك مخصوصًا بعارض السكون الذي فيه همز كـ ﴿مستهزئون﴾ بل هو عام في جميع المد العارض لكونه أقوى من البدل [كما علمت][٣] نبه على ذلك العلامة الطباخ في تحريره بقوله:/ ٢٦/

وحـرفُ مَـدٍّ حـرفَ لـينٍ إنْ تَـلا في الوقـفِ أو عارضٍ وقـف بَـدَلا
فليـأتِ في الشـاني الذي في الأوَّلِ وزدهُ مـا عنـهُ عـلا إنْ يَقْبَـلِ
ومثـلُ أوَّل مـع الأدْنَىٰ أَتَىٰ في الثانِ معْ عكس فـصارتْ سـتةَ

ونص عليه الميهى في تحريره آية ﴿وإذا قيل لهم آمنوا﴾ إلى ﴿السفهاء﴾[٤] الأول بعد أن حرَّرَها لأبي عمرو وهشام بقوله: فإذا وصلت إلى ﴿لا يعلمون﴾ ففيه للأزرق عشرة أوجه: قصر البدل مع الغنة[٥] وعدمها وثلاثة العارض عليهما،

---

(١) هو مصطفى بن علي بن عمر بن أحمد العوفي الميهي نسبة إلى الميه من أعمال المنوفية بمصر، عالم جليل في القراءات وغيرها من العلوم العربية والشرعية وكانت حياته في القرن الثالث عشر الهجري، وهو ابن العلامة المحقق الشيخ علي بن عمر بن أحمد الميهي من مؤلفاته: «فتح الكريم الرحمن في تحرير أوجه القرآن»، انظر: «هداية القارئ» (٢/ ٧٣٠).

(٢) مابين المعقوفتين في (م) [مدددت امدد].

(٣) في (ع) سقط مابين المعقوفتين.

(٤) البقرة: ١٣.

(٥) من المعلوم أن الغنة في اللام والراء للأزرق ثابتة في النشر والطيبة وهو ما عليه =

ثم توسط البدل مع عدم الغنة ومد العارض فتوسطه، ثم مدهما مع الغنة وعدمها، ومثله إذا وصلت إلى ﴿مستهزئون﴾، ويسلك الترقي في البدل والتَّدَلِّي في الوقف، كذا في ابن غازي [قائلًا][١]: «[لأن][٢] سبب المد في الوقف أقوى من سبب المد في البدل» انتهت عبارته، أقول: معنى سلوك التَّرَقِّي في البدل والتَّدَلِّي في [العارض][٣] هو الأخذ بالقصر أولًا فالتوسط فالمد في البدل لضعف سببه، والأخذ بالمد [أولًا][٤] فالتوسط فالقصر في العارض لقوة سببه، وتراعى الإشارة فيما تجوز فيه، وكذا يراعى الروم [كحالة][٥] الوصل، وبالله التوفيق.

وَسَوِّ بَينَ عارضِ الإدغامِ مَعْ ٣٨ عارضِ وقفٍ مطلقًا إذا اجْتَمَعْ

إن الحق الذي لا محيص عنه أن سكون الإدغام عند أبي عمرو عارض كعروض سكون الوقف في حروف المد، لذلك أجاز الجمهور في اجتماعهما تثليث المد فيهما بالتساوي، وأَخَذَ غير الجمهور بمدّ المدغم فقط إجراءً له مجرى اللازم مع تجويزهم تثليث العارض وقفًا، وهذان القولان هما الموجودان في النشر[٦] وفي كتب المنصوري، وقد أمر النظم بمساواة عارض الإدغام بعارض الوقف مطلقًا في المد والتوسط والقصر، والفتح والتقليل والإمالة إذا اجتمعا لأن المساواة بين العارضين أصح القولين[٧].

=

المنصوري ومن تبعه، وهو الصواب خلافًا للأزميري ومن تبعه ولنا فيها بحث صغير.

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (ع).

(٢) ما بين المعقوفتين في (م) [إن].

(٣) في (ع) مابين المعقوفتين (الوقف).

(٤) في (ع) سقط مابين المعقوفتين.

(٥)ما بين المعقوفتين في (م) [بحالة].

(٦) «النشر» (١/ ٣١٧) وما بعدها.

(٧) يفهم من قوله: (الأصح) أن ترك المساواة صحيح أيضًا.

ففي ﴿الرحيم مالك يوم الدين﴾[١] أربعة أوجه وهي: تثليث المد فيهما بالسكون، ثم روم ﴿الدين﴾ بالقصر على قصر المدغم بلا روم؛ لأنه ميم في ميم.

وفي ﴿وقتل داود جالوت﴾[٢] سبعة أوجه وهي: تثليث المد فيهما بالسكون أو مع إشمام المدغم ثم روم المدغم بقصره مع قصر العارض.

وفي / ٢٨/ آية ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَأَيَٰتٍ﴾ إلى الوقف على لفظ ﴿النار﴾[٣] تسعة أوجه وهي: الإظهار مع إمالة المظهر والموقوف عليه، وفتحهما وتقليلهما مع الغنة وعدمها في الثلاثة بستة، ثم الإدغام مع عدم الغنة وفتح المدغم والموقوف عليه، وتقليلهما وإمالتهما هذا من جهة التقليل والإمالة والفتح، وكذلك تجب مساواتهما في المد والتوسط والقصر مع السكون، وقصرهما بالروم لأنهما من باب واحد، ولا عبرة بمن خالف[٤] ما ذكرناه في تحرير المدغم والعارض فاحرص عليه.

والمتصلْ والمنفصلْ سَوِّ وَزِدْ ٣٩ الاخيرَ مِنْ كلٍّ بما قدْ يَنْفَرِدْ

وإنْ يُمَدَّ ذلكَ القدر فَعَدّ ٤٠ جميعِ أوجهٍ بثانٍ لا يُرَدّ

أي إذا اجتمع المد المنفصل مع المتصل في آية فَسَوِّهِمَا في المد بمقتضى الرواية التي تقرأ بها، وزد الأخير منهما بمد القدر الذي انفرد به، ومعلوم أن المتصل ينفرد بمد سِتٍّ، وأن المنفصل ينفرد بمد حركتين المعبر عنه بالقصر، وللقراء في تحريرهما مجموعين أَوْجُه:

---

(١) الفاتحة: ٣، ٤.

(٢) البقرة: ٢٥١.

(٣) آل عمران: ١٩٠، ١٩١.

(٤) ممن خالف ما ذكره الشيخ من التحريرات الإمام المتولي ومن تبعه فقيدوا وجه التقليل بقيود كثيرة، كذا أجاز الطباخ قصر العارض على مد البدل كما في مخطوطة تحريراته (ص ٧٢، ٧٣).

أما الأزرق وحمزة فليس لهما غير /٢٩/ وجه واحد وهو مساواتهما في الإشباع، وبقي الأصبهاني وقالون وأبو جعفر وابن كثير والبصريان [وهشام وحفص][(١)] من أصحاب قصر المنفصل والخلاف فيه، وشعبة والكسائي وخلف وابن ذكوان من أصحاب التوسط فيهما على المشهور، أما أصحابُ الخلاف في قصر المنفصل غير حفص فلهم إذا تقدم المنفصل على المتصل قصر المنفصل مع جميع مراتب المتصل وهي: مده ثلاثًا وأربعًا وستًّا، ثم مد المنفصل ثلاثًا عليه مد المتصل ثلاثًا وستًّا، ثم مد المنفصل أربعًا عليه مد المتصل أربعًا وستًّا.

وأما حفص فله على قصر المنفصل، مد المتصل ثلاثًا وأربعًا وخمسًا وستًّا ٤، وعلى مد المنفصل ثلاثًا مد المتصل ثلاثًا وستًّا ٢، وعلى مد المنفصل أربعًا مد المتصل أربعًا وستًّا ٢ ويشاركه في هذين الوجهين شعبة والكسائي وخلف وابن ذكوان في طريق توسط المنفصل، وعلى مد المنفصل خمسًا مد المتصل خمسًا، وستًّا لعاصم كله.

وإذا تقدم المتصل ومد ثلاثًا، مد المنفصل ثلاثًا أو قصر اثنين، وإذا مد المتصل أربعًا مد المنفصل أربعًا أو قصر اثنين، وإذا مد المتصل خمسًا مد المنفصل خمسًا أو قصر اثنين، وإذا مد المتصل ستًّا مد المنفصل خمسًا وأربعًا وثلاثًا أو قصر اثنين بحسب الرواية؛ لأنه /٣٠/ لا يمد اثنين إلا عند من قصره، ولا يمد ثلاثًا عند مد المتصل خمسًا، فجملة الأوجه في الحالتين سبعة لغير حفص من أصحاب الخلاف في قصر المنفصل.

أما حفص وحده فجملة الأوجه له عشرة على ما اختاره سيف الدين البصير[(٢)].

---

(١) ما بين المعقوفتين من (ع).

(٢) سيف الدين بن عطاء الله الوفائي، الفضالي، الشافعي، البصير، أبو الفتوح، شافعي، =

بقي أصحاب قصر المنفصل بلا خلاف فلهم في المتصل المد ثلاثًا وأربعًا وستًّا تضم للسبعة التي لغيرهم تكون الأوجه عشرة بالتداخل، وذلك على ما أطلقه صاحب النشر بصفحة ١٣٣ طبعة دمشق، وهو قوله: «وإذا أخذت به: [يعني](١) تفاوت المراتب: كان القصر في المنفصل لمن ذكرته كابن كثير وأبي جعفر، وأصحاب الخلاف فيه كقالون وأبي عمرو ومن تبعهما، ثم فوق القصر قليلًا في المتصل لمن [له](٢) قصر المنفصل وفي الضربين جميعا لأصحاب الخلاف فيه، ثم فوقها قليلًا للكسائي وخلف ولابن عامر سوى من قدمنا عنه في الروايتين، ثم فوقها قليلا لعاصم، ثم فوقها قليلا لحمزة وورش والأخفش وابن ذكوان من طريق العراقيين» انتهى كلامه(٣).

ووجه ما اختاره سيف الدين بعد اعتماده على إطلاق / ٣١/ صاحب النشر أن ذلك من باب [جمع](٤) الأوجه الجائزة في المدين مع مراعاة القوة والضعف

=

مقرئ، توفي في ١٨ جمادى الأولى سنة (١٠٢٠ هـ - ١٦١١ م)، أخذ من العلامة شحاذة اليمني، وأحمد بن عبد الحق السنباطي، أخذ عنه سلطان المزاحي، والأشموني، من آثاره: الحواشي المحكمة على ألفاظ المقدمة الآجرومية في النحو، الجواهر المضيئة على المقدمة الجزرية في القراءات، واللؤلؤ المكنون في جمع الأوجه من سورة الكوثر إلى قوله ﷻ وأولئك هم المفلحون، وله رسائل كثيرة في القراءات. انظر: «الأعلام»، للزركلي (٣/ ١٤٩)، «معجم المؤلفين» (٤/ ٢٨٨)، حاجي خليفة: «كشف الظنون» (١٥٧٠)، البغدادي: «إيضاح المكنون» (١: ٤٢٣)، «فهرس الأزهرية» (١: ٦٠)، «فهرست الخديوية» (٤: ٤٩)، البغدادي: «هدية العارفين» (١: ٤١٣)، «الجواهر المضية» (ص٢٧) وما بعدها طبعة الرشد .

(١) ما بين المعقوفتين في (ع) [أي].

(٢) في (ع) مابين المعقوفتين زيادة.

(٣) هكذا في المخطوطة لكن العبارة في النشر المطبوع «النشر» (١/ ٣٣٤): «والأخفش عن ابن ذكوان» وهو الصواب.

(٤) ما بين المعقوفتين في (ع) [جميع].

التي نظمنا قاعدتها [أول المبحث][1] ونظم ذلك العلامة الطباخ[2] بقوله:

وذُو اتِّصَالٍ، وانفِصَالٍ سَوٍّ أَوْ زِدْ مَا بِهِ انفِرَادُ آخِرٍ رَأَوْ
وإنْ يُمَدَّ قَدْرَ مَا بِهِ انفَرَدْ فأَوْجُهُ الثاني جَمِيعُهَا تُعَدْ

أما اعتبار بعض المحررين هذه الأوجه مراتب فهو تساهل في التعبير، وإنما هي في الحقيقة أوجه، أما المراتب في المدين من غير القصر فهي إما مرتبتان على [ما][3] مشى عليه الجمهور، وإما أربع [على][4] ما ذكره في التيسير وحققه صاحب النشر، وقال: إنه يختار المرتبتين ولا يَرُد الأربع.

[بقي][5] علينا أن نحيطك علمًا بما في المذاهب من تحرير المَدَّيْنِ لحفص: فمذهب المنصوري منع مد المتصل خمسًا حين قصر المنفصل فعلى قصر المنفصل عنده يكون في المتصل المد ثلاثًا وأربعًا وستًّا ٣، وعلى مد المنفصل ثلاثًا، يكون في [المتصل المد][6] ثلاثًا وستًّا ٢، وعلى مد المنفصل أربعًا يكون في المتصل المد أربعًا وستًّا ٢، وعلى مد المنفصل خمسًا يكون في المتصل المد خمسًا وستًّا ٢/ ٩، فتكون الأوجه عنده حينئذ لحفص تسعًا / ٣٢/ وإذا تقدم المتصل ومد ثلاثًا مد المنفصل ثلاثًا أو قصر اثنين ٢، وإذا مد

(١) في (ع) مابين المعقوفتين زائد.

(٢) هو الشيخ العلامة محمد بن محمد بن خليل بن إبراهيم الطنتدائي المعروف بالطباخ مصري عالم متقدم في التجويد والقراءات وغيرها من العلوم العربية والشرعية، له مؤلفات كثيرة منها: «هبة المنان في تحرير أوجه القرآن»، وشرحه بنفسه شرحًا فائقًا سماه «فتح العلي الرحمن على هبة المنان»، والعلامة الطباخ كان حيًّا في عام خمسين ومائتين بعد الألف من الهجرة النبوية، انظر «هداية القارئ» (٢/ ٧١٩).

(٣) ما بين المعقوفتين في (ع) [كما].

(٤) ما بين المعقوفتين في (ع) [كما].

(٥)ما بين المعقوفتين في (ع) [يفى].

(٦) في (ع) (المد المتصل).

المتصل أربعًا مد المنفصل أربعًا، أو قصر اثنين ٢، وإذا مد المتصل خمسًا مد المنفصل خمسًا فقط ١، وإذا مد المتصل ستًّا مد المنفصل ثلاثًا وأربعًا وخمسًا واثنين، فتكون الأوجه تسعًا في الحالتين.

وللأزميري[1] مذهب خاص، وهو منع ثلاث في المتصل أصلًا فتكون الأوجه عنده سبعًا في الحالتين:

فإذا تقدم المنفصل وقصر مد المتصل أربعًا وستًّا ٢.

وإذا مد المنفصل ثلاثًا مد المتصل ستًّا فقط ١.

وإذا مد المنفصل أربعًا مد المتصل أربعًا وستًّا ٢.

وإذا مد المنفصل خمسًا مد المتصل خمسًا وستًّا ٢/ ٧

وفي العكس يقال:

إذا تقدم المتصل ومد أربعًا، مد المنفصل أربعًا، أو قصر اثنين ٢.

وإذا مد المتصل خمسًا، مد المنفصل خمسًا فقط ١.

---

(١) هو الشيخ العلم العالم العلامة مصطفى بن عبد الرحمن بن محمد الأزميري الرومي الحنفي نزيل مصر، لم يعرف له تاريخ ميلاد، ولكنه توفى بمصر سنة ١١٥٥ خمس وخمسين ومائة وألف من الهجرة، الموافق ١٧٤٣ من الميلاد، وهو من أشهر علماء القراءات والتجويد بعد ابن الجزري، من شيوخه: الشيخ محمد العشري، والشيخ عبد الله بن محمد بن يوسف الشهير بيوسف أفندي زاده، من تلاميذه: الشيخ أحمد الرشيدي، والشيخ السيد هاشم، من مؤلفاته: عمدة العرفان في وجوه القرآن في القراءات طبع هذا الكتاب قديمًا بتحقيق العلامة الزيات بالإشتراك مع العلامة الشيخ جابر المصري، بدائع البرهان على عَمدة العرفان في القراءات، وهو شرح للكتاب السابق مازال مخطوطًا، «تقريب حصول المقاصد في تخريج ما في النشر من الفوائد» مازال مخطوطًا، وغير ذلك، انظر: «كشف الظنون» حاجي خليفة ط: دار الفكر (٢/ ١٩٥٢)، «إمتاع الفضلاء بتراجم القراء» إلياس البرماوي (٢/ ٣٩٠، ٣٩١) دار الندوة العالمية، «هداية القاري إلى تجويد كلام الباري» عبد الفتاح المرصفي (٢/ ٧٢٩) دار الفجر الإسلامية ط١، «الأعلام» للزركلي (٨/ ١٣٨) دار الجيل.

وإذا مد المتصل ستًّا، مد المنفصل [ثلاثًا وأربعا وخمسا واثنين][1] ٤ فتكون الأوجه فيهما سبعًا كما وضحنا.

وأعدل المذاهب ما مشى عليه سيف الدين كما بينا توجيهه ولا يقال: إن ذلك تركيب في الطرق؛ [بل][2] هو بيان للأوجه الجائزة في جمع مدين أحدهما قوي والآخر / ٣٣/ ضعيف، على أنه لا يترتب على ذلك تركيب يختل به المعنى أو الإعراب وأنه جائز كما حققه ابن الجزري في نشره ومشى عليه جمهور المحررين في جميع الأقطار قديمًا وحديثًا، وبالله التوفيق.

وهذا كله في المتصل المتوسط أو المتطرف الموصول، وسيأتي حكم المتصل المتطرف [الموقوف][3] عليه.

وَزِدْ علَى ذلك قَصر المُتَّصِلْ ٤١ إنْ يتغيَّرْ حالَ[4] قصر المُنْفَصِل

وفِي اجتماعِ الكلِّ زِدْ ذلك مَعْ ٤٢ ثلاثِ ما حُقِّقَ إنْ قَصْرٌ وَقَعْ

أي زد على الصور السبعة المذكورة في تحرير المتصل والمنفصل مجموعين لأصحاب الخلاف في قصر المنفصل وللمتفقين على قصره زد قصر المتصل المغير بتسهيل همزه كـ﴿هؤلاء إن﴾[5] لقالون والبزي، أو بإسقاطه لمن له ذلك في حالة قصر المنفصل فتكون الأوجه ثمانية لأصحاب الخلاف وأربعة للقاصرين، وفي اجتماع الكل من المنفصل والمتصل المحقق والمغير زد ذلك وهو قصر المتصل المغير مع ثلاث ما حقق؛ أي: مع استيفاء مد المتصل المحقق مراتبه الثلاث [وهي مده ثلاثًا وأربعًا وستًّا][6] إن كان قصر المنفصل

---

(١) ما بين المعقوفتين في (م) [٣، ٤، ٥، ٢].

(٢) ما بين المعقوفتين في (ع) [وإنما].

(٣) ما بين المعقوفتين في (ع) [الوقف].

(٤) في (ع) حين.

(٥) البقرة: ٣١.

(٦) في (ع) سقط مابين المعقوفتين.

وقع وحصل في الآية المحررة كآية ﴿من دونه أولياء أولئك﴾[١] وفيها عشرة أوجه لأصحاب الخلاف، وستة / ٣٤/ لأصحاب القصر وهي: قصر ﴿من دونه﴾ وقصر ﴿أولياء﴾، ومد ﴿أولئك﴾ ثلاثًا، وأربعًا، وستًّا ٣، ثم مد ﴿أولياء﴾ و﴿أولئك﴾ ثلاثًا، وأربعًا، وستًّا ٣، ويشارك قالون في هذه الستة مع التسهيل البزي، ويشارك أبا عمرو فيها مع الإسقاط قنبل، ثم مد ﴿من دونه﴾ ثلاثًا مع مد المتصلين ثلاثًا، وستًّا ٢، ثم مد ﴿من دونه﴾ أربعًا مع مد المتصلين أربعًا، وستًّا ٢، ويشارك أبا عمرو في هذه الأربعة رويس؛ لأن إسقاطه مختص[٢] بالمد، ولرويس مع تسهيل الثانية سبعة أوجه: وهي قصر المنفصل عليه مد المتصل ثلاثًا، وأربعًا، وستًّا ٣، [ثم مد ﴿من دونه﴾ ثلاثًا مع مد المتصلين ثلاثًا، وستًّا ٢، ثم مد المنفصل أربعًا عليه مد المتصل أربعًا، وستًّا][٣] ٢=٧، وهذا كله في حالة تقدم المنفصل على المتصل.

فإذا تقدم المتصل [على المنفصل][٤] كآية ﴿وعلم آدم الأسماء كلها﴾ إلى ﴿صادقين﴾[٥] لم تزد الأوجه على العشرة على ما عرفت، وبيانها: مد ﴿الأسماء﴾ ثلاثًا مع قصر هاء و﴿أولاء﴾ ومد ﴿أولاء﴾ ثلاثًا ٢، ثم مد المنفصل و﴿أولاء﴾ ثلاثًا ١، ثم مد المتصل أربعًا، وقصر هاء و﴿أولاء﴾ ١،/ ٣٥/ ثم مد ﴿أولاء﴾ أربعًا حينئذ ١، ثم مد هاء و﴿أولاء﴾ أربعًا ١ ثم مد ﴿الأسماء﴾ ستًّا، وقصر هاء و﴿أولاء﴾ ١، ثم مد ﴿أولاء﴾ ستًّا ١، ثم مد هاء أربعًا، وثلاثًا مع مد ﴿أولاء﴾

---

(١) الأحقاف: ٣٢.
(٢) في (ع) مخصوص.
(٣) في (ع) الجملة مابين المعقوفتين [ثم مد ﴿ من دونه﴾ أربعًا عليه مد المتصل أربعًا، وستًّا، ثم مد ﴿ من دونه﴾ ثلاثًا عليه مد المتصل ثلاثًا، وستًّا]؛ أي: أن الجملة بها تقديم وتأخير.
(٤) في (ع) سقط مابين المعقوفتين.
(٥) البقرة: ٣١.

ستا ٢، ويشارك رويس أبا عمرو[١] في وجه إسقاطه في الوجهين الأخيرين، ووجهي مد الكل ثلاثًا وأربعًا، ويشارك أبا عمرو في الستة الباقية قنبل، ويشارك البزي قالون في أوجه قصر المنفصل لأنهما يسهلان الأولى.

وَأَضْمم لِقَدْرِ الوَصْلِ ستًّا إنْ تَقِفْ ٤٣ في كيشا، والرَّوْمُ كالوصلِ عُرِفْ

ذكر في هذا البيت حكم المتصل المتطرف الموقوف عليه إذا اجتمع مع غيره، فقال: واضمم[٢] لقدر مد الوصل في المتصل المتوسط أو المتطرف الموصول لمن يمده ثلاثًا أو أربعًا أو خمسًا، اضمم ست حركات إن تقف في متصل متطرف كـ ﴿يشاء﴾، فإذا وقف عليه من مذهبه المد في الوصل ثلاثًا، مده في الوقف ثلاثًا وستًّا.

وإذا وقف عليه من يمده [في الوصل][٣] أربعًا [مده في الوقف أربعًا وستًّا][٤]، وكذا من [يمده][٥] خمسًا وصلًا يقف [فيه][٦] بخمس وست، ومن مذهبه وصله بست لا يقف / ٣٦/ إلا بها إذ لا زيادة على مد الوصل عنده، والروم كالوصل؛ أي: يأخذ حكم الوصل، لا يُرَام في مرتبةٍ لأحد إلا إذا كان يصل بها، ولا يخفى ذلك على الفَطِين، وهاتان القاعدتان [عامتان][٧] لمن يسهل ولمن يحقق، والله الموفق.

وقَصْرُكَ التعظيم دَعْهُ إن تَمُدّ ٤٤ غيرهْ ومع مَدٍّ بهِ الإدغامَ رُدّ

(١) في (ع) عمر.
(٢) اضمم هنا؛ بمعنى: أضف.
(٣) ما بين المعقوفتين في (م) [وصلا].
(٤) في (م) مابين المعقوفتين [وقف بأربع وست].
(٥) ما بين المعقوفتين في (م)[يمد].
(٦) في (ع) مابين المعقوفتين زائد.
(٧) في (ع) مابين المعقوفتين سقط.

أي دع قصرك ما يمد للتعظيم إن مددت غيره من المنفصلات، فعلى قصر غيره قصر التعظيم ومده، وعلى مد غيره [مد التعظيم][١] لا غير، وَرُدَّ الإدغام الكبير مع [مده؛ أي: مد التعظيم][٢] كما ترده مع مد غيره، فعلى قصر التعظيم إظهار وإدغام، وعلى مده إظهار لا غير، ففي آية الكرسي سبعة أوجه وهي: قصر ﴿لا إله﴾ مع الهمز والإظهار ١، ومع الإبدال والإظهار والإدغام ٢، وقصر المنفصل في قوله ﴿عنده إلا﴾ في الثلاثة، ثم مد ﴿لا إله﴾ مع الهمز والإبدال والإظهار فيهما ٢، وعلى كل قصر ﴿عنده إلا] ومده بأربعة تكون سبعة.

وإذا تقدم المنفصل على ما يمد للتعظيم كإن ابتدأت / ٣٧/ من قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا أنفقوا مما رزقناكم﴾ إلى الوقف على ﴿القيوم﴾[٣]: تأتى سبعة أوجه أيضًا وهي قصر المتصل[٤] مع الهمز والإظهار، وقصر التعظيم ومده ٢، ثم مع الإبدال والإظهار، وقصر التعظيم ومده ٢، ثم مع الإبدال والإدغام، وقصر التعظيم فقط[٥] ١، ثم مد المنفصل والتعظيم مع الهمز والإبدال والإظهار ٢ تتم سبعة.

وفي آية ﴿فاعلم أنه لا إله إلا الله﴾ إلى ﴿ومثواكم﴾[٦]: اجتمع مد التعظيم والإدغام الصغير والهمز [والإبدال][٧] والإدغام الكبير، ومعلوم أن الممنوع

(١) ما بين المعقوفتين في (م) (مده).
(٢) ما بين المعقوفتين في (ع) [مد التعظيم].
(٣) البقرة: ٢٥٤، ٢٥٥.
(٤) كذا في المخطوطة والصواب المنفصل.
(٥) لا يمتنع مد التعظيم مع الإدغام عند المتولي ومن تبعه إلا لرويس؛ لأنه يأتي عندهم لأبي عمرو وروح من الكامل، لكن نسخة الكامل ليس فيها إدغام كبير لروح ولا مد تعظيم للسوسي.
(٦) محمد: ١٩.
(٧) ما بين المعقوفتين سقط من (م).

على المد والهمز هو الإدغام الكبير ففي هذه الآية قصر التعظيم عليه إظهار ﴿واستغفر لذنبك﴾[١] للدوري مع الهمز والإبدال مع إظهار ﴿يعلم متقلبكم﴾ ٢، ثم إدغام ﴿واستغفر﴾ للراويين مع الهمز والإبدال، فعلى الهمز إظهار ﴿يعلم متقلبكم﴾ وعلى الإبدال إظهاره وإدغامه ٢ فهي حينئذ خمسة للدوري، وثلاثة للسوسي، ثم مد المنفصل وهو ﴿لا إله﴾ عليه إظهار وإدغام ﴿واستغفر﴾ كما سبق، وعلى كل همز وإبدال مع إظهار الكبير، فهي أربعة للدوري، واثنان للسوسي، فتكون أوجه الدوري تسعة، وأوجه السوسي خمسة /٣٨/، فتنبه [لذلك، وقس عليه أمثاله][٢].

وهذه تقييدات المدود العامة؛ وإن كان شطر البيت الأخير خاصًّا بأبي عمرو.

ثم ذكر النظم تقييدات لبعض القراء فقال:

ولابنِ ذكوانٍ بِمَدٍّ قَدْ حَظَلْ	٤٥	إِدْغامَ أُورثتمْ وإظهارُ اذْ دَخَلْ
وامنعْ لهُ ميلَ الحَواريّينا	٤٦	مزجاةَ مَعْ ذِي الرا وكَافِرِينا
عِمْرَان يَلْقَاه أَتَى أمرُ وفي	٤٧	[رَآه][٣] مَيِّلْ مُطْلَقًا مَعَ ذا نُفِي
ومَيِّلَ خَاب دَعْ وإبراهِيما	٤٨	دَعْ أَلِفًا بِهَا تَكُنْ فَهِيمَا
كَذَا تَفَاوتًا لَهُ فِي السَّكت دَعْ	٤٩	والوصلَ والسَّكت لدَىٰ السكتِ مَنَعْ

أي ولابن ذكوان عند مده المنفصل إشباعًا الأحكام الآتية:

الأول: أنه (حظل) [أي][٤] منع إدغام الثاء عند التاء بلفظ ﴿أورثتم﴾ في

---

(١) في (م) ﴿واستغفر﴾.
(٢) في (م) [لأمثال ذلك].
(٣) ما بين المعقوفتين في (ع) [زاه].
(٤) ما بين المعقوفتين في (ع) [و].

الموضعين من الأعراف[١] والزخرف[٢] فله في كل منهما ثلاثة أوجه: وهي توسط المنفصل مع الإظهار والإدغام، ثم [المد][٣] مع الإظهار لا غير.

الثاني: منع إظهار ﴿إذ﴾ عند دال ﴿دخلت﴾[٤]، و﴿دخلوا﴾[٥] حيث وقعا، ففي قوله تعالى: ﴿ولولا إذ دخلت جنتك﴾[٦] توسط المنفصل مع الإظهار والإدغام، ثم المد مع الإدغام فقط.

وفي ﴿إذ دخلوا على داود﴾ إلى ﴿الصراط﴾[٧] الإظهار بتوسط المنفصل، ثم الإدغام مع التوسط والمد.

الثالث: أنه منع مع المد / ٣٩/ إمالة لفظ ﴿الحواريين﴾[٨] ولفظ ﴿مزجاة﴾[٩]، والألفات قبل راء الطرف كـ ﴿الدار﴾ والتي بعدها كـ ﴿نرى﴾، وهو مراد النظم (بذي الراء)، و[ومنع أيضا مع المد إمالة][١٠] لفظ ﴿كافرين﴾[١١] حيث وقع، ولفظ ﴿عمران﴾[١٢]، وكلمة ﴿يلقاه منشورا﴾[١٣]، وكلمة ﴿أتي أمر الله﴾[١٤] فأي آية اجتمع فيها منفصل مع كلمة مما ذكر كان له

---

(١) الأعراف: ٤٣.
(٢) الزخرف: ٧٢.
(٣) في (ع) مده.
(٤) الكهف: ٣٩.
(٥) في ثلاثة مواضع: الحجر: ٥٢، ص: ٢٢، الذاريات: ٢٥.
(٦) الكهف: ٣٩.
(٧) ص: ٢٢.
(٨) المائدة: ١١١ والصف ١٤.
(٩) يوسف: ٨٨.
(١٠) ما بين المعقوفتين زائدة في (ع).
(١١) وكذا المعرف بأل
(١٢) في ثلاثة مواضع: آل عمران: ٣٣، ٣٥، التحريم: ١٢.
(١٣) الإسراء: ١٣.
(١٤) النحل: ١.

فيها مع التوسط الفتح والإمالة، وليس له فيها مع المد غير الفتح.

الرابع: أن لابن ذكوان في الراء والهمزة من ﴿رآه﴾[١]، و﴿رآك﴾[٢] المتصلة بالضمير ثلاثة طرق وهي: فتح الراء والهمزة وإمالتهما، وإمالة الهمزة فقط، ولكنه في حالة مده المنفصل ينفي الإمالة فيهما[٣] مطلقًا، فلا يميل الحرفين ولا يميل الهمزة وحدها، فلا يقرؤها إلا بفتح الحرفين حينئذ، [فله][٤] في قوله تعالى: ﴿كلا إن الإنسان ليطغى أن رآه استغنى﴾[٥] التوسط مع سكت (أل) وتركه، والغنة وعدمها فيهما، وعلى كلٍّ فتح حرفي ﴿رآه﴾[٦] وإمالتهما، وإمالة الهمزة وحدها ١٢، ثم المد مع عدم السكت والغنة وعدمها، ثم السكت مع عدمها، وفتح حرفي ﴿رآه﴾ في الثلاثة فهي خمسة عشر وجهًا.

الخامس: أنه يترك ميل ﴿خاب﴾[٧] حالة المد فلا يقرؤها عِنْدَ المد إلا بالفتح [عند المد][٨].

السادس: أنه يترك /٤٠/ الألف في لفظ ﴿إبراهيم﴾ إذا مد، فلا يقرؤها عند المد إلا بالياء، ففي قوله تعالى: ﴿وقد خاب من دساها﴾ إلى ﴿أشقاها﴾[٩] فتح ﴿خاب﴾ مع التوسط والمد، وعلى كل إدغام ﴿كذبت ثمود﴾[١٠] وإظهارها، ثم

---

(١) في أربعة مواضع: النمل: ٤٠، النجم: ١٣، التكوير: ٢٣، العلق: ٧.
(٢) الأنبياء: ٣٦.
(٣) في (م) فيها.
(٤) في (ع) سقط مابين المعقوفتين.
(٥) العلق: ٦، ٧.
(٦) ما بين المعقوفتين في (ع) [رأى].
(٧) في ثلاثة مواضع: طه:٦١، ١١١، الشمس: ١٠.
(٨) ما بين المعقوفتين سقط من (ع).
(٩) الشمس: ٩، ١٠.
(١٠) الشمس: ١١.

الإمالة مع التوسط والإظهار والإدغام في ﴿كذبت ثمود﴾ فهي ستة، وفي قوله تعالى: ﴿وإذ ابتلى إبراهيم﴾[١] التوسط مع الألف والياء في ﴿إبراهيم﴾، ثم المد مع الياء فقط، فهي ثلاثة.

السابع: أنه يترك التفاوت [في المد عند][٢] السكت على الساكن المفصول والموصول عند مد المنفصل، ومعلوم أن له في السكت طريقين:

الأولى: السكت على ﴿أل﴾ و﴿شيء﴾ والمفصول.

والثانية: السكت على ما ذكر ومعه الموصول كـ ﴿قرآن﴾، فمد المنفصل عنده يأتي على عدم السكت مطلقًا، أو على سكت الجميع.

ففي قوله تعالى: ﴿وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات﴾ إلى قوله: ﴿أو بدله﴾ بسورة يونس[٣] عدم السكت مع توسط المنفصل والمتصل، ثم مد المتصل مع توسط المنفصل، ثم مدهما ٣، ثم السكت على المفصول عليه توسطهما، ومد المتصل وحده ٢، ثم السكت على المفصول والموصول مع توسط المدين [ومد المتصل][٤] ٢، ثم [مع][٥] مد المتصل والمنفصل ١ فهي ثمانية أوجه.

فهذه / ٤١/ سبع مسائل جرت لابن ذكوان عند إشباعه المنفصل، وقد ذكر النظم معها مسألة ثامنة وهي: أنه إذا سكت على ما قبل الهمز منع السكت والوصل بين السورتين، فلا يكون له حينئذ [بينهما][٦] إلا البسملة بأوجهها الثلاثة، ثم انتقل النظم إلى ذكر أحكام لهشام عند قصره المنفصل فقال:

---

(١) البقرة: ١٢٤.

(٢) ما بين المعقوفتين في (م) [في] وهو الصواب.

(٣) يونس: ١٥.

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من (م).

(٥) سقط ما بين المعقوفتين من (ع).

(٦) ما بين المعقوفتين من (ع) زيادة.

ولهشامٍ إنْ قَصَرْتَ فافتحَا	٥٠	خابَ وجا شَا ورَأَىٰ مُوَضِّحَا
إِنَاهُ مِلْ وافتح مَشَارِبْ وأضِفْ	٥١	خالصةً وَقَصْرَ أَعْجَمِي حُذِفْ
وعُذْتُ أَدْغِمْ يَرْضَهُ الهاءَ اقْصُرَا	٥٢	وَنَحْوَ آتِنَا بالادْخَالِ قَرَا
ومُطْلَقًا سَهِّلْ سِوَاهُ مُدْخِلا	٥٣	واسْتَثْنِ أذهبتمْ وأنْ [كانَ][1] اعْقِلا

أي إذا قصرت المنفصل لهشام: كان له في هذه الحالة قيودٌ تسعة: الأول فتح لفظ ﴿خاب﴾، و﴿جاء﴾، و﴿شاء﴾، و﴿رأى﴾ فإذا اجتمع مع أحدها منفصل كان له فيها الفتح مع القصر، [والإمالة][2] مع التوسط.

الثاني: تعيين فتح ﴿مشارب﴾ في يس[3] مع القصر أيضًا، وسيأتي توضيح [تحريرها][4] في سورتها.

الثالث: تعيين الإمالة في كلمة ﴿إناه﴾ في الأحزاب[5] [مع القصر][6] وجواز الوجهين فيها مع التوسط.

الرابع: تعيين إضافة ﴿خالصة﴾ بسورة ص[7]؛ أي: ترك تنوينها عند / ٤٢/ القصر، ويجوز تنوينها وإضافتها عند التوسط.

الخامس: ترك القصر بين الهمزتين في ﴿أأعجمي﴾ بفصلت[8] حين[9] قصر

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (ع).
(٢) ما بين المعقوفتين في (م) [الفتح والإمالة] وهو الصواب.
(٣) يس: ٧٣.
(٤) ما بين المعقوفتين في (ع) [تحرير آياتها].
(٥) الآية: ٥٣.
(٦) ما بين المعقوفتين سقط من (ع).
(٧) الآية: ٤٦.
(٨) الآية: ٤٤.
(٩) لعلها عند.

المنفصل فله فيها مع قصره تسهيل الهمزه الثانية، مع الإدخال وله الإخبار حينئذ وله مع التوسط في المنفصل التسهيل مع الإدخال [وعدمه][١] والإخبار [فهي خمسة][٢] بعد حذف القصر الذي هو عدم الإدخال عند قصر المنفصل.

السادس: تعيين إدغام الذال عند التاء في قوله تعالى: ﴿وإني عذت بربي وربكم﴾[٣] فعلى قصر المنفصل الإدغام فقط[٤]، وعلى توسطه الإظهار والإدغام.

السابع: تخصيص قصر المنفصل بالاختلاس في هاء ﴿يرضه لكم﴾ بالزمر[٥]، هو المعبر عنه بقصر الهاء، وله مع توسطه قصر الهاء وإسكانها[٦].

الثامن: تحتم الإدخال بين الهمزتين المكسورة ثانيتهما [في كلمة][٧]، نحو ﴿أئنا﴾ فمع [قصر المنفصل][٨] الإدخال فقط، ومع مده وعدمه[٩] الإدخال وعدمه، ومعلوم أن الهمزة الثانية في هذا النوع تحقق لهشام.

التاسع: يتحتم التسهيل في الثانية مع الإدخال مطلقا؛ أي: مع قصر المنفصل

---

(١) ما بين المعقوفتين في (ع) [وعدعه]، وهو تصحيف.

(٢) في (ع) سقط مابين المعقوفتين.

(٣) في موضعين: غافر: ٢٧، الدخان: ٢٠.

(٤) خالف في ذلك الأزميري كما في مخطوط «بدائع البرهان» (ص ٢٤٢) فأجاز الإظهار على القصر من كفاية أبي العز على ما وجده في الكفاية، لكن الكفاية المطبوعة ليس فيها إلا الإدغام لهشام كما في (ص ٢٧٥).

(٥) الآية: ٧.

(٦) إسكان هاء «يرضه» لهشام ليس من طرق النشر كما نص على ذلك ابن الجزري (ج١ ص٣٠٨).

(٧) ما بين المعقوفتين في (ع) [بكلمة].

(٨) ما بين المعقوفتين في (م) [القصر].

(٩) أي: عدم المنفصل في المقطع أو الآية.

أو مده، أو عدمه[١] في سوى النوع المار من الهمزتين بأن كانت الثانية مفتوحة نحو / ٤٣/ ﴿أأنت﴾، أو مضمومة نحو ﴿أؤنزل﴾ فتكون الأحوال التي يتحتم فيها الإدخال ستة تضم للحالة السابقة في الثانية المكسورة تكون سبعة، أما إذا حقق ثاني الهمزتين المضموم والمفتوح مع أحوال المنفصل الثلاثة، وهي قصره ومده وعدمه فيجوز الإدخال وعدمه، وتكون الأحوال في ذلك ستة يجوز فيها الوجهان، تضم للحالتين السابقتين في الثاني المكسور تكون ثمانية، تضم للسبعة السابقة تكون خمسة عشر، وكلها تؤخذ من النظم.

ففي ﴿قالوا أأنت﴾[٢] التحقيق بلا إدخال وبه، والتسهيل به فقط، تأتي على قصر المنفصل ومده، ومعلوم أن التسهيل قبل الثاني المضموم الذي لا يجوز معه إلا الإدخال هو في قوله تعالى: ﴿أؤنزل عليه الذكر﴾ في ص[٣]، و﴿أألقي الذكر عليه﴾ في القمر[٤]، أما التحقيق الذي يجوز معه الإدخال وعدمه فهو فيهما، وفي ﴿قل أؤنبئكم﴾ بآل عمران[٥]، وأمر النظم باستثناء كلمتين من النوع الذي لا يجوز معه إلا الإدخال حالة التسهيل، وهما ﴿أأذهبتم﴾ في الأحقاف[٦]، و﴿أأن كان﴾ في سورة ن[٧]، فإنه يجوز فيهما الإدخال وعدمه مع التسهيل[٨]، فاعقل ذلك / ٤٤/ وبالله التوفيق.

§§§

(١) أي: عدم المد المنفصل في المقطع المقروء، وكذا في التالية.
(٢) الأنبياء: ٦٢.
(٣) الآية: ٨.
(٤) الآية: ٢٥.
(٥) الآية: ١٥.
(٦) الآية: ٢٠.
(٧) القلم: ١٤.
(٨) التسهيل مع عدم الإدخال من طريق النهرواني عن الداجوني عن هشام كما في «النشر» (١/ ٣٦٦).

[تحرير ما في](١) الإدغام(٢) الكبير(٣)
ليعقوب وأبي عمرو

يعقـوبُ في الكبـيرِ مـعْ صَـغيرِ أوْ	٥٤	عَامِّ الخــلافِ مــعَ خَاصِــهِ فَــسَوْ
أوِ ادْغِـمِ الثَّـاني وفي الـرَّاجِحِ مَـعْ	٥٥	سِوَاه عكـسُ مـا مَـضَىٰ عنـهُ وَقَـعْ

[أَخْبَرَ](٤) النظم أن يعقوب بحسب ما ورد في الإدغام لراوييه له في الإدغام

---

(١) ما بين المعقوفتين في (ع) [تحريرات].

(٢) الإدغام: يراد به إدخال الشيء في الشيء، ومعنى أدغمت الحرف في الحرف؛ أي: أدخلته فيه فجعلت لفظه كلفظ الثاني، واشترطوا لوقوع الإدغام أن يكون الحرف الأول ساكنًا حتى لا يكون بينهما فصل، فإذا وجدت حركة وأردت الإدغام فلا بد من إزالتها حتى يتم الإدغام فيه، والإدغام بحسب الوجوب نوعان: الأول: واجب، وهو الذي لم يختلف القراء في إدغامه وهو ثلاثة أقسام: المتماثلين، والمتجانسين، والمتقاربين. والثاني: جائز، وهو الذي اختلف القراء في إدغامه، وهو خمسة أنواع: إدغام ذال إذ، ودال قد، وتــاء التأنيث، ولام هل وبل، وحروف قربت مخارجها (انظر: «أشهر المصطلحات في فن الأداء»، أحمد الحفيان، دار الكتب العلمية (ص٢٣٠)، «معجم علوم القرآن»، إبراهيم الجرمي، دار القلم دمشق (ص: ٢٠) وما بعدها).

(٣) والإدغام الكبير هو ما كان المدغم والمدغم فيه متحركين، ومداره على أبي عمرو ويعقوب، وفي بعض الكلمات عند هشام وحمزة، وسببه: التماثل والتقارب، وموانعه: ألا يكون أول المثلين أو المتقاربين منونًا أو مشددًا أو تاء ضمير، فإن كان الأول مجزومًا يعتد بهذا المانع في المتقاربين ويجري الإدغام والإظهار وغيره؛ وسمي كبيرًا لكثرة وقوعه حيث أن الحركة أكثر من السكون، وإما لكثرة العمل فيه، وذلك أننا نسكن الحرف الأول من المتماثلين ثم ندغمه في الثاني فإن تقاربا أو تجانسا فإسكان وقلب وإبدال انظر: «معجم علوم القرآن» (ص ٢٨)، «معجم مصطلحات علم القراءات» (ص ٦٠)، «معجم المصطلحات» (ص ٢٤).

(٤) ما بين المعقوفتين في (م) [يفيد].

الكبير مع الإدغام الصغير نحو ﴿بالبينات ثم اتخذتم﴾[١] لرويس مساواتهما في الإظهار والإدغام، ثم إدغام الصغير فقط مع إظهار الكبير، وكذلك الحكم في اجتماع عامِّ الخلاف مع خَاصِّهِ؛؛ أي: ما فيه خلاف عام نحو ﴿خلقكم﴾، مع ما فيه خلاف خاص نحو ﴿لذهب بسمعهم﴾[٢] ويدخل في ذلك غير الراجح؛ لأنه خاص في الجملة نحو ﴿جعل لكم﴾.

ففي آية ﴿ولو شاء الله لذهب بسمعهم﴾ إلى ﴿تتقون﴾[٣] مساواة ﴿لذهب، وخلقكم﴾ في الإظهار والإدغام، وإدغام ﴿لذهب﴾ فقط؛ لأنه ذو خلاف خاص مع إظهار ﴿خلقكم﴾؛ لأنه ذو خلاف عام وله في اجتماع الراجح مع غير الراجح نحو ﴿وأنه هو أضحك وأبكى﴾ إلى ﴿وأنه أهلك عادًا الأولى﴾ إظهارهما وإدغامهما وإدغام الراجح وهو ﴿وأنه هو أغنى وأقنى وأنه هو رب الشعرى﴾ مع إظهار غير الراجح وهو ﴿وأنه هو أضحك وأبكى وأنه هو أمات وأحيى﴾، وهو معنى عكس ما مضى في الصغير والكبير / ٤٥/ .

وابنِ العَلا في الخاصِ والكبيرِ سَوْ ٥٦ مـعْ ضـد أو أدغـمْ لِـضِدٍّ قـدْ رَأَوْا

يعني أن أبا عمرو [ابن العلاء][٤] إذا اجتمع له إدغامان أحدهما فيه خلاف خاص، والثاني فيه خلاف عام نحو ﴿ولتأت طائفة﴾ إلى ﴿خصيما﴾[٥]، أو اجتمع له صغير مع كبير نحو ﴿وإذ قيل لهم اسكنوا هذه القرية﴾ إلى ﴿نغفر لكم﴾[٦] كان له في ذلك مساواتهما في الإدغام والإظهار أو إدغام العام وحده

(١) البقرة: ٩٢.
(٢) البقرة: ٢٠.
(٣) البقرة: ٢٠.
(٤) مابين المعقوفتين زيادة من (ع).
(٥) النساء: ١٠٢، في (م) (حظيما) وهو تصحيف.
(٦) البقرة: ٥٨.

دون الخاص، وإدغام الصغير دون الكبير، وهو المُعَبَّر عنه بالضد، ولا يصح عكس ذلك، رَأَى ذلك أئمة أهل الأداء فاعمل بما عرفت وبالله التوفيق.

والحَضْرَمِي أَدْغَـمَ مَـعْ قَـصْرٍ وَمَـدْ ٥٧ لا الميمَ قَبْـلَ البَـا بِمَـا الثَّالِـثُ عَـدْ

أخبر أن (الحضرمي) يعقوب أدغم كل ما عده (الثالث) من القراء وهو أبو عمرو مما ورد له من المدغمات متفقًا عليه ومختلفًا فيه من الإدغام الكبير؛ إلا الميم قبل الباء لأنه من [باب][1] الإخفاء فلا يدغمه يعقوب [وهو مذهب الجمهور][2] وكذلك أَخَذْنا فاعرف ذلك.

فصل في موانع الغنة في اللام والراء

وَغُنَّـــةَ الـــلامِ وراءِ امْنَعَـــا ٥٨ لأَزْرَقٍ إنْ مَـــدَّ شَـــيْئًا ومَعَـــا

تَفْخِيم رَا ضُمَّت وتَوْسِيطِ البدلْ ٥٩ والأصبهاني عندَ مَدِّ ما انفَصَلْ/٤٦/

بِعَكْسِ حفـصٍ مثـلَ سَكْتِهْ وَإِذَا ٦٠ مَدَّ ابن ذكـوانَ مـعَ الـسكتِ انْبُـذَا

والمـدغمُ الكبـيرِ والمُـوَفَى كَبَـا ٦١ رئْكـم ومُخْفيـهِ[3] بمـدٍّ صُـحِبَا

أمر بمنع الغنة للأزرق في اللام والراء في ثلاثة أحوال[4]:

الأول: عند مد ﴿شيء﴾، فله مع توسط ﴿شيء﴾ الغنة وعدمها، وله مع مده عدمها، كآية ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ٤٨، ١٢٣][5].

---

(١) ما بين المعقوفتين في (ع) [بان] وهو تصحيف.

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من (ع).

(٣) في (ع) ومخففه.

(٤) الغنة للأزرق لا تظهر من أي: كتاب مسند له في طرق النشر؛ ولذا منعها الأزميري، والصواب: أن ابن الجزري ذكر في النشر أنه قرأ بها من طريق الهذلي وأبي معشر ولم يخصص ذلك بكتبهم وقد أسند طرقًا أدائية للأزرق من طريق الهذلي وأبي معشر في النشر، فلا وجه لمنعها ولا للتقييد القراءة بها بقيود.

(٥) البقرة: ٤٨، ١٢٣.

الثاني: منعها مع تفخيم الراء المضمومة، ففي قوله تعالى: ﴿وتركهم في ظلمات لا يبصرون﴾[(١)] عدم الغنة مع التفخيم والترقيق، ثم الغنة مع الترقيق لا غير.

الثالث: منعها عند توسط البدل، ففي قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعۡلَمُونَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّهِمۡ﴾[(٢)] قصر البدل، ومده مع الغنة وعدمها، ثم توسطه مع عدمها.

قال المنصوري في تحريره: «﴿ظلمات لا يبصرون﴾[(٣)] يحتمل[(٤)] تخصيص وجه الغنة بترقيق الراء»[(٥)]، ثم قال في قوله تعالى: ﴿فأما الذين آمنوا﴾[(٦)] الآية: «يحتمل تخصيص وجه الغنة للأزرق بالطويل في البدل من الكامل مع توسط ﴿شيء﴾ والفتح والإمالة»[(٧)].

وقد ذكر الجعبري أن قصر البدل عليه العراقيون، وذكر في «النشر» أن الغنة في اللام والراء من رواية أبي الفرج عن النهرواني / ٤٧/ عن نافع من[(٨)] المستنير لابن سوار[(٩)]، وقال ابن الباذش في «الإقناع»: قال الأهوازي: «الرواية عن نافع وعاصم وابن عامر في قول أهل العراق عنهم: إظهار الغنه عند اللام، والراء»[(١٠)]، فعلى هذا يأتي وجه الغنة في القصر أيضًا انتهى.

وَأَمَرَ النظم بمنع الغنة للأصبهاني عند مد ما انفصل؛ أي: عند قراءته بمد

---

(١) البقرة: ١٧.
(٢) البقرة: ٢٦.
(٣) البقرة: ١٧.
(٤) يُجَوِّزُ بعض المحررين منع أوجها من الطيبة بالاحتمال.
(٥) «تحريرات المنصوري» مخطوط ٢/ ب.
(٦) البقرة: ٢٦.
(٧) «تحريرات المنصوري» ٢/ ب.
(٨) في (م) [في].
(٩) من طريق الأصبهاني لا الأزرق.
(١٠) «الإقناع» (١/ ٢٥٠).

المنفصل[١]، فله في آية ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ ﴾ إلى ﴿ الْمُفْلِحُونَ ﴾[٢] قصر المنفصل مع الغنة وعدمها، ثم مده مع عدمها.

وأفاد أيضًا أن حفصًا عن عاصم له في ذلك عكس الأصبهاني؛ فحفص يمنع الغنة حالة القصر في المنفصل، فله في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ﴾ إلى قوله: ﴿لَا يُبْصِرُونَ ﴾[٣] قصر المنفصل مع عدم الغنة، ثم مده مع الغنة وعدمها.

وأخبر النظم أن مَنْع الغنة لحفص على قصر المنفصل هو مثل مَنْعِهِ السكت على ما قبل الهمز عند القصر أيضًا، ففي قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ ﴾ إلى ﴿الْمُفْلِحُونَ ﴾[٤] خمسة أوجه: وهي قصر المنفصل مع عدم السكت وعدم الغنة، ثم المد مع السكت وعدمه /٤٨/، والغنة وعدمها فيهما، والمراد بالمد هنا: التوسط، والمراد بالسكت عند الإطلاق السكت على ما قبل الهمز، أما السكت على [غيره][٥]، نحو ﴿عوجًا﴾ وأخوته، فهو عام على كل من وجهي المنفصل.

وأَمَرَ النظم بنبذ الغنة وتركها في اللام والراء لابن ذكوان إذا مد المنفصل إشباعًا عند السكت على ما قبل الهمز، فـ- (مع) في النظم بمعنى عند.

فله في آية ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ ﴾ إلى ﴿الْمُفْلِحُونَ ﴾[٦] توسط المنفصل مع السكت وعدمه، والغنة وتركها، ثم المد مع عدم السكت بغنة وتركها، ثم بالسكت مع عدمها.

---

(١) مع أنه يأتي من غاية ابن مهران والكامل.

(٢) البقرة: ٤، ٥.

(٣) البقرة: ١٧.

(٤) البقرة: ٤، ٥.

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من (ع).

(٦) البقرة: ٤، ٥.

وأخبر [النظم][(١)] بأن المدغم الإدغام الكبير وهو صادق بأبي عمرو ويعقوب يمنع الغنة في اللام والراء عند الإدغام، ففي قوله تعالى: ﴿ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ﴾ [(٢)] الإظهار مع الغنة وعدمها، ثم الإدغام مع عدمها[(٣)]، وكذلك يمنع الغنة في اللام والراء، من قرأ بإيفاء[(٤)] الحركة من ﴿بارئكم﴾ ونحوه من البصريين الذين ورد[(٥)] عنهم إسكانها واختلاسها، ففي حالة استيفاء الحركة في ذلك تمنع[(٦)] / ٤٩/ الغنة، وكذلك تمنع الغنة عند إخفاء حركة كـ ﴿بارئكم﴾ عند [من][(٧)] مد المنفصل.

ففي قوله تعالى: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ ﴾ إلى ﴿ٱلرَّحِيمُ﴾ [(٨)] لأبي عمرو يكون مع الإسكان في ﴿بارئكم﴾ والاختلاس على قصر المنفصل عدم الغنة مع الإظهار والإدغام ٤، ثم الغنة مع الإظهار [فيهما][(٩)] ٢ بستة، ثم المد مع الإسكان والغنة وعدمها مع الإظهار ٢، ثم الاختلاس مع عدم الغنة والإظهار أيضًا[(١٠)] ١ فهي تسعة أوجه للراويين.

ويزيد الدوري الإتمام مع القصر بإظهار وإدغام، ومع المد بإظهار مع عدم

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (م).
(٢) البقرة:٧٩.
(٣) أما عند المتولي ومن تبعه فتجوز الغنة لأبي عمرو وتجب ليعقوب على الإدغام الكبير كما في «الروض النضير» (١٩٩)، ونص ابن الجزري على أنه لم يقرأ بالغنة لأبي عمرو في الساكن ولا في المتحرك، فانظر: «النشر» (ج ٢ ص ٢٩)، فهي اختيار منه ضمنه في الطيبة وأقرأ به، فلا وجه لوضع قيود له.
(٤) في (ع) بإبقاء.
(٥) في (ع) روى.
(٦) في (ع) تمتنع.
(٧) في (ع) مابين المعقوفتين زائد.
(٨) البقرة: ٥٤.
(٩) ما بين المعقوفتين زيادة من (ع).
(١٠) ما بين المعقوفتين في (م) [ثلاثة].

الغنة في الثلاثة: فللدوري وحده اثنا عشر وجها.

وسيأتي لذلك مع ذات الياء ﴿ونرى الله﴾ تحرير خاص مُوَضَّح إن شاء الله تعالى [في أول][١] سورة البقرة.

وَنَحْوَ لَنْ نُؤمِنَ إِنْ تُدْغِمْهُ لا ٦٢ تَغُنَّ في اللامِ بإجماعِ المَلا

أخبر أن ملأ القراء وجمهورهم أجمعوا على منع الغنة في اللام في نحو ﴿لن نؤمن لك﴾[٢] حالة الإدغام، لما سبق من أن الغنة لا تجامع الإدغام، ولا عِبْرَة لمن قال بالغنة في مثل ذلك[٣].

فصل في موانع هاء السكت[٤] ليعقوب /٥٠/

هَا السكتِ في نحوِ عَلَيَّ دَعْ بِمَدْ ٦٣ وفي الجميعِ حَالَ الادْغَامِ تُرَدْ

وعَنْ رويسٍ مُنِعَتْ إنْ أَظْهَرَا ٦٤ بالمدِّ كاتخذتُ أوْ إذَا قَرَا

مُسْقِطًا اولَى الهمزتينِ ويُخَصْ ٦٥ هَذَا بِمَدٍّ مَعَ إظهارٍ بِنَصْ

وحينَ ذا [بفاطرٍ][٥] جَهِّلْ وسَمْ ٦٦ يَنْقُصْ وسَمِّيَنْ فقطْ إنِ ادَّغَمْ

أمر بترك هاء السكت ليعقوب في مشدد الياء نحو ﴿عَلَيَّ﴾، و﴿لَدَيَّ﴾، و﴿إِلَيَّ﴾ إذا قرأ بمد المنفصل.

ففي قوله تعالى: ﴿إن يوحى إلي﴾[٦] وقفًا قصر المنفصل مع هاء السكت

---

(١) ما بين المعقوفتين في (م) [أول].

(٢) في موضعين: البقرة: ٥٥، الإسراء: ٩٩.

(٣) الذي قال بذلك هو ابن الجزري قياسًا، فانظر: «النشر» (ج ٢ ص ٢٩) لكنه لم يقرأ به.

(٤) وهي هاء ساكنة زيدت في الوقف لبيان الحركة وحقها أن تسقط في الإدراج، واختلف فيها القراء فمنهم من يثبتها وقفًا ويحذفها وصلًا اتباعًا للأصل، ومنهم من يثبتها وقفًا ووصلًا اتباعًا لرسم المصحف، انظر: «معجم المصطلحات» (ص ١٠٧).

(٥) ما بين المعقوفتين في (ع) [بغافر].

(٦) (ص: ٧٠).

وعدمها، ثم المد مع عدمها، وأخبر أن هاء السكت تمتنع في جميع ما تتأتى فيه وهو ياء المتكلم المشددة نحو ﴿عَلَيَّ﴾ ونون النسوة التي تلي هاء الغيبة [في][(١)] نحو ﴿هُنَّ﴾، و﴿إِلَيْهِنَّ﴾، وجمع المذكر السالم وما ألحق به نحو﴿المتقين﴾، و﴿عليين﴾، حالة الإدغام الكبير.

ففي قوله تعالى: ﴿فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾[(٢)] الإظهار مع الغنة وعدمها، وهاء السكت وعدمها، ثم الإدغام مع عدم الغنة وترك هاء السكت، وأخبر أن رويسًا منع هاء السكت في حالتين:

[الحالة][(٣)] الأولى: إذا أظهر نحو ﴿اتخذت﴾ بالمد؛ أي: عند مد المنفصل، ففي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ﴾ إلى ﴿ظَٰلِمُونَ﴾[(٤)] القصر مع الإظهار والإدغام، وهاء السكت وعدمها فيهما، ثم المد مع الإدغام والوقف بهاء السكت وعدمها، ومع الإظهار بعدمها [فقط][(٥)] فهي سبعة / ٥١/، وتبين من هذه الأمثلة أن الإدغام الذي يمنع هاء السكت هو الإدغام الكبير المختلف فيه بأنواعه التي وَضَّحْنَاها في شرحنا كتاب التكملة، وذكرت في [متن الطيبة][(٦)].

أما إدغام الكَلمات المتفق على إدغامها وهي ﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ﴾[(٧)] لرويس وكلمات طه الثلاث: وهي ﴿كَيْ نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا ﴿٣٣﴾ وَنَذْكُرَكَ كَثِيرًا ﴿٣٤﴾ إِنَّكَ كُنتَ﴾، و﴿ثم تفكروا﴾ لرويس أيضًا ﴿وربك تّمارى﴾ ليعقوب فلا [تمتنع][(٨)] معه هاء السكت.

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من (ع).

(٢) البقرة: ٢.

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من (م).

(٤) البقرة: ٥١.

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من (ع).

(٦)ما بين المعقوفتين في (ع) [الطيبة].

(٧) في (م) ينهم.

(٨) ما بين المعقوفتين في (ع) [تمنع].

الحالة الثانية: أن رويسًا يمنع هاء السكت [وقفا][١] إذا قرأ مُسْقِطًا أولى الهمزتين المتفقتين من كلمتين نحو: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٣١﴾﴾[٢]، وإنَّ إسقاطه أُوْلَى الهمزتين [في][٣] [المتفقتين][٤] مخصوص بمد المنفصل وإظهار الإدغام الكبير، أما تسهيل [ثانيتهما][٥] فهو عام مع القصر والمد وهاء السكت وعدمها، والإظهار والإدغام، وَفَرَّعَ النظم [على هذا][٦] أن رويسًا يقرأ ﴿ولا ينقص من عمره﴾[٧] بالتسمية، وبالتجهيل حين الإظهار، ولا يقرؤها حين الإدغام إلا بالتسمية فالأوجه ثلاثة تأتي على القصر والمد مع التسهيل بستة فإذا ضممت إليها وجهي ﴿ينقص﴾[٨] مع الإسقاط كانت /٥٢/ ثمانية، فاعلم ذلك.

---

(١) ما بين المعقوفتين في (ع) [وقفان].

(٢) البقرة: ٣١.

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من (ع).

(٤) ما بين المعقوفتين في (ع) [المنفقين].

(٥) ما بين المعقوفتين في (ع) [ثانيهما].

(٦) ما بين المعقوفتين سقط من (ع).

(٧) فاطر: ١١.

(٨) في (ع) [ينعص].

فصل في تحرير ما جاء في الإمالة(١)

ولا تُمِلْ بألفٍ مُنَوَّنَا ٦٧ إلا إذَا كانتْ لقصرٍ أُعْلِنَا

وذاكَ سبع عشرة غُـزًّا طُوَى مُصَفًّى(٢) مُفْتَرَى مُصَلًّى وسِوَى

ربًا ضُحًى عَمًى فَتًى مولًى سُدَى قُرًى أذًى مثوًى مسمًّى وهُدَى

أي لا تُمِلِ المنون بالألف إلا إذا كانت الألف للقصر ويكون الاسم بها مقصورا، والمقصور [كذلك](٣) ما كانت آخره ألفا لازمة، ويوجد ذلك في القرآن الكريم في سبع عشرة كلمة وهي: ﴿غزى﴾(٤)، و﴿طوى﴾(٥)، و﴿مصفى﴾(٦)، و﴿مفترى﴾(٧)، و﴿مصلى﴾(٨)، و﴿سوى﴾(٩)، و﴿ربا﴾(١٠)،

---

(١) الإمالة لغة لها عدة معاني منها: الانحراف، والعدول عن جهة، والتعويج، واصطلاحا: أن ينحي بالحركة نحو الحركة سواء أكانت الحركة فتحة، أو ضمة، أو كسرة، والإمالة قسمين: كبرى: وهي تقريب الفتحة من الكسرة، والألف من الياء، من غير قلب خالص، ولا إشباع مبالغ فيه، حيث لو زادت درجة الإمالة في هذا النوع لصارت الألف ياء، والإمالة الكبرى هي المفهومة عند الإطلاق، ومن مرادفتها: الإضجاع، البطح، الإشباع، إمالة صغرى: هي الإتيان بالحرف بين الفتح المتوسط وبين الإمالة الشديدة، وقيل: حدها: أن ينطق بالألف مركبة على فتحة تصرف إلى الكسرة قليلًا، وتسمى: (التقليل، وبين بين، والتلطيف)، والقراء في الإمالة ما بين غير مميل على الإطلاق مثل: ابن كثير، وأبو جعفر، ومقل: مثل: قالون، والأصبهاني عن ورش، وابن عامر، وعاصم، ويعقوب، ومكثر: مثل: الأزرق عن ورش، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وخلف «معجم علوم القرآن» (٤٩)، «أشهر المصطلحات» (ص١٧٣).

(٢) البيت غير موزون، ولعله يتزن بحذف الألف بعد الفاء للضرورة.

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من (ع).

(٤) آل عمران: ١٣٥.

(٥) في موضعين: طه: ١٢، والنازعات: ١٦.

(٦) محمد: ١٥.

(٧) في موضعين: القصص: ٣٦، وسبأ: ٤٣.

(٨) البقرة: ١٢٥.

(٩) طه: ٥٨.

(١٠) في موضع: الروم: ٣٩. فائدة: ﴿الربا﴾ المعرفة في سبعة مواضع: البقرة: ٢٧٥ (ثلاث مواضع)، ٢٧٦، ٢٧٨، آل عمران: ١٣٠، النساء: ١٦١.

و﴿ضحى﴾[١]، و﴿عمى﴾[٢]، و﴿فتى﴾[٣]، و﴿مولى﴾[٤]، و﴿سدى﴾[٥]، و﴿قرى﴾[٦]، و﴿أذى﴾[٧]، و﴿مثوى﴾[٨]، و﴿مسمى﴾[٩]، و﴿هدى﴾[١٠].

فهذه الألفاظ المنونة التي تمال في الوقف لأصحاب الإمالة، أما الألف المبدلة من التنوين فلا إمالة فيها لأحد كـ﴿أمتا﴾[١١]، و﴿همسا﴾[١٢]، و﴿عدا﴾[١٣]، و﴿ذكرا﴾[١٤]، وهذه قاعدة عامة[١٥] لجميع القراء.

ولدوري الكسائي في بعض الممالات قيود نبَّه النظم عليها بقوله:

وإنْ تَصِلْ نحو يَتَامَىٰ بالنسا ٦٨ لا تُمِلِ التاءَ لِدُوريِّ الكِسَا

---

(١) في موضعين منكرا: الأعراف: ٩٨، طه: ٥٩. فائدة: الموضع المعرف وهو ﴿والضحى﴾ الضحى: ١.
(٢) فصلت: ٤٤.
(٣) الأنبياء: ٦٠.
(٤) في ثلاثة مواضع: الدخان ٤١ موضعان، محمد: ١١. فائدة: ﴿ مولاه﴾ في موضعين: النحل: ٧٦، التحريم: ٤، و﴿ مولاهم﴾ في موضعين الأنعام: ٦٢، يونس: ٣٠، و﴿مولاكم﴾ في خمسة مواضع: آل عمران ١٥٠، الأنفال: ٤٠، الحج: ٧٨، الحديد: ١٥، التحريم: ٢، و﴿ المولى﴾ في ثلاثة مواضع: الأنفال: ٤٠، الحج: ١٣، ٧٨.
(٥) القيامة: ٣٦.
(٦) في موضعين: سبأ: ١٨، الحشر: ١٤، فائدة: ﴿ القرى﴾ المعرف في ستة عشر موضعًا.
(٧) ذكرت في سبعة مواضع: البقرة: ١٩٦، ٢٢٢، ٢٦٢، ٢٦٣، آل عمران: ١١١، ١٨٦، النساء: ١٠٢، فائدة: ﴿ أذاهم﴾ في موضع واحد بالأحزاب: ٤٨.
(٨) في تسعة مواضع: آل عمران: ١٥١، النحل: ٢٩، العنكبوت: ٦٨، الزمر: ٣٢، ٦٠، ٧٢، ٧٦، فصلت: ٢٤، محمد: ١٢، فائدة: ﴿ مثواكم﴾ في موضع واحد بسورة الأنعام: ١٢٨.
(٩) في واحد وعشرين موضعًا منها: البقرة: ٢٨٢، الأنعام: ٢، ٦٠، هود: ٣.
(١٠) في مواضع كثيرة منها: البقرة: ٢، ٥، ٣٨.
(١١) طه: ١٠٧.
(١٢) طه: ١٠٨.
(١٣) في سبعة مواضع: التوبة: ١١١، النحل: ٣٨، الإسراء: ٥، طه: ٨٦، الأنبياء: ١٠٤، الفرقان: ١٦، القصص: ٦١.
(١٤) في عشرة مواضع: البقرة: ٢٠٠، الكهف: ٧٠، ٨٣، طه: ٩٩، ١١٣، الأحزاب: ٤١، الصافات: ٣، ١٦٨، الطلاق: ١٠، المرسلات: ٥.
(١٥) في (م) عامية.

وفي تُمَـــارِ ويُـــوَارِي اضْـــجِعَنْ ٦٩ وأَتْبِـــعِ العـــينَ إِذَا اليَـــا لا تُغَـــنْ

معلوم أن الكسائي يُمِيل ألف فَعَالى الأخيرة كـ ﴿يتامى﴾[1]، و﴿نصارى﴾[2] وأن الدوري عن الكسائي له وحده إمالة عين فعالى في الكلمات المعدودة /٥٣/ في (الطيبة) و(التكملة) تبعًا لإمالة الألف فإذا سقطت إمالة الألف للساكن بعدها كـ ﴿يتامى النساء﴾[3] و﴿النصارى المسيح﴾[4] امتنعت عنده إمالة التاء والصاد اللتين هما عين فعالى لانتفاء التبعية [حينئذ][5]، فشرط الاتباع بالإمالة فيما ذكر انتفاء المانع المذكور وعدم غنة الياء [في نحو ﴿من يقول﴾][6]، وهذا الأخير هو شرط الإضجاع له في ﴿فلا تمار﴾[7]، ﴿ويواري سوءاتكم﴾[8]، ﴿ويواري سوءة أخيه﴾[9]، ﴿وأواري سوءة أخي﴾[10] فمع عدم الغنة الإضجاع فيما ذكر، والاتباع في عين فَعَالى، ومع الغنة الفتح وعدم الإتباع، ففي قوله تعالى: ﴿فبعث الله غرابا يبحث في الأرض ليريه كيف يواري سوءة أخيه﴾[11] الغنة في ﴿غرابا يبحث﴾ مع الفتح في ﴿يواري، وأواري﴾، وعدم الغنة مع الإضجاع لا غير.

---

(١) النساء: ١٢٧.
(٢) في خمسة مواضع: البقرة: ١١١، ١٣٥، ١٤٠، المائدة: ١٤، ٨٢، والمعرفة ﴿النصارى﴾ في أربعة مواضع: البقرة: ١١٣ بها موضعين، البقرة: ١٢٠، التوبة: ٣٠.
(٣) النساء: ١٢٧.
(٤) التوبة: ٣٠.
(٥) ما بين المعقوفتين سقط من (ع).
(٦) في (ع) سقط مابين المعقوفتين، و﴿من يقول﴾ جاءت في ستة مواضع: البقرة: ٨، ٢٠٠، ٢٠١، التوبة: ٤٩، ١٢٤، ١٠.
(٧) الكهف: ٢٢.
(٨) الأعراف: ٢٦.
(٩) المائدة: ٣١.
(١٠) المائدة: ٣١.
(١١) المائدة: ٣١.

[تحريرات][(١)] لأبي عمرو في فعلى ورءوس الآي

وابـنُ العَـلا تَقْلِيـلَ دُنْيَـا مَنَعَـا ٧٠ مَـعْ فَتْحِـهِ فعْـلَى إِذَا مـا اجْتَمَعَـا

وَزِدْ لدُورٍ مَنْـــع أنْ يُمَـــيِّلا ٧١ دُنيـــا إِذَا فُعْــلَى قَــرَا مُقَلِّـــلا

وعَنْـــهُ في النـاسِ ودنيـا فَـرِّقَنْ ٧٢ إمالــةً بالقــصرِ إنْ الاظهــارُ عَــنْ

أي إذا اجتمع لفظ على وزن فعْلَى مثلث الفاء مع لفظ / ٥٤/ ﴿دنيا﴾ فابن العلاء له مع فتح فعْلَى فتح ﴿دنيا﴾ فقط، و[له][(٢)] مع تقليل فعْلَى فتح ﴿الدنيا﴾ وتقليلها، وهذه الأوجه عامة للدوري والسوسي عن أبي عمرو، ويزاد على هذه الأوجه للدوري منع إمالة ﴿الدنيا﴾ [له][(٣)] إذا قرأ بتقليل فعْلَى.

ففي قوله تعالى: ﴿إذ أنتم بالعدوة الدنيا وهم بالعدوة القصوى﴾[(٤)] فتح ﴿الدنيا﴾ و﴿القصوى﴾ ثم تقليل ﴿القصوى﴾ فقط[(٥)]، ثم تقليلهما للراويين، ويزاد للدوري وجه رابع وهو إمالة ﴿الدنيا﴾ مع فتح ﴿القصوى﴾.

فترتيب أوجه الدوري في هذه الآية فتح ﴿الدنيا﴾ و﴿القصوى﴾، ثم تقليل ﴿القصوى﴾، ثم إمالة ﴿الدنيا﴾ مع فتح ﴿القصوى﴾، ثم تقليل ﴿الدنيا﴾ و﴿القصوى﴾، ثم إذا اجتمع لفظ ﴿دنيا﴾ مع كلمة ﴿الناس﴾ المجرورة عنه -؛ أي: الدوري - ففرق بينهما في الإمالة حالة القصر والإظهار، فإذا أملت ﴿الدنيا﴾ فتحت ﴿الناس﴾ وإذا أملت ﴿الناس﴾ لا تمل ﴿الدنيا﴾، و(عَنَّ) في النظم بمعنى ظهر.

---

(١) ما بين المعقوفتين في (ع) [تحرير].
(٢) ما بين المعقوفتين سقط من (ع).
(٣)ما بين المعقوفتين سقط من (ع).
(٤) الأنفال: ٤٢.
(٥) هذا الوجه يمتنع عند الأزميري ومن تبعه والمنع ظاهر النشر والطيبة؛ لأن «دنيا» على وزن فعلى.

ففي قوله تعالى: ﴿فمن الناس من يقول ربنا آتنا في الدنيا﴾ إلى ﴿وماله في الآخرة من خلاق﴾[(١)] للدوري ثمانية عشر وجهًا يمتنع منها وجه واحد وهو إمالة ﴿الدنيا﴾ محضة مع [القصر][(٢)] والإظهار وإمالة ﴿الناس﴾، وبيانها: فتح ﴿الناس﴾ مع الإظهار والقصر والمد، ثم مع الإدغام والقصر مع ثلاثة / ٥٥/ ﴿الدنيا﴾ بتسعة، ثم إمالة ﴿الناس﴾ مع الإظهار والقصر وفتح ﴿الدنيا﴾ وتقليلها فقط ٢، ثم إمالة ﴿الناس﴾ مع الإظهار والمد وثلاثة ﴿الدنيا﴾[(٣)] ٣، ثم إمالة ﴿الناس﴾ مع الإدغام والقصر وثلاثة ﴿الدنيا﴾ ٣ [فهي][(٤)] سبعة عشر وجهًا [وبإضافة الوجه الممنوع تكون ثمانية عشر][(٥)].

وَامْنَعْ لَهُ إمالةَ النّاسِ عَلَى ٧٣ تقليلِهِ بلىٰ فبالفتحِ تَلا

أي امنع للدوري الذي عاد عليه ضمير (له) إمالة ﴿الناس﴾ إذا قرأ بتقليل ﴿بلى﴾[(٦)]، أما فتح ﴿بلى﴾ فيأتي عليه إمالة ﴿الناس﴾ وفتحها.

ففي قوله تعالى: ﴿بلى وعدا عليه حقا ولكن أكثر الناس لا يعلمون﴾[(٧)] ثلاثة أوجه [وهي][(٨)] فتح ﴿بلى﴾ مع إمالة ﴿الناس﴾ وفتحها، ثم تقليل ﴿بلى﴾ مع فتح

---

(١) البقرة: ٢٠٠.

(٢) ما بين المعقوفتين في (م) [الفتح].

(٣) تمتنع إمالة الدنيا مع إمالة الناس مطلقًا عند الأزميري ومن تبعه، قال في التنقيح:
ولا تمل الدنيا مع الناس مطلقًا ....

(٤) ما بين المعقوفتين في (ع) [تتم].

(٥) في (ع) مابين المعقوفتين زائد.

(٦) تأتي إمالة الناس على تقليل بلى من كتاب الهادي ولذا قال في التنقيح:
بلى إن تقلل أخف أظهر وغنة   فدع لا تمل دنيا وفعلى فقللا
وفي الناس إن تضجع فلا تقصرن ....

(٧) النحل: ٣٨.

(٨) في (م) سقط مابين المعقوفتين.

﴿الناس﴾ فقط.

وَإِنْ يُمِلْ دُنْيَا فَرَأْسُ الآي مَا ٧٤ قَلَّلَهَا فَفَتْحها عنهُ الْزَمَا

أي: إن يُمِل الدوري لفظ ﴿دنيا﴾ فليس له في رءوس الآي [في السور الإحدى عشرة][(١)] تقليل، ففتح رءوس الآي [في السور الإحدى عشرة][(٢)] لازم حينئذ، أما عند فتح ﴿الدنيا﴾ التي هي إحدى أفراد فُعْلَى فله فتح وتقليل في رءوس الآي غيرها، وليس له عند تقليل ﴿الدنيا﴾ إلا التقليل في رءوس الآي فقط.

وهذه الأوجه الثلاثة الأخيرة عامة للراويين / ٥٦/ و[تستفاد][(٣)] من قولنا: (ومع فتحك رءوس الآي للبصري) إلى آخر البيت الآتي[(٤)] بعد قولنا:

وَعَنْهُ مَا تقليله عسىٰ أَتَىٰ ٧٥ مع قصرٍ أوْ غُنَّةٍ أوْ فتحِ مَتَىٰ

أي: وعن الدوري [يمتنع][(٥)] تقليل [كلمة][(٦)] ﴿عسي﴾ في ثلاثة أحوال وهي: مع القصر في المنفصل، ومع الغنة في اللام والراء، ومع فتح ﴿متى﴾.

ففي قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هُوَ قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَرِيبًا ﴿٥١﴾﴾[(٧)] فتح ﴿عسى﴾، و﴿متى﴾ مع القصر والمد [في المنفصل، ثم تقليل ﴿متى﴾ مع فتح ﴿عسى﴾] مع القصر والمد، ثم تقليلهما مع المد فقط][(٨)] في قوله [تعالى:][(٩)]

---

(١) ما بين المعقوفتين من (ع).

(٢) ما بين المعقوفتين في (ع) [المذكورة].

(٣) ما بين المعقوفتين في (ع) [تستفاء].

(٤) في (ع) أكمل البيت، قال: (تقليلك فعلى قد حظل).

(٥) ما بين المعقوفتين في (ع) [أنه يمنع].

(٦) ما بين المعقوفتين سقط من (م).

(٧) الإسراء: ٥١.

(٨) في (ع) سقط ما بين المعقوفتين.

(٩) ما بين المعقوفتين سقط من (م).

﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ﴾[(١)] فتح ﴿عسى﴾ مع القصر والمد وعلى كل الغنة وعدمها، ثم تقليل ﴿عسى﴾ مع المد وعدم الغنة.

وَمَـعَ فتحِـك رءوسَ الآي لِلْـ ٧٦ بَـصْريِّ تَقْلِيلُـكَ فعْـلَى قَـدْ حُظِـل

أي تقليك فُعْلَى قد (حظل) ومنع مع فتحك رءوس الآي لأبي عمرو البصري.

ففي قوله تعالى: ﴿قالوا يا موسى إما أن تلقي﴾ إلى ﴿ألقى﴾[(٢)] فتح ﴿موسى﴾ و﴿ألقى﴾ وتقليل ﴿ألقى﴾ ثم تقليلهما، لا تقليل ﴿موسى﴾ وحده وعلى كل من الثلاثة وجهًا المنفصل.

والسوسِ في نحوِ أَلَـمْ يَـرَ يَـرُدّ ٧٧ مَـيْلا ومـا قَلَّـلَ دُنيـا إِنْ يَمُـدّ

سِوَىٰ القَصَصْ إِن تعقلـونَ خَاطِبًا ٧٨ وعنـهُ الاطـلاقِ بِفُعْـلَىٰ يُجْتَـبىٰ

/٥٧/ يعني: أن السوسي يَرُدُّ الإمالة ويمنعها في نحو ﴿ألم تر﴾[(٣)] وقفًا [ووصلا][(٤)] لفقد الممال بحذفه للجازم، فيقف القارئ على الراء بالسكون للجميع، وما قَلَّل السوسي أيضًا لفظ ﴿دنيا﴾ إن قرأ بمد المنفصل ففي قوله تعالى: ﴿فَمَا جَزَآءُ مَن يَفۡعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمۡ إِلَّا خِزۡيٞ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۖ﴾[(٥)] الآية فتح ﴿الدنيا﴾ مع القصر والمد، ثم تقليلها مع القصر، ويستثنى من ذلك المنع ما جاء بسورة القصص في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّن شَيۡءٖ فَمَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾ إلى ﴿يعقلون﴾[(٦)] فإنه خالف فيها قاعدته فزاد التقليل مع المد، وخَصَّهُ بالخطاب

(١) البقرة: ٢١٦.
(٢) طه: ٦٥.
(٣) وذلك في موضعين: الأنبياء: ٣٠، يس: ٧٧.
(٤) في (ع) مابين المعقوفتين زائد.
(٥) البقرة: ٨٥.
(٦) القصص: ٦٠.

في ﴿يعقلون﴾، ففي هذه الآية له سبعة أوجه وهي: القصر مع الفتح والتقليل [وعليهما الغيب والخطاب][1] ٤، ثم المد مع الفتح عليه الغيب والخطاب ٢ ثم المد مع التقليل والخطاب لا غير.

وفَـتح فعْـلَىٰ ذَرْ مُقَلِّـلا بـلىٰ ٧٩ إن يـك دوريٌّ بقـصرٍ قـد تَـلا

أي اترك فتح فعلى حالة كونك مقللا ﴿بلى﴾ للدوري إن قرأ بقصر المنفصل[2] ، ففي قوله تعالى: ﴿أم أبرموا أمرا﴾ إلى ﴿يكتبون﴾[3] فتح ﴿بلى﴾ مع القصر والمد، وعلى كلٍّ فتح وتقليل في ﴿ونجواهم﴾٤، ثم تقليل ﴿بلى﴾ مع القصر، وتقليل ﴿ونجواهم﴾ لا غير ١، ثم تقليل ﴿بلى﴾ مع المد وفتح وتقليل ﴿ونجواهم﴾ فالجملة سبعة أوجه / ٥٨/ .

---

(١) ما بين المعقوفتين في (ع) [والغيب والخطاب عليهما].

(٢) يمتنع فتح فعلى مطلقًا على تقليل بلى في التنقيح وسبق ذكر الدليل.

(٣) الزخرف: ٧٩ - ٨٠.

تحريرات الأزرق في البدل وغيره

وعِنْـدَ قـصرِ بَـدَلِ الازرقُ مـا ٨٠ قَلَّـلَ ذَا اليـا مَـا فِـصَالاً فَخَّمَـا

مـا سَـهَّلَ آلذَّكَـرَيْن[١] مـا قَـرَا ٨١ عَـشَيرةُ التوبـهْ بتفخـيمٍ يُـرَىٰ

أي: أن الأزرق عن ورش نفى تقليل ذي الياء عند قصر البدل الشامل للمحقق والمغير، فمع الفتح التثليث، ومع التقليل التوسط والمد لا غير، ونفي أيضًا تفخيم لام ﴿فصالا﴾ عند القصر، فمع ترقيقها ثلاثة البدل، ومع تفخيمها [توسطه][٢] ومده، قال العلامة الطباخ في [شرح][٣] تحريره آية ﴿فان أرادا فصالا﴾[٤]: فيه للأزرق بحسب التركيب ستة أوجه، وبها قرأت على شيخي النبتيتي، وذكرها الإسقاطي[٥] في قوله تعالى: ﴿بل متعنا هؤلاء وآباءهم حتى طال عليهم العمر﴾[٦]، وقال: وبالأوجه الستة قرأت، والذي ذكره المنصوري وغيره خمسة أوجه [جمعها][٧] الميهي بقوله:

رَقِّـقْ فِـصَالًا ثَلِّثَـا لِلْبَـدَلِ فَخِّـمْ بـلا قَـصْرٍ وعـن عِلْـمٍ سَـلِ

وقال الإسقاطي عَلَىٰ القَـصْر اجتُلِي فَفَخِّمَـا أو رَقِّقَـا لا تَـسْأَلِ

---

(١) البيت غير موزون.

(٢) ما بين المعقوفتين في (ع) [يوسطه].

(٣) في (ع) ما بين المعقوفتين زائد.

(٤) البقرة: ٢٣٣.

(٥) هو أحمد بن عمر الأسقاطى المصري الحنفي «أبوالسعود» نحوي مقرئ فقيه مشارك في بعض العلوم من تصانيفه «تنوير الحالك على منهج السالك إلى ألفية ابن مالك» في النحو، «منهج السالكين»، «القول الجميل علي شرح ابن عقيل»، «حل المشكلات في القراءات»، «حاشية على شرح العصام على السمرقندية في البلاغة»، توفي سنة ١١٥٩ هـ، انتهى من «معجم المؤلفين» لكحالة الجزء الثاني (ص٢٩)، «هداية القارئ» (٢/ ٧٨١).

(٦) الأنبياء: ٤٤.

(٧) ما بين المعقوفتين في (ع) [نظمها].

ومثلـه ﴿يـصالحا﴾ طَـالَ اعقــلِ للمــيهي عبــدِ اللهِ مــولاه العَــلِي

أقول: فيؤخذ من هذا أن بعض المحررين، ومنهم الطباخ خصصوا ﴿فصالا﴾ بمنع التفخيم عند القصر في البدل، وأن الميهي لم يمنع شيئًا في ﴿طال﴾ و﴿فصالا﴾و ﴿يصالحا﴾، وأن المنصوري وغيره ذكروا في ﴿فصالا﴾ و﴿طال﴾ خمسة أوجه وكأنهم لم يمنعوا شيئا في ﴿يصالحا﴾ ولكن التحقيق أثبت / ٥٩/ أن ﴿فصالا﴾ و﴿يصالحا﴾ و﴿طال﴾ و﴿أفطال﴾ باب واحد، وأن الإسقاطي لم يمنع فيها شيئا مع أوجه البدل بل احتج للتغليظ على القصر [بأنه][1] ظاهر كلام الشاطبي ومختاره؛ لأنه اختار في البدل القصر حيث قال[2]: (فقصر)، واختار في ﴿طال﴾ و﴿فصالا﴾ [التفخيم][3] حيث قال[4]: (والمفخم فضلا)، وحينئذ تكون أوجه البدل مع ﴿فصالا﴾ ستة لا يمنع فيها شيء، [قال][5] الإمام الصفاقسي: «والوجهان صحيحان، والتفخيم مقدم»، ولكنا مشينا في نظمنا (المُقَرِّب) على ما مشى عليه العلامة الطباخ، فاعلم ذلك وبالله التوفيق.

ونَفَى الأزرق تسهيل الهمزة الثانية من ﴿ءالذاكرين﴾[6] مما في سورة الأنعام مع قصر البدل؛ لأن رواة القصر في البدل أصحاب إبدال[7] في ﴿ءالذاكرين﴾،

---

(١) ما بين المعقوفتين في (ع) [أنه].

(٢) أي: الإمام الشاطبي في الشاطبية حيث قال في باب المد والقصر مبينا حكم مد البدل:

وما بعد همز ثابت أو مغير فقصر وقد يروى لورش مطولا
ووسطه قـوم كآمن هؤلا ء آلهة آتى للإيمـــان مثلا

(٣) ما بين المعقوفتين في (م) [التغليظ].

(٤)؛ أي: الإمام الشاطبي حيث قال في باب اللامات:

وفي طال خلف مع فصالا وعندما يسكن وقفا والمفخم فضلا

(٥) ما بين المعقوفتين في (ع) [وقال].

(٦) في موضعين بسورة الأنعام: ١٤٣، ١٤٤.

(٧) ظاهر عبارة التذكرة وهو ممن يقصر البدل تسهيل باب ﴿آلذكرين﴾ وانظر: «التذكرة» (١/ ١١٥) و«بدائع البرهان» للأزميري مخطوط (ص١٢٢).

[فعلى][1] الإبدال تثليث البدل في ﴿نبئوني﴾[2]، وعلى التسهيل توسط البدل ومده فهي خمسة.

ونفى الأزرق عند قصر البدل تفخيم راء ﴿عشيرتكم﴾ بالتوبة[3]، فعلى ترقيقها ثلاثة البدل، وعلى تفخيمها توسطه ومده:

وعنــدَ قــصرٍ سَــوِّ مَنْــصُوبَي را ٨٢ نُوِّنَتَــا مــع وقفــةٍ بــالاخرَىٰ

وعنــدَ توســيطٍ فــالاخرَىٰ رَقِّقَــا ٨٣ مع وَجهَي الأولىٰ تَكُنْ مِمَّن رَقَـا

/ ٦٠/ أمر بتسوية الراءين المنصوبتين المنونتين الموقوف على ثانيتهما عند قصر البدل، فله فيهما عند القصر ترقيقهما وتفخيمهما، وله فيهما عند التوسط ترقيق الأول وتفخيمها مع ترقيق الثانية فقط، و(رَقَا) في النظم من رقا الطائر يَرْقُوا ارتفع في طيرانه، وخرج بقولنا: (مَع وَقفَةٍ بالاخرَىٰ)، ما إذا وُصِلَتْ فإن الراءات في الوصل [وإن كثرت تكون كراء واحدة][4]؛ فالموصولة فيها الوجهان على ثلاثة البدل نحو ﴿وإن كثيرا من الناس عن آيتنا لغافلون﴾[5].

ثم تمم حكم الراءات بقوله:

كذلكَ[6] إنْ مَـدَّ شي مَـعْ فـتحِ يـا ٨٤ وإن تُقَلِّــلْ فيهِمَــا الــرِّقَّ أَجْرِيَــا

أي: كما ترقق الراء الأخرى وقفًا مع وجهي الأولى عند توسط البدل [فافعل ذلك بها][7] إن مُدَّ لفظ شئ، مَدًّا مُشْبِعًا مع فتح ذات الياء، أما مع تقليلها فأجر

(١) ما بين المعقوفتين في (م) [ففي].
(٢) الأنعام: ١٤٣.
(٣) الآية: ١٢٤.
(٤) ما بين المعقوفتين في (م) [كراء واحدة وإن كثرت].
(٥) يونس: ٩٢.
(٦) البيت غير موزون ويتزن بإشباع فتحة الكاف الثانية حتى تصير ألفا.
(٧) ما بين المعقوفتين في (م) [فافعل بها ذلك].

الترقيق في الراءين فقط.

ففي قوله تعالى: ﴿فإن كرهتموهن فعسي﴾ إلى ﴿كثيرا﴾ (١) تسعة أوجه، وهي: فتح ﴿عسي﴾ مع توسط اللين وثلاثة الراءين تفخيمها وترقيق الأخيرة ثم ترقيقهما ٣، ثم مد [اللين](٢) بوجهي الأولى، وترقيق الثانية فيهما ٢، ثم تقليل ﴿عسي﴾ مع توسط اللين، وثلاثة الراءين ٣، ثم مد اللين مع ترقيقهما فقط ١ = ٩.

ثم ذكر حكم [الراءين](٣) مع مد البدل ومع عدمه فقال / ٦١/ :

وعنــــدَ مَـــدّ بـــدلٍ سَـــوِّهُمَا ٨٥ أَوْ فَخِّـــمَ الأُولَى كَمَـــا إن عُـــدِمَا

أي سَوِّ الراءين المنصوبتين الموقوف على ثانيتهما عند مد البدل أو فَخِّم أولاهما مع ترقيق الأخرى، ففيهما ثلاثة أوجه عند المد كما تفعل ذلك إن عدم البدل ولم يوجد في آية مع الراءين نحو ﴿يضل به كثيرا ويهدي به كثيرا﴾(٤) فله فيهما ثلاثة أوجه: ترقيقهما، وتفخيمهما، وتفخيم الأولى مع ترقيق الثانية.

ونَحْـــو خـــيرًا إن تُوَسِّـــط رَقِّقَـــنْ ٨٦ وقفًـــا فقـــط وَإِن وَصَـــلْتَ عَمِّمَـــنْ

أي [إن](٥) وسطت البدل فرقق الراء المنصوبة المنونة في نحو ﴿خيرًا﴾، و﴿فقيرا﴾(٦) حالة الوقف أما عند القصر والمد فيجوز الوجهان، [فإن](٧) وصلت فَعَمِّم الترقيق والتفخيم فيها مع ثلاثة البدل.

وإِنْ تُوَسِّـــــطْ فَخِّمَـــــنَّ ذِكْـــــرًا ٨٧ وصـــلًا ووقفًـــا وكـــذاكَ سِـــتْرًا

---

(١) النساء: ١٩.

(٢) ما بين المعقوفتين في (ع) [البدل].

(٣) ما بين المعقوفتين في (ع) [الراءات].

(٤) البقرة: ٢٦.

(٥) ما بين المعقوفتين في (ع) [إذا].

(٦) في موضعين: النساء: ٦، ١٣٥.

(٧) ما بين المعقوفتين في (ع) [إذا].

كـذاكَ صِـهرًا إمـرًا أيـضًا وِزرًا ٨٨ حِجْـرًا كَـذَا لا مُـسْتَقِرًّا [سِرًّا][(١)]

أي إن [وَسَّطْتَ][(٢)] البدل فَفَخِّم راءات الكلمات السِّت المذكورة في النظم وهي ﴿ذكرا﴾[(٣)]، ﴿سترا﴾[(٤)]، ﴿صهرًا﴾، ﴿إمرا﴾[(٥)]، ﴿وزرا﴾[(٦)]، ﴿حجرا﴾[(٧)] ففيها مع التوسط التفخيم فقط، ومع القصر والمد الوجهان، وليس من باب هذه الكلمات كلمتان: وهما ﴿مستقرا﴾[(٨)]، و﴿سرا﴾[(٩)] لأن الحاجز فيهما مدغم، فكأن الكسرة وليتها الراء فليس فيهما إلا /٦٢/ الترقيق الذي هو مذهب الجمهور، فاحرص على هذا التحقيق، فإذا اجتمع باب ﴿ذكرا﴾ مع البدل والراء المنصوبة المنونة كان في ذلك سبعة أوجه وصلًا وثمانية وقفًا، وسيأتي توضيح ذلك في سورة الأحزاب إن شاء الله تعالى.



(١) ما بين المعقوفتين في (ع) [صهرا].
(٢) ما بين المعقوفتين في (ع) [توسط].
(٣) في عشرة مواضع، البقرة: ٢٠٠، الكهف: ٧٠، ٨٣، طه: ٩٩، ١١٣، الأحزاب: ٤١، الصافات: ٣، ١٦٨، الطلاق: ١٠، المرسلات: ٥.
(٤) الكهف: ٩٠.
(٥) الكهف: ٧١.
(٦) طه: ١٠٠.
(٧) الفرقان: ٢٢.
(٨) في النمل: ٤٠.
(٩) الكهف: ٩٠.

فصل في البدلين وإسرائيل

وفِي مُغَيَّرٍ إِذَا تَقَدَّمَا ٨٩ مُحَقَّقٌ خَمسةَ أوجه اعلَمَا

اقصُرهُمَا وإِن تُوَسِّط أَوَّلا ٩٠ أَوْ إن تَمُدَّ سَوِّ واقْصُر تَفْضُلا

والعكسُ إن تَقْصُر فَثَلِّث ثَانِي ٩١ وَسَوِّ في البَاقِي وخُذ بَيَانِي

أي إذا اجتمع بدلان محقق ومغير وسبق المحقق كآية ﴿ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر﴾[1] ففيهما خمسة أوجه وهي قصرهما [معا][2]، ثم توسطهما وقصر المغير، ثم مدهما وقصر المغير، وعِلَّة قصر المغير في ذلك الاعتداد بعارض النقل، أما إذا عُكِس الترتيب وتقدم المُغير على المُحقق كآية ﴿ولقد آتينا موسى الكتاب﴾ إلى ﴿البينات﴾[3] كان على قصر المغير تثليث المحقق ثم مساواتهما في التوسط والمد فافهم هذا وخذ بياني الذي [ذكرته][4] لك [في النظم][5] حُجَّة واحرص عليه:

وَحُكم إسرائيل مع مُحَقق ٩٢ حُكم المُغَيَّرِ مع المُحَقَّق

وَفِيهِ مع مُغَيَّر ثَلِّثْهُ إِنْ ٩٣ قَصَرْتَ ثم سَوِّ واقْصُرْ يا فَطِن

طَرْدًا وعكسًا ثم إن جا مَعْهُمَا ٩٤ إن قَصْرُ إسرائيلَ خُذْ خَمْسَهُمَا

كذاك إن قَصَرتَ ما تغيرا ٩٥ ثم كَمَا حقق مع ما غُيِّرَا

/٦٣/ يُرِيدُ أن حكم ﴿إسرائيل﴾ في اجتماعه مع البدل المُحقق حكم

(١) البقرة: ٨.

(٢) ما بين المعقوفتين في (ع) زائد.

(٣) البقرة: ٨٧.

(٤) ما بين المعقوفتين في (ع) [وضحته].

(٥) في (ع) سقط ما بين المعقوفتين.

المُغير مع المحقق:

فإذا تقدم ﴿إسرائيل﴾ وبعده مُحقق كآية ﴿يا بني إسرائيل﴾ إلى ﴿فارهبون﴾[١] كان على قصر ﴿إسرائيل﴾ ثلاثة المحقق، ثم مساواتهما في التوسط والمد.

وإذا تقدم المحقق على ﴿إسرائيل﴾ كآية ﴿وآتينا موسى الكتاب﴾ إلى ﴿وكيلا﴾[٢]، كان على قصر المحقق قصر ﴿إسرائيل﴾، ثم توسطهما وقصر ﴿إسرائيل﴾، ثم مدهما وقصر ﴿إسرائيل﴾ فَأَوجُهُهُمَا خمسة طردًا وعكسًا.

أما إذا اجتمع ﴿إسرائيل﴾ مع المغير كآية ﴿ولقد أتينا موسى الهدى وأورثنا بني إسرائيل الكتاب﴾[٣]، فتأتي ثلاثة ﴿إسرائيل﴾ على قصر المغير، ثم توسطهما وقصر ﴿إسرائيل﴾ مع الفتح في الخمسة ٥، ثم توسط المغير وقصر ﴿إسرائيل﴾ مع التقليل ١، ثم مدهما وقصر ﴿إسرائيل﴾ مع الفتح والتقليل ٤، فالأوجه عشرة مع ذات الياء وسبعة بدونها، وهذا معنى قول النظم (سَوِّ واقصر).

أما إذا تقدم ﴿إسرائيل﴾ على المغير كآية ﴿سل بني إسرائيل كم آتيناهم من آية بينة﴾[٤] كان على قصر ﴿إسرائيل﴾ ثلاثة المغير، ثم توسطهما وقصر المغير، ثم مدهما وقصر المغير فأوجههما في الحالتين سبعة.

ثم إن جاء لفظ ﴿إسرائيل﴾ معهما / ٦٤/ ؛ أي: مع المحقق والمغير وتقدم عليهما كآية ﴿ولقد نجينا بني إسرائيل من العذاب المهين﴾ إلى ﴿بلاء مبين﴾[٥]،

---

(١) البقرة: ٤٠.

(٢) الإسراء: ٢.

(٣) غافر: ٥٣.

(٤) البقرة: ٢١١.

(٥) الدخان: ٣٠ - ٣٣.

كان على قصر ﴿إسرائيل﴾ خمسة المغير والمحقق، ثم توسط الجميع وقصر المغير، ثم مد الجميع وقصر المغير، وهو المراد بقولنا: **(ثم كما حقق مع ما غيرا)**؛ أي: ثم يكون التحرير كأربعة المحقق والمغير التي هي غير قصرهما.

وكذلك إذا تقدم المغير على المحقق و﴿إسرائيل﴾ وقصر المغير كآية ﴿ولقد آتينا موسى تسع آيات بينات﴾ إلى ﴿مسحورا﴾[1]، فعلى قصر المغير خمسة المحقق و﴿إسرائيل﴾ المارة مع فتح ذات الياء ٥، ثم توسط المغير مع الفتح وتوسط المحقق و﴿إسرائيل﴾ وقصره ٢، ثم التقليل مع توسط المحقق [والمغير][2] وقصر ﴿إسرائيل﴾ ١، ثم مد الجميع وقصر ﴿إسرائيل﴾ ٨ على كل من الفتح والتقليل ٤، فالجملة اثنا عشر وجهًا مع ذات الياء، أما مع عدمها فتسعة.

بقي ما إذا تقدم المحقق على المغير و﴿إسرائيل﴾ كآية ﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا﴾ إلى قوله: ﴿وأرسلنا إليهم رسلا﴾ بسورة المائدة[3]، كان على قصر المحقق قصر المغير و﴿إسرائيل﴾ ١، ثم توسط المحقق عليه توسط المغير وقصره، وعلى كل توسط ﴿إسرائيل﴾ وقصره ٤، ثم مد المحقق عليه مد المغير وقصره وعلى كل مد ﴿إسرائيل﴾ وقصره ٤، فالجملة تسعة أوجه.

---

(١) الإسراء: ١٠١.

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من (ع وم).

(٣) الآية: ٦٩، ٧٠.

فصل في اللين والبدل وإسرائيل

وإنْ ترَ اسرائيـل مـعْ لـينٍ فَـدَع ٩٦ مَـدَّك لِينًـا حـينَ تُوَسـيطٌ يَقَـع

أي إن رأيت لفظ ﴿إسرائيل﴾ مجتمعا مع لين كـ ﴿شيء﴾، و﴿سوء﴾ للأزرق فَدَع مدك اللين عند توسط ﴿إسرائيل﴾.

أما مع قصر ﴿إسرائيل﴾ ومده ففي اللين الوجهان، ففي قوله تعالى: ﴿يا بني إسرائيل﴾ إلى ﴿ولا هم ينصرون﴾[1] قصر ﴿إسرائيل﴾ ومده عليهما توسط ﴿شيئا﴾ ومده، ثم توسطهما فهي خمسة.

وإذا قرأت بالغنة كان في ذلك سبعة أوجه وهي قصر ﴿إسرائيل﴾ ومده عليهما عدم الغنة مع توسط ﴿شيئا﴾ ومده ٤، ثم الغنة مع توسط ﴿شيئا﴾ عليهما ٢ فهي ستة ثم توسط ﴿إسرائيل﴾، و﴿شيئا﴾ مع عدم الغنة ١، فالجملة سبعة أوجه هذا في لفظ ﴿شيء﴾ كيف وقع، أما نحو ﴿سوءة﴾، و﴿هيئة﴾ مما اجتمع مع لفظ ﴿إسرائيل﴾ فلذلك تحرير خاص سيأتي إن شاء الله تعالى.

وَإِنْ تَمُـدَّ اللـينَ مُـدَّ البَـدَلا ٩٧ وإن تُوَسِّـط فـالثلاثُ تُـتْلَى

وزِدْ بغـيرِ شيءٍ القـصرَ عَلَى ٩٨ تَثليثِـكَ البَـدَلْ تَكُـن مُفَـضَّلا

أي إذا قرأت بمد اللين فمد البدل لا غير، أما إذا قرأت بتوسطه؛ أي: اللين فالثلاث في البدل تتلى وتقرأ حينئذ، ففي قوله تعالى: ﴿ما ننسخ من آية﴾ إلى ﴿قدير﴾[2] [أربعة أوجه][3] وهي: /٦٦/ ثلاثة البدل مع توسط اللين ثم مدهما، واللين حينئذ صادق ﴿بشيء﴾ وغيره، ولكن غير ﴿شيء﴾ يجوز قصره عند

---

(١) البقرة في موضعين الأول: ٤٧، ٤٨، والثاني: ١٢٢، ١٢٣.

(٢) البقرة: ١٠٦.

(٣) في (ع) سقط ما بين المعقوفتين.

الأزرق من غير طرق الشاطبية مع ثلاثة البدل، ففي آية ﴿للذين لا يؤمنون بالآخرة مثل السوء﴾[(١)] يزاد في اللين القصر على ثلاثة البدل؛ يعني: أن قصر البدل عليه [في اللين توسطه وقصره][(٢)]، وأن توسط البدل عليه [في اللين توسطه وقصره][(٣)]، وأن مد البدل عليه [في اللين مده][(٤)] وتوسطه وقصره فالأوجه سبعة:

وعنــدَ تقليــلٍ لِذِي اليــاءِ رَوَىٰ ٩٩ تَرقِيــق صَلــصَال وتغلــيظ الــسِّوَىٰ

ومَنْــــع توســــيطٍ لإسرائــــيلا ١٠٠

أي روى الأزرق عن ورش عند تقليل ذات الياء ترقيق لام ﴿صلصال﴾[(٥)] فقط، فله مع الفتح ترقيقها وتغليظها، وليس له [مع][(٦)] التقليل غير ترقيقها، والترقيق في لام ﴿صلصال﴾ أصح من التغليظ كما في (النشر)[(٧)] لسكون اللام، وقال الطيبي[(٨)]: (تغليظ ﴿صلصال﴾ لورش واهي)، كما روى عند التقليل تغليظ

---

(١) النحل: ٦٠.

(٢) ما بين المعقوفتين في (م) [توسط اللين وقصره].

(٣)ما بين المعقوفتين في (م) [توسط اللين وقصره].

(٤) ما بين المعقوفتين في (م) [مد اللين].

(٥) في أربعة مواضع: الحجر: ٢٦، ٢٨، ٣٣، الرحمن: ١٤.

(٦) ما بين المعقوفتين في (م) [عند].

(٧) «النشر» (٢/ ١١٤) حيث قال: «واختلفوا أيضًا في تغليظ اللام من ﴿صلصال﴾ وهو في سورة الحجر والرحمن وإن كانت ساكنة لوقوعها بين الصادين، فقطع بتفخيم اللام فيهما صاحب الهداية وتلخيص العبارات والهادي، وأجرى الوجهين فيها صاحب التبصرة والكافي والتجريد وأبو معشر، وقطع بالترقيق صاحب التيسير والعنوان والتذكرة والمجتبي وغيرها وهو الأصح رواية وقياسًا حملًا على سائر اللامات السواكن».

(٨) هو أحمد بن أحمد بن بدر الدين الطيبي بكسر الطاء المشددة دمشقي كان مدرسًا شافعي المذهب فقيهًا نحويًا مشاركًا في بعض العلوم ولد في ذي الحجة سنة ٩١٠ من الهجرة، =

[سواها][1] من اللامات التي بعد الطاء والظاء، ففي قوله تعالى: ﴿بالأنثى ظل﴾[2] الفتح مع الترقيق والتغليظ، ثم التقليل مع التغليظ لا غير.

وفي قوله تعالى: ﴿أبى أن يكون مع الساجدين﴾ إلى ﴿مسنون﴾[3]، فتح ﴿أبى﴾ عليه ترقيق [لام][4] ﴿صلصال﴾ وتغليظها، ثم التقليل بترقيقها فقط / ٦٧/ ، وكذلك روى الأزرق عن ورش منع التوسط في ﴿إسرائيل﴾ عند تقليل ذي الياء، فله مع الفتح ثلاثة ﴿إسرائيل﴾.

وله مع التقليل قصر ﴿إسرائيل﴾ ومده كما في آية ﴿من أجل ذلك﴾ إلى ﴿جميعا﴾ [بالمائدة[5].

وقد ختم النظم هذا الفصل بذكر حكم الابتداء بالنقل الذي عنه بدل فقال][6]:

وَإِن بَـدَا بـاللامِ نحـو الأولَى	١٠٠	....
اقصُر فقط وإِن بِهَمـزٍ ابتَـدَا	١٠١	ثَلِّـث لهُ مُـدّ البـدلْ مُعْتَمِـدَا

[وأقول][7] إن القاعدة العامة لكل القراء في الابتداء بالمنقول الذي أوله

=

وتوفي في ذي القعدة سنة ٩٧٩ من الهجرة بدمشق، وجاء في «الأعلام» للزراكلي أنه توفي سنة إحدي وثمانين وتسعمائة للهجرة، ومن مؤلفاته: «بلوغ الأماني في قراءة ورش من طريق الأصبهاني»، وله «المفيد في علم التجويد»، وله «كاتب التنوير في ما زاد للسبعة الأئمة البدور علي ما في الجزر والتيسير»، انظر: «معجم المؤلفين» رضا كحالة (١/ ١٤٦)، «هداية القارئ» (٢/ ٦٢٤).

(١) في (ع) سقط مابين المعقوفتين.

(٢) النحل: ٥٨.

(٣) الحجر: ٣٢، ٣٣.

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من (ع).

(٥) الآية: ٣٢.

(٦) في (ع) مابين [] زائد.

(٧) ما بين المعقوفتين زائدة من (ع).

همزة وصل أن يبتدأ بأحد وجهين، إما [بهمزة وصل][١] نحو ﴿الأرض﴾، ﴿الاسم﴾، ﴿الآخرة﴾، ﴿الإيمان﴾، ﴿الأولى﴾، وهو الأَوْلَى اعتدادًا بالأصل، أو [يبدأ][٢] باللام بدون همز فيقال ﴿لارض﴾،﴿لاسم﴾، ﴿لآخرة﴾، ﴿ليمان﴾، ﴿لاولى﴾ اعتدادًا بالعارض؛ إلا أن الأزرق عن ورش إذا ابتدأ [بالهمزة][٣] فيما فيه بدل ثلث البدل، وإذا ابتدأ باللام فليس له إلا القصر [اعتدادًا بالعارض لسكون الهمز بالنقل][٤]، قال العلامة الطيبي:

وَمَـــن له يبـــدأ نحـــو الأولَى	١٠٠	بهمـــــزة الوصـــــل وذاك الأَوْلَى
يُثَلِّـــث المـــد ومـــن له ابتـــدا	١٠١	بـــاللام يقـــصر لـــيس إلا أبـــدا

فصل في قيود الراءات واللامات

ولـــمْ يُفَخِّـــم ضَـــمّ را إِن أَبـــدلا	١٠٢	ثَـــانِيَ هَمْـــزٍ او يُوَسِّـــط بَـــدَلا
أو مَـــدَّ أو وَسَّـــطَ لينـــا غـــير شي	١٠٣	أو إن تُفَخِّـــم را كـــشاكِرًا أُخَي
أو رُقِّقَتْ عـــشرون ثـــم إن فَـــتَح	١٠٤	ذَا اليـــاء أو تُوَسِـــيطهُ شَـــيْئًا وَضَـــح
مـــعْ مَـــدِّهِ لِبَـــدَلٍ في ذَيْـــنِ	١٠٥	يمنـــعْ لا كِـــبْرٌ فَفِيهـــا اســـتَثن
أو بَعْـــدَ طَـــاءٍ كَانَ لامًـــا غلظَـــا	١٠٦	أو ان يُـــرَقِّقَن لامًـــا بَعْـــدَ ظَـــا
وبعـــدَهَا ذَرْ غـــيرَ مَـــدٍّ في البَـــدَل	١٠٧	وقيلَ إن رُقِّـــتْ بِطَـــا التَّوَسِـــيطُ حَـــل

/ ٦٨/ ؛ أي: لم يفخم الأزرق ضم الراء - يعني الراء المضمومة - بل رققها فقط في مواضع ثمانية:

---

(١) ما بين المعقوفتين في (م) [بالهمزة الأولى].

(٢) ما بين المعقوفتين في (ع) [يبتدأ].

(٣) ما بين المعقوفتين في (ع) [بالهمز].

(٤) في (ع) مابين المعقوفتين زائد.

الأول: إن أبدل ثاني الهمزتين في نحو ﴿أأنذرتهم﴾، أو ﴿النبئ إلا﴾، أو ﴿هأنتم﴾، أو ﴿أرأيتم﴾، ففي ﴿قل أرأيتم إن أخذ الله سمعكم﴾ إلى ﴿يأتيكم به﴾، تسهيل ﴿أرأيتم﴾ مع الترقيق والتفخيم في راء ﴿غير﴾ ثم الإبدال مع الترقيق فقط.

الثاني: يَمْنَع تفخيم الراء المضمومة إذا وَسَّط البدل، ففي ﴿قل أرأيتم﴾ إلى ﴿يصدفون﴾ تسهيل ﴿أرأيتم﴾ مع ترقيق المضمومة وثلاثة البدل، ثم التفخيم مع القصر والمد، ثم الإبدال مع الترقيق وثلاثة البدل، فالأوجه ثمانية.

الثالث: يَمنع التفخيم في الراء المضمومة إذا مَدَّ أو وَسَّطَ لينا غير ﴿شئ﴾ كـ ﴿هيئة﴾ و﴿استيئسوا﴾، ففي قوله تعالى: ﴿فلما استيئسوا منه خلصوا نجيا قال كبيرهم﴾[١] قصر ﴿استيئسوا﴾ مع الترقيق والتفخيم في ﴿كبيرهم﴾، ثم توسطه ومده مع الترقيق فقط.

الرابع: يَمنع تفخيم الراء المضمومة إذا فخم الراء المنصوبة المُنَوَّنَة، [في][٢] مثل راء ﴿شاكرا﴾، و﴿خبيرا﴾[٣]، ففي قوله تعالى: ﴿وليتبروا ما علوا تتبيرا﴾[٤] على تفخيم المضمومة /٦٩/ ترقيق المنصوبة فقط، وعلى ترقيق المضمومة ترقيق وتفخيم المنصوبة.

الخامس: يَمْنَع تفخيم المضمومة أيضًا إذا رقق راء ﴿عشرون﴾ ففي قوله تعالى: ﴿إن يكن منكم عشرون صابرون﴾[٥] ترقيقهما و[تفخيمهما][٦]، ثم

---

(١) يوسف: ٨٠.
(٢) في (ع) ما بين المعقوفتين زائد.
(٣) في (ع) ﴿كبيرا﴾.
(٤) الإسراء: ٧.
(٥) الأنفال: ٦٥.
(٦) ما بين المعقوفتين في (م) [ترقيقهما وتفخيمهما].

تفخيم ﴿عشرون﴾ مع ترقيق ﴿صابرون﴾.

السادس: إذا فتح ذات الياء أو وَضَحَ وظَهَرَ توسيطه ﴿شيئا﴾ مع مد البدل في ذين؛ أي: فتح ذات الياء، أو [توسيط][١] ﴿شئ﴾ يمنع تفخيم الراء المضمومة في جميع ما وجدت فيه إلا في [لفظ][٢] ﴿كبر﴾ في سورة غافر ففيها (استثن) منع التفخيم، وجوزه فيها مع هذين القيدين، ففي قوله تعالى: ﴿إن الذين يجادلون﴾ إلى قوله: ﴿ما هم ببالغيه﴾[٣] ثمانية أوجه، وهي قصر البدل مع الفتح، وترقيق ﴿كبر﴾ وتفخيمه ٢، ثم التوسط مع الفتح والتقليل وترقيق ﴿كبر﴾ فقط ٢، ثم المد مع الفتح والتقليل وترقيق ﴿كبر﴾ وتفخيمها فيهما ٤.

فإذا وصلت إلى ﴿لا يعلمون﴾[٤] كان فيها ثمانية أيضًا وهي القصر مع الفتح، وترقيق الراءين ﴿كبر﴾، و﴿البصير﴾ وتفخيمهما ٢، ثم التوسط مع الفتح والتقليل، وترقيق الراءين فيهما ٢، ثم المد مع الفتح وترقيق ﴿كبر﴾ وتفخيمه، مع ترقيق ﴿البصير﴾ ٢، ثم المد مع / ٧٠/ التقليل وترقيق الراءين وتفخيمهما ٢.

وفي قوله تعالى: ﴿ذلك بأن الله هو الحق﴾ إلى قوله: ﴿من في القبور﴾[٥] الفتح مع توسط اللين، وترقيق المضمومة، وخمسة البدل، والغنة ٥، ثم تفخيم المضمومة مع قصر البدل، وعدم الغنة ١، ثم مد اللين والبدل وترقيق المضمومة وعدم الغنة ١، ثم التقليل مع توسط ﴿شئ﴾ وترقيق المضمومة وعدم الغنة، وتوسط البدل ومده ٢، ثم الغنة مع المد ١، ثم مد ﴿شئ﴾ والبدل والترقيق والتفخيم في المضمومة وعدم الغنة ٢، فالجملة اثنا عشر وجهًا.

---

(١) ما بين المعقوفتين في (ع) [توسط].
(٢) ما بين المعقوفتين سقط من (ع).
(٣) غافر: ٥٦.
(٤) أي: الآية ٥٧ من سورة غافر.
(٥) الحج: ٦، ٧.

السابع: يمنع تفخيم الراء المضمومة إذا غَلَّظَ اللام بعد الطاء المهملة، ففي قوله تعالى: ﴿وانطلق الملأ منهم أن امشوا واصبروا على آلهتكم﴾[(١)] يكون على تغليظ اللام ترقيق المضمومة فقط بثلاثة البدل، وعلى ترقيق اللام ترقيق المضمومة أيضًا بثلاثة البدل، ثم تفخيم المضمومة بقصر ومَدّ في البدل، فالجملة ثمانية أوجه.

الثامن: يَمنَع تفخيم الراء المضمومة إذا رَقَّقَ اللام بعد الظاء المعجمة، ففي قوله تعالى: ﴿ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم﴾ إلى قوله ﴿مقتدرون﴾[(٢)] على تغليظ اللام ترقيق وتفخيم [في][(٣)] المضمومة، وعلى ترقيق اللام ترقيق المضمومة فقط / ٧١/ .

وقد ذكر النظم قيدين آخرين في ذلك: وهما منع القصر والتوسط في البدل مع ترقيق اللام بعد الظاء المعجمة، ففي [قوله تعالى][(٤)] ﴿ومن يفعل ذلك فقد ظلم نفسه﴾ إلى ﴿هزؤا﴾[(٥)] أربعة أوجه [وهي][(٦)]: تغليظ اللام مع ثلاثة البدل، ثم الترقيق مع المد فقط هذا هو مذهب الجمهور.

(وقيل إن رُقِّقَتْ) اللام بعد الطاء المهملة جاز التوسط في البدل بعد الظاء المعجمة[(٧)]، وأن الذي قال بتوسط البدل مع ترقيق اللام بعد الطاء المهملة حينئذ هو المنصوري، ففي قوله تعالى: ﴿وإذا طلقتم النساء﴾ إلى ﴿ولا تتخذوا آيات الله هزؤا﴾[(٨)] تغليظ ﴿طلقتم﴾، و﴿ظلم﴾ بثلاثة البدل مع عدم الغنة ٣،

---

(١) ص: ٦.
(٢) الزخرف: ٣٩ - ٤٢.
(٣) ما بين المعقوفتين سقط من (ع).
(٤) ما بين المعقوفتين سقط من (ع).
(٥) البقرة: ٢٣١.
(٦) ما بين المعقوفتين سقط من (ع).
(٧) هكذا العبارة في المخطوطة والظاهر من تخريج الأوجه بعد ذلك أن العبارة «وقيل: إن رققت اللام بعد الظاء المعجمة جاز التوسط في البدل بعد الطاء المهملة».
(٨) البقرة: ٢٣١.

وبقصر ومد مع الغنة ٢، ثم ترقيق ﴿ظلم﴾ وحده مع المد فقط بغنة وعدمها ٢، ثم ترقيق ﴿طلقتم﴾ وتفخيم ﴿ظلم﴾ مع عدم الغنة، وثلاثة البدل، ومع الغنة [بقصر][١] ومد في البدل ٥، ثم [ترقيقهما][٢] مع المد بغنة وعدمها عند الجمهور، وبالتوسط بلا غنة عند المنصوري فتكون أوجه هذه الآية أربعة عشر على رأي الجمهور وخمسة عشر على رأي المنصوري.

بقي ما إذا اجتمع البدل [وذات الياء][٣]، [والمضمومة][٤] والغنة / ٧٢/ واللام بعد الظاء المعجمة كآية ﴿قل متاع الدنيا قليل والآخرة خير لمن اتقى ولا تظلمون فتيلا﴾[٥] كان على فتح اليائي قصر البدل وترقيق المضمومة والغنة وعدمها ٢، ثم تفخيم المضمومة مع عدم الغنة ١، ثم توسط البدل مع ترقيق المضمومة، وعدم الغنة ١، واللام مغلظة في هذه الأربعة، ثم مد البدل وترقيق المضمومة مع الغنة وعدمها وترقيق اللام، وتغليظها ٤، ثم تقليل اليائي مع توسط البدل وترقيق المضمومة وعدم الغنة واللام مغلظة ١، ثم مد البدل وترقيق المضمومة والغنة وعدمها، ثم تفخيم المضمومة مع عدم الغنة ٣، واللام مغلظة في الثلاثة، فالجملة اثنا عشر وجهًا.

(تحريرات حمزة)

وإن تُوَسِّط شي لحمزةَ اشترِط ١٠٨ سكتًا بِأَل أو مَعَ مَفْصُولٍ فَقَط

ولا تُمِل توراةَ عنهُ حينَ ذَا ١٠٩ وفتحَ قَهَّارٍ إذًا قَد نَبَذَا

ذكر في هذين البيتين شروط توسيط ﴿شيء﴾ لحمزة وهي: وجود السكت

(١) ما بين المعقوفتين في (م) [وقصر].
(٢) ما بين المعقوفتين سقط في (ع).
(٣) في (ع) سقط ما بين المعقوفتين.
(٤) ما بين المعقوفتين في (ع) [وبالمضمومة].
(٥) النساء: ٧٧.

على ﴿أل﴾ وحدها أو مع المفصول فقط، فإن وجد مع ذلك سكت الموصول أو سكت المد امتنع توسيطها، ففي قوله تعالى: ﴿ولو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم﴾ إلى ﴿قدير﴾[1] عدم السكت أصلًا، ثم سكت ﴿شيء﴾ وتوسطه، ثم السكت / ٧٣/ على المفصول ﴿وشيء﴾ وتوسطه، ثم سكت الجميع فالجملة ستة أوجه، وحين توسيط ﴿شيء﴾ يجب تقليل ﴿التوراة﴾[2]، و﴿القهار﴾[3] فلا تمال ﴿التوراة﴾ ولا يفتح ﴿القهار﴾.

وسَكت مفصولٍ وأَل شَرطًا لِتَو ١١٠ سِيطكَ لا أجتَمَعَا أَوْ لا رَأَوا

سَكْتَ أَو حَقَّقْتَ في الغَيْرِ وَرَدّ ١١١ توسِيطُها تفاوتًا في سَكْتِ مَدّ

أي: رأي الجمهور سكت المفصول مع ﴿أل﴾ شرطًا لتوسيط (لا) النافية للجنس عند حمزة سواء اجتمعا في آية مثل: ﴿قليلا أولئك لا خلاق لهم في الآخرة﴾[4] فلا يكون توسط لا إلا مع سكتهما إذا [اجتمعا][5] أما مع عدم السكت عليهما فلابُدَّ من قصر (لا).

وكذلك إذا لم يجتمعا بأن انفرد أحدهما كآية ﴿ولَا جناح عليكم﴾ إلى ﴿معروفا﴾[6] فمع السكت على المفصول قصر (لا) وتوسطها، ومع عدم السكت قَصْرُهَا لا غير.

---

(١) البقرة: ٢٠.

(٢) في خمسة عشر موضعًا: آل عمران: ٣، ٥٠، ٦٥، ٩٣، المائدة: ٤٣، ٤٤، ٤٦، ٦٦، ٦٨، الأعراف: ١٥٧، التوبة: ١١١، الفتح: ٢٩، الصف: ٦، الجمعة: ٥.

(٣) في ست مواضع: يوسف: ٣٩، الرعد: ١٦، إبراهيم: ٤٨، ص: ٦٥، الزمر: ٤، غافر: ١١.

(٤) آل عمران: ٧٧.

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من (ع).

(٦) البقرة: ٢٣٥.

وكآية ﴿قال إنه يقول إنها بقرة لاذلول﴾ إلى ﴿لا شية فيها﴾(١) فسكت ﴿أل﴾ عليه قصر ﴿لا شية﴾(٢) وتوسيطها، وعدم السكت لا يجيء عليه إلا قصرها هذا هو الشرط سواء سكتّ على غيرهما أو حققته، وَرَدَّ توسيط (لا)؛ أي: امتنع معه التفاوت في سكت المد المتصل والمنفصل، فإذا وجد مع توسط (لا) موصول وحده أو مد منفصل أو متصل وحده جاز / ٧٤/ تحقيق الأنواع المذكورة وجاز السكت عليها، وإذا وجد المتصل مع المنفصل ففيهما السكت معًا أو التحقيق معًا ولابد [حينئذ](٣) من مساواتهما ويلزم من السكت عليهما السكت على غيرهما إن وجد، ففي قوله تعالى: ﴿ولا جناح عليكم﴾ إلى ﴿معروفا﴾(٤): قصر ﴿لا جناح﴾(٥) مع عدم السكت أصلًا، ثم السكت على المفصول أو عليه، وعلى المنفصل أو عليهما وعلى المتصل ٤، ثم توسيط ﴿لا جناح﴾ مع السكت على المفصول أو عليه، وعلى المَدَّين معًا ٢ (٦).

وعنـدَ سـكتِ المَـدِّ تـوراةَ أَمِـلْ ١١٢ فَقَـط وَهَـا الثأنيـث عنـهُ لا تُمِـل

مـع سـكتِ مَـدِّهِ إذا وَسَّـطَ لا ١١٣ كخَلَـفٍ ان حَقَّـقَ مـا قَـدْ فُـصِّلا

أي: لا بد من إمالة ﴿التوراة﴾ مع سكت المد لحمزة فلا تقليل فيها حينئذ، ففي قوله تعالى: ﴿الله لا اله إلا هو الحي القيوم﴾ إلى ﴿الفرقان﴾(٧) تتعين له إمالة ﴿التوراة﴾ مع سكت المد، ويجوز فيها الوجهان مع عدمه.

---

(١) البقرة: ٧١.
(٢) ما بين المعقوفتين سقط من (ع).
(٣) ما بين المعقوفتين سقط من (ع).
(٤) البقرة: ٢٣٥.
(٥) ما بين ﴿﴾ سقط من (ع).
(٦) يأتي توسط لا مع السكت على المد من كامل الهذلي ولم يكن الكامل عند الأزميري فمنع هذا الوجه وتبعه على المنع بعض المحررين.
(٧) آل عمران: ٢، ٣.

ويشترط في إمالة هاء التأنيث عند حمزة عدم سكت المد مع توسيط (لا)، فإذا وجد سكت المد مع توسيط (لا)، امتنعت إمالتها للراويين[1]، وزاد خلف منع إمالتها عند تحقيق المفصول، ويجوز مع فقد المفصول أو [مع][2] وجوده مع السكت عليه / ٧٥/ الوجهان:

ففي قوله تعالى: ﴿وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة﴾[3] عدم السكت أصلًا، ثم السكت على (أل)، ثم السكت على الجميع مع إمالة هاء التأنيث وفتحها لفقد القيود [الموجودة][4] بالنظم.

وفي قوله تعالى: ﴿لا جناح عليكم إن طلقتم النساء﴾ إلى ﴿فريضة﴾[5]، قصر (لا) مع عدم السكت، ثم السكت على المفصول، ثم السكت على الجميع، ثم مد (لا) مع السكت على المفصول، وعلى كل فتح وإمالة في هاء التأنيث، ثم مد (لا) مع سكت الجميع والفتح فقط، فهي تسعة لخلاد، ويمتنع [منها لخلف][6] وجه واحد وهو الإمالة مع قصر (لا) وعدم السكت أصلًا، فله فيها ثمانية أوجه، ويتزن البيت بترك تنوين خَلَف ونقل همزة إن.

وعِندَ سكتِ ما اتَّصَلْ ومَدِّ لا ١١٤ إدغَامه بَا الجَزْمِ في الفَا حُظِلا

ذكر في هذا البيت حكمًا لخلاد وحده؛ لأنه هو صاحب الخلاف في إظهار وإدغام باء الجزم عند الفاء، فيتعين له إظهار باء الجزم عند الفاء عند سكته على المد المتصل وعند مده (لا) التبرئة، ويمتنع إدغامها حينئذ، و(حظل) في النظم منع.

---

(١) يأتي التوسط مع الإمالة من الكامل!
(٢) ما بين المعقوفتين زيادة في (ع).
(٣) البقرة: ٣٠.
(٤) ما بين المعقوفتين في (ع) [المذكورة].
(٥) البقرة: ٢٣٦.
(٦) ما بين المعقوفتين في (ع) [لخلف منها].

ففي قوله تعالى: ﴿بئس الاسم الفسوق بعد الإيمان﴾ إلى ﴿الظالمون﴾[١] /٧٦/ عدم السكت أصلًا، ثم السكت على (أل) فقط، وعليهما إظهار وإدغام ﴿يتب﴾، ثم السكت على (أل) والمتصل مع الإظهار فقط.

وفي قوله تعالى: ﴿فاذهب فإن لك في الحياة أن تقول لا مساس﴾[٢] الإظهار مع قصر (لا) ومدها، ثم الإدغام مع قصر (لا) فقط.

واقصُر بِلا إن قَلَّلَ القهارأو ١١٥ لا سَكتَ والفتحَ بِمَدٍّ شي نَفَوا

هذا البيت بما فيه من قصر (لا) على تقليل ﴿القهار﴾، وعلى عدم السكت الذي يشمل التوسط في ﴿شيء﴾.

ومن تقليل ﴿القهار﴾ ومنع فتحها على توسيط ﴿شئ﴾ المعبر عنه بالمد خاص بآية ﴿لا يخفى على الله منهم شئ﴾ إلى ﴿لا ظلم اليوم﴾ بسورة غافر[٣]، لحمزة في هذه الآية ستة أوجه: وهي تحقيق ﴿شيء﴾ مع فتح وتقليل ﴿القهار﴾، وقصر (لا) فيهما ٢، ثم سكت ﴿شيء﴾ مع التقليل وقصر (لا) فقط، ومع الفتح [وقصر ﴿لا﴾ ومدها ٣][٤]، ثم توسط ﴿شيء﴾ وقصر ﴿لا﴾ ١.

قيود وقف حمزة

وذُو تَوَسُّطٍ بِزَائدٍ مُنِع ١١٦ تحقيقُهُ إن يَتَغيَّر ما تَبِع

كعندَ سكتِ ما وُصِل أوسَكْتِ مَد ١١٧ وبعدَ هَا ويا النِّدَا السكتُ يُرَد

الهمز المتوسط بزائد حرفي أو كلمي يمتنع تحقيقه وقفًا إذا تغير ما تبعه ذلك المتوسط، ففي قوله /٧٧/ تعالى: ﴿قل أأنتم﴾[٥] حاله الوقف [خمسة أوجه

---

(١) الحجرات: ١١.
(٢) طه: ٩٧.
(٣) الآية: ١٧.
(٤) ما بين المعقوفتين في (ع) [وقصر ومد ﴿لا﴾].
(٥) البقرة: ١٤٠.

وهي:][1] تحقيق الهمزة الثانية وتسهيلها على كل من التحقيق والسكت في ﴿قل﴾ ٤، ثم التسهيل فقط على النقل في ﴿قل﴾ ١ [فهي خمسة][2].

وفي [قوله تعالى][3]:﴿قل أؤنبئكم﴾[4] عشرة أوجه: وهي تحقيق الثانية وتسهيلُها على كل من التحقيق والسكت في ﴿قل﴾، ثم تسهيل الثانية فقط مع النقل، وفي الخمسة تسهيل الثالثة بين بين [أو إبدالها][5] ياء [تكون عشرة][6]، فإذا انتفت التبعية نحو ﴿قل أفأنبئكم﴾ بالحج[7] جَازَ التحقيق والتسهيل في الثانية على النقل في الأولى، ففي كلمة ﴿الحج﴾ اثنا عشر وجها.

وقد ذكر ذلك سيدي الشيخ مصطفي الميهي في تحريره في سورة المائدة [عند][8] قوله تعالى: ﴿قل هل أنبئكم﴾[9] فقال إن في ﴿قل هل أنبئكم﴾ لحمزة ستة أوجه: وَبَيَّنَها، ثم قال: وقد سها الوالد رَحِمَهُ اللهُ فظن أنها ﴿قل أفأنبئكم﴾ كالتي في الحج فذكر فيها اثنا عشر وجهًا [وقد][10] ونظمها بقوله:

بمائـدةٍ والحـج جـاء بقُـل أفـا ١١٦ أنبّـئكم عَـشر كعمـرانَ وُصِّـلا

علىٰ النقلِ زد تحقيق ثـان فعـشْرةٌ مع اثنين [وقفا][11] عند حمزةَ فَاعقِلا

---

(١) في (ع) سقط مابين المعقوفتين.

(٢) في (ع) سقط مابين المعقوفتين.

(٣) في (ع) مابين المعقوفتين زائد.

(٤) آل عمران: ١٥.

(٥) ما بين المعقوفتين في (م) [وإبدالها].

(٦) في (ع) مابين ما بين زائد.

(٧) الآية: ٧٢.

(٨) ما بين المعقوفتين سقط من (ع).

(٩) المائدة: ٦٥.

(١٠) ما بين المعقوفتين سقط من (م).

(١١) ما بين المعقوفتين في (ع) [حقا]، والبيت من الطويل.

وقرر ما ذكرناه العلامة الطباخ في [شرح][(١)] تحريره لوجود الفاصل بين [الهمزتين][(٢)] بالفاء هذا هو التحقيق / ٧٨/ .

وفي قوله تعالى: ﴿والأميين أأسلمتم﴾[(٣)] ثلاثة أوجه على كل من تحقيق وسكت (أل)، وهي تحقيق الأولى مع [تحقيق الثانية وتسهيلها][(٤)]، ثم تسهيلهما معًا، فالأوجه [بذلك][(٥)] ستة.

وفي قوله تعالى: ﴿ويقول الذين آمنوا أهؤلاء﴾[(٦)] سبعة وثلاثون وجهًا، وهي التحقيق بثلاثة عشر ﴿أهؤلاء﴾، ثم السكت والنقل والإدغام، وعلى كل ثمانية التسهيل فقط، وكذلك يمتنع تحقيق المتوسط بزائد عند سكت ما وُصِل؛ أي: الموصول نحو:﴿يسئلونك عن الأهلة﴾[(٧)]، و﴿يسئلونك عن اليتامى﴾ إلى ﴿فإخوانكم﴾[(٨)] ففي الأولى ستة أوجه وهي: عدم السكت في ﴿يسألونك﴾ مع النقل، والسكت في ﴿الأهلة﴾، ثم السكت في ﴿يسئلونك﴾ مع النقل فقط، وعلى كل الفتح والإمالة في هاء التأنيث، وفي الثانية خمسة أوجه: وهي عدم السكت أصلًا، ثم سكت المفصول عليهما التحقيق والتسهيل في ﴿فإخوانكم﴾، ثم سكت الجميع مع التسهيل في ﴿فإخوانكم﴾ لا غير.

ويمتنع أيضًا تحقيق المتوسط بزائد مع سكت المد، نحو ﴿قال يا آدم أنبئهم بأسمائهم﴾[(٩)]، ففيها ستة أوجه: وهي عدم السكت مع التحقيق، وإبدال الأولى

---

(١) في (ع) مابين المعقوفتين زائد.
(٢) في (ع) الهمزة.
(٣) آل عمران: ٢٠.
(٤) ما بين المعقوفتين في (ع) [تحقيق وتسهيل الثانية].
(٥) ما بين المعقوفتين سقط من (ع).
(٦) المائدة: ٥٣.
(٧) البقرة: ١٨٩.
(٨) البقرة: ٢٢٠.
(٩) البقرة: ٣٣.

ياء في ﴿بأسمائهم﴾، ثم السكت بإبدالها ياء فقط، وعلى كل تسهيل الأخيرة بقصر ومد.

وفي / ٧٩/ ﴿يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى﴾ إلى ﴿بإحسان﴾[1] اثنا عشر وجهًا وهي: عدم السكت أصلًا، ثم السكت على ﴿أل﴾، و﴿شئ﴾ وتوسطه، ثم السكت على ﴿أل﴾، و﴿شيء﴾ والمفصول وتوسط ﴿شيء﴾، وعلى كل من هذه الخمسة تحقيق وتسهيل في ﴿بإحسان﴾، ثم السكت على ﴿أل﴾، و﴿شيء﴾ والمفصول والمنفصل وحده أو مع المتصل، عليهما تسهيل ﴿بإحسان﴾ لا غير.

وفي قوله تعالى: ﴿قليلا أولئك لا خلاق لهم في الآخرة﴾[2] عدم السكت مع قصر (لا)، ثم سكت قليلًا مع قصر (لا) ومدها والنقل والسكت في ﴿الآخرة﴾ على الثلاثة بستة، ثم سكت المفصول والمتصل وقصر (لا)، والنقل فقط، وفي هذه السبعة الفتح، والإمالة في هاء التأنيث تكون أربعة عشر، يمتنع منها [لخلف][3] الإمالة في الوجهين الأولين لتحقيق المفصول، ثم سكت المد مع توسط (لا) والنقل فقط [بفتح هاء التأنيث][4] للراويين، فأوجه خلف فيها ثلاثة عشر، وأوجه خلاد خمسة عشر.

وأفاد النظم بقوله: (وبَعد ها ويا النِّدَا السَّكت يُرَد) أن السكت في الوقف على ما فيه هاء التنبيه وياء النداء نحو ﴿هأنتم﴾، و﴿يأيها﴾ يُرَدُّ ويُمْنَع فيهما لاتصالهما رسمًا، فليس في مثل ذلك وقفًا إلا التحقيق مع المد أو التسهيل مع المد والقصر.

---

(١) المائدة:١٧٨.

(٢) آل عمران: ٧٧.

(٣) ما بين المعقوفتين في (ع) [لخلاف].

(٤) في (ع) سقط مابين المعقوفتين.

وَألْ إذا وقَفتَ فيها حُظِلا ١١٨ تحقيقها بدونِ سكتٍ فَانقُلا

[أي][1] إذا وقفت لحمزة على ما كان متوسطًا بلام التعريف كـ ﴿الأرض﴾، و﴿الإنسان﴾ امتنع له تحقيقه بدون سكت، فلا بد له في الوقف في ذلك من النقل أو السكت، جري على ذلك جميع المحررين، كما حققه ابن الجزري، فلا التفات إلى ما جاء في بعض شروح الشاطبية من جواز تحقيقها وقفًا بدون سكت لخلاد.

ونحوَ ﴿الإبرار﴾ امنعًا مَيْلاً عَلَى ١١٩ سكتٍ بِهَا وفتح خَلادِ احظُلا

ذكر في هذا البيت حكم الوقف على كلمة (أل) إذا [وجدت][2] فيها الراء [المكررة نحو ﴿الأبرار، والأشرار﴾][3]، ومعلومٌ أن للراويين فيها التقليل والإمالة، ويزيد خلاد فيها الفتح، فإذا وقفت عليها بسكتٍ امتنعت إمالتها للراويين وامتنع فتحها لخلاد حينئذ، ففي قوله تعالى: ﴿وتوفنا مع الأبرار﴾ التقليل مع النقل والسكت للراويين، والإمالة مع النقل فقط لهما، والفتح مع النقل فقط لخلاد، فلخلف ثلاثة أوجه ولخلاد أربعة.

وهؤلا إن همزتيه غَيَّرَا ١٢٠ فامنَع تَفَاوتًا إذا الرَّومُ جَرَىٰ

يفيد هذا البيت أنك إذا غيرت همزتي ﴿هؤلاء﴾ وقفًا لحمزة، وجب عليك منع التفاوت بين مد الهمزتين إذا قرأت بروم الأخيرة مع تسهيلها، فإذا قصرت الأولى كان لك في [الثانية][4] ثلاثة الإبدال ثم رومها بالتسهيل مع القصر، وإذا مددت الأولى كان لك في الثانية ثلاثة إبدالها، ثم رومها /٨١/ بالتسهيل مع المد، فلا يجوز قصر الأخيرة مع مد الأولى، ولا مد الأخيرة مع قصر الأولى

---

(١) في (ع) مابين المعقوفتين زائد.
(٢) ما بين المعقوفتين في (م) [ذكرت].
(٣) ما بين المعقوفتين في (م) [نحو ﴿الأبرار﴾].
(٤) ما بين المعقوفتين في (م) [التالية].

حينئذ، ومعلوم أن مد الأولى مع تحقيقها عليه خمسة الأخيرة وهي: ثلاثة إبدالها وتسهيلها بالرَّوم مع القصر والمد، فالأوجه ثلاثة عشر تستفاد من النظم.

وغَـيِّرًا مَفـصُولَ رسـمٍ إن تَجِـدْ ١٢١ هُ بَعـدَ سـاكنٍ صـحيحٍ وَوُجِـد

سكتُكَ عن حمزة في [المفصولِ][1] ١٢٢ وعن خَلَف مع سكتِ مَدِّ الطُّولِ

أي: يجب تغيير المفصول رسمًا ووقفًا إن وقع بعد ساكن صحيح حالة سكت الموصول عند حمزة، وحالة سكت المد المنفصل أو المتصل عند خلف، ويتزن البيت بإسكان فاء خلف، ففي قوله تعالى: ﴿شهر رمضان﴾ إلى ﴿أيام أخر﴾[2] ستة أوجه: وهي عدم السكت أصلًا عليه تحقيق ونقل ﴿أيام أخر﴾، ثم سكت المفصول عليه نقل وسكت، ثم سكت المفصول والموصول، ثم سكت الجميع مع النقل فيهما فقط للراويين لوجود الموصول.

وفي قوله تعالى: ﴿إن الذين يكتمون ما أنزل الله من الكتاب﴾ إلى ﴿عذاب أليم﴾[3]، عدم السكت أصلًا بنقل وتحقيق ﴿عذاب أليم﴾، ثم السكت على المفصول مع نقل وسكت ﴿عذاب أليم﴾، ثم السكت على المفصول والمنفصل وحده أو مع المتصل عليهما النقل فقط لخلف، والنقل والسكت لخلاد، فهي لخلف ستة، ولخلاد ثمانية.

وفي قوله تعالى: ﴿إن الذين يشترون بعهد الله وإيمانهم﴾ / ٨٢/ إلى ﴿عذاب أليم﴾[4]، عدم السكت أصلًا مع التحقيق والنقل في ﴿عذاب أليم﴾ مع قصر ﴿لا خلاق﴾ ٢، ثم السكت على (أل) مع قصر ﴿لا خلاق﴾ عليه نقل وتحقيق

(١) ما بين المعقوفتين في (م) [الموصول] وهو الصواب.
(٢) البقرة: ١٨٤.
(٣) البقرة: ١٧٤.
(٤) آل عمران: ٧٧.

﴿عذاب أليم﴾ ٢، ثم السكت على ﴿قليلا﴾، و﴿أل﴾ مع قصر (لا) ومدها، والنقل والسكت في ﴿عذاب أليم﴾ ٤، ثم السكت على الجميع مع قصر (لا) ومدها مع النقل في ﴿عذاب أليم﴾ للراويين والسكت لخلاد، فأوجه خلاد اثنا عشر، وأوجه خلف عشرة.

وغيِّرًا عن حمزةٍ ما يَنفَصِل ١٢٣ بعدَ تَحَرُّكٍ بسكتِ المُتَّصِل

ومعَ سكت المتصلْ إذا جَرَىٰ ١٢٤ قُبَيْلَهُ المَدّ امنَعًا تَغَيُّرا

أمر النظم بتغيير الهمز الواقع أول الكلمة إذا انفصل رسمًا ووقع بعد حركة مع وجود السكت على المد المتصل، ومثال ذلك ﴿شهداء إذ﴾، فعلى عدم السكت تحقيق وتسهيل في همزة ﴿إذ﴾، وعلى السكت تسهيل فقط، أما إذا وقع قبل المفصول رسمًا حرف مد نحو ﴿في أنفسكم﴾، و﴿إلا إبليس﴾ فلا بد من تحقيقه، ومنع التغير فيه مع سكت المتصل.

ففي آية ﴿ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو أكننتم في أنفسكم﴾[(١)] اثنا عشر وجهًا: وهي قصر (لا) مع عدم السكت أصلًا، عليه تحقيق ونقل وإدغام في ﴿في أنفسكم﴾ ٣، ثم السكت على ﴿أو أكننتم﴾ عليه سكت ونقل وإدغام وتحقيق في ﴿في أنفسكم﴾ ٤، ثم السكت على الجميع فقط ١، ثم مد ﴿لا﴾ مع السكت على (أو) عليه تحقيق ونقل وإدغام في ﴿في أنفسكم﴾ ٣، ويمتنع السكت لامتناع تفاوت سكت المد مع مد ﴿لا﴾، ثم السكت على الجميع، ولا نقل ولا إدغام ١.

وَلَم يَكُن يَسكُتُ في وقفٍ عَلَىٰ ١٢٥ موصولٍ أو متصل بَل سَهَّلا

يعنى: أن حمزة لا يجوز له سكت على الموصول كـ ﴿قرءان﴾، ولا على

(١) البقرة: ٢٣٥.

المتصل كـ ﴿أولئك﴾ حالة الوقف بل الواجب فيهما عنده في هذه الحالة التسهيل فقط، [بما تقتضيه القواعد][1].

وَعَــن سِــوَاه في كَــشيءٍ إن تَــرُمْ ١٢٦ ســكتًا عليــه امنعــهُ إلا أَن تَــرُم

أي: إن رمت وأردت السكت في نحو ﴿شيء﴾، و﴿سوء﴾[2] عن سوى حمزة كحفص وابن ذكوان وإدريس وقفًا، فامنع السكت على مثل ذلك في حالة الوقف، إلا إذا قرأت بالرَّومِ فيجوز لك السكت حالة الوقف بالرَّومِ؛ لأنه كالوصل، والله الموفق.



(١) في (ع) مابين المعقوفتين زائد.

(٢) في (م) (وسوء) زائدة.

تحرير آيات خرجت عن القواعد

سورة البقرة

ذكرنا فيما سبق قيود القواعد العامة لكل من رُوِيَتْ له من القراء، وبقيت آيات [في معظم السور][1] خَرَجَتْ في تحريرها عن القواعد بحسب الطرق التي رُوِيَت فيها عن أصحابها، وها نحن أولاء نذكرها مفصلة إن شاء الله تعالى مبتدئين بما جاء في سورة البقرة فنقول مستعينين / ٨٤/ بالله جل شأنه[2]:

فِي كَـنَرَىٰ اللهَ إنِ الـسُّوسِي فَـتَح ١٢٧ فَخَّـم وإِنْ أَمَـال فالوجهـانِ صَـح

وهاهُنَـا رِقٌّ فقـط إن أَبْـدَلا ١٢٨ مـع فـتحِ مـوسىٰ مُظْهِـرًا أو قَلَّـلا

وكَان هَامِزًا فمن [موسىٰ][3] انتمىٰ ١٢٩ أَوْجُهُــهُ نُبْــلٌ ولـلدوري أَمَــا

من المقرر للسوسي جواز الفتح والإمالة في ذات الراء التي قبل الساكن نحو ﴿ولو يرى الذين﴾[4] فإذا كان هذا الساكن لام لفظ الجلالة نحو ﴿نرى الله﴾[5] وجب تفخيمه حالة الفتح في الراء، فإن أمال صح عنه الوجهان في لام لفظ الجلالة وهما: التفخيم والترقيق؛ إلا أنه هاهنا في سورة البقرة في آية ﴿وإذ قلتم يا موسى لن نؤمن لك حتى نرى الله جهرة﴾[6] منع التفخيم في لام الجلالة وَحَتَّم [الترقيق فيها][7] مع الإمالة إذا [قرأت][8] بإبدال الهمزة وفتح ﴿موسى﴾،

---

(١) في (م) سقط مابين المعقوفتين.

(٢) ما بين المعقوفتين في (ع) [نحو آية].

(٣) ما بين المعقوفتين في (م) [توبوا].

(٤) البقرة: ١٦٥.

(٥) البقرة: ٥٥.

(٦) البقرة: ٥٥.

(٧) ما بين المعقوفتين في (م) [ترقيقها].

(٨) ما بين المعقوفتين في (م) [قرأ].

أو قلل ﴿موسى﴾ مع الهمز في ﴿لن نؤمن﴾، وتوضيح تحريرها هو تقليل ﴿موسى﴾ وفتحه، وعلى كل ثلاثة الإدغام والهمز، وهي الإظهار مع الهمز والإبدال، ثم الإدغام مع الإبدال بستة، وعلى كل ثلاثة ﴿نرى الله﴾ بثمانية عشر، يمتنع منها الوجهان الموضحان بالنظم فيبقي ستة عشر.

فإذا حَرَّرْت لأبي عمرو من قوله تعالى: ﴿وإذ قال موسى﴾ إلى قوله: ﴿جهرة﴾[1] (انتمى) وانتسب له؛ أي: للسوسي أَوْجُهُهُ اثنين وثمانين وجهًا صحيحة على [عدد جُملَّ][2] حروف (نُبْل) إذ (النون) بخمسين، و(الباء) باثنين، و(اللام) / ٨٥/ بثلاثين، وذلك لاجتماع المنفصل ﴿وبارئكم﴾ والغنة والهمز والإدغام و﴿موسى﴾، و﴿نرى الله﴾، وبيانها أن له قصر المنفصل مع الإسكان والاختلاس في ﴿بارئكم﴾، وعلى كليهما ثلاثة الإدغام والهمز بلا غنة ٦، ثم الغنة مع الإظهار فقط[3] بتحقيق وإبدال ٤ بعشرة، ثم مد المنفصل مع الإسكان والغنة وعدمها والإظهار بتحقيق وإبدال ٤ بأربعة، ثم مد المنفصل مع الاختلاس والإظهار، والتحقيق والإبدال [فقط بلا غنة][4] لقولنا: (**وَمُخْفِيهِ بِمَدٍّ صُحِبَا**[5]) باثنين ٢.

فتكون الأوجه بذلك ستة عشر تأتي على فتح ﴿موسى﴾ وتقليله باثنين وثلاثين، وعلى كل ثلاثة ﴿نرى الله﴾ بستة وتسعين، هذا ما يقتضيه الضرب.

ومَنَعَ النقل منها أربعة عشر وجهًا وهي: تفخيم لفظ الجلالة حالة فتح

---

(١) البقرة: ٥٥.

(٢) ما بين المعقوفتين في (م) [عد جل].

(٣) سبق امتناع الغنة على الإدغام الكبير لدى الناظم وكان هذا هو المعتمد عند المنصوري ومن تبعه حتى جوز المتولي الغنة وقرأ بها وأقرأ.

(٤) ما بين المعقوفتين في (م) [وعدم الغنة فقط].

(٥) انظر: (ص ٣٧).

﴿موسى﴾ مع الإبدال والإظهار، وينشأ من ذلك سبعة أوجه وهي: قصر المنفصل مع الإسكان والاختلاس في ﴿بارئكم﴾، وعلى كل الغنة وعدمها ٤، ثم مد المنفصل مع الإسكان والغنة وعدمها والاختلاس مع عدمها ٣، فهذه سبعة تأتي على تقليل ﴿موسى﴾ مع الهمز تكون أربعة عشر فيبقى فيه اثنان وثمانون وجهًا لا غير.

أما الدوري فتتم أوجهه اثنين وأربعين وهي جُمَّل لفظ (أَمَا) إذ الألفان باثنين والميم بأربعين؛ لأنه يشارك / ٨٦/ السوسي في الاثنين والثلاثين الموضحة قبلا، ويزاد له عليها خمسة الإتمام على كل من فتح ﴿موسى﴾ وتقليله بعشرة تبلغ الاثنين والأربعين، [وهذه][1] الخمسة هي قصر المنفصل مع الإتمام وثلاثة الإدغام والهمز [والإدغام][2] بلا غنة، ومده مع الإتمام وعدم الغنة، والتحقيق والإبدال [والإظهار][3]، وقد نظمت جميع الأوجه للراويين في ضابط خاص فقلت:

وَفِي وإذ قال إلىٰ جَهْرَهْ جرىٰ	١٣٠	للبصري[4] تحريرٌ نَمَاهُ الخُبَرَا
فاقصُر وسَكِّنْ واختَلِس بغيرِ غَن	١٣١	وأظهرًا مُحَقِّقًا أو أبدِلَن ٤
أو أَدْغِمَنْ مُبدِلا ٢ وغُنَّ مَعْ	١٣٢	وَجْهَينِ في الهمزِ بإظهارٍ وَقَع ٤
وائتِ بإتمامٍ بلا غَنٍّ علىٰ	١٣٣	ثلاثةَ الهمزِ والإدغامِ جَلا ٣
وامْدُدْ بإسكانٍ بلا غَنٍّ وغُنْ	١٣٤	وأظهرنْ مُبدِّلاً أو حَقِّقَن ٤

(١) في (م) مابين المعقوفتين زائد.

(٢) في (م) سقط مابين المعقوفتين والإسقاط هو الصواب.

(٣) في (ع) سقط مابين المعقوفتين.

(٤) كذا في المخطوطة والصواب: حذف الياء للوزن.

وامـــدُد بإتمـــامٍ وإخفـــاءٍ بـــلا	١٣٥	غَـــنٍّ بإظهـــارٍ وحَقِّـــق وابـــدِلا
فتلـــكَ واحـــدٌ وعـــشرونَ علىٰ	١٣٦	فتحـــكَ مُـــوسىٰ وإذا مـــا قُلِّـــلا
لـــلدُّورِي(١) والـــسُّوسيِّ عَنْـــهُ عَـــزَلا	١٣٧	أَوجُـــهَ الاتمـــامِ فَعَـــدُّهَا أَلا
تُـــضْرَبُ في ثلاثـــةٍ نَـــرَي تُعَـــدّ	١٣٨	تـــسعينَ بعـــد ســـتةٍ منهـــا يُـــرَدّ
تفخيمُـــهُ الـــلامَ إذا مـــا قَلَّـــلا	١٣٩	مـــوسىٰ بهمـــزٍ أو إذَا مـــا أَبـــدَلا
مـــع فتحـــهِ مـــوسىٰ بإظهـــارٍ فَقَـــد	١٤٠	أَوْجُهُـــهُ نُبْـــلٌ وهـــذا المُعْتَمَـــد
وأزرقٌ نحـــو مُـــصَلًّى مُطلَقـــا	١٤١	فَخَّـــم إن يفـــتح وإلا رَقَّقـــا
ورأسُ؛ أي: لـــم يكـــن فيهـــا سِـــوىٰ	١٤٢	تقليلهـــا مـــع رَقِّ لامِهَـــا رَوَىٰ

أي إن الأزرق عن ورش له في نحو ﴿مصلىً وعهدنا﴾، و﴿يصلى النار الكبرى﴾(٢) تفخيم اللام بعد الصاد مطلقًا وصل أو وقف إن قرأ بفتح ذات الياء، أما إذا قرأ بتقليل ذات الياء فإنه يرقق اللام في هذه الحالة، ولا يكون ذلك إلا وقفًا هذا في غير رءوس الآي، أما فيها فلا يجوز سوي تقليلها مع ترقيق اللام، روى ذلك فيما ليس فيه هاء كل أصحاب الطرق عن الأزرق، وأما ما ذكره صاحب التجريد من فتح رءوس الآي مطلقًا فهو انفرادة لا يعول عليها، ولا يقرأ بها.

وغُنَّـــةَ الـــلامِ امنعًـــا فيمـــا رُسِـــمْ	١٤٣	مُتَّـــصِلاً نَحْـــو لِئَـــلا قَـــد عُلِـــم

أمر بمنع الغنة في اللام التالية للنون الساكنة فيما رسم متصلا محذوف النون نحو: ﴿فإلم يستجيبوا لكم﴾ بهود(٣) و﴿ألن نجعل﴾ بالكهف(٤) فلا غنة في ذلك

---

(١) كذا في المخطوطة والصواب: حذف الياء للوزن.

(٢) الأعلى: ١٢.

(٣) هود: ١٤.

(٤) الآية: ٤٨.

[عند][(١)] من وردت لهم الغنة حتى لا يُزَاد بها حرف في القرآن الكريم، وقد عُلِم المرسوم مُتَّصلًا عند من له معرفة بالتجويد، وتَسَاهَلَ قوم فأجازوا الغنة في الجميع[(٢)].

إن تَخْـتَلِسْ أرني وقَلَّلْـت بـلى	١٤٤	اهمِـزْ ولا تَغُـنَّ عنـدَ ابـنِ العَـلا
وأَطلِـق إن فَتَحـتَ لكـنِ امـنَعَن	١٤٥	لـلدُّورِي[(٣)] إبـدَالا بتقليـلٍ وغَـن
وإن تُسَكِّنْ فـافتحِ اليـا واطلِقَـا[(٤)]	١٤٦	ثـم بـلى ولا تَغُـنَّ مُطلَقَـا

/٨٨/ ذكر في هذه الأبيات تحرير آية ﴿وإذ قال إبراهيم رب أرني كيف تحيي الموتى﴾ إلى ﴿ليطمئن قلبي﴾[(٥)] لأبي عمرو، ففيها عنده ستة عشر وجهًا للسوسي وخمسة عشر للدوري، وبيانها: اختلاس راء ﴿أرني﴾ بفتح ﴿الموتى﴾ وتقليلها مع تقليل ﴿بلى﴾ وتحقيق الهمز وعدم الغنة ٢، ثم فتح ﴿بلى﴾ على فتح وتقليل ﴿الموتى﴾، وعلى كل الهمز والإبدال والغنة وتركها بثمانية كلها واردة للسوسي والدوري؛ إلا أن الدوري منع منها إبدال الهمز مع تقليل ﴿الموتى﴾ والغنة فأوجه الإخفاء للسوسي عشرة وللدوري تسعة، أما أوجه الإسكان وهي ستة فهي عامة للراويين فمع فتح الياء في ﴿الموتى﴾ و﴿بلى﴾ الإطلاق؛ أي: الهمز وتركه، والغنة وتركها فيهما، ثم مع فتح ﴿بلى﴾ دون ﴿الموتى﴾ عدم الغنة مطلقًا سواء مع الهمز والإبدال، فهي ستة تضم لما سبق تكون ستة عشر يمتنع منها الوجه الموضح للدوري.

---

(١) ما بين المعقوفتين في (م) [عمن].

(٢) قال في «النشر»: وكذا قرأت أنا على بعض شيوخي بالغنة ولا آخذ به غالبًا. اهـ، واعتمد المتولي الغنة في المنفصل والمتصل رسمًا ونصر ذلك في الروض النضير (ص١٩٦).

(٣) كذا في المخطوطة ويتزن البيت بحذف الياء.

(٤) بإجراء همزة القطع كهمزة وصل للوزن.

(٥) البقرة: ٢٦٠.

وفي ﴿وإن تبدوا﴾ لحمزةَ مَتَىٰ	١٤٧	تُظهِرْ يُعَذِّب مَن ومَا سكتٌ أتىٰ
دَعْ سكت أو تَوسِيط شيءٍ ولَدَىٰ	١٤٨	خلادٍ انْ تُدْغِمْ وسَكتُهُ بَدَا
من قبلِ مفصولٍ فَدَع تَوَسُّطَا	١٤٩	وعند سكتِ المَدِّ الادغامَ اسقِطَا
وخَلَفٌ مع سكتِ كُلِّ ما ادَّغَم	١٥٠	وعكسُ ذا مع سكتِ منفصلْ حُتِم
ومعَ سكتِ المدِّ سَكْت شي فَوَف	١٥١	تسعةَ خلادٍ وعشرةٌ خَلَف

/ ٨٩/ هذه الأبيات لتحرير آية ﴿وإن تبدوا ما في أنفسكم﴾ إلى ﴿قدير﴾[(١)] لحمزة، ومعلوم أن له الإظهار والإدغام في ﴿يعذب من﴾ فعلى إظهارها عدم السكت أصلًا وعدم توسط ﴿شيء﴾ ١، ومع إدغامها سكت وتحقيق وتوسط في ﴿شيء﴾ فقط ٣، ثم سكت المفصول مع الإظهار وسكت ﴿شيء﴾ وتوسطه للراويين ٢ فهذه ستة أوجه لحمزة، ثم سكت المفصول مع الإدغام وسكت ﴿شيء﴾ وتوسطه لخلف ٢، والسكت فقط لخلاد ١، ثم سكت المفصول، والمنفصل و﴿شيء﴾ مع الإظهار لخلاد ١، ومع الإدغام لخلف ١، ثم سكت الجميع مع الإظهار للراويين ١، (فوف) بذلك أوجه خلاد تسعة، وأوجه خَلَف عشرة، وغير ما ذكرناه من الآيات جرى [تحريره على مقتضى][(٢)] القواعد.



(١) البقرة: ٢٨٤.

(٢) في (ع) سقط مابين المعقوفتين.

سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ

في ﴿ونعلمــهُ﴾ إلىٰ ﴿بيــوتكم﴾ ١٥٢ عـشرونَ مـع وَجْهَـينِ لـلازرقْ تَـتِم

أي جاء في آية ﴿ويعلمه الكتاب والحكمة﴾ إلى ﴿بيوتكم﴾(1) للأزرق عن ورش اثنان وعشرون وجهًا على ما اختاره الميهي والطباخ وقرآ بها على أشياخهما، وقرأت بها على شيخي كما قرأ هو بها على شيخه، وبيانها فيما يلي من النظم وهو:

فالكُل فاقصُر ثلِّـثِ الـرَّاءَين ... ١٥٣ ....

؛ أي: إذا شئت حصر الأوجه فاقصر الكل من ﴿إسرائيل﴾، و﴿آية﴾، و﴿هيئة﴾ وثَلِّث حينئذ الراءين / ٩٠/ ؛ أي: أَجْرِ [الأوجُه](2) الثلاثة المعروفة فيهما، وهي ترقيق ﴿طائرا﴾ مع وجهي ﴿تدخرون﴾، ثم تفخيم ﴿طائرا﴾ مع ترقيق ﴿تدخرون﴾، ويتعين في هذه الثلاثة فتح ذات الياء لقصر البدل ٣.

.........................أَوْ ١٥٣ ﴿هيئـةَ﴾ وَسِّـط رَقِّقَـا والفـتحَ سَـوِّ

أي: أو وسط ﴿هيئة﴾ وحدها مع قصر ﴿آية﴾ و﴿إسرائيل﴾ وترقيق الراءين وفتح ذات الياء، (وسو) في النظم بمعنى أَجْرِ؛ أي: أجر الفتح في ذات الياء حينئذ لقصر ﴿آية﴾ وهو الوجه الرابع ١، ويأتي على توسط ﴿آية﴾ ومدّها عشرة أوجه ذكرتها بقولي:

آيــةَ وَسِّـطْ وَسِّـطِ اقـصُر هيئـةَ ١٥٤ ومُـــدَّ أو وَسِّـــطْ لِمَـــدّ آيَـــةَ

وافـــتح وقَلِّـــلْ ثـــم وَسِّـــطْ كلّا ١٥٥ أو هيئـــةَ اقـــصُر مـــع فـــتح يُـــتْلَى

---

(١) آل عمران: ٤٨، ٤٩.

(٢) في (م) سقط مابين المعقوفتين.

ورَقِّــقِ الــرَّاءَين في العــشرِ .... ١٥٦ ....

أي: إذا وسطت ﴿آية﴾ فلك في ﴿كهيئة﴾ التوسط والقصر، وإذا مددت ﴿آية﴾ فلك في ﴿كهيئة﴾ التوسط والمد، وعلى كل الفتح والتقليل في ذات الياء بثمانية، ثم وسط الكل من ﴿إسرائيل﴾ و﴿آية﴾ و﴿كهيئة﴾، اقصر ﴿كهيئة﴾ مع توسط ﴿آية﴾، و﴿إسرائيل﴾ مع التلاوة بالفتح في ذات الياء تتم الأوجه بهذين الوجهين عشرة، وكلها مع ترقيق الراءين ﴿طائرا﴾ و﴿تدخرون﴾ ويبقى وجه واحد وهو تفخيم ﴿طائر﴾ وصلًا مع التقليل في توسط ﴿آية﴾، و﴿هيئة﴾ دون ﴿إسرائيل﴾ التي تكون حينئذ مَقْصُورَة في هذا / ٩١/ الوجه المراد بقولنا:

..............................ومَـــعْ ١٥٦ توسـيط غـيرَ إِيـلَ تفخـيمٌ يَقَـع

في طَـائِرًا وصْــلا بتقليـلٍ ...... ١٥٧ ....

تكون الأوجه بذلك أحد عشر، تضاف للأربعة الأُوَل تكون خمسة عشر وجهًا، [وبقي][1] سبعة أوجه تؤخذ من قولنا:

..............................وكُلْ ١٥٧ لاً مُــدَّ أو وَسِّــطْ هَيَــهْ إذًا وقُــلْ

في طائرًا وجهينِ مـع فـتحِ جَـرَىٰ ١٥٨ ....

أي ومد كلا من ﴿إسرائيل، وآية﴾، و﴿كهيئة﴾، أو وسط ﴿كهيئة﴾ إذا؛ أي: مع مدهما، وقل؛ أي: أَجْرِ في ﴿طائرا﴾ وجهين: وهما التفخيم وصلًا، والترقيق في الحالين، ولا يكون ذلك إلا مع الفتح في ذات الياء، تكون أربعة أوجه، **(وإن قصرت اللين)** الذي هو [لفظ][2] ﴿كهيئة﴾ فَـ**(رَقِّقْ ﴿طائرا﴾ فَقَطْ)**؛ أي: دون ﴿تدخرون﴾ حال كونك **(مقللا)** ذات الياء في هذا الوجه، **(وإن فخمتها)**؛ أي:

---

(١) في (ع) ويبقي.

(٢) ما بين المعقوفتين في (م) زائد.

طائرًا في [حالة][١] مد ﴿إسرائيل﴾ والبدل وقصر ﴿كهيئة﴾ **(فافتح وقلل)** ذات الياء، ولا يكون إلا مع ترقيق ﴿تدخرون﴾ المستفاد من قولنا: **(رقق الضَّمَّ)** تكون ثلاثة أوجُه، وبذلك تتم أوجه الآية اثنين وعشرين، و**(انتهى)** بذلك تحريرها.

هذا إذا قرأت بغير الغنة في ﴿من ربكم﴾.

وإن تُراعِ غُنَّةً فعُدَّها ١٦٠ لامًا وزايًا إن تُراعِ شَرْطَها

أي: إذا رَاعَيت شرط الغنة في اللام والراء وقرأت بها، فَعُدَّ الأوجه بِعَدَد جُمَّل اللام والزاي تكون سبعة وثلاثين؛ لأن الغنة تمنع في سبعة أوجه فقط وهي: / ٩٢/ ستة توسط البدل ووجه تفخيم الراء المضمومة وتأتي فيما عداها وهي خمسة عشر وجهًا، فإذا ضُمَّت للاثنين والعشرين كانت سبعة وثلاثين، وهذا الذي قرأت به كما أسلفتُ، وبه أُقرِئ، وبالله التوفيق.

أما تحرير ﴿هأنتم﴾ لقالون وأبي عمرو وأمثالهما، فهو جَارٍ على القواعد، وقد التزمنا في الفرش ذكر ما خرج عنها.

و لابن ذكوان في آية ﴿ومن أهل الكتاب﴾ إلى ﴿قائما﴾[٢] سبعة أوجه تستفاد من قولنا:

إنِ ابنُ ذكوانَ يُؤَدِّهْ أَشْبَعا ١٦١ وَسِّطْ ومُدَّ واسْكُتَا أو امنَعا

(معْ فتحِ را) ﴿قنطار﴾ فهذه أربعة أوجُه، **(وإن يُمِلْ)** راء ﴿قنطار﴾ في حالة إشباع هاء ﴿يؤده﴾ **(وَسِّطْ)** فقط، **(ولا * تسكت)** قبل الهمز في ﴿ومن أهل الكتاب﴾ ١ **(أو اقصرًا)** هاء ﴿يؤده﴾ مع إمالة راء ﴿قنطار﴾ المستفاد من السِّياق **(بإطلاقِ)**؛ أي: بسكتٍ وعدمه ٢ **(جَلا)** ذلك ووَضَّحَهُ النظم.

---

(١) ما بين المعقوفتين في (ع) [حال].

(٢) آل عمران: ٧٥.

سُورَةُ النِّسَاءِ

للأزرق في آية ﴿واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا﴾ إلى ﴿أيمانكم﴾[1] ثلاثة طرق صحيحة بسبب اجتماع ﴿الجار﴾ وذات الياء واللين:

الأولى: تسوية ﴿الجار﴾ بذات الياء فتحًا وتقليلًا على كل من توسط اللين ومده ٤، وهذه الطريقة هي التي نقلها الشيخ سلطان[2] عن ابن الجزري في أجوبته على المسائل التبريزية.

الثانية: طريقة الضرب بثمانية أوجه: وهي فتح وتقليل ﴿الجار﴾ على كل من فتح وتقليل / ٩٣/ ﴿القربى﴾، على كل من توسط اللين ومده، واعتَمَدَهَا أكثر المحررين، ولم يذكر الطباخ غيرها في تحريره حيث قال:

أَجِـز لأزرقٍ وجوهـا خرجـت ... بالـضربِ في آيـةِ والجـارِ ثَبَـت

الثالثة: طريقة التفرقة ستة أوجه وهي على توسط ﴿شيء﴾ فتح ذات الياء و﴿الجار﴾ ثم تقليل ﴿الجار﴾ فقط، ثم تقليلهما ٣، وعلى مَدِّ ﴿شيء﴾[3] فتحهما معا، ثم تقليل أحدهما دون الآخر ٣، وقد ذكرها المنصوري ونظمها الميهي الكبير بقوله:

تقليـل ذي اليـا دُونَ جـارٍ مُنعَـا ... عَلَى تَوَسُّــطِ لــشيء فاتبَعَــا

كمنــع تقليلهمــا مــع مَـدِّهِ ... فاطلــب لمـيهيِّ بلــوغَ قــصدِهِ

---

(١) النساء: ٣٦.

(٢) هو الإمام العلامة المحقق سلطان بن أحمد بن سلامة المزاحي ولد في عام ٩٨٥ هـ، قرأ على الإمام المقرئ سيف الدين بن عطاء الله الفضالي وتتلمذ عليه كثيرون مثل المنصوري والبنا وغيرهم توفي في عام ١٠٧٥هـ، انظر «خلاصة الأثر» (٢/ ٢١٠)، الإعلام للزركلي (٣/ ١٠٨)، «امتاع الفضلاء» (١/ ١٣٥).

(٣) في (ع) (شيئًا).

وتستفاد الطرق الثلاث من قولنا:

والجارِ مع لينٍ وذاتِ الياءِ ١٦٢ سَوِّ أو اضربهَا بلا مِرَاءِ

أو امنعًا تقليل ذِي اليا دُونَ جَار ١٦٣ علىٰ توسُّطٍ لشيءٍ لا تُضَار

ومَعَ مَدِّهِ افتحنَّ فيهمَا ١٦٤ أو قَلِّلِ احْدَاهَا ثلاثٌ تُنْتَمَىٰ

و(تُنْتَمَىٰ) تُنتَسَب للأزرق.

فإن وصلت إلى ﴿من فضله﴾[١] جاء مع ما ذكر البدل، ففيها على طريقة التسوية: سبعة أوجه وهي: توسط ﴿شيء﴾[٢] مع فتح ذات الياء و﴿الجار﴾ وثلاثة البدل ٣، ثم تقليلهما مع توسط البدل ومده ٢، ثم مد اللين مع فتحهما وتقليلهما ومد البدل فيهما ٢، وعلى طريقة الضرب: أربعة عشر وجهًا / ٩٤/ باعتبار أوجه ﴿الجار﴾، وعلى الطريقة الثالثة: التي ذكرها المنصوري أحد عشر وجهًا، وهي توسط اللين مع فتح ذات الياء و﴿الجار﴾ بتثليث البدل ٣، ثم تقليل ﴿الجار﴾ مع ثلاثة البدل ٣، ثم تقليلهما مع توسط البدل ومده ٢، ثم مد اللين مع فتح ذات الياء و﴿الجار﴾ وتقليل ﴿الجار﴾ [وحده][٣] والعكس بمد البدل في الثلاثة ٣، وقد أوضحنا كل ذلك في كتابنا «حل المشكلات» نثرًا ونظمًا [من طريق الحرز][٤] فراجعه.

وللدوري عن أبي عمرو في آية ﴿إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات﴾ إلى ﴿بالعدل﴾[٥] أربعة وعشرون وجهًا يمتنع منها ثلاثة وهي إتمام ﴿يأمركم﴾

---

(١) النساء: ٣٧.

(٢) ما بين المعقوفتين في (ع) [شيئا].

(٣) في (ع) سقط ما بين المعقوفتين.

(٤) في (ع) سقط ما بين المعقوفتين.

(٥) النساء: ٥٨.

مطلقا؛ أي: مع الهمز والإبدال ومد المنفصل، وإسكانها مع الإبدال والمد وإمالة ﴿الناس﴾ في الثلاثة الأحوال، فإمالة ﴿الناس﴾ تمتنع في هذه الثلاثة عنده، ويبقى واحد وعشرون وجهًا مقروء بها، وهي إسكان ﴿يأمركم﴾ مع الهمز وقصر المنفصل، ومده وفتح ﴿الناس﴾ وإمالتها ٤، ثم الإسكان مع الإبدال وقصر المنفصل وفتح وإمالة ﴿الناس﴾ ٢ ثم الإسكان مع الإبدال ومد المنفصل وفتح ﴿الناس﴾ لا غير ١، ثم الاختلاس مع الهمز والإبدال وقصر المنفصل ومده فيهما، وعلى كل فتح ﴿الناس﴾ وإمالتها ٨، ثم الإتمام بهمز وإبدال وقصر المنفصل، وفتح وإمالة ﴿الناس﴾ ٤، ثم الإتمام بهمز وإبدال مع مد المنفصل وفتح ﴿الناس﴾ لا غير ٢، وكلها مستفادة من قولنا / ٩٥/ في النظم:

ومن أتمَّ مطلقًا يأمُرْ بِمَدْ ١٦٥ أو سَكَّنَهْ بِهِ مع الإبدالِ رَدْ

إمالة ﴿الناس﴾.......... ١٦٦ ....

والمراد بمن أتم وأمال هو الدوري لا غيره، وللسوسي في هذه الآية ثمانية أوجه وهي: الإسكان والاختلاس، وعلى كليهما الهمز والإبدال، وعلى كل القصر والمد، و﴿الناس﴾ في الجميع مفتوحة (وأزرقٌ يَرَىٰ﴿حذركم﴾) المقيدة (بالكاف)، وهي التي فيها الخلاف بالترقيق والتفخيم فَأَجْرَاها (مع) الراءات المضمومة مجرى المنصوبة، في نحو (﴿خيرا﴾) إذا (جرىٰ) ووجد مع المضمومة (في حكم راءات)، فلو اجتمعت ﴿حذركم﴾[1] مع المضمومة والبدل نحو ﴿يا أيها الذين آمنوا خذوا حذركم فانفروا﴾[2] كان فيها ثمانية أوجه وهي: قصر البدل ومده مع ثلاثة الراءين، وهي ترقيقهما وتفخيم المضمومة، ثم

---

(١) النساء: ٧١، ١٠٢.

(٢) النساء: ٧١.

تفخيم ﴿حذركم﴾ مع ترقيق ﴿انفروا﴾[١] ٦، ثم توسط البدل مع ترقيق ﴿حذركم﴾ وتفخيمه، وترقيق ﴿انفروا﴾ فيهما ٢، (ولكن) إذا اجتمعت ﴿حذركم﴾ وحدها **(مع بدل سِتَّتُهَا لا شيءَ منها قَد حُظِلْ)** لأنها حينئذ كالمنونة المنصوبة، فعلى ثلاثة البدل ترقيقها وتفخيمها بخلاف نحو ﴿خيرا﴾ فإن تفخيمها يمتنع على التَّوسُّط وقفًا كما مَرَّ.

أما ﴿حذرهم﴾[٢] بدون الكاف فلا خلاف في ترقيقها مع الراءات المضمومة **(و﴿حصرت﴾**[٣] **رققه)** الأزرق / ٩٦/ **(وقفا)** لفصله من صاد ﴿صدورهم﴾ الموجب للتفخيم، فجواز الوجهين عنده مخصوصٌ بالوصل **(و رَقَّقَهُ وَصْلًا (مع قصر وتوسيط البدلْ إن اجتمع)** معها في ﴿أو جاءوكم حصرت صدورهم﴾[٤] فيتعين ترقيقها مع القصر والتوسط ويجوز مع المد فيها الوجهان. **(ففيهما أربعٌ)** من الأوجُه تأتي في اجتماع حصرت مع البدل وحده، وتأتي هذه الأربعة **(إن فَخَّمَ أَمْ رَقَّ نَصِيرًا)** كما إذا ابتدأ من قوله تعالى: ﴿ولا تتخذوا منهم وليا ولا نصيرا﴾[٥] **فَهيَ ثمانيةً (مع ترقيقٍ بِضَم)**؛ أي: مع ترقيق الراء المضمومة كأن ابتدأت من قوله تعالى: ﴿فلا تتخذوا منهم أولياء حتى يهاجروا في سبيل الله﴾[٦] **(وإنْ تُفَخِّم**[٧] **ذَاتَ ضَمْ)**؛ أي: الراء المضمومة **(رَقَّ)**؛ أي: رقق **(ما يُنْصَبُ)**؛ أي: الراء المنصوبة **(مع حَصِرَت)**؛ أي: مع ترقيقها **(بقصرٍ عُلِمَا)** للبدل

---

(١) في (ع) [المضمومة].
(٢) النساء: ١٠٢.
(٣) النساء: ٩٠.
(٤) النساء: ٩٠.
(٥) النساء: ٨٩.
(٦) النساء: ٨٩.
(٧) في (ع) تفخيم.

والألف للإطلاق (أو جِيءْ بِوَجْهَي حَصِرَت مع مَدِّهِ)؛ أي: البدل، فهذه الأوجه الثلاثة تضم للأوجه الثمانية التي في الحالة الثانية تكون أحد عشر وجهًا، ثم ذكر حكم يعقوب في الوقف على ﴿حصرت﴾ فقال (وَقِفْ ليعقوبَ بِهَا بِهَائِهِ) لأنها عنده اسم مثل كلمة.

ومَالِ كالفرقانِ سالَ الكهفِ قِفْ لِكُلِّهِمْ في اللامِ أو مَا واعتَرِفْ

بصحة الوقف الاختباري بالموحدة أو الاضطراري على ﴿ما﴾ أو على اللام في ﴿فمال هؤلاء﴾ هنا[1] ﴿ومال هذا الكتاب﴾ بالكهف[2] ﴿ومال هذا الرسول﴾ بالفرقان[3] / ٩٧ / ، ﴿وفمال الذين﴾ بالمعارج[4]، قال في (الإتحاف): والأصح الوقف على (ما) لجميع القراء؛ لأنها كلمة برأسها منفصلة لفظًا وحكمًا كما اختاره في (النشر)، وأما اللام فيحتمل الوقف عليها لانفصالها خطًّا، وهو الأظهر قياسًا، ويحتمل أن لا يوقف عليها لكونها لام جر كما [عَلَّلَهُ][5] في «النشر»، ثم إذا وقف على (ما) اضطرارًا أو اختبارًا بالموحدة أو على اللام كذلك لا يجوز البدء بكلمة ﴿لهذا﴾ أو ﴿هذا﴾ أو ﴿هؤلاء﴾، وإنما يُبْتَدَأُ ﴿فما لهؤلاء﴾ و﴿ما لهذا﴾ و﴿ما للذين﴾، وباقي ما في هذه السورة يحرر بمقتضى القواعد.

§§§

(١) النساء: ٧٨.
(٢) الآية: ٤٩.
(٣) الآية: ٧.
(٤) الآية: ٣٦.
(٥) في (ع) سقط ما بين المعقوفتين.

سورة المائدة

للأزرق في قوله تعالى: ﴿قال يا ويلتي أعجزت﴾ إلى ﴿جميعا﴾[1] تسعة أوجه تؤخذ من قولنا:

مَـعْ قـصرِ سـوءةَ وَمَـدِّهَا امتَنَـعْ ١٧٣ تَوسِـيطُ إسرائيـلَ إِنْ فَـتْحُ وَقَـعْ

فعلى فتح ﴿يا ويلتى﴾ قصر ﴿سوءة﴾ ومدّها، وعلى كل قصر ﴿إسرائيل﴾ ومده، ويمتنع توسطه حينئذ بأربعة:

وَمَـعَ تَوسِـيطِ ﴿لـسوءة﴾ اقـصُرَا ١٧٤ أَوْ وَسِّط اسرائيلَ.....................

أي: واقصُر ووسِّط ﴿إسرائيل﴾ مع توسُّط ﴿سوءة﴾ مع الفتح تتم ستة أوجه:

.... ١٧٤ .... ثُـمَّ إِنْ جَـرَىٰ

تقليـلُ اقـصُر سـوءةً بِمَـدِّه ١٧٥ ....

أي: إذا قَلَّلْتَ ذات الياء فاقصر ﴿سوءة﴾ بمد ﴿إسرائيل﴾، وهذا وجه سابع،

.... ١٧٥ أَوْ وَسِّـطًا وامْـدُدْ لهَـا مـع قَـصْرِهِ

أي: أو وَسِّط ﴿سوءة﴾ أو /٩٨/ مُدَّهَا مع قصر ﴿إسرائيل﴾ فيهما، (ف)تتم الأوجه بذلك (تسعة عن أزرق).

(وفي ﴿ولو أنهم) أقاموا التوراة والإنجيل﴾ إلى ﴿من تحت أرجلهم﴾[2] (لحمزةَ عشرٌ) من الأوجه (رَأَو) ها جائزةً ولم يُجِيزُوا سواها، وبيانها في قولنا:

حَقِّـقْ لَهُ ﴿أرجلهـم﴾ إِنْ قَلَّـلا ١٧٧ تـوراةَ مُطْلَقًـا كَـذَا إِنْ مَـيَّلا

مَع سَكْتِ (أل) فَقَط .... ١٧٨ ....

---

(١) المائدة: ٣١، ٣٢.

(٢) المائدة: ٦٦.

وهى عدم السكت مع تقليل ﴿التوراة﴾ وتحقيق همزة ﴿أرجلهم﴾ ١، ومع الإمالة بتحقيق وإبدال ٢، ثم سكت (أل) مع التقليل والإمالة والتحقيق فيهما ٢، ثم سكت المفصول و(أل) عليه تقليل بتحقيق ١، وإمالة بتحقيق وإبدال ٢، ثم سكت الجميع عليه إمالة ﴿التوراة﴾ بتحقيق وإبدال ٢، فالجملة عشرة أوجه يختص فيها تحقيق ﴿أرجلهم﴾ بتقليل ﴿التوراة﴾ مع السَّكت وعدمه، وبإمالتها مع سكت (أل) فقط، ويجري فيها التحقيق والإبدال في الباقي.

وهذه الآية لو جرت على القواعد لجاز فيها التحقيق والإبدال في الجميع لخلاد، وكذلك لخَلَف فيما عدا سكت الجميع.

(و) لحمزة في آية ﴿وإذ قال الله يا عيسى ابن مريم اذكر نعمتي عليك وعلى والدتك (إذ أيدتك)﴾ إلى الوقف على ﴿الإنجيل﴾[1] سبعة أوجه لخلف، وستة لخلاد تُسْتَفَاد من تَقْيِيدِنَا ترك السكت في ﴿الإنجيل﴾ مع إمالة ﴿التوراة﴾ عند عدم السكت للرَّاوِيَيْنِ وعند خلاد حالة السكت على ﴿إذ﴾ بقولنا:

....	١٧٨	سَـكْتُكَ في الإنجيـلِ عَنْـهُ فـاتْرُكَا
مَعْ مَيْلِ توراةٍ بلا سَـكْتٍ جَـرَىٰ	١٧٩	وعِنْـدَ خَـلادٍ بِسَـكْتِ إذْ يُـرَىٰ

وبيانها عدم السكت مع تقليل ﴿التوراة﴾ وسكت ونقل ﴿الإنجيل﴾، ومع الإمالة بنقل فقط، فهي ثلاثة أوجه للرَّاوِيَيْن، ثم السكت على ﴿إذ﴾ عليه تقليل ﴿التوراة﴾ مع السكت والنقل في ﴿الإنجيل﴾ لهما ٢، وعليه الإمالة مع السكت والنقل لخَلَف ٢، ومع النقل فقط لخلاد ١، ولو جرت على القواعد لكان فيها ثمانية أوجُهٍ لحمزة لا يمتنع منها شيء.

---

(١) المائدة: ١١٠،

وللأزرق في ﴿وإذ تخلق من الطين﴾ إلى ﴿مبين﴾[1] ستة عَشَرَ وجهًا جرى عليها جمهور المُحَرِّرين المُحَقِّقِين، وقرأ بها الميهي والطباخ، ونَبَّهَا على اعتمادها في تَحْرِيرَيْهِمَا، وأثبتها المنصوري في بعض نُسَخِهِ، وهي التي قرأتُ بها دون سواها وقد ذكرتها بقولي:

وفِي وإِذْ تخلــقُ ســتةَ عَــشَر ١٨٠ عَــنْ أزرقٍ إلىٰ مُبــينٍ تُعْتَــبَر

هيئــةَ فاقــصُر ثَلِّــث اسرائــيلا ١٨١ ....

أي: أجر فيه القصر والتوسط والمد.

.... ١٨١ وَرَقِّ راءاتٍ بفـــتحٍ قِـــيلا

أي: وترقيق الراءات الموجودة في الآية وهي راء ﴿طائرا﴾ وراء ﴿سحر﴾ قال به المُحَرِّرُون حينئذ مع فتح ذات الياء، والجمع هنا يُرَاد به ما فوق الواحد، فهذه / ١٠٠/ ثلاثة أوجه.

[أَوْ][2] زِدْ بقَصْرِ إِيل تفخيمًا لِضَمّ ١٨٢ ....

أي: للراء المضمومة وهي راء ﴿سحر﴾ أما المنصوبة فمرققة.

(وَإِنْ تُقَلِّلْ) فـ (مدَّ إيل قدْ حَتَمْ)

وسِحْرُ فَخِّمَا .... ١٨٣ ....

أي ومع تقليل ذات الياء مدُّ ﴿إسرائيل﴾ وتفخيم راء ﴿سحر﴾، فهذه خمسةُ أوجُهٍ على ترقيق المنصوبة وهي راء ﴿طائرا﴾.

.... وإنْ فَخَّمْــتَ مَــا ١٨٣ يُنْصَبُ رَقِّق مُــدَّ معْ فَتْحٍ نَــمَىٰ

---

(١) المائدة: ١١٠.

(٢) ما بين المعقوفتين في (ع) [و].

أي: وإن فَخَّمتَ المنصوبة رَقِّق راء ﴿سحر﴾ مع مد ﴿إسرائيل﴾ وفتح ذات الياء، ونَمَى ذلك الرواة عن الأزرق ونسبوه له، وهذا وجهٌ مُتَمِّم للسّتَّةِ التي على قصر ﴿هيئة﴾ ويأتي على توسط ﴿هيئة﴾ ستة أوجه بينتها بقولي:

هيئـةَ وَسِّـط ثَلِّـثِ اسرائيـلَ مَـعْ ١٨٤ فَـتْحٍ وَرِقُّ طـائرًا فيهـا وَقَـعْ

فهذه ثلاثة أوجه.

أو زد بقـصر إيـل إن تقلـلا ١٨٥ ....)

وهذا وجه رابع، وهو توسط ﴿هيئة﴾ مع قصر ﴿إسرائيل﴾ وتقليل ذات الياء.

(وإن تُفَخِّم ﴿طائرا﴾ فافتح) ذات الياء، (ولا * يأتي) حينئذ (سوى توسيط إيل مطلقا) سواءٌ أكان تفخيم ﴿طائرا﴾ وصلًا أم وقفًا.

(وَمُدَّ) ﴿إسرائيلَ﴾ (إِنْ فَخَّمْتَ) رَاء ﴿طائرًا﴾ (وصلًا) مع فتحِ ذاتِ الياء، و(حَقِّقًا) ذلك مُتَمِّمًا للأوجه الستة التي على توسط ﴿هيئة﴾، ويأتي على مد ﴿هيئة﴾ أربعة أوجه ذكرتها بقولي:

﴿هيئةَ﴾ مُـدَّ إيـل فَاقْـصُرهُ وَمُـدّ ١٨٧ وَافتح ....

فهذان وجهان على فتح ذات الياء.

(.................................. ١٨٧ ....وَحَالَ قَصره التَّقْلِيـل زِدْ

أي: وزد حال قصر ﴿إسرائيل﴾ / ١٠١/ تقليل ذات الياء.

(مَعْ رِقِّ طائرًا إذًا)؛ أي: مع ترقيق راء ﴿طائرا﴾ في الأوجه الثلاثة.

(وَفُخِّمَت)؛ أي: راء ﴿طائرا﴾.

(وَصْلا فَقَط والفَتحُ) في ذات الياء (مَعَ مَدٍّ ثَبَت) في ﴿إسرائيل﴾ في هذا الوجه (وراء ﴿سحر﴾ رقها في العشر قل)؛ أي: وأقرأ راء ﴿سحر﴾ بالترقيق في الأوجه

العشرة التي هي ستة التوسط وأربعة المد في اللين تتمُّ الأوجه ستة عشر.

(وَبِسِوىٰ التَّحْرِيرِ هذا لا تَقُل) ولا تعتمد غيره فإنه المقروء به، وبالله التوفيق.

وَفِي ءَأَنْتَ أَرَأَيْتَ وَاقِفًا ١٩٠ سَهِّل لأزرَقٍ والابدالُ انتَفَىٰ

أي: إذا قرأت للأزرق قوله تعالى: ﴿أأنت قلت للناس﴾[1]، و﴿أرأيت الذي﴾[2] حالة الوقف على ﴿أأنت﴾، و﴿أرأيت﴾ اختبارًا [بالموحدة][3] فَسَهِّل الهمزة الثانية له فقط والإبدال فيها منتف عنه حينئذ، فليس لك أن تقف فيها بالإبدال لئلا يجتمع ثلاث سواكن متتالية، ليس فيها مدغم كـ ﴿صواف﴾ قال العلامة الطباخ:

وقف علىٰ ءأنت بالتسهيل لَهْ ونحوه ولم يُجِز أن تُبْدِلَهْ

وقال العلامة الطيبي:

نحو ءأنت أرأيت إن تقف للأزرق امنع بدلا فيه وُصِف
وقف بتسهيلٍ فقط إذ يمتنع سواكنٌ ثلاثة إن تَجْتَمِع
[إن][4] أظهرت لا كصواف شدِّدا فالوقف بالسكون فيه وردا

وجوز السنباطي الإبدال ونقله عن جامع البيان، وفي ذلك قال المنصوري:

وفي ءأنت أرأيت وقفا الأَزْرَقُ بالتسهيل لن يَخْتَلِفَا
لكن بجامع البيان ذَكَرَا كُلا لسُنباطيّ نَقْلُهُ يُرَىٰ

---

(١) المائدة: ١١٦.

(٢) الماعون: ١.

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من (ع).

(٤) ما بين المعقوفتين في (م) [إذ] وهو الصواب.

وقال بعض مشائخنا[1]: وإذا وقفت على ﴿أرأيت﴾ في وجه الإبدال فإنك تَمُدُّ الألف مدًّا مشبعًا، والياء بالتوسط فتفطن له، أقول: وَجْهُهُ أنَّ اللين [يضعف][2] فيه الطول، والخلاصة أن الجمهور على الأخذ بالتسهيل في ذلك لا غير، والله الموفق.

---

(١) ذكر في «لسان العرب» (ج ٣ ص٣١) عدة جموع للفظ شيخ ليس منها مشائخ، وذكر مشايخ ولعله الصواب.
(٢) في (ع) يقل.

سورة الأنعام

(رويسُ إنْ حَقَّقَ آئِـنْ مَـا قَـصَر) ١٩١ ....

لرويس في آية ﴿أئنكم لتشهدون أن مع الله آلهة آخرى قل لا أشهد﴾[1] ثلاثة أوجه [وهي][2]: تسهيل الهمزة الثانية مع المد والقصر في المنفصل، ثم تحقيقها مع المد فقط، وهذا [هو][3] المُستفاد من النظم، فإن حقق مد فقط، وإن سهل مد وقصر.

.... ١٩١ (وَمَنْ وَقَفْ باليـا لحمـزه لا يُقَـرْ)

أي: أن الذي يقف بإبدال الهمزة ياءً في ﴿أئنكم﴾ وأمثالها لحمزة لا يُقَرّ على ذلك، ولا يُوَافَقُ على عمله؛ لأن إبدال الهمزة ياء في ذلك لم يصح في العربية، ولم يُرْوَ عن حمزة، فلا يصح الوقف به، وقد نَبَّهْنَا على ذلك في كتابنا: «اتحاف الأعزة بتتميم قراءة حمزة» فقلنا:

أئــنَّ إنْ وقفــتَ لا تُبْـدِلْه يــا ... فالرســمُ مــشروطٌ بمــا قــد رُوِيَــا

فليس لحمزة في الوقف على نحو ﴿أئن﴾ مما رسم ياء، ونحو ﴿أؤنزل﴾ مما رسم واوًا من المتوسط بزائد إلا وجهان، وهما التحقيق في الثانية، وتسهيلها بين بين لا غير، وفي المتوسط بغير زائد مثل ﴿أئمة﴾ التسهيل فقط، وقد جمع الإمام الشاطبي ما رسم بالياء من ذلك في عقيلته بقوله / ١٠٣/ :

[والهمزُ الاوَّلُ في المرسـومِ قُـلْ أَلِـفٌ ... سِوَىٰ الذي بِمُرَادِ الوصلِ قـد سُـطِرا][4]

أئنكـم ياءُ ثاني العنكبـوتِ وفي الـ ... أنعـامِ مـعْ فـصلت والنمـلِ قـد زَهَـرَا

---

(١) الأنعام: ١٩.

(٢) في (ع) ما بين المعقوفتين زائد.

(٣) في (م) سقط ما بين المعقوفتين.

(٤) في (م) سقط ما بين المعقوفتين.

وَخُـصَّ في أئـذا مِتْنـا إذا وَقَعَـت   وَقُـل أئـنَّ لنـا قَـد خـصَّ[١] في الـشُّعرا

وفـوقَ صـادٍ أئنـا ثانيًـا رَسَـمُوا   وزِد إليـه الذي في النمـلِ مُـدَّكِرَا

أئمـةً وأئـن ذكرتمـو وأئفـ   ـكًا بـالعراقِ ولا نـصّ فيَحتَجِـرَا

وقال الميهي: «والذي نَقَلناه في هذه المواضع كلها وجهان: التحقيق والتسهيل بين بين فقط، أما الإبدال ياء على الرسم فضعيف، ولا تحقيق في الهمزة الثانية من ﴿أئمة﴾؛ لأنها لم تتوسط بزائد» انتهى كلامه، وقد عرفت ما [حققناه][٢] من عدم صحة الإبدال لعدم وُرُوده ولعدم صحته لغة.

والألِفَـاتُ قَبْـلَ رَا وبَعْـدَهَا ١٩٢ لَدَىٰ ابـن ذكـوانٍ فَـسَوِّيَنَّهَا

أي: في الفتح والإمالة: فله في قوله تعالى: ﴿ولو تري إذ وقفوا على النار﴾[٣] ثلاثة أوجه، وهي الفتح في ﴿نري﴾، و﴿النار﴾ معا مع التوسط والمد، وإمالتهما مع التوسط فقط.

(وَعَنْهُ)؛ أي: ابن ذكوان (إنْ أَشْبَعَ هَاء ﴿اقتده﴾) التي ذكرت في النظم على قراءة حمزة (مَع سَكْتٍ بمفصولٍ فَقَط)؛ أي: عليه (مَيْلًا مَنَع في الرَّا)

التي هي راء ﴿ذكري﴾ فامْتِنَاع الإمالة في هذا الوجه فقط، (وإن يقصر) هاء ﴿اقتده﴾ (فمل) ذات الراء، (وما سكت) أصلًا حينئذ حال كونه (مُوَسِّطًا) المنفصل، أما إذا مد المنفصل حينئذ فله السكت وعدمه بلا تفاوت مع الفتح لا غير، فله من الأوجه (عشرٌ وأربعٌ أتت) عنه /١٠٤/ وبيانها: توسط المتصل والمنفصل مع إشباع هاء ﴿اقتده﴾ وعدم السكت مع الفتح والإمالة ٢، ثم

(١) في شرح العقيلة المطبوعة (ص٧٠) «يخص» بدلًا من «قد خص».
(٢) ما بين المعقوفتين في (م) [حققنا].
(٣) الأنعام: ٢٧.

سكت المفصول مع الفتح لا غير ـ١، ثم سكت المفصول والموصول مع الفتح والإمالة ـ٢، ثم الاختلاس مع عدم السكت أصلًا، والإمالة لا غير، فهي ستة تأتي على مد المتصل ستًّا أيضًا، ثم مد المتصل والمنفصل ستًّا حين الاختلاس مع السكت مطلقا وعدمه، والفتح فيهما لا غير، تتم أربعة عشر وجهًا، ويُعْلَم من ذلك أن مد المنفصل ستًّا لا يأتي إلا على قصر الهاء، أما تحريرها بثمانية أوجه فهو نظرًا لمد المنفصل والمتصل أربعًا وستًّا معًا، وبالله التوفيق.

ولهشام في آية ﴿وقالوا ما في بطون هذه الأنعام﴾ إلى ﴿شركاء﴾[1] ثلاثة عشر وجهًا، هي: تأنيث يكن مع القصر والمد، وهمز ﴿شركاء﴾ وقفا وتخفيفه بثلاثة الإبدال، ورومه بالتوسط والقصر مع التسهيل، ثم [تَذْكِير][2] ﴿يكن﴾ مع المد وهمز ﴿شركاء﴾ فقط و﴿شركاء﴾ هذه ليست مما رسم بالواو، وإنما المرسوم بالواو هو ﴿شركاء لقد﴾ السابقة، وقد وضحنا الأوجه المارة بقولنا:

وهشامٍ إنْ يَكُنْ قَدْ ذُكِّرَا ١٩٥ يَهْمِزُ في الوقفِ وبالمدِّ قَرَا

وذكر العلامة الطباخ أن تحرير هذه الآية لهشام بتقييد ما ذُكِرَ قرأ به شيخ شيخه، وليس في المنصوري ولا في الأجهوري[3]، [أقول][4] ولكنه في الميهي وغيره، وقرأنا به فليتبع /١٠٥/.

---

(١) الأنعام: ١٣٩.

(٢) ما بين المعقوفتين في (ع) [تذكر].

(٣) عبد الرحمن بن عبد الله بن حسين الأجهوري، مصري، دخل الشام، وزار حلب، درَّس في الأزهر إلى أن تُوفي، من شيوخه أبو السماح أحمد البقري، وأحمد الإسقاطي، ومن أشهر تلاميذه إبراهيم العبيدي، من مؤلفاته: «تحريرات الطيبة»، و«الملتاذ في الأربعة الشواذ»، توفي بمصر سنة ١١٩٨هـ (انظر: «الأعلام» (٣/ ٣٠٤)، «فهرس الفهارس» (٢/ ٧٣٨)، «إمتاع الفضلاء بتراجم القراء» (٢/ ١٧٩).

(٤) في (ع) سقط ما بين المعقوفتين.

ولحمزة في آية ﴿قل تعالوا أتل﴾ إلى ﴿إحسانا﴾[١] عشرة أوجه يَمْتَنِع منها ثلاثة تُفْهَمُ من قولنا:

(وَإِنْ بشي وسَّـط) .... ١٩٦ ....

سواء سكت على المفصول أو ترك السكت عليه

..........(أَوْ سَكَتْ فَقَـطْ ١٩٦ حَمْزَةُ) ....

أي: على ﴿شئ﴾ دون المفصول.

.... ١٩٦ ....(تَسْهِيلِهِ ﴿إحسانا﴾ سَقَط)

أي: امتنع تسهيله همزة ﴿إحسانا﴾ في هذه الأحوال الثلاثة، أما على السكت مطلقًا أو عدمه مطلقًا ففي ﴿إحسانا﴾ التسهيل والتحقيق بأربعة تضم للثلاثة الأوجه المذكورة في النظم (ف) تكون الأوجه (سبعة) إذا بَدَأْتَ (من) قوله تعالى: (﴿قل تعالوا﴾ عنه عُدَّ) هَا (وإن) كان الوقف (ب-)كلمة (﴿إملاق﴾ فخلاد يَعُدُّ ﴿ودا﴾)؛ أي: أحد عشر وجهًا:

......فَإِن وَسَّطَ شيئًا وَسَكت ١٩٨ بِمَا فُصِلْ فَسَكْتُهُ بِمَن ثَبَت[٢]

هذا وجهٌ واحد، وهو السكت فقط على ﴿من إملاق﴾ مع توسط ﴿شيء﴾ وسكت المفصول، ويمتنع حينئذٍ النقل، ثم عدم السكت أصلًا، ثم السكت على ﴿شيئا﴾ وتوسطه، على كل نقل وتحقيق ﴿من إملاق﴾ ٦، ثم السكت على المفصول، و﴿شيئا﴾، ثم سكت الجميع وعلى كل نقل وسكت ﴿من إملاق﴾ ٤، وبذلك تتم الأوجه أحد عشر، أما خَلَف فيقرؤها بما ورد له في القواعد، وله فيها

---

(١) الأنعام: ١٥١.

(٢) البيتان هما:

فسبعة من ﴿قل تعالوا﴾ عنه عُدَّ وإن بإملاق فخلاد يعد

ودا فَإِن وَسَّطَ شيئًا وَسَكَتْ بِمَا فُصِلْ فَسَكْتُهُ بِمَنْ ثَبَت

أحد عشر وجهًا وهي: عدم السكت أصلًا، ثم السكت على ﴿شيئا﴾ وتوسطه، وعلى كل نقل وتحقيق في ﴿من إملاق﴾ ٦، ثم السكت على المفصول و﴿شيئا﴾ /١٠٦/ وتوسطه، عليهما نقل وسكت في ﴿من إملاق﴾ ٤، ثم السكت على الجميع مع النقل في ﴿من إملاق﴾ فقط ١ لما سبق في قولنا: (وَعَن خَلَفْ مَع سكتِ مَدِّ الطولِ).

(وفي افتراءَ أطلقًا مـعْ ذاتِ ضـم) ١٩٩ ....

أمر بإطلاق راء ﴿افتراء﴾ مع الراءات ذات الضم إن صحبتها كما في آية ﴿وقالوا هذه أنعام وحرث حجر﴾ إلى ﴿يفترون﴾ ففيها الترقيق، والتفخيم على كل من وجهي المضمومة

.... (﴿ووزرَ﴾ كالمنصوبِ [فاحفظ] [1] تُحْـتَرَم)

يعنـي: أن راء ﴿وزر﴾ مـع المـضمومة في ﴿ولا تـزر وازرة وزر أخـرى﴾[2] تعتبر كالمنصوبة مع المـضمومة، ففيهـا ترقيـق ﴿تـزر﴾ وعليـه ترقيـق وتفخـيم ﴿وزر﴾، ثم تفخيم ﴿تـزر﴾ عليـه ترقيـق ﴿وزر﴾ لا غيـر، ولا خـلاف في ترقيـق ﴿وازرة﴾ فاحفظ هذه التحريرات تكن محترمًا، والله الموفق.

---

(١) ما بين المعقوفتين في (ع) [فافهم].

(٢) الأنعام: ١٦٤.

سُورَةُ الأَعْرَافِ

سـوءاتِ وَسِّـطْ هَمْـزَهُ وَوَاوَهُ ٢٠٠ ثُـمَّ اقـصُرِ الـواوَ وَثلِّـثْ هَمْـزَهُ

لأزرقٍ وافـتَحْ علىٰ قَـصْرِهِمَا ٢٠١ وفي الـسِّوَىٰ فـافتح وقَلِّـل تَعْظُمَـا

من المشهور أن الأزرق لـه في واو ﴿سـوءات﴾ خـلاف، والمحقـق في هـذا الخلاف أنه دائر بين القصر والتوسط؛ لأن من له مد اللين مُجْمِعٌ عـلى اسـتثناء ﴿سوءات﴾، ومن يوسط ﴿سوءات﴾ يوسط البدل، فيأتي فيها أربعة أوجه لا غيـر وهي التي وَضَّحْنَاها في البيت الأول [فإذا كان مع البدل][1] يأتي كآية ﴿يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لباسا﴾ إلى ﴿يذكرون﴾[2] كان له فيها فتح ذات الياء، عـلى قـصر الواو والهمزة /١٠٧/ ، وكان له فيما بقي من الأوجه الفتح والتقليل، وينتج مـن ذلك في هذه الآية التي اجتمع فيها لفـظ ﴿سـوءات﴾ والبـدل المُحَقـق والمُغَيَّـر وذات الياء والراء المضمومة اثنا عشر وجهًا وبيانها: قصر الجميـع، وفـتح ذات الياء، وترقيق وتفخيم الـراء المـضمومة ٢، ثـم قـصر الـواو وتوسـط المحقـق والمغير مع الفتح والتقليل، ثم قـصر المغيـر مـع الفـتح وترقيـق المـضمومة في الثلاثة ٣، ثم قصر الواو ومد المحقق والمغير أو قصر المغير مع الفـتح وترقيـق المـضمومة ٢، ثـم قـصر الـواو ومـد المحقـق والمغيـر مـع التقليـل والترقيـق والتفخيم في ﴿خير﴾ ٢، ثم توسط الـواو والمحقـق والمغيـر والفـتح والتقليـل وترقيق ﴿خير﴾ ٢، ثم توسط الواو والمحقق، وقصر المغير مـع الفـتح وترقيـق ﴿خير﴾ ١=١٢.

ولخلاد في آية ﴿واذكروا إذ جعلكم خلفاء﴾ إلى ﴿بسطة﴾[3] اثنا عشر وجهًا

---

(١) ما بين المعقوفتين في (ع) [فلو أتي مع ﴿سوءات﴾].

(٢) الأعراف: ٢٦.

(٣) الأعراف: ٦٩.

وهي: عدم السكت مطلقًا، ثم السكت على المد المنفصل، ثم السكت على الكل؛ أي: المتصل والمنفصل ثلاثة أوجه، وعلى كل السّين والصاد في ﴿بسطة﴾، وعلى كل الفتح والإمالة في هاء التأنيث باثني عشر يمتنع منها وجه واحد وهو الإمالة في هاء التأنيث مع سكت الكل إذا قرأ ﴿بسطة﴾ بالسّين، وهذا الوجه الممنوع يُسْتَفَاد من قولنا:

وَمَيْلَ خَلادٍ ببسطةٍ حُظِل ٢٠٢ إنْ يَتْلُهَا بالسِّينِ ساكتًا بِكُل

/١٠٨/ ؛ أي: بكل من المتصل والمنفصل.

وعنْ هشامٍ أَظهِرًا يلهثْ إذَا ٢٠٣ قَصرْ وبالعكسِ لحفصِهِمْ خُذَا

أمر بإظهار ﴿يلهث ذلك﴾[(١)] لهشام إذا قصر المنفصل، أما إذا مَدَّه فله الإظهار والإدغام، كما أمر لحفص بعكس ذلك؛ أي: بِتَحَتُّمِ الإدغام له في ﴿يلهث ذلك﴾ حاله قصر المنفصل وبجوازه مع المد، فلهشام في قوله تعالى: ﴿ولكنه أخلد إلى الأرض﴾ إلى ﴿بآياتنا﴾[(٢)] ثلاثة أوجه وهي: المد مع الإظهار والإدغام، [ثم][(٣)] القصر مع الإظهار، ولحفص خمسة أوجه وهي: القصر مع الإدغام وعدم السكت، ثم المد مع الإظهار والإدغام [على كل][(٤)] والسكت وعدمه.

وإن يكنْ الَازْرَقُ يلهثْ أَدْغَمَا ٢٠٤ فَمَدُّهُ لبدلٍ تَحَتَّمَا

أي: يتحتم عند الأزرق مدُّ البدل حالة إدغام ﴿يلهث ذلك﴾، أما حالة الإظهار فتجوز ثلاثة البدل، فله في قوله تعالى: ﴿ولكنه أخلد إلى الأرض﴾ إلى

(١) الأعراف: ١٧٦.
(٢) الأعراف: ١٧٦.
(٣) ما بين المعقوفتين في (م) [و].
(٤) في (ع) ما بين المعقوفتين زائد.

﴿بآياتنا﴾[1] فتح ذات الياء مع الإظهار وثلاثة البدل، ثم الإدغام مع المد فقط، ثم تقليل ذات الياء مع الإظهار، والتوسط والمد، ثم الإدغام مع المد فقط.

لابنِ العلا خُلْفُ وَلِيّ رُويَا ٢٠٥ والوقفُ عندَ الحذفِ مُطْلَقًا بِيَا

أي: أن الخلاف في ﴿إن ولي الله﴾[2] جاء لابن العلا البصري من روايتي الدوري والسوسي وصلًا بحذف إحدى الياءين مع فتح أو كسر الياء الباقية، قال في [تقريب النشر][3] عند ذكر الخلاف للدوري والسوسي: «والوجهان صحيحان عنه وعن أبي عمرو»[4]، وبالإثبات مع فتح /١٠٩/ الياء الثانية كباقي القراء خلافا لما في (الطيبة) من إثبات الخلاف للسوسي فقط[5].

أما الوقف فيه حالة الحذف مطلقًا لِفَاتِحِ الياء أو لِكَاسِرِها فهو بياء واحدة ساكنة، أما حالة الإثبات فالوقف فيه لأبي عمرو كباقي القراء بياءين ثانيتهما ساكنة، وبالله التوفيق.

---

(١) الأعراف: ١٧٦.
(٢) الأعراف: ١٩٦.
(٣) ما بين المعقوفتين في (م) [التقريب].
(٤) «تقريب النشر» (ص٢٦٣).
(٥) حيث قال ابن الجزري في «الطيبة»: «.. ولبي احذف بالخلف وافتحه أو اكسره يفي» وقال ابن الناظم في «شرحه على الطيبة» (ص٢٤١): «﴿ولبي الله الذي﴾ قرأه بياء واحدة مشددة وحذف الياء الأخرى السوسي بخلاف عنه».

سورة الأنفال والتوبة

(رُويس إنْ تصدية أَخْلَصَ لمَ ٢٠٦ يُدْغِمْ كَبِيرا..........................)

أما إذا أَشَمَّ الصاد فله الإظهار، والإدغام في ﴿العذاب بما﴾[١] وغيره.

.... ٢٠٦ .... وابنُ ذكوانَ التزَمْ

تسوية في أَلِفَي نارٍ وهارْ ٢٠٧ أَوْ مَيْلَ هارٍ وَحْدَهَا مَع فَتْحِ نَارْ

ولابن بذكوان في قوله تعالى: ﴿أفمن أسس بنيانه على تقوى﴾ إلى قوله ﴿الظالمين﴾[٢] فتح ﴿هار﴾، و﴿نار﴾ معا وأمالتهما معا وإمالة ﴿هار﴾ وحده مع فتح ﴿نار﴾ فهذه ثلاثة أوجه تأتي على السكت وعدمه عنده

(وَرَاء ﴿فرقة﴾ لَدَىْ وَقْف) ..... ٢٠٨ ....

أي: عنده.

.............([لِمَنْ ٢٠٨ مَيَّل ﴿ها﴾) ....

أي: أمال هاء التأنيث.

.... ٢٠٨ ....(وجهانِ فَخِّمْ رَقِّقَنْ)

بسبب الإمالة لأن][٣] الإمالة نوع من الكسر، فالخلاف فيها كالخلاف [الذي][٤] في ﴿فرق﴾ بالشعراء[٥]، أما من فتحها فليس له فيها إلا التفخيم [وكذلك من وَقَفَ بفتحها][٦] [والله الموفق][٧].

---

(١) الأنفال: ٣٥.
(٢) التوبة: ١٠٩.
(٣) ما بين المعقوفتين في (ع) [ووراء فرقة لدي وقف (أي: عنده) لمن ميلها (وجهان) فخم رقفن بسبب].
(٤) ما بين المعقوفتين في (ع) [في].
(٥) الآية: ٦٣.
(٦) ما بين المعقوفتين سقط من (م).
(٧) في (ع) سقط مابين المعقوفتين.

سُورَةُ يُونُسَ

(الآنَ مَـنْ يَنْقِـلُ مَـدَّ أَوْ قَـصَر) ٢٠٩ ....

يريد ﴿ءالان وقد كنتم﴾[(١)] و﴿ءالآن وقد عصيت﴾[(٢)] موضعي يونس، وهما من باب همزة الوصل المتوسطة بين همزة الاستفهام ولام التعريف /١١٠/ وحكمها عند غير الناقل: القصر بالتسهيل، والمد بالإبدال على ما عرف توضيحه في باب الهمزتين من كلمة، أما من ينقل وهم: نافع من روايتيه، وكذلك ابن وردان فلهم فيها مع الإبدال المد والقصر، ولهم فيها مع التسهيل القصر لا غير، وهذه الثلاثة لقالون والأصبهاني وابن وردان وصلًا ووقفًا على ﴿الآن﴾، ولحمزة في الوقف عليها تسهيل الهمزة الثانية مع النقل والسكت وإبدالها [مع المد][(٣)] بالنقل والسكت، ومع القصر بالنقل فقط.

فله فيها خمسة أوجه على كل منها ثلاثة العارض بخمسة عشر كلها صحيحة لا ضعيف فيها، وقد نظمتها فقلتُ:

لِحَمْـــزَةَ في هَمْــــزِ بــاَلآنَ أَبْـدِلَا ... بِمَـدٍّ وقـصرٍ ثَـمَّ سَـهِّلْهُ بالنَّقْـلِ[(٤)]

وفي السَّكْتِ فامدُدْ ثُمَّ سَهِّل مُحَقِّقًـا ... وثَلِّثْ لِهَمْزِ اللامِ في الوقفِ في الـكُلِّ

فخمسٌ وعشرٌ لا ضَعِيفَ بها يُـرَىٰ ... ونَاظِمُهَا يَرْجُو رِضَا اللهِ ذِي الفَـضْلِ

أما الأزرق عن ورش الذي هو من الناقلين فله [فيها][(٥)] خمسة أحوال كما قلنا في النظم.

---

(١) يونس: ٥١.

(٢) يونس: ٩١.

(٣) ما بين المعقوفتين في (ع) [بالمد].

(٤) الأبيات من الطويل

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من (ع).

.... ٢٠٩ (وَأَزْرَقٌ أَحْـــوَالَهُ خَمْـــسٌ غُـــرَرْ)

جمع أغرَّ، وهو الذي في جبهته بياض من الخيل وغيرها، والغرض أنها واضحة لمن تأملها، وقبل بيان الأوجه التي تحتوي عليها هذه الأحوال [الخمسة][(١)] [أُبَيِّنْ][(٢)] لك السبب فيها [فأقول][(٣)]: إنَّ للأَزْرَقِ في همزةِ ﴿الآن﴾ الثانية؛ أي: همزة الوصل التي / ١١١/ تلي همزة الاستفهام المُعَبَّر عنها بالهمزة في عُرْفِ القراء أو بالأولى وجهان: التسهيل والإبدال، ولكن القائلين بالإبدال اختلفوا فمنهم من جعله لازمًا فألحقه بباب حرف المد الواقع بعد الهمز: فَجَوَّزَ فيها ثلاثة البدل ﴿كآمن﴾، ومنهم من جعله جائزًا فألحقه بباب ﴿أألد﴾[(٤)] و﴿أأنذرتهم﴾[(٥)]، [فإن][(٦)] اعتدَّ بعارض النقل قصرها مثل ﴿أألد﴾، وإنْ لم يعتدّ به مَدَّهَا مثل ﴿أأنذرتهم﴾، ولا تَوَسُّطَ حينئذ؛ لأنه إبدالٌ لا بَدَل، وله في الهمزة الثالثة المعبر عنها باللام، أو بالثانية التي هي همزة ﴿آن﴾ المغيرة بنقل حركتها إلى اللام ثلاثة أوجه جمعًا للخلافات التي فيها، وتظهر ثمرة خلاف المُبْدِلين في اللام، فإذا قرئ بقصر الأولى قُصِرَت الثانية لا غير، وإذا قُرِئ بمدِّ الأولى جاز في الثانية ثلاثة أوجه اعتدادًا بالعارض وعدمه، وإذا قرئ بتوسط الأولي جاز في الثانية التوسط والقصر، وقد وَجَّهَهَا ابن الجزري وعَزَاها في نشره، بصفحة – ٣٥٤ – طبعة بيروت، ونظمها بقوله[(٧)]:

---

(١) في (ع) سقط ما بين المعقوفتين.

(٢) ما بين المعقوفتين في (ع)[نبين].

(٣)ما بين المعقوفتين في (ع) [فنقول].

(٤) هود: ٧٢.

(٥) في موضعي: البقرة: ٦، ويس: ١٠.

(٦) ما بين المعقوفتين في (م) [فإذا].

(٧) «النشر» (١/ ٣٥٩).

لـــلازرقِ في ﴿الآن﴾ ســـتة أوجُـــهِ عليٰ وجهِ إبـدالٍ لَدَىٰ وَصْلِهِ تَجْـرِي
فَمُـــدَّ وثَلِّـــثْ ثانيًـــا ثُـــمَّ وَسِّـــطَا بِهِ وبقـصرٍ ثـمَّ بالقـصرِ مـع قَـصْرِ

ثم قال في «النشر»: «وقولي لدي وصله؛ لأن في الوقف عليها / ١١٢/ يجوز في الثانية ثلاثة العارض الموقوف عليه، أما على وجه التسهيل فتظهر له فيها ثلاثة أوجه في الهمزة الثانية فقط»[١]، انتهي.

وقد نظمها العلامة ابن أسد[٢] مُتَمِّمًا لِبَيْتَيْ شيخِهِ ابن الجزري فقال:

وفي وجـــهِ تـــسهيلٍ ثلاثـــةُ أوجـــهِ بثـــانٍ فقـــطْ مـــع قـــصرِ أَوَّلِهِ فَـــادْرِ

ومعلوم أن القصر مع التسهيل عبارة عن حذف المد أصلًا، ويكون فيها حينئذ؛ أي: حين الابتداء بـ- ﴿الآن﴾ ووصلًا إلى ﴿وقد كنتم﴾ تسعة أوجه، وحاصل ما في ﴿الآن﴾ للأزرق في هذه السورة إذا انفردت موصولة أو موقوفًا عليها، أو مُجْتَمِعَة مع بدل قبلها أو بعدها، خمس حالات، الأولى: وهي المرادة بقولنا:

فـــإنْ أَتَـــتْ مَـــعْ بَـــدَل قَبْـــلُ وَلَـــمْ ٢١٠ تَقِـــف بِهَـــا سَـــبعٌ وعَـــشْرٌ انْحَـــتمْ
فـــإن قَـــصَرْتَ بَـــدَلا فَـــسَهِّلا ٢١١ بالقـــصرِ أو أَبْـــدل بـــهِ أو طَـــوِّلا

---

(١) «النشر» (١/ ٣٥٩)، بتصرف.

(٢) هو أحمد بن أسد بن عبد الواحد بن أحمد الشهاب أبو العباس بن أسد الدين أبو القوة الأميوطي الأصل السكندري المولد القاهري الشافعي المقرئ المعروف بابن أسد، ولد سنة ٨٠٨ هـ بالإسكندرية، انتقل منها وهو مرضع في صُحْبَة أبويه إلى القاهرة فقطنها وحفظ القرآن والشاطبية، والطيبة لابن الجزري وغيرها، وأخذ القراءات على غير واحد من الثقات أجلهم الحافظ ابن الجزري وسافر معه سنة سبع وعشرين وثمانمائة إلى مكة المشرفة، وأخذ عن ولد ابن الجزري الشهاب شرحه لطيبة والده، أما وظائفه فكثيرة منها: تدريسه القراءات بالبرقوقية وغيرها، وأما مؤلفاته فكثيرة منها: شرح حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع، وحج مرارًا، مات يوم الاثنين لعشرين من ذي الحجة سنة ٨٧٢ هـ عائدًا من الحج، وانظر ترجمته في «معجم المؤلفين» (١/ ١٦٢)، «الضوء اللامع» (١/ ٢٢٧)، «هداية القارئ» (٢/ ٧٨٧).

وكُلُّهَا مع قصرِ لامٍ وإذا ٢١٢ وَسَّطتَ زِدْ تَوَسِيطَ همزٍ وبِذَا

في اللامِ [وَسِّط واقصُرًا][١] وإنْ تَمُدْ ٢١٣ فالهَمْزُ فيهِ مِثْلَ إنْ قَصَرْتَ عُدْ

(والَّلامِ مُدَّ واقصُرًا) أي: إذا اجتمعت ﴿الآن﴾ مع بدل قبلها، وَوُصِلَت بما بعدها كآية ﴿أثم إذا ما وقع آمنتم به الآن وقد كنتم﴾، كان فيها سبعٌ وعشرٌ من الأوجه، وتحتم الأخذ بها؛ لأنها هي التي حررها العلامة سلطان ناقلًا لها عن شيوخه، وبها أخذ أئمة المحررين، ومنهم الشمس /١١٣/ المتولي المتوفى سنة ١٣١٣ هـ في شرح مفردته لورش المطبوع سنة ١٣٠٩ هـ، ولا يُعْتَبَرُ عُدُولُهُ عنهُ؛ لأنه رَأيٌ تَمَذْهَبَ به في آخر حياته، فَهِمَهُ من بعض الكتب، ولم يقرأ به كما يفيده تأليفه وإِقْرَؤُهُ.

والأوجه السبعة عشر[٢] هي: قصر ﴿آمنتم﴾ مع قصر الهمزة الأولى بالتسهيل أو إبدالها بمد وقصر، واللام مَقْصُورَةٌ في هذه الثلاثة، ثم توسط ﴿آمنتم﴾ مع قصر الهمزة الأولي، وتوسطها ومدها، ثم تسهيلها بالقصر، واللام في هذه الأربعة مُوَسَّطَةٌ أو مقصورة، ثم مد ﴿آمنتم﴾ عليه ثلاثة الهمزة التي أتت [على][٣] القصر في البدل، وهي تسهيل الهمزة الأولى بالقصر، وإبدالها بمدٍّ وقصر، وفي اللام على هذه الثلاثة المد والقصر، تتم سبعة عشر وجهًا، وفَهْمُهَا من النظم واضح.

---

(١) ما بين المعقوفتين في (ع) [واقصر وسطًا].
(٢) الأوجه التي زادها الشيخ الخليجي على ما قرره المتولي هي: توسط الألف المبدلة من همزة الوصل على توسط البدل في آمنتم أو آية وعليه توسط ومد الألف بعد اللام (وجهان)، وقصر الألف المبدلة من همزة الوصل على توسط الألف بعد اللام وتوسط البدل في ﴿آمنتم﴾ أو آية (وجه)، وقصر الألف المبدلة من همزة الوصل على إشباع الألف بعد اللام وإشباع البدل في آمنتم أو آية (وجه)، فالجملة أربعة أوجه.
(٣) ما بين المعقوفتين في (م) [حين].

فإن ابتدأت في هذه الحالة من ﴿قل أرأيتم﴾ إلى الوقف على ﴿تكسبون﴾[١]، كان له فيها أربعة وسبعون وجهًا، وهي فتح ذات الياء مع السبعة عشر المتقدمة وتفخيم ﴿ظلموا﴾، ثم ترقيق ﴿ظلموا﴾ مع المد في البدل بستة الهمز واللام فقط تكون ثلاثة وعشرين، ثم التقليل وتأتي معه الثمانية التي في التوسط والستة التي في المد مع تفخيم ﴿ظلموا﴾ تتم سبعة وثلاثين تأتي على / ١١٤/ تسهيل ﴿أرأيتم﴾ وعلى إبداله تكون أربعة وسبعين فلو نظرت إلى أوجه العارض في الوقف كانت الأوجه مائة وثمانية عشر لا غير؛ لأنه لا يجوزُ قصر العارض مع توسط البدل، كما لا يجوز قصره وتوسطه مع مدِّ البدل مُرَاعاة لقاعدة تفاوت المدود، ولا يجوز قصر البدل وتوسطه مع ترقيق ﴿ظلموا﴾، ولا ترقيقها مع تقليل ذات الياء، وغير ذلك يكون تساهلًا غير مبني على أساس علميّ وبالله التوفيق.

الحالة الثانية المستفادة من قولنا: **(وإن تَقِفْ)** على ﴿الآن﴾ بعد أن ابتدأت من ﴿أثم إذا ما وقع آمنتم به﴾[٢] **(فأوجه الهمز)** العشرة التي هي ثلاثة مع قصر ﴿آمنتم به﴾ وهي تسهيل الهمزة الأولى مع القصر وإبدالها بالقصر وبالمد[٣]، وأربعة مع توسط ﴿آمنتم﴾ وهي التسهيل بالقصر، والإبدال بالقصر والتوسط والمد، وثلاثة مع مد ﴿آمنتم﴾، وهي التي [أتت][٤] مع قصره **(عَلَيهَا قَد عُرِف)** **([أوجه][٥] عارض فَعِشْرُونَ أَتَت)**، وبيان ذلك:

أن قصر البدل مع ثلاثة الهمز عليها ثلاثة العارض الذي هو اللام من ﴿الآن﴾ ٩، وتوسط ﴿آمنتم﴾ مع أربعة الهمز عليها توسط ومد في العارض ٨ أو

(١) يونس: ٥٠- ٥٢.
(٢) يونس: ٥١.
(٣) في (ع) والمد.
(٤) ما بين المعقوفتين في (ع) [الثلاثة أتت].
(٥) ما بين المعقوفتين في (ع) [تثليث].

يمتنع قصر العارض مع توسط ﴿آمنتم﴾، ثم مد ﴿آمنتم﴾ مع ثلاثة الهمز لا يكون فيها إلا مد العارض ٣، على مقتضى قاعدة تفاوت المدود التي أسلفناها في هذا التحرير، والتي قررها العلامة ابن الجزري وحرر بها العلامة الطباخ والعلامة الميهي الكبير [وغيرهما][١] ونص عليها المتولي في تحرير البدل والعارض في رسالة ورش له، وقد اشتهر تَساهلا[٢] أن أوجه هذه الحالة ثلاثون وجهًا لإجراء أوجه العارض الثلاثة مع أوجه الهمز العشرة المتفرعة على أوجه البدل، والتحقيق ما ذكرناه [والله الموفق][٣].

الحالة الثالثة تؤخذ من قولنا: (وإنْ بِهَا بَدَأْتَ ثُمَّ وُصِلَتْ)؛ أي: إن بدأت بـ﴿الآن﴾ مع وصلها بما بعدها:

تسعٌ فَلامًا ثَلِّثَا إنْ سُهِّلا ٢١٦ أو مُدَّ هَمْزٌ واقصُرَنْهُمَا كِلا

والهمزَ إنْ وسَّطْتَ وَسِّطْ واقصرا ٢١٧ لامًا ....

وقد أوضحناها أوَّلًا في البيان.

الحالة الرابعة تعرف من قولنا: (وإنْ تقفْ بِهَا اثنا عشرا) وبيانها في البيت الآتي:

فالهمزَ مُدَّ وَسِّط اقصُرْ سَهِّلا ٢١٨ واللامَ في الجَمِيعِ ثَلِّثْ تَفْضُلا

تكون اثني عشر وجهًا، واختياري أن التوسط في هذه الحالة لا يأتي عليه غير التوسط والمد لأنه باعتبار البَدَلِيَّة لا باعتبار الإبدال فتكون الأوجه على التحقيق أحدَ عشر وجهًا.

---

(١) في (م) سقط ما بين المعقوفتين.

(٢) الذين يجيزون ثلاثين وجهًا لا يقولون بوجوب قاعدة تفاوت المدود.

(٣)سقط ما بين المعقوفتين في (م).

الحالة الخامسة [ذكرت في قولنا][1]:

وإنْ يَلِيهَا بدل ثَلِّثْه إن ٢١٩ قصرتَ هَمزًا مع لامٍ يا فَطِن

أي: إذا ولي ﴿الآن﴾ البدل مثل ﴿الآن وقد عصيت﴾ إلى ﴿آية﴾[2]، فأت بثلاثة البدل قصره وتوسطه ومده في ﴿آية﴾ إن قصرت الهمز واللام في ﴿الآن﴾.

والهمزَ إنْ وَسَّطْتَ وَسِّطِ البَدَل ٢٢٠ واللامُ فيهَا القصرُ والتَّوسِيطُ حَل

وبذلك تكون الأوجه / ١١٦/ خمسة.

(وإن تسهل أو تمد الهمز) في ﴿الآن﴾، (فاللام)[فيها][3] (اعتبرها كمغير البدل مع المحقق) فأت على تسهيل الهمزة بالقصر أو إبدالها بالمد (بخمسة) في اللام والبدل المحقق، فعلى قصر اللام تثليث آية ثم توسطهما ومدهما (تتم) الأوجه في هذه الحالة (خمسًا وعشرًا قد حواها ما نظم) من الأبيات في الحالة الخامسة، كما حوى أوجه باقي الحالات الخمس.

وهذا التحرير إذا لم يكن مع كلمة ﴿الآن﴾ كلمة ﴿إسرائيل﴾، أما إذا كان معها ذلك، [ولا][4] يمكن إلا في الحالة الأولي إذا حررتها من قوله تعالى: ﴿قال آمنت﴾ إلى ﴿المفسدين﴾[5].

وفي الحالة الخامسة إذا حررتها من قوله تعالى: ﴿الآن وقد عصيت﴾ إلى ﴿يختلفون﴾[6]، [فتحريرها][7] كما يفيده قولنا:

---

(١) ما بين المعقوفتين زائد في (م).

(٢) يونس: ٩١، ٩٢.

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة في (ع).

(٤) ما بين المعقوفتين في (ع) [أولا].

(٥) يونس: ٩٠.

(٦) يونس: ٩١ - ٩٣.

(٧) ما بين المعقوفتين في (م) [فتحريرهما].

واجعَلْ بإسرائيلَ قصرًا أو وَسَطْ ٢٢٣ معْ أوجهِ التَّوسِيطِ في البَدَلْ فَقَطْ

واقصُر ومُدَّهْ معْ وُجُوهِ المَدِّ ٢٢٤ [وأحص ما][1] يزيدها في العَدِّ

أي: اجعل قصر ﴿إسرائيل﴾ وتوسطه حاصلين مع أوجه توسُّط البدل واجعل قصر ﴿إسرائيل﴾ ومده مع أوجه مد البدل، وهي أربعة عشر وجهًا في الحالة الأولى، واثنا عشر وجهًا في الحالة الخامسة، وإليك بيان أوجه الحالة الأولى من قوله تعالى: ﴿قال آمنت أنه﴾ إلى ﴿المفسدين﴾[2]، وهي قصر ﴿آمنت﴾ و﴿إسرائيل﴾ وعليه ثلاثة همز ﴿الآن﴾ مع قصر اللام ٣، ثم توسط ﴿آمنت﴾، و﴿إسرائيل﴾ وقصره، وعلى / ١١٧/ كل أربعة الهمز مع توسط اللام وقصرها بستة عشر ١٦، ثم مد ﴿آمنت﴾ و﴿إسرائيل﴾ وقصره، وعلى كل ثلاثة الهمز مع قصر اللام ومدها باثني عشر وجهًا ١٢، فتتم الأوجه في هذه الحالة واحدًا وثلاثين وجهًا.

أما في الحالة الخامسة، ويبتدأ بها من قوله تعالى: ﴿الآن وقد عصيت﴾ إلى ﴿يختلفون﴾[3] فيأتي فيها [سبعة][4] وعشرون وجهًا، وهي على كل من تسهيل همزة ﴿الآن﴾ وإبدالها مع المد الطويل تسعة أوجه بيانها: على قصر اللام خمسة البدل و﴿إسرائيل﴾؛ أي: قصر ﴿آية﴾، و﴿إسرائيل﴾ وتوسطهما وقصر ﴿إسرائيل﴾ ومدهما وقصر ﴿إسرائيل﴾ ٥، ثم توسط اللام والبدل المحقق و﴿إسرائيل﴾ وقصره ٢، ثم مد اللام و﴿آية، وإسرائيل﴾ وقصره ٢ (٩×٢=١٨)، ثم توسُّط الهمزة واللام وقصرها، وعلى كل توسط ﴿إسرائيل﴾ وقصره وتوسط المحقق في الأربعة ٤، ثم قصر الهمزة بالإبدال وقصر اللام عليه

---

(١) ما بين المعقوفتين في (م) [وانظر لما].

(٢) يونس: ٩٠، ٩١.

(٣) يونس: ٩٠ - ٩٣.

(٤) ما بين المعقوفتين في (ع) [تسعة].

خمسة المحقق و﴿إسرائيل﴾، وهي قصر البدل و﴿إسرائيل﴾، ثم توسط البدل ﴿وإسرائيل﴾ وقصره، ثم مدهما وقصر ﴿إسرائيل﴾ ٥ (٩+١٨=٢٧)، فجملة أوجه هذه الحالة سبعة وعشرون وجهًا، وهذا ما منَّ الله عليَّ به من التوفيق لتحرير هذا الموضع بالتحقيق.

وإنْ أبُو جعفَر تعظيمًا يَمُدّ ٢٢٥ أربعًا، الأدنَى بإسرائيلَ ردّ

أي: إذا مَدَّ أبو جعفر أربع /١١٨/ حركات للتعظيم في لفظ ﴿لا إله إلا الذي آمنت به بنوا إسرائيل﴾[1] فإنه يَرُدّ ويمنع الأدنى من الأربع وهو حركتان وثلاث في لفظ ﴿إسرائيل﴾ فلا يمد حينئذ ﴿إسرائيل﴾ إلا أربعًا أو ستًّا فله في هذه الآية على قصر التعظيم قصر ﴿إسرائيل﴾ ومَدُّهُ ثلاثًا وأربعًا وستًّا، وعلى مد التعظيم أربعًا مد ﴿إسرائيل﴾ أربعًا وستًّا فهي ستة أوجه، فإن تَقَدَّم ﴿إسرائيل﴾ كأن ابتدأت من قوله تعالى: ﴿وجاوزنا ببني إسرائيل البحر﴾[2] فعلي قصر ﴿إسرائيل﴾ ومده ثلاثًا قصر التعظيم، وعلى مد ﴿إسرائيل﴾ أربعًا أو ستًّا قصر التعظيم ومده أربعًا، فهي ستة أوجه في الحالتين، والله الموفق.

وَيَمنَعنْ مع قَصرِ إسرائيلَ مَدّ ٢٢٦ لانَ ابنُ وردانَ فسبعةٌ تُعَدّ

أي: يمنع ابن وردان مد ﴿الآن﴾ بالإبدال مع قصر ﴿إسرائيل﴾، فمع قصره قصر ﴿الآن﴾ فقط، ومع مد ﴿إسرائيل﴾ ثلاثًا أو أربعًا أو ستًّا قصر ﴿الآن﴾ ومده مع الإبدال، فإن تقدمت ﴿الآن﴾ فمع قصرها أوجه ﴿إسرائيل﴾؛ أي: قصره ومده ثلاثًا وأربعًا وستًّا، ومع مد ﴿لآن﴾[3] مد ﴿إسرائيل﴾ ثلاثًا وأربعًا وستًّا، فأوجه الإبدال سبعة في الحالين تُعَدُّ عن ابن وردان، أما على التسهيل فلا يمتنع شئ من أوجه ﴿إسرائيل﴾ الأربعة، وبالله التوفيق /١١٩/.

---

(١) يونس: ٩٠.
(٢) يونس: ٩٠.
(٣) في (ع) (ها).

سورة هود

وعَنْ هشامٍ رَهطِيَ افتحِ انْ قَـصَرْ ٢٢٧ وعنهُ سِوًى جـا [وزاد][1] مَـنْ خَـبَر

لو قرأت لهشام ﴿وما أنت علينا بعزيز قال يا قوم أرهطي أعز عليكم﴾[2] تعين له فتح ياء ﴿أرهطي﴾ مع القصر في المنفصل، فله مع القصر فتحها وله مع المد إسكانها وفتحها، وأَخَذَ عنه بالتسوية في ﴿جاء﴾، و﴿زاد﴾ فتحًا وإمالة جمهور المحررين، فإن صَحِبَهما المنفصل كان على قصره فتحهما، وكان على مده فتحهما وإمالتهما، ومثلهما اجتماع ﴿خاب﴾ مع ﴿شاء﴾ أو ﴿رأى﴾، فعند قصر المنفصل الفتح في الكل، وعند مده مساواة ما اجتمع منها فتحًا وإمالةً، وقوله: (مَن خَبَر)؛ أي: من بَحَثَ واستَقصَى.

ومن سورة يوسف عليه السلام إلى سورة الإسراء

(وعِبرة مِثل لعبرةً جرَت)؛ أي: في جواز الترقيق والتفخيم عند الأزرق، فاللام في الطيبة[3] ليست قَيْدًا، وذلك في قوله تعالى: ﴿لقد كان في قصصهم عبرة لأولي الألباب﴾[4].

وليس في سورة الرعد خلاف خارج عن القواعد.

وجاء في سورة إبراهيم لابن ذكوان في قوله تعالى: ﴿ومثل كلمة خبيثة﴾ إلى ﴿من قرار﴾[5] ستة أوجه تفهم من قولنا: (وكسرُ تنوينِ ابن ذكوانٍ ثَبَت)،

---

(١) ما بين المعقوفتين في (م) [شا].

(٢) هود: ٩١.

(٣) وذلك في قول ابن الجزري في باب مذاهبهم في الراءات: «إجرام كبره لعبرة وجل».

(٤) يوسف: ١١١.

(٥) إبراهيم: ٢٦.

(بالسكتِ إن يُفتَح وأضجِع) /١٢٠/، (إنْ يضُمْ [عنه][١])، فالمذكور منها في النظم وجهان مع السكت وهما: كسر التنوين مع الفتح في راء ﴿قرار﴾، وضم التنوين مع الإضجاع فيها، أما مع عدم السكت فله الكسر والضم في التنوين، وعلى كل الفتح والإمالة في راء ﴿قرار﴾.

(وعن هشامٍ المَدّ التزَم)، (مع قصرِ أَفئدَة) فيتعين له مع قصرها مد المنفصل وله مع إشباعها الوجهان فله ثلاثة أوجه.

وحصل في سورة الحجر الكلام على ﴿[فلما][٢] جاء آل لوط﴾[٣]، ﴿وجاء آل فرعون﴾ في سورة القمر[٤]، وهما من باب الهمزتين من كلمتين، [وفيهما للأزرق ولقنبل][٥] تسهيل الثانية وإبدالها مَدًّا، فللبدل وجهان وهما القصر والمد لوقوع الألف بعد الهمزة الثانية فعلى حذفها القصر، وعلى إثباتها المد، وهما مستفادان من قولنا:

..........وجاءَ آل مَنْ ٢٣٠ أَبْدَلَهَا وجهانِ مُدَّ واقصُرَنْ

ولقنبل فيها وجه ثالث، وهو تسهيل الهمزة الثانية بالقصر.

أما الأزرق فله وجهَا الإبدال، وله حالة التسهيل ثلاثة البدل: القصر والتوسط والمد، فله فيها خمسة أوجه؛ لأنها حالة التسهيل تكون من باب البدل المغير، ونَظَمَهَا بعضهم فقال:

[وجاءَ بعدَ ﴿آل﴾ إنْ تُسَهِّلا][٦] ثَلِّث وتَوسِيطا أَبَوا إن أبدلا

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (ع).

(٢) في (ع) مابين المعقوفتين زائد.

(٣) الحجر: ٦١.

(٤) الآية: ٤١.

(٥) ما بين المعقوفتين في (ع) [وللأزرق وقنبل فيها].

(٦) ما بين المعقوفتين في (ع) [وجاء ﴿آل﴾ إن تكن مسهلًا]، وهو المختار.

فإن أتت مع بدل قبلها أو بعدها كان فيها / ١٢١/ تسعة أوجه على التسوية، وأحد عشر على التفرقة بين البدلين اعتدادًا بالعارض وعدمه، وبيانها مع البدل قبلها كأن ابتدأت من قوله تعالى: ﴿إلا آل لوط﴾ [إلى ﴿المرسلون﴾][1] فلك فيها ثلاثة البدل [في ﴿جاء آل﴾][2]، وعلى كل منها وجهًا إبدال ﴿جاء آل﴾، ثم مساواة ﴿جاء آل﴾ في التسهيل للبدل قبلها تكون تسعة، ويزيد المُفرق القصر في ﴿جاء آل﴾ بالتسهيل على كل من توسيط المُحقق ومده تكون أحد عشر وجهًا تؤخذ من قولنا:

وأزرقُ إذْمَا [يُثَلِّثْ بَدَلا][3] ٢٣١ مِن قَبْلِهَا فاقصُرْ وَطَوِّلْ مُبْدِلا

ثُمَّ اعتَبِرْهَا [كمُغَيَّرٍ مَعَا ٢٣٢ مُحَقَّقٍ][4] ان سُهِّلَتْ تَتَّبِعَا

وترتيب تحريرها إذا ابتدأت بها إلى بدلٍ بعدها في آية ﴿ولقد جاء آل فرعون النذر﴾ إلى ﴿بآياتنا﴾[5]، كالآتي: [فعلى][6] كل من وَجْهَي الإبدال ثلاثة البدل ٦، ثم مساواة البدل المسهل بالبدل المحقق ٣ تكون تسعة، ويزيد المفرق توسط المحقق ومده حين قصر المغير، والله الموفق والمعين.

(ومبدَلٌ ما قبلَ ساكنٍ يَمُدّ) في نحو قوله تعالى: ﴿وجاء أهل المدينة﴾[7] لوقوع الساكن بعد حرف المد مثل ﴿دآبة﴾، أما مبدل ما قبل المحرك فليس له إلا القصر في مثل ﴿جاء أحد﴾ ما لم يكن التحرك عارضًا مثل: ﴿البغاء إن أردن﴾

---

(١) الحجر: ٦١، في (ع) مابين المعقوفتين زائد.

(٢) في (ع) مابين المعقوفتين زائد.

(٣) ما بين المعقوفتين في (ع) [قصرت البدلا].

(٤) ما بين المعقوفتين في (ع) [كمحقق معًا فغير].

(٥) القمر: ٤١، ٤٢.

(٦) ما بين المعقوفتين في (م) [على].

(٧) الحجر: ٦٧.

ففيه القصر والمد.

(و) أمَّا (يا)ءَ (﴿لنجزين﴾ في النَّحْلِ فَرُدَّهَا)؛ أي: امنعها / ١٢٢/ (لَدَى)؛ أي: عند (ابنِ ذكوانَ بمدّ)؛ أي: معه، فيتعين مع مد المنفصل [إشباعا][١] عنده [فيها][٢] النون، ويجوز مع التوسط النون والياء (ولدى)؛ أي: عند (أخيه) هشام (حال القصر) للمنفصل (نُونًا ارددًا) في ﴿لنجزين الذين﴾ فيتعين له مع قصر المنفصل الياء ويجوز مع التوسط النون والياء.

سُورَةُ الإِسْرَاءِ

(وخِطْأً) في قوله تعالى: ﴿إنه كان خطأ كبيرا﴾[٣] [(إن يَكسِر) خَاءَهَا مع إسكان طائها (هشامٌ][٤] قَصَرَا) المنفصل، وله مع مده الوجهان في ﴿خطأ﴾.

(وإنْ رويس في يُسَبِّحْ ذكّرا)؛ أي: قرأه وحده بالتذكير أو مع لفظ ﴿يقولون﴾ الذي لا يكون حينئذ إلا مخاطبًا.

(أَعْدَمَ ها السَّكتِ) في قوله تعالى: ﴿ومن فيهن﴾[٥]، فإن أنث ﴿يسبح﴾ وحده أو مع جمعه بـ- ﴿يقولون﴾ الذي لا يكون إلا بالغيب حينئذ فله هاء السكت وعدمها في [لفظ][٦] ﴿فيهن﴾.

.... وأيَّا مَا عَلَى ٢٣٦ [أيَّا ومَا][٧] وقفُ الجميعِ مُبْتَلَى

(١) في (ع) مابين المعقوفتين زائد.
(٢) في (ع) مابين المعقوفتين زائد.
(٣) الإسراء: ٣١.
(٤) ما بين المعقوفتين في (ع) [إن يكسر هشام خاءها إسكان طاءها].
(٥) الإسراء: ٤٤.
(٦) في (ع) و(م) سقط مابين المعقوفتين.
(٧) ما بين المعقوفتين في (ع) [وأيا ما على أيا وما].

أي: إن وقف جميع القراء وقف الابتلاء والاختبار على ﴿أيا ما﴾ من قوله تعالى: ﴿أيا ما تدعو﴾[(١)] جاز للكل الوقف على ﴿أيا﴾ وحدها، وعلى الكلمة بأسرها اتباعًا للرسم كما وضحه في النشر، قال العلامة الطيبي:

وَقِفْ للابتِلا عَلَىٰ أَيًّا وَمَا لِكُلِّهِمْ صُحِّحَ كُلٌّ مِنْهُمَا

/١٢٣/ سُورَةُ الكَهْفِ

(اجْعَلْ كَفِعْلَىٰ كِلْتَا) في قوله تعالى: ﴿كلتا الجنتين﴾[(٢)] [فتقلل][(٣)] للأزرق، وتمال لحمزة والكسائي وخلف؛ لأنها حينئذ مثل فعلى كـ (إحدى وسيمى)، فتكون ألفها للتأنيث عند البصريين.

(والفتحُ أصَحْ لِكُلِّهِمْ وَقْفًا) وعلَّلوه بأن ألفه للتثنية، واحدها (كِلْت)، وهو مذهب الكوفيين [قال في (النشر)][(٤)]: «والوجهان جيدان، ولكني إلى الفتح أجنح [فقد جاء منصوصًا عن الكسائي][(٥)]»[(٦)]، قال المنصوري:

كلتا ممالٌ عندهم أو يفتحُ وَالجَزَرِي قد قال لفتحٍ أجنحُ

و(تسألني) في قوله تعالى: ﴿فلا تسألني عن شيء﴾[(٧)] (اتضح) وظهر
حذفُ ابنِ ذكوانَ لِيَائِهِ إِذَا وَسَّطَ إِنْ كَانَ لسكتٍ نَبَذَا

أي: أن ابن ذكوان ظهر حذفه الياء في ﴿فلا تسألني﴾ إذا وسط المنفصل مع تركه السكت، فاختص حذفه ياء ﴿تسألني﴾ بهذا الوجه، أما إذا أثبتها فله خمسة

(١) الإسراء: ١١٠.
(٢) الكهف: ٣٣.
(٣) ما بين المعقوفتين في (م) [فتقليل].
(٤) ما بين المعقوفتين سقط من (ع).
(٥) في (ع) ما بين المعقوفتين زائد.
(٦) «النشر» (٢/ ٧٩).
(٧) الكهف: ٧٠.

أوجه وهي: عدم السكت أصلًا مع التوسط والمد، ثم السكت على ﴿شيء﴾ مع التوسط، ثم السكت على ﴿شيء﴾ و﴿تسألني﴾؛ أي: الموصول مع التوسط والمد، فله ستة أوجه في آية ﴿فإن اتبعتني﴾ إلى ﴿فانطلقا﴾.

وفي مــراءً ظــاهرًا إجْعَلَهُمَــا[1] ٢٣٩ كـذاتِ ضَمٍّ مـعَ نـصبٍ انـتَمَىٰ

فللأزرق فيهما ثلاثة أوجه وهي ترقيقهما وتفخيم ﴿ظاهرا﴾، ثم تفخيم ﴿مراء﴾ مع ترقيق ﴿ظاهرا﴾.

وسَــوِّ ردمًــا مــع قــال إن تُــرِدْ ٢٤٠ لــشعبة أَوْصِــلْ بِرَدْمًــا لا تَــزِدْ

/ ١٢٤ / ؛ أي: أن طرق الخلاف لشعبة في ﴿ردما ائتوني﴾[2]، ﴿وقال آتوني﴾[3]، دائرة بين وصلهما معًا أو قطعهما معًا أو وصل ﴿ردما ائتوني﴾ مع قطع ﴿قال آتوني﴾ فهي ثلاثة طرق لا تزد عليها غيرها، وفقنا الله جميعًا لاتباع طرق الخير.

سُورَةُ مَرْيَمَ

كاف إلىٰ خَفِيًّــا أزرقٌ تُــرَىٰ ٢٤١ أوجُهُــهُ عــشرًا [فــرققنَّ رَا][4]

[أي: أن المحررين رأوا أوجه الأزرق عشرًا في آيات أول مريم إلى ﴿خفيا﴾[5]، فإن أردت معرفتها فرققن][6] را ﴿ذكر﴾.

---

(١) الهمزة في هذه الكلمة في المخطوطه همزة وصل وهو الصحيح لغة لكن لا يتزن البيت إلا بأن تكون همزة قطع كأنه مبتدأ بها على نية الوقف على ما قبلها.

(٢) الكهف: ٩٥.

(٣) الكهف: ٩٦.

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من (ع).

(٥) مريم: ٣.

(٦) في (م) سقط ما بين المعقوفتين.

(وعين ثَلِّث إن فتحتَ هَا ويَا ٢٤٢ ونادىٰ أيضًا)[١] ....

فهذه ثلاثة أوجه في عين[٢] أتت على فتح ﴿ها﴾ و﴿يا﴾ وذات الياء وترقيق الراء، (ثم قلل ها ويا) (وعين فاقصُرْهُ فَقَط) فعلى تقليل الحرفين وترقيق الراء وفتح ﴿نادى﴾ لا يأتي إلا وجه واحد في عين وهو القصر، أما على تقليلهما وتوسيط عين المستفاد من قولنا: (وَوَسِّطَن) فتأتي الأوجه الأربعة التي يفيدها قولنا: (ومعه)؛ أي: مع توسط عين.

.... ٢٤٣ .... ذِكْر رقِّقَا أو فَخِّمَا

ونادَىٰ قَلِّل وافتحًا .... ٢٤٤ ....

ففي راء ﴿ذكر﴾ وجهان على كل منهما فتح وتقليل في ﴿نادى﴾ وإلى هنا تكون الأوجه ثمانية (وإن تُطِل)؛ أي: إن تمد حرف عين مَدًّا طويلًا في فاتحة السورة مع تقليل ﴿ها﴾ و﴿يا﴾ (رقِّق فقط) راء ﴿ذكر﴾ و(نادى) لك فيها وجهان ((فَافتَحْ)هَا (أو أَمِلْ) ها، وبذلك تتم الأوجه العشرة المطلوبة، والله الموفق.

وإنَّ هشام هَلْ بإظهارٍ قَرَا ٢٤٥ فَلَنْ يُمَدَّ أئِذا بَلْ قَصَرا

أي: إنْ قرأ هشام بإظهار ﴿هل تعلم له سميا﴾[٣]، فليس له في ﴿أئذا﴾ غير القصر؛ أي: عدم الإدخال، أما إذا قرأ بإدغام ﴿هل﴾ فله في ﴿أئذا﴾ الإدخال وعدمه.

وأزرقٌ إن سُهِّلَتْ أريتَ مَع ٢٤٦ تَوَسُّطٍ يَمْنَعُ ترقيق اطَّلَعْ

---

(١) البيت غير موزون وكذا «ونادى قلل» «ونادى فافتح» الآتيان وتتزن الأبيات بحذف الألف بعد الدال لضرورة النظم.

(٢) في (م) بزيادة [إن فتحت ها ويا].

(٣) مريم: ٦٥.

فيختص وجه توسط البدل مع التسهيل في ﴿أفرأيت﴾[(١)] بتغليظ [لام][(٢)] ﴿أطلع﴾[(٣)] فأوجه التسهيل خمسة، أما أوجه الإبدال وهي ثلاثة فتؤخذ من قولنا (وإِنْ يَكُنْ أَبْدَلَهَا يَمْنَعُ ذَا)؛ أي: الترقيق في لام ﴿أطلع﴾ (مع الثلاث) في البدل (فاتّبِع ما أُخِذَا) عليك في تحرير هذه الآية وهو ثمانية لا غير.

ومن سُورَةُ طَهَ إلى سُورَةُ الفُرْقَانِ

معلوم أن ألفات السور الإحدى عشرة كلها فواصل إلا بعض ألفات[(٤)] في بعضها، فلزم التنبيه عليها لمخالفة حكمها حكم الفواصل، وقد حصرناها في قولنا: (مَا ليسَ فاصلهْ بطه حَتْمَا) (﴿موسى﴾) الواقع قبل (﴿إلى﴾) وهو ﴿فرجع موسى إلى قومه﴾[(٥)]، ﴿وموسى﴾ الواقع قبل (﴿أن﴾) وهو ﴿موسى أن أسر﴾[(٦)]، و﴿موسى﴾ الواقع قبل (﴿ويلكم﴾) وهو ﴿قال لهم موسى ويلكم﴾[(٧)]، (و) ﴿موسى﴾ الواقع قبل (﴿إما﴾) وهو ﴿يا موسى إما أن تلقي﴾[(٨)] و﴿(يقضى) إليك وحيه﴾[(٩)] و(﴿خطايانا﴾)[(١٠)] و(﴿تولى﴾ بالفا)ء، وهو ﴿فتولى فرعون﴾[(١١)]

---

(١) مريم: ٧٧.
(٢) ما بين المعقوفتين في (م) [لا].
(٣) مريم: ٧٨.
(٤) في (م) الألفات.
(٥) طه: ٨٦.
(٦) طه: ٧٧.
(٧) طه: ٦١.
(٨) طه: ٦٥.
(٩) طه: ١١١.
(١٠) طه: ٧٣.
(١١) طه: ٦٠.

و﴿(أعطى) كل شئ خلقه﴾[١] و﴿(عصى) آدم﴾[٢] و﴿فـ(تعالى) الله الملك الحق﴾[٣] و﴿(ألقى) السامري﴾[٤] (وقفا) فيهما؛ لأن ألفهما ساقطة وصلًا للساكنين /١٢٦/ ، ومنها ﴿واتبع (هواه)﴾[٥]، ﴿و(هل أتاك)﴾[٦] (مع ﴿ألقاها﴾)؛ أي: ﴿فألقاها فإذا هي﴾[٧] و﴿(أعمى وقد) كنت بصيرا﴾[٨] (مع ﴿اجتبا)ه﴾ و(﴿أتاها﴾) و(﴿هداي﴾)، ﴿ولـ(تجزى) كل نفس﴾[٩] فهذه تسع عشرةَ كلمة جاء[١٠] ألفاتها غيرَ فاصلة بسورة طه.

(و) **جاءَ (بنجم)**؛ أي: بسورة النجم ﴿(إذ يغشى) السدرة﴾[١١] (و﴿تهوى)[١٢] الأنفس﴾[١٣] (وقفًا) فيهما، (وكذا)؛ أي: ومما ليس رأسا ﴿(فغشا)ها﴾[١٤] ﴿و(أغنى)﴾ (و ﴿يجزاه﴾) و(﴿فأوحى﴾) و(﴿أعطى﴾) و(﴿عمن تولى﴾ فهذه (ثمان) من الألفات التي ليست فواصل ضُبِطَت (ضَبْطًا).

(وفي القيامهْ أربع) من الألفات التي ليست فاصلة وهي: ﴿(ألقى)

---

(١) طه: ٥٠.
(٢) طه: ١٢١.
(٣) طه: ١١٤.
(٤) طه: ٨٧.
(٥) طه: ١٦، وفي المخطوطة فاتبع هواه.
(٦) طه: ٩
(٧) طه: ٢٠.
(٨) طه: ١٢٥.
(٩) طه: ١٥.
(١٠) في (ع) جاءت وهو الصواب.
(١١) النجم: ١٦.
(١٢) قوله (وتهوى وقفا) لا يتزن البيت إلا بحذف الألف بعد الواو للضرورة.
(١٣) النجم: ٢٣.
(١٤) النجم: ٥٤.

معاذيره﴾[١] و(﴿بلى﴾) و﴿(أولى) لك﴾ معا[٢] المقيدتين (بلا فا)ء فيهما، أما المقيدتين بالفاء فهما رأس آية[٣].

﴿(وابتغى) وراء ذلك﴾ كلمة واحدة جاءت غير فاصلة (في) سورة (سألا)[٤]، والألف للإطلاق.

وأربع ألفات، وهي ﴿(أتاك)، و(ناداه)، و(طغى)، و(نهى)﴾، (أتى) [الأربع][٥] (بالنزع)؛ أي: في سورة النازعات (مع) كلمتي (﴿أعطى﴾)[٦]، (و﴿يصلى﴾)[٧] و(أثبتا في) سورة ﴿و(الليل) إذا (يغشى)﴾.

ثم (وقف) كلمة ﴿(يصلى) النار﴾ التي وقعت في سورة (الأعلى)[٨].

(وغير ذا) الذي[٩] ذكرته من الألفات في السور الإحدى عشرة **(فاصلة تُجْلَى)** وظهر [فراعِها][١٠] وأدِّ أحكامها منفردة ومجتمعة مع غيرها، خصوصًا للأزرق تُوَفَّقْ للصواب / ١٢٧/ .

ولابْنِ وردانَ في [لفظي][١١] ﴿أَخي اشدد﴾ و﴿أشرِكْهُ﴾ خِلاف، فورد عنه أنه قرأهما كابن عامر، ومُقْتَضَى أصل مذهبه أنه يفتح ياء ﴿أخي﴾ لوقوعها قبل

---

(١) القيامة: ١٥.
(٢) القيامة: ٣٤، ٣٥.
(٣) في (ع) آيتين.
(٤) المعارج: ٣١.
(٥) في (ع) مابين [] زائد.
(٦) الليل: ٥.
(٧) الليل: ١٥.
(٨) الآية: ١٢.
(٩) «الذي» مكررة في المخطوطة.
(١٠) في (م) مابين المعقوفتين زائد.
(١١) ما بين المعقوفتين في (ع) [لفظ].

همزة مفتوحة، ولا مانع من ذلك، وإن كان صاحب «النشر» قال: «ولكني لم أجده منصوصًا»[١]، فقد قال الأجهوري: «لا وجه لتوقف النشر في فتح ﴿أخي أشدد﴾[٢] في قراءة أبي جعفر»، وقد أفدنا ذلك بقولنا:

إن لفظ ﴿أشدد﴾ ابن وردانَ قَطَع ٢٤٨ فَفَتْحُــــه أخي قُبَيْلَـــه وَقَـــع

وجاز إذ لا مانع منه، أقول: ولكني أميل إلى رأي صاحب «النشر»؛ لأن القراءة بالنص لا بالقياس، والأولى في قراءة هذا الوجه أن يقف القارئ على كلمة ﴿أخي﴾.

وجاء للسوسي في قوله تعالى: ﴿ومن يأته مؤمنا﴾[٣] إلى آخر الآية تخصيص التقليل في رأس الآي مع الإبدال حال تسكينه [هاء ﴿يأته﴾][٤] وله مع صلتها الهمز والإبدال، والفتح والتقليل في رأس الآي فله فيها خمسة أوجه أفَادَها قولنا:

وَرَأسَ؛ آي: قَلِّــــلا وَأَبْـــدِلا ٢٤٩ للـــسُّوسِ يَأْتِــهِ مُـــسْكِنا ....

وله في [آية][٥] ﴿ومن آناء الليل فسبح وأطراف النهار لعلك ترضى﴾[٦] تخصيص فتح رأس الآي مع فتح ذي الراء المدغم وهو﴿النهار لعلك﴾ وليس له إظهار مع الفتح ولا مع التقليل فيه، قال في (النشر): «كل من أدغم الراء في مثلها أو في اللام أبقى الإمالة قبلها نحو ﴿النهار لآيات﴾، و﴿النار ربنا﴾ من حيث إن الإدغام عارض، والأصل عدم الاعتداد، وروى ابن /١٢٨/ حبش[٧]

---

(١) «النشر» (٢/ ٣٢٣).

(٢) طه: ٣٠، ٣١.

(٣) طه: ٧٥.

(٤) في (ع) سقط ما بين المعقوفتين.

(٥) في (م) مابين المعقوفتين زائد.

(٦) طه: ١٣٠.

(٧)الحسين بن محمد بن حبش -بفتح الحاء، وسكون الباء- بن حمدان، أبو علي الدينوري، أخذ عن أبو عمران الرقي، وابن مجاهد وغيرهما، واشتهر بالدقة والضبط، أخذ عنه =

عن السوسي فتح ذلك حالة الإدغام»[١]، ويؤخذ من ذلك أنَّه لم يُرْوَ الفتح مع الإظهار، ولم يُرْوَ الإظهار مع التقليل، فيبقى للسوسي في هذه الآية إمالة ذي الراء مع الإظهار والإدغام، والتقليل مع الإدغام، وعلى كلٍ فتح رأس الآي وتقليلها بستة تضم للوجه الأول وهو الفتح مع الإدغام وفتح رأس الآي تكون سبعة، وليس له في هذه الآية غيرها، وهي مستفادة من قولنا:

....	٢٤٩	............................وافــتَحْ عَلَىٰ
فَتْحِكَ ذَا الرَّا المُـدَّغَمْ ومـا جَـرَىٰ	٢٥٠	الاظهــارَ مــع فــتحٍ وتقليــلٍ بِـرَا
فَسَبْعَةٌ عَنْه فَقَط	٢٥١	....

ولرويس في قوله تعالى: ﴿ونقر في الأرحام ما نشاء إلى﴾[٢] ثلاثة أوجه، وهي الإظهار مع التسهيل والإبدال واوًا، ثم الإدغام مع التسهيل لا غير، وهو ما يفيده النظم بقوله:

.... وَمَــا تَــلا	٢٥١	رويــسُ مُــدْغِمًا يَـشَاءُ مَــع إِلَىٰ
بـواوٍ اصْــلاً بَــلْ بِتَــسهيلٍ عُــرِف	٢٥٢	....

ولحمزة في ﴿ولقد خلقنا الإنسان﴾ إلى ﴿خلقا آخر﴾[٣] تسعة أوجه للرَّاوِيَين، تعرف من قولنا

....	٢٥٢	وحمــزةٌ في خَلقًــا آخــرْ إن يقــف

=

محمد بن المظفر، وأبي الفضل الخزاعي، توفي سنة ثلاث وسبعين وثلاثمائة «القراء الكبار» (١/ ٣٢٣)، «غاية النهاية» (١/ ٢٥٠).

(١) «النشر» (١/ ٢٩٩).
(٢) الحج: ٥.
(٣) المؤمنون: ١٢ - ١٤.

(فاسكت أو انقل) ﴿خلقا آخر﴾ (إن) لفظ (﴿قرار﴾ (مُيِّلَتْ مع سكتِ أل) فهذان وجهان مع إمالة ﴿قرار﴾ وله مع تقليلها ثلاثة أوجه في ﴿خلقا آخر﴾ وهي النقل، والسكت والتحقيق تكون خمسة أوجه مع سكت ﴿أل﴾، ثم عدم السكت بتقليل وإمالة، وعلى كل نقل وتحقيق ﴿خلقا آخر﴾ فيهما فالجملة تسعة للراويين، ويختص خلادٌ بفتح راء ﴿قرار﴾ / ١٢٩/ وله معه ثلاثة أوجه وهي السكت في ﴿ال﴾ مع السكت والنقل في ﴿خلقا آخر﴾ المستفاد من قولنا:

(أو فَتْحِ خلادٍ ثَبتْ)

(إذًا و) جاءَ عَنْه ؛ أي: خلاد (إنْ لم يَسكُت) عَلَى (أل) (النقل فقط) فله بذلك اثنا عشر وجهًا، ولخَلَفٍ تسعة لا غير، (وراء ﴿عبرةً﴾) [عند الأزرق][1] (كذي النصب)؛ أي: كالراء المنصوبة ففيها مع المضمومة إذا اجتمعت معها ثلاثتهما و(انضبط) ذلك وتحرر عن ورش من طريق الأزرق (لكنها)؛ أي: ﴿عبرة﴾ تخالف المنصوب في مسألتين الأولى (يعم رِقها على تَوَسُّطٍ) في البدل وصلًا ووقفًا بخلاف المنصوبة فإنه يتعين ترقيقها مع التوسط وقفًا، فإن كانت ﴿عبرة﴾ مع المضمومة رُقِّقَتَا مع التوسط، ففيهما مع البدل سبعة أوجهٍ لو ابتدأت من قوله تعالى: ﴿وشجرة تخرج من طور سيناء﴾ إلى ﴿أفلا تتقون﴾[2] وهي قصر البدل ومده مع ترقيق ﴿لعبرة﴾ والمضمومة وتفخيم المضمومة، ثم تفخيم ﴿لعبرة﴾ مع ترقيق المضمومة، ثم التوسط مع ترقيقهما، (و) المسأله الثانية: تعميم ترقيقها؛ أي: [تَحتّمه][3]، على القراءة بـ(واو) نحو (﴿ما يشا)ء﴾ مع (﴿إلى﴾)؛ أي: بإبدال الهمزة الثانية واوًا فمع التسهيل يجوز الترقيق والتفخيم، ومع الإبدال يتعين الترقيق فإذا وجد معها لفظ ﴿شيء﴾ جازت هذه

(١) ما بين المعقوفتين سقط في (ع).

(٢) المؤمنون: ٢٠ - ٢٣.

(٣) ما بين المعقوفتين في (ع) [تعينه] وفي (م) الكلمتان.

الثلاثة على وَجْهَيهِ ففي قوله تعالى: ﴿إن في ذلك لعبرة﴾ إلى ﴿قدير﴾ في سورة النور[١] ستة أوجه وهي: ترقيق ﴿لعبرة﴾ مع التسهيل والإبدال في همزة ﴿يشاء إن﴾ وعلى كل توسط ﴿شيء﴾ ومده، ثم تفخيم ﴿لعبرة﴾ مع التسهيل / ١٣٠/ فقط بوجهي ﴿شيء﴾.

لابنِ العَلا إلْحاقُ تَتْرًا ما رَجَح ٢٥٦ فَافَتحْه عنهُ مَصْدَرًا وهو الأَصَح

اختلف أهل الأداء في إمالة ﴿تترا﴾[٢] وقفًا لأبي عمرو، فمن فتحه قال: إنه مصدر وإن ألفه للتنوين كـ ﴿عوجا﴾، ومن أماله قال: إن ألفه للإلحاق (بجعفر) مثل (أرطى) قال بعضهم:

ولابنِ العَلا في الوقفِ تَتْرَا فأضجِعًا إذا قُلْتَ للإلحاقِ وافتحهُ مَصدَرَا[٣]

والأرجحُ فَتْحُه قال في «النشر»: «ونصوص أكثر أئمتنا تقتضي فتحها لأبي عمرو، وإن كانت للإلحاق من أجل رسمها بالألف، فقد شرط مكي وابن بليمة وصاحب العنوان وغيرهم في إمالة ذوات الراء عندهم أن تكون الألف مرسومةً ياءً، ولا يريدون بذلك إلا إخراج ﴿تترا﴾»[٤] انتهى.

قال المنصوري:

في الوقف في تترا أبو عمرٍو فتح إلحاقه أرطىٰ احتمالٌ ما رَجَح

لكن صَاحِبَا القاموس، [والصحاح][٥] اقتصر على أنها للإلحاق وقد رَدَّ عليهما النحويون بأن الإلحاق في المصادر قليل، فالأولى الرجوع إلى العِلَّة التي

---

(١) الآيات: ٤٤، ٤٥.
(٢) المؤمنون: ٤٤.
(٣) البيت من الطويل
(٤) «النشر» (٢/ ٨٠).
(٥) ما بين المعقوفتين في (م) [والصحا] وهو تصحيف.

ذكرها صاحب النشر وأشار إليها الشيخ فتوح المعادلي بقوله:

وترا لدىٰ الكُلِّ الرسوم بِهَا أَلِف ... فَمِنْ ثَمَّ لم تَأْتِ الإمالةُ للبَصرِي

فشرطُ إمالاتِ لِذِي الراءِ عندَهُ ... تصوُّرُهُ ياءً كما قال في النشر

وهي عند من لم ينون مصدرٌ كـ ﴿دعوى﴾ [فتمال][1] في الحالين لحمزة والكسائي وخلف، ويقلل للأزرق [حسب مذهبه][2] قال أبو حيان: وهو منصوب على الحال؛ أي: متواترين واحدًا بعد واحد وفعلها (وَاتَرَ)

وخَصِّصًا تفخيم كبره عَلَىٰ ٢٥٧ فتحٍ وَمَعه إن مَددتَ البَدَلا

/ ١٣١/ ففي قوله تعالى: ﴿والذي تولي كبره منهم له عذاب عظيم﴾[3] ثلاثة أوجه وهي الفتح مع ترقيق ﴿كبره﴾ وتفخيمه، ثم التقليل مع الترقيق وإذا ابتدأت من قوله تعالى: ﴿إن الذين جاءوا بالإفك﴾ إلى ﴿عظيم﴾، كان للأزرق ثمانية أوجه وهي: قصر البدل وترقيق ﴿خيرا﴾ وتفخيمه وفتح ﴿تولى﴾ ٢، ثم توسط البدل وترقيق ﴿خيرا﴾ والفتح والتقليل ٢، وراء ﴿كبر﴾[4] مرققة في الأربعة، ثم مد البدل والفتح وترقيق ﴿خيرا﴾، وترقيق ﴿كبره﴾ وتفخيمه ٢، ثم التقليل مع ترقيق ﴿كبره﴾ ١، ثم التفخيم في راء ﴿خيرا﴾ مع التقليل وترقيق ﴿كبره﴾ ١، فعلم من ذلك أن تفخيم ﴿كبره﴾ لا يأتي إلا على مد البدل والفتح وترقيق راء ﴿خيرا﴾.

وعندَ خلادِ امنعًا سكتًا عَلَىٰ ٢٥٨ متصلٍ إن يَتَّقِهْ قَدْ وَصَلا

---

(١) ما بين المعقوفتين في (م) [فيمال].

(٢) في (ع) مابين المعقوفتين زائد.

(٣) النور: ١١.

(٤) كذا في المخطوط، والصواب: كبره.

ففي قوله تعالى: ﴿ومن يطع الله ورسوله﴾ إلى ﴿الفائزون﴾[١] ثلاثة أوجه [وهي][٢] السكون مع السكت وعدمه في ﴿فأولئك﴾، ثم الصلة مع عدم السكت، ومعلوم أن [له التسهيل في همزة ﴿الفائزون﴾ وقفًا][٣] مع القصر والمد، فهي بذلك ستة، والله الموفق.

ومن سورة الفرقان إلى سورة النمل

لأزرقٍ حجـرًا وصـهرًا سَـوِّيَن ٢٥٩ أو رقّ صـهرًا فـثلاثٌ ....

يريد أنه إذا اجتمع لفظ ﴿صهرا﴾ مع ﴿حجرا﴾ في قوله تعالى: ﴿وجعل بينهما برزخا﴾ إلى ﴿وصهرا﴾[٤] / ١٣٢/ ، كان فيهما ثلاثة أوجه وهي: ترقيقهما وتفخيمهما، وهما المرادان بالتسوية، ثم ترقيق ﴿صهرا﴾ فقط.

في لفظِ صهرًا مع قـديرًا مُطلَقـا ٢٦٠ تسويةً أو بقديرًا رقِّقـا واثْبِـتَن[٥]

أي: إذا اجتمع ﴿صهرا﴾ مع ﴿قديرا﴾ ففيهما ثلاثة أوجه وهي: ترقيقهما مطلقًا وقفت على ﴿قديرا﴾ أو وصلتَهُ ٢، ثم تفخيم ﴿صهرا﴾ وترقيق ﴿قديرا﴾.

(والكل إن جمعْتَ)، وهي ﴿حجرا﴾ و﴿صهرا﴾ و﴿قديرا﴾، كان فيها أربعة أوجه وهي المبينة بقولنا: (فَخِّم) الكُلِّ (أَو لا) تُفَخِّمهَا بل رقِّق الجميع (أو رِقُّ ﴿صهرا﴾) فقط (أو ﴿قديرا﴾) فقط و(يتلِ) ذلك مُحَرَّرًا مُتْقنا (وإن تقف إلى ﴿ظهيرا﴾)، وبذلك يجتمع مع ما ذُكِر الراء المضمومة، وهي في كلمة ﴿الكافر﴾

---

(١) النور: ٥٢.
(٢) في (ع) مابين المعقوفتين زائد.
(٣) ما بين المعقوفتين في (م) [له في همزة ﴿الفائزون﴾ وقفا التسهيل].
(٤) الفرقان: ٥٣.
(٥) بإجراء همزة القطع كهمزة وصل للضرورة.

(قد روى) أهل الأداء في ذلك (سبعًا) من الأوجه فإن أردتها: **(فرقق كلا)** من الراءات، مضمومة ومنصوبة١ **(أو رقق سوى ذي الضم)** ففخمه وحده ٢، (أو) رقق سوى **(﴿حجرا﴾ فقط)** ففخمه وحده ٣، **(أو فخما ﴿حجرا قديرا﴾)** مع ترقيق غيرهما ٤، **(أو فخما** ﴿حجرا﴾، و﴿قديرا﴾، (و ﴿صهرا﴾ **تعظما)** مع ترقيق الباقيات، **(ومعَ ذا)**؛ أي: ومع تفخيمك ﴿حجرا﴾، و﴿قديرا﴾، و﴿صهرا﴾ **(وجهي ﴿ظهيرا﴾ إقرا**[1])؛ أي: اقرأ ﴿ظهيرا﴾ حينئذ بالتفخيم أو الترقيق ٦، وفي حالة تفخيمها يكون ﴿الكافر﴾ مرققا **(أو رققنَّ غير ﴿صهرا﴾ ﴿حجرا﴾)** وهذا هو الوجه / ١٣٣/ السابع، وبالله التوفيق.

ومن سورة النمل إلى سورة الروم

وحفصُ إن يَقرَأْ بقصرٍ وَوَقَف ٢٦٥ فياءَ آتانِيَ حِينئذْ حَذَف

أي: إن قرأ حفص عن عاصم بقصر المنفصل، ووقف على كلمة ﴿آتان﴾ من قوله تعالى: ﴿فما آتاني الله﴾[2] اختبارًا، حذف ياءها حينئذ ووقف على النون، أما إذا مَدَّ المنفصل سواء قرأ بالسكت أم بتركه، فله في الوقف عليها حذف يائها وإثباتها فالأوجه خمسة.

(وَمُسْتَقِرًّا لَم يُفَخِّمْ إنَ قَصَر)؛ أي: لم يفخم الأزرق راءها إن قصر البدل، فله [مع][3] ترقيقها القصر مع التسهيل والإبدال في ﴿أأشكر﴾[4] ٢، **(أَوْ إن يُوَسِّط)**، كذلك لا يفخمها حال كونه **(مُسْهِلا)** ثاني همزتي ﴿أأشكر﴾ فله حينئذ ترقيقها مع الإبدال [5]والتسهيل ٢، وله مع تفخيمها الإبدال فقط ١، أما مع المد في البدل

---

(١) بهمزة قطع للضرورة.

(٢) النمل: ٣٦.

(٣) في (ع) مابين المعقوفتين زائد.

(٤) النمل: ٤٠.

(٥) في النسخة لدي مع الإبدال مكررة مرتين، والصواب المثبت هنا.

فله ترقيقها وتفخيمها وعلى كل التسهيل والإبدال في ﴿أأشكر﴾ ٤، جرى على ذلك كثير من المحررين فالأوجُه فيها عنه[1] (تسعٌ ظَهَر) توضيحها فيما نظمناه

وَرِقُّ خـيرًا إن بِفَـتحٍ سُـهِّلَت ٢٦٧ آللهُ أو بـالعكسِ سـتَّةٌ آتَـت

أي: للأزرق في قوله تعالى: ﴿وسلام على عباده الذين اصطفى﴾ الآية[2]، تعيين ترقيق راء ﴿خيرٌ﴾ مع فتح ﴿اصطفى﴾ وتسهيل همزة ﴿الله﴾، وكذلك يتعين ترقيقها مع التقليل والإبدال، ولا يجوز تفخيمها في هذين الوجهين، أما مع الإبدال والفتح أو التسهيل مع التقليل فيجوز / ١٣٤/ الترقيق والتفخيم، فالأوجه ستة آتت للأزرق، وبالله التوفيق.

وعَـنْ هِـشامٍ إن رَأىٰ يَفْـتَحْ بِمَـدّ ٢٦٨ تحقيـق آأَشـكُر بـلا فَـصلٍ يُعَـدّ

وإن يَمِـلْ رَأىٰ فَحَقِّقًـا بِـلا ٢٦٩ فَـصل فقـط فـستَّةٌ فِيهَـا تَـلا

وَاخصُصْ خطابَ يفعلُوا عنهُ بِمَـدّ ٢٧٠ كـذاكَ عَـنْ أخيـهِ أو سـكتٍ وَرَد

أي: يُعَد وجه عدم الفصل مع التحقيق عن هشام، ويحرر مع وجهي التسهيل والتحقيق مع الإدخال في ﴿أأشكر﴾ إذا فتح حرفي ﴿رآى﴾ مع مد المنفصل ٣، أما مع القصر في المنفصل فلا يُعَد وجه عدم الفصل مع التحقيق، ولا يكون له مع القصر إلا التسهيل والتحقيق مع الإدخال فيهما فتكون الأوجه خمسة حالة الفتح، أما مع الإمالة فلا يأتي غير التحقيق بلا فصل، يُضَم لأوجه الفتح فتصير ستة تلا وقرأ بها هشام.

وله في آية ﴿صنع الله الذي أتقن كـل شـئ﴾ إلى ﴿يفعلـون﴾[3] ثلاثـة أوجـه

---

(١) في (ع) عنده.
(٢) النمل: ٥٩.
(٣) النمل: ٨٨.

وهي الغيب في ﴿يفعلون﴾ مع القصر والمد، ثم الخطاب مع المد لا غير (ولأخيه) أعني ابن ذكوان في هذه الآية خمسة أوجه، وهي الخطاب مع المد بسكت وعدمه، ومع التوسط بالسكت ٣، ويجوز له الغيب والخطاب مع التوسط وعدم السكت، والله الموفق.

ومن سورة الروم إلى سورة يس

جَهِّـلْ بِتَخرُجُـوا بِمَـدٍّ أو بِسَكت ٢٧١ عندَ ابن ذكوانٍ فَقَط ....

أي: إن تُجَهِّل ﴿ومنها تخرجون﴾ [١]؛ أي: بناؤها للمجهول يختص عند ابن ذكوان بحالة / ١٣٥/ السكت مع التوسط أو المد، وبحالة المد بلا سكت، أما حالة التوسط مع عدم السكت فيجوز له فيها التسمية والتجهيل فالأوجه [عنده] [٢] خمسة (وَإن سَكَت) (حفصٌ فما ضُعفا بِضَمٍّ قَد تَلا) فيتعين له مع السكت فتح ﴿ضعفا﴾ في الثلاثة، ويجوز مع القصر والمد بلا سكت الفتح والضم فيها فهي خمسة: (وَقِف بِيَا في ﴿اللاء﴾ عَمَّن سَهَّلا) (أَو رُم) بالتسهيل مع القصر أو المد (كَوَصل)، أما من قرأها بالياء الساكنة فلا يقف إلاّ بها [٣]، (وابن ذكوان قَصر) همزةَ (﴿أتوها﴾ [٤] مع سكتٍ) في المفصول و(أل)، والموصول (وَ) مَع (مَيلٍ) لألِفْ أَقْطَارِها، أما مع عدم السكت عند الإمالة فله الوجهان القصر والمد فتكون أوجه الإمالة ثلاثة (وحَظَر تفاوُتَ السَّكتِ إذًا)؛ أي: منع تفاوت السكت عند الإمالة مع قصر الهمزة فلا بد من سكته على المفصول و(أل)

---

(١) في النسخة لدي ومنها تخرجون مكررة مرتين، والصواب المثبت هنا.

(٢) في (ع) مابين المعقوفتين زائد.

(٣) في (ع) بالتاء.

(٤) لا يتزن البيت إلا بحذف الألف بعد الهاء للضرورة.

والموصول (وَمَدَّهَا)؛ أي: مد همزة ﴿أتوها﴾ (بسكت أُولَى[١] مع فتح ﴿اقطارها﴾[٢])، وسواء أكان ذلك مع التوسط أو المد، فهي خمسة مع الفتح فتكون أوجهه في هذه الحالة ثمانية إلى ﴿مسئولا﴾[٣] أما إلى ﴿يسيرا﴾ فتكون الأوجُه سبعة لا تخفى.

وفي اذكروا ذكرا كثيرا إن تَقِف ٢٧٥ سَوِّهِمَا أو فَخِّمَا ذِكْرًا عُرِف

مَعْ قصرٍ او مَدٍّ وَإِن وَسَّطْتَ لا ٢٧٦ تُرَقِّقَا غيرَ كثيرًا انجَلَى

أي: إذا اجتمع للأزرق لفظ: ﴿ذكرا﴾ [والمنصوبة المنونة الموقوف عليها][٤] في نحو قوله تعالى: ﴿يأيها الذين آمنوا اذكروا الله ذكرا كثيرا﴾[٥] /١٣٦/ كان في ذلك سبعة أوجه وهي: تسويتهما ترقيقًا وتفخيمًا أو تفخيم ﴿ذكرا﴾ فقط مع قصر البدل ومده في الثلاثة، ثم توسيط البدل مع تفخيم ﴿ذكرا﴾ لا غير تكون سبعة، أما إذا وصلت كثيرًا بما بعدها ففيها ثمانية أوجه، وهي هذه السبعة وزيادة تفخيم ﴿كثيرا﴾ [حال توسط البدل][٦] ويؤخذ ذلك من قولنا في القواعد: (وَإِن وَصَلْتَ عَمِّمَا).

واهمِزْ لقالونَ النبيِّ إلَّا ٢٧٧ وإن بِوقفه وَأَبدِلْ وَصْلاً

أي: إن قالون في الأحزاب ليس له في الوقف على [لفظ][٧] ﴿النبي﴾ قبل

---

(١) في المخطوطة أولًا.

(٢) الأحزاب: ١٤، وأجرى همزة القطع في أقطارها كهمزة وصل للضرورة.

(٣) الأحزاب: ١٥.

(٤) في (ع) سقط مابين المعقوفتين.

(٥) الأحزاب: ٤١.

(٦) في (ع) مابين المعقوفتين [حالة التوسط].

(٧) في (ع) مابين المعقوفتين زائد.

﴿إن أراد﴾[١]، و﴿النبي﴾ قبل ﴿إلا أن يؤذن﴾[٢]، غير الهمز لانعدام سبب الإبدال، وهو اجتماع الهمزتين وليس له في الوصل إلا الإبدال بياء مشددة، وما ورد من تسهيلها فضعيف، قال بعضهم:

و ﴿للنبيِّ إن﴾ ﴿مع النبيِّ إلا﴾ ادِّغَامُهُ علىٰ المَروِيِّ
وفي كفايةِ أبي العِزِّ ظَهَر تسهيله وهُو بالضعفِ اشتَهَر

وقال العلامة الطباخ:

وقف لقالون بهمزٍ في النبي من قبلِ إن إلا وفي الوصلِ أُبي

وقال بعضهم:

همز النبيّ لقالونٍ كما نقلا في غير موضعيَ الأحزاب إن وصلا
كالوقف إذ لم يكن فيه له سبب لجمع همزين حتىٰ يوجب البدلا
موافق لسواه فهو أرجحُ من تسهيلها ولهذا عنه قد عدلا[٣]

§§§

منسأتهْ فتحا لهمزه حظر ٢٧٨ هشامهم وبا كبيرا إن قصر

أي: منع هشام فتح همزة ﴿منساته﴾ في سبأ[٤]، والباء في ﴿كبيرا﴾ من ﴿والعنهم لعنا كثيرا﴾[٥] إن قصر المنفصل، أما مع المد فيجوز الوجهان فيهما.

(١) الأحزاب: ٥٠.
(٢) الأحزاب: ٥٣.
(٣) الأبيات من البسيط.
(٤) الآية: ١٤.
(٥) الأحزاب: ٦٨.

ومن سُورَةِ يسٓ إلى سُورَةِ الزخرف

يــس إن قَلَّــلَ ورشٌ أدغَمَــا ٢٧٩ وأزرقٌ حينئــذٍ قــد حَتَّمَــا
مَــدَّ البــدلْ كَمَــا إذَا أظهَــرَ مــعْ ٢٨٠ فــتحٍ بهــا فخمــسةٌ عنــه تَقَــعْ

أي: إذا قلل ورش ياء ﴿يس﴾ أدغم نونها في الواو، فإذا فتح الياء أدغم النون في الواو أو أظهرها، فهي ثلاثة أوجه عامة لورش الصَّادق بالأزرق والأصبهاني، فإذا وصل الأزرق إلى قوله تعالى: ﴿فهم غافلون﴾[1] كان له خمسة أوجه لجمعها مع البدل وهي: التقليل مع الإدغام ومد البدل ١، ثم الفتح مع الإدغام وتثليث البدل ٣، ثم الفتح مع الإظهار ومد البدل لا غير ١، فهي خمسة أوجه تقع عنده في هذه الآية وتستفاد كلها من البيتين.

ولهشام في آية ﴿وما لي لا أعبد الذي فطرني﴾ إلى ﴿آلهة﴾ سبعة أوجه وهي: فتح ﴿مالي﴾ مع ثلاثة ﴿أأتخذ﴾ وعلى كل القصر والمد في المنفصل، ثم إسكان ﴿مالي﴾ مع مد المنفصل، وتحقيق ﴿أأتخذ﴾ بدون إدخال، وقد أفدنا [تخصيص][2] هذا الوجه [له][3] بقولنا:

أَأَتَّخِــذْ هــشامُ حَقَّقَــهْ بِــلا ٢٨١ فــصلٍ ومَــدَّ حينئــذْ مَــا انفَــصَلا
إن سُكِّنَتْ مَالي............................ ٢٨٢ ....

ولهشام أيضا في قوله تعالى: ﴿ما ينظرون إلا صيحة واحدة﴾ إلى ﴿يرجعون﴾[4] ثلاثة أوجه وهي فتح خاء ﴿يخصمون﴾ مع القصر والمد، ثم كسر الخاء مع المد

---

(١) يس: ٦.
(٢) في (ع) سقط ما بين المعقوفتين.
(٣) في (ع) سقط ما بين المعقوفتين.
(٤) يس: ٤٩، ٥٠.

فقط، وأفاد النظم ذلك بقوله: (وبالمَدِّ يَخُصّ كَسرًا بيخصمُوا) ولهشام في قوله تعالى: ﴿أفلا يعقلون وما علمناه الشعر﴾ إلى ﴿يشكرون﴾[1] أربعة أوجه وهي: الغيب مع القصر وفتح ﴿مشارب﴾ لا غير كما مر في القواعد / ١٣٨ / ، ثم مد المنفصل مع فتح ﴿مشارب﴾ وإمالته، ثم الخطاب في ﴿يعقلون﴾ مع مد المنفصل وفتح ﴿مشارب﴾ لا غير، وهو ما يفيده قولنا:

.... ٢٨٢ ....ويعقلونَ نُصّ

خِطَابُه وافتَح مَشَارِبُ بِمَدّ ٢٨٣ ....

أي: معه و(نُصّ) أنت خطابه؛ أي: ارفعه مُسنِدَهُ إلى هشام من نص الحديث إذا رفعه لقائله: أما ابن ذكوان فله في هذه الآية أحد عشر وجهًا لاجتماع ﴿الكافرين﴾، و﴿مشارب﴾، والخطاب والغيبة في ﴿يعقلون﴾ والسكت وعدمه، وبيانها في قولنا:

.... ٢٨٣ ولابنِ ذكوانَ بِيَعقِلُوا وَرَد

غَيبُهْ .... ٢٨٤ ....

أي: قراءته بالغيب.

..........وفي مشاربُ الاتباعُ حَلّ ٢٨٤ ....

أي: اتباعها ﴿للكافرين﴾ فتحًا وإمالةً، وهذا الاتباع حاصل إذا (وسطتَّ) المنفصل (أو مددتَّ)ـه، فمع التوسط فتحهما وإمالتهما، ومع المد فتحهما لا غير، فهذه ثلاثة (والسَّكتَ حَظَل) ومنع في هذه الثلاثة التي جاءت مع الغيب في ﴿أفلا يعقلون﴾، أما مع الخطاب فتأتي ثمانية أوجه يوضحها قولنا: (أو خَاطِبًا)؛ أي: اقرأ بالخطاب في ﴿يعقلون﴾ (ومِلْهُمَا وافتَحهُمَا)؛ أي: ﴿الكافرين﴾،

(١) يس: ٦٩ - ٧٣.

و﴿مشارب﴾، (أو ثانيا) وهو ﴿مشارب﴾ (أمل بلا سكتٍ نَمَىٰ)، (وإن بمفصولٍ سَكَتَّ افتحهُمَا)، (أو عمم السكت) في المفصول والموصول (مع الفتح) فيهما و(انتمىٰ) ذلك وانتسب له (أو أمل الثاني إذا) وهو ﴿مشارب﴾ مع فتح الأول وهو ﴿الكافرين﴾ في حالة تعميم السكت فهذه ستة أوجه مع الخطاب تأتي حال كونك (مُوَسِّطا) المنفصل، (ومد) المنفصل (وافتح) ﴿الكافرين﴾، و﴿مشارب﴾ (واسكت أو لا) تسكت (واضبطا) ذلك مع عدم التفاوت فهي ثمانية: تضم لثلاثة الغيب تكون أحد عشر وجهًا، ولأبي عمرو ابن العلاء في قوله تعالى: ﴿ويقولون متى هذا الوعد﴾ إلى ﴿يخصمون﴾[1] خمسة أوجه وهي فتح ﴿متى﴾ مع تحقيق همزة ﴿تأخذهم﴾ وإبداله والإخفاء والفتح في خاء ﴿يخصمون﴾ ٢، وتقليل متى مع الهمز والإخفاء فقط، فتقليل ﴿متى﴾ خاص بالإخفاء والهمز، وهو ما يفيده قولنا:

وفِي مَتَىٰ قَلِّل بِهَمزٍ واختَلِس   لابنِ العلا وحَال فتحٍ عنهُ قِس

ولخلاد في قوله تعالى: ﴿ولو نشاء لطمسنا على أعينهم﴾ إلى ﴿لا يبصرون﴾[2] خمسة أوجه وهي عدم السكت، ثم السكت على المد المنفصل وعلى كل الإخلاص والإشمام في صاد ﴿الصراط﴾، ثم السكت على ﴿المدين﴾ المتصل والمنفصل، وهو المعبر عنه بسكت الجميع مع اشمام الصاد فقط، وقد أفاد ذلك قولنا:

واشمِم لخلادِ الصراط إن بَدَا   سكتُ الجميعِ ثم غير ذَا اعدُدَا

أي: أجر غير ذلك من الأوجه وهي الأربعة التي في غير سكت الجميع.

---

(١) يس: ٤٨، ٤٩.

(٢) يس: ٦٦.

(وفي ﴿(أئنك) لمن المصدقين﴾[١] مع (﴿أئنا) لمدينون﴾[٢] (سَوِّيَنْ) هُما في الفصل وعدمه، فافصِلْهُمَا أوْ لا تفصلهما (لدى هشام)؛ أي: عنده إذا قرأتهما بروايته (أوْ ﴿أئنك﴾ افصلن) دونَ ﴿أئنا﴾ فأوجهه فيهما ثلاثة.

ولخلاد ثلاثة أوجه في قوله تعالى: ﴿وهديناهما الصراط المستقيم﴾ إلى ﴿الآخرين﴾[٣]، وهي عدم الإشمام في صاد ﴿الصراط﴾ / ١٤٠/ مع النقل والسكت في ﴿الآخرين﴾ إذا وقفت عليه، ثم الإشمام مع النقل فقط، وهو ما يؤخذ من قولنا:

وَإِن تَقِف في ﴿الآخرين﴾ انقُل لَدَى ٢٩١ خلادٍ إن إشـمَامُهُ الصادَ بَدَا

أما إذا وصل ﴿الآخرين﴾[٤] فله أربعة أوجه وهي: السكت وعدمه على كل من الإشمام والإخلاص.

ولابن ذكوان في قوله تعالى: ﴿وإن إلياس﴾ إلى ﴿تتقون﴾[٥] وصل همزة ﴿إلياس﴾ وقطعها على توسط المنفصل، ووصلها فقط على مَدِّه، فله ثلاثة أوجه تفهم من قولنا:

إلياسَ صِلْ واقطَع بِتَوسِيطٍ بَدَا ٢٩٢ عند ابن ذكوانَ وَصِلْ إن تَمْـدُدَا

وقد ذكر ابن الجزري الخلاف في الطيبة في قوله تعالى: ﴿أصطفى البنات﴾[٦] عن ورش الصادق بالأزرق والأصبهاني بقوله: (وَصْلُ اصطَفَى جُـدْ خُلْـفَ ثَـمّ)

---

(١) الصافات: ٥٢.
(٢) الصافات: ٥٣.
(٣) الصافات: ١١٨، ١١٩.
(٤) الصافات: ١٠٧.
(٥) الصافات: ١٢٣، ١٢٤.
(٦) الصافات: ١٥٣.

ولكنه ذكر الخلف في النشر موزعًا حيث قال: «واختلف عن ورش فروى الأصبهاني كذلك – يعني: وصل الهمزة – [كقراءة][1] أبي جعفر وروى عنه الأزرق بقطع الهمزة على الاستفهام»[2]، انتهى.

قال المنصوري:

إلياسَ خُلفُ الشام أصطَفَىٰ قَطَع   الأَزرقُ وَصْلُ الأصبهاني متبع

وقلنا:

والأصبهاني اخصُص لهُ وصلُ اصطَفَىٰ ٢٩٣ كَذَا له إظهارُ ﴿ن﴾ عُرِفَا

وقد ذكرنا في الشطر الأخير أن الأصبهاني عرف له في ﴿ن والقلم﴾[3] الإظهار لا غير، بخلاف ما في الطيبة المفهوم من قوله:

والخُلْفُ مِزْ نَلْ إِذْ هَوَىٰ   كنونَ لا قالونَ..........................

فإنه استثني قالون في ﴿ن﴾ فبقي ورش بالخلاف من طريقيه لكنه [ذكر في النشر الخلاف عن][4] /١٤١/ ورش من الطريقين [في يس][5]، ولم يذكر عنه الخلاف في ﴿ن﴾ إلا من طريق الأزرق، وجرى على ذلك كل المحررين[6]، وبالله التوفيق.

(١) ما بين المعقوفتين في (ع) [كقراء].
(٢) «النشر» (٢/ ٣٦٠) ببعض تصرف.
(٣) القلم: ١، ٢.
(٤) في (ع) من.
(٥) في (ع) مابين [ ] زيادة.
(٦) ليس في تحريرات المنصوري ويوسف أفندي زاده ذكر تحريرات في «نون والقلم» فلينظر في تعميم المؤلف، لكن نص على الإظهار فقط للأصبهاني الإمام الأزميري وهو كما ذكر المؤلف خلاف ما في الطيبة.

وورد عن الأزرق في راء ﴿الإشراق﴾[١] التفخيم لوجود حرف الاستعلاء بعده، وهو مذهب الجمهور، وورد عنه فيه الترقيق وهو في كثير من [كتب القراءات][٢] لكسر حرف الاستعلاء، فإذا اجتمع مع البدل [جاز][٣] تفخيمه مع ثلاثة البدل، وجاز ترقيقه مع القصر والمد، فإذا كان مع ذلك ذات الياء جاءت له سبعة أوجه، وهي تفخيمه مع خمسة البدل، وذات الياء، و[جاز][٤] ترقيقه مع القصر بالفتح ومع المد بالتقليل، وهو ما أفدناه بقولنا:

وَرَقَّــقَ الأزرقُ رَا الإشراقِ مَــع ٢٩٤ قــصرٍ ومــعْ مَــدٍّ بتقليــلٍ يَقَــع

ومعلوم أن القصر لا يأتي معه غير الفتح:

ولا بــنِ ذكــوانٍ إذا أدغمــتَ إذ ٢٩٥ مع ميلِــهِ المحــراب فالسَّكتُ نُبِذْ

يعني: أن ابن ذكوان إذا أدغم ذال إذ في قوله تعالى: ﴿إذ دخلوا على داود﴾ مع إمالة راء ﴿المحراب﴾[٥] (نَبَذ) السكت ومنع عنده، فله في قوله تعالى: ﴿وهل أتاك نبأ الخصم﴾ إلى ﴿قالوا لا تخف﴾[٦] خمسة أوجه، وهي عدم السكت مع فتح ﴿المحراب﴾ وإظهار ﴿إذ﴾ وإدغامها، ثم مع الإمالة والإدغام كما وضحنا، ثم السكت مع الفتح والإظهار والإدغام.

ولهشام في آية ﴿إن هذا أخي﴾ إلى ﴿وعزني في الخطاب﴾[٧]، ثلاثة أوجه وهي: قصر المنفصل / ١٤٢/ مع فتح ﴿ولي نعجة﴾ فقط، ثم مده مع الفتح والإسكان، ومعلوم أنَّ مده توسط، ودل على ذلك قولنا:

---

(١) (ص١٨).

(٢) في (ع) الكتب.

(٣) ما بين المعقوفتين في (م) [جاء].

(٤) ما بين المعقوفتين في (ع) زائد.

(٥) (ص٢١، ٢٢).

(٦) (ص٢١، ٢٢).

(٧) (ص٢٣).

لي نعجـةٌ افـتح إنْ هـشامٌ قَـصَرَا ٢٩٦ وافْـتَح وسُـكِّنَا بتوسـيطٍ يُـرَىٰ

وتقدم لهشام تعيين إضافة ﴿خالصة﴾[١] مع قصر المنفصل في تقييدات المدود، ويجوز فيها الإضافة والتنوين مع المد.

وَيَـاءُ ذا الأيـدِ بحَـذفٍ قَـد أتَىٰ ٢٩٧ لِكُلِّهِـمْ ويَـا أُولِي الأيـدِي اثْبِتَـا

اتفق القراء على حذف الياء بعد الدال من قوله تعالى: ﴿ذا الأيد﴾[٢] لأنه بمعني القوة كما اتفقوا على إثباتها في ﴿أولي الأيدي والأبصار﴾[٣] لأنه جمع ﴿يد﴾، والله الموفق.

وَرَاء ذِكْـرَىٰ الدارِ إن سُوسِ يُمِـل ٢٩٨ فَـالرَّاء في الدَّارِ بوقفِهَـا أَمِـل

يعني: أن السوسي يعين إمالة لفظ ﴿الدار﴾ في الوقف إذا قرأ بإمالة راء ﴿ذكرى﴾ الواقعة قبل الساكن، فله في قوله تعالى: ﴿إنا أخلصناهم بخالصة ذكرى الدار﴾[٤] وقفا ثمانية أوجه وهي: القصر والمد مع الفتح ﴿ذكرى﴾ وتثليث ﴿الدار﴾؛ أي: إمالته وفتحه وتقليله، ثم إمالتهما لا غير، ويمتنع فتح ﴿الدار﴾، وتقليلها على إمالة ﴿ذكري﴾ لقوة سبب الإمالة في ﴿الدار﴾ وضعفه في ﴿ذكرى﴾ لوقوعها قبل الساكن

وَعَنْـهُ مُـسجَلا عبـادِ أثْبِتَـا ٢٩٩ أو احـذِفًا أو وَاقِفًـا لا تُثْبِتَـا

أي: وعن السوسي العائد عليه ضمير وعنه ثلاث طرق في ياء ﴿عباد﴾ من ﴿فبشر عباد الذين﴾[٥]:

الأولى: إثبات يائها (مُسجَلا)؛ أي: /١٤٣/ مطلقًا، وصلًا ووقفًا، مفتوحة

---

(١) (ص٤٦).
(٢) (ص١٧).
(٣) (ص٤٥).
(٤) (ص٤٦).
(٥) الزمر: ١٧.

وصلًا ساكنة وقفًا.

الثانية: حذفها (مُسجَلا) وصلًا ووقفًا.

الثالثة: إثباتها مفتوحة وصلًا وحذفها وقفًا.

وهو المراد بقولنا: (**أو وَاقِفًا لا تُثْبِتَا**)،

وَضَمَّ يا ﴿يضلْ﴾ وخَاطِبْ يَفْعَلوا ٣٠٠ رويس إن يُظْهِر بِمَدٍّ نَقَلُوا

أي: زاد رويس ضم الياء في قوله تعالى: ﴿ليضل عن سبيله﴾ بالزمر[1] زيادة على الفتح، وخاطب ﴿يفعلون﴾ بالشورى زيادة على الغيب فيها، إن أَظْهَر الإدغام الكبير مع مد المنفصل في الموضعين، فله في قوله تعالى: ﴿وإذا مس الإنسان ضر﴾ إلى الوقف على كلمة ﴿النار﴾[2] سبعة أوجه وهي القصر والمد، وعلى كل الإظهار والإدغام مطلقًا في ﴿جعل لله﴾[3]، ﴿وبكفرك قليلا﴾[4] وإدغام ﴿جعل﴾ وحدَهُ بستة أوجهٍ مع فتح ياء ﴿ليضل﴾ فيها، ثم المدُّ مع الإظهار مطلقًا وضم ياء ﴿ليضل﴾.

وله في قوله تعالى: ﴿ويحق الحق بكلماته﴾ إلى ﴿ويعلم ما تفعلون﴾ بالشورى[5] خمسة أوجه، وهي: القصر مع الإظهار والإدغام، والغيب في ﴿يفعلون﴾ فيها ٢ ثم المد مع الإظهار والغيب والخطاب ٢ ثم المد مع الإدغام والغيب لا غير.

---

(١) الآية: ٨.

(٢) الزمر: ٨.

(٣) الزمر: ٨.

(٤) الزمر: ٨.

(٥) الآيات: ٢٤، ٢٥.

ونُونَ تأمروني[1] معْ فصلِ اعجمي[2] ٣٠١ خصًّا بتوسيط بلا سكت نُمِي

لَدَىْ ابن ذكوان.................... ٣٠٢ ....

أي: خَصَّ ابن ذكوان قراءة ﴿تأمروني أعبد﴾ بنون واحدة بتوسيط المنفصل بلا سكت في الهمز، فله في قوله تعالى: ﴿قل أفغير الله تأمروني أعبد أيها الجاهلون﴾[3] قراءة ﴿تأمروني﴾ بنون / ١٤٤/ واحدة مع هذا الوجه، وقراءتها بنونين مع التوسط والمد والسكت وعدمه فيهما فهي خمسة أوجه.

وخص أيضا فصل ﴿أعجمي﴾ بفصلت؛ أي: قرأها بإدخال ألف بين الهمزتين بحالة التوسط مع عدم السكت، فله في قوله تعالى: ﴿ولو جعلناه قرآنا أعجميا﴾ إلى ﴿وعربي﴾[4] ستة أوجه:

أولها: هذا الوجه، وهو عدم السكت أصلًا مع توسط المنفصل والفصل في ﴿أأعجمي﴾.

الثاني: مثله لكن مع عدم الفصل.

الثالث: عدم السكت مع المد وعدم الإدخال.

الرابع: سكت المفصول وحده مع التوسط وعدم الإدخال.

الخامس والسادس: السكت على الموصول والمفصول مع التوسط والمد وعدم الإدخال فيهما.

قال المنصوري:

وَوجهُ سكتٍ وطويلِ المُنفصِل عَلَيهِمَا فَصل أأعجمي حُظِل

---

(١) كذا بالياء في المخطوطة والصواب حذف الياء للوزن.

(٢) بإجراء همز القطع كهمز الوصل لضرورة الوزن.

(٣) الزمر: ٦٤.

(٤) فصلت: ٤٤.

ومعلوم أن تفاوت السكت في الموصول والمفصول لا يأتي مع المد، وقد نَمَى ذلك ونسبه المُحَرِّرُون لابن ذكوان بمقتضى طرقه.

.... وَعَنْـــهُ ماليــــا ٣٠٢ افــتَح إذا ذَا الــرَّا أَمَــالَ قَارِيــا

مُوَسِّطًا بدونِ سَكتٍ............... ٣٠٣ ....

(وعنه) أي: ابن ذكوان **(افتح)** ياء ﴿مالي أدعوكم﴾ إلى ﴿النجاة﴾[1] مُقَيِّدًا فتحها بعدم السكت مع التوسط وإمالة ﴿النار﴾ ففي هذه الآية لابن ذكوان سبعة أوجه: أولها هذا الوجه المذكور في النظم والستة الباقية هي إسكان ياء ﴿مالي﴾ مع التوسط والسكت / ١٤٥/ وعدمه وفتح ﴿النار﴾ وإمالته فيهما ٤، ثم المد بسكت وعدمه مع فتح ﴿النار﴾ فيهما فقط ٢.

ولابن ذكوان في قوله تعالى: ﴿إن الذين يجادلون في آيات الله بغير سلطان﴾ إلى ﴿جبار﴾[2] ثمانية أوجه وهي: التوسط مع السكت وعدمه، وتنوين ﴿قلب﴾ وفتح ﴿جبار﴾ ٢، ثم عدم التنوين كذلك مع الفتح والإمالة ٤، ثم المد مع السكت وعدمه، وتنوين ﴿قلب﴾ وفتح ﴿جبار﴾ لا غير ٢، وهو ما يفيده قولنا:

.... وَيُنَــــوْ ٣٠٣ وِنْ قَلْـبِ مـعْ مَـدٍّ أَوِ الفـتحِ رَأَوا

أي: مع التوسط، أما عدم التنوين فيكون مع الفتح والإمالة كما وضحنا

وَعَــن رويــس إنْ قَـرَأتَ قَــاصِرًا ٣٠٤ فَاســتَفهِمًا في أعجــمي لا تُخْــبِرًا

أي: إذا قرأ رويس بقصر المنفصل فليس له غير الاستفهام في ﴿أأعجمي﴾ بفصلت، أما إذا قرأ بالمد كان له الاستفهام والإخبار، فله في قوله تعالى: ﴿ولو

---

(١) غافر: ٤١.
(٢) غافر: ٣٥.

جعلناه قرآنا أعجميا﴾ إلى ﴿عربي﴾[1] ثلاثة أوجه كما بَيَّنَا:

وَمَـعَ مَـدٍّ لهـشامٍ قُـل أئـن ٣٠٥ أدخـل مـسهِّلا وحقـق يـا فطـن

بـدون إدخـال وعَـن أخيـهِ نَـصْـ ٣٠٦ بُ [يُرسِلا يُـوحِيَ][2] بالمَـدِّ يُخَـصّ

أي: إن هشامًا له في ﴿أئنكم لتكفرون﴾ إلى ﴿أندادا﴾ بفصلت[3] أربعة أوجه وهي قصر المنفصل مع الإدخال، والتحقيق فقط، ثم مد المنفصل مع الأوجه الثلاثة وهي الإدخال بتحقيق وتسهيل وعدم /١٤٦/ الإدخال مع التحقيق، وفي ذلك يقول المنصوري:

وحيثُمَـا سَـهَّلتَ أو قـصرتَ في أئـنكم لتكفـرونَ امـدُد تَـفِي

وجاء (عَن أَخِيه)؛ أي: ابن ذكوان تخصيص وجه النصب في ﴿أو يرسل رسولا فيوحي بإذنه﴾ في سورة الشورى[4] بوجه مد المنفصل، أما توسطه فيجوز معه النصب والرفع في الكلمتين، فله في قوله تعالى: ﴿وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا﴾ إلى ﴿من أمرنا﴾[5] ستة أوجه وهي عدم السكت والسكت في المفصول مع نصب الكلمتين مع التوسط والمد، ثم رفعهما مع التوسط فقط بسكت وعدمه.



(١) فصلت: ٤٤.

(٢) في المخطوطة يرسل ويوحي، وزدنا الألف وحذفنا الواو للوزن.

(٣) الآية: ٩.

(٤) الشورى: ٥١.

(٥) الشورى: ٥١.

سورة الزخرف والدخان

لَمَّا مَتَاعُ لهشامٍ خَفَّفَا ٣٠٧ مَع فتحِ جَا والمَدَّ عَنهُ فاعرِفَا

أي: أن هشامًا خصص تخفيف ﴿لما متاع الحياة الدنيا﴾[(١)] بفتح ﴿جاء﴾ ومد المنفصل، أما تشديدها فيأتي مع القصر والمد، فله في قوله تعالى: ﴿وإن كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا﴾ إلى ﴿فبئس القرين﴾[(٢)] أربعة أوجه وهي قصر المنفصل مع تشديد ﴿لما﴾ وفتح ﴿جاء﴾ ثم المد مع التشديد والفتح والإمالة، ومع التخفيف والفتح.

رويسُ إن يَفْتَح [عِبَادِ][(٣)] لا مَنع ٣٠٨ قصرًا وَمَا هَا السَّكتِ حينئذْ تقع

أي: أن فتح ياء ﴿يا عبادي لا خوف عليكم﴾ بالزخرف[(٤)]، مخصوص عند رويس بمد المنفصل وعدم هاء السكت وله مع الإسكان هاء السكت وعدمها مع وجهي المنفصل فهي خمسة أوجه، والله الموفق.

وليس في سورة الدخان شئ خارج عن القواعد / ١٤٧/



(١) الزخرف: ٣٨.

(٢) الزخرف: ٣٨.

(٣) ما بين المعقوفتين في (ع) [عباد] وهو الصواب.

(٤) الآية: ٦٨.

ومن سورة الجاثية إلى الممتحنة

وَوَاو هــزْؤًا مُنِعَــتْ مَــعْ مَــدِّ شي ٣٠٩ وَسَــكْت مَفْــصُولٍ لخَــلادٍ أُخَي

هذا البيت خاص بآية ﴿وإذا علم من آياتنا شيئا اتخذها هزؤا﴾[1] مع الوقف عليها، وفيها أوجه عشرة لخلف وهي: عدم السكت أصلًا، ثم سكت ﴿شيئا﴾ وتوسطه مع وجهي ﴿هزؤا﴾ في الثلاثة بستة، ثم سكت المفصول و﴿شيئا﴾ وتوسطه مع وجهي ﴿هزؤا﴾ فيهما تتم عشرة يمتنع منها لخلاد وجه واحد وهو سكت المفصول وتوسط ﴿شيئا﴾ المعبر عنه في النظم بمد ﴿شيئا﴾[2] تكون تسعة لخَلادٍ.

ولهــشامٍ إن قَــصَرتَ المُنفَــصِل ٣١٠ تسهيلُ أذهَبـتُم بـلا فَـصلٍ حُظِـل

فله حينئذ الفصل بالتحقيق وبالتسهيل

وَمَــعَ مَــدٍّ قَــصْرَ أذهبــتم مَنَــع ٣١١ مُحَقَّقَــــــــــا ....

فله مع المد ثلاثة أوجه وهي: قصر ﴿أأذهبتم﴾؛ أي: عدم الفصل فيها بالتسهيل، والفصل فيها بالتحقيق وبالتسهيل، (فـ) الأوجه (خَمسةٌ عنه تقع) في ﴿أأذهبتم﴾ إذا اجتمعت مع المنفصل.

(ولابنِ ذكوانَ بِمَدٍّ)؛ أي: معه (مَيِّلا زَادَ) مع السَّكتِ وعدمه، (كذا مَعْ ميلهِ الراءَ انقُلا)؛ أي: أمال ﴿زاد﴾ (مع مَيْلِهِ) اللفظ ذا الراء، وهو ﴿النار﴾ ولا يكون إلا مع التوسط بسكت وعدمه.

(وَ﴿شاربين﴾ إن يُمِلْهَا وحدها) دون ﴿زاد﴾ و﴿النار﴾ (وسط) المنفصل بسكت وعدمه، (ومل كلا) من ﴿الشاربين﴾ و﴿النار﴾ و﴿زاد﴾ مع التوسط فقط

---

(١) الجاثية: ٩.

(٢) أي: مع إبدال الهمز واوًا.

(بلا سكت) في المفصول، و(انتهى) بذلك / ١٤٨/ تحرير هذه الآية.

وجملته أحد عشر وجهًا إذا ابتدأت من قوله: ﴿مثل الجنة﴾ إلى ﴿تقواهم﴾[(١)]، وهي: توسط المنفصل عليه فتح ﴿الشاربين﴾ و﴿النار﴾ مع السكت، وعدمه وفتح ﴿زاد﴾ وإمالته فيهما ٤، ثم إمالة ﴿النار﴾ و﴿زاد﴾ مع السكت وعدمه ٢، ثم إمالة ﴿الشاربين﴾ وحدها بسكت وعدمه ٢، ثم إمالة الجميع ﴿الشاربين﴾ و﴿النار﴾ و﴿زاد﴾ ١ بلا سكت، ثم المد مع السكت وعدمه وإمالة ﴿زاد﴾ فقط ٢، فالجملة أحد عشر وجهًا.

(**وَلَمْ يُمِلِ**) [أي][(٢)] ابن ذكوان راء ﴿نزلة (أخرى)﴾[(٣)] (**إذا سَكتٌ جَرَىٰ**) قبل الهمزة (وما فتحْ) راء أخرى بل أمالها (**مَعَ مَيلِ هَمـز**) في ﴿رأى﴾ (دون را)ئهـا، فله في قوله تعالى: ﴿ولقد رآه نزلـه أخـرى﴾ إمالـة الهمـز والـراء معًـا في ﴿رآه﴾ وفتحهما معا بدون سـكت مـع فـتح ﴿أخـرى﴾ وإمالتهـا فيهمـا بأربعـة ٤، ثـم السكت وفتح ﴿أخرى﴾ فقط مع فتح الحرفين وإمالتهما في ﴿رآه﴾ ٢، ثـم إمالـة الهمزة وحدها بسكت وعدمه مع إمالة ﴿أخـرى﴾ فيهمـا ٢، فهـي ثمانيـة أوجـه جرى على ذلك الميهي وغيره من المحررين، ومنع الأزميري منها وجه الـسكت مع إمالة الهمزة[(٤)].

وعبارة متن الطباخ وشرحه في هذا الموضع معكوسة، وربما كان ذلك من

---

(١) محمد: ١٥- ١٧.

(٢) في (ع) مابين المعقوفتين زائد.

(٣) النجم: ١٣.

(٤) إنما خالف الأزميري لاختلاف ما وجده في كتاب التيسير وغيره عما ذكره ابن الجزري في النشر نقلًا عن ما في هذه الكتب، وهذا من أمثلة اختلاف المحررين لاختلافهم في الاعتماد على نقل ابن الجزري، وانظر: «النشر» (ج٢ص٤٦)، و«بدائع البرهان» مخطوط (ص ١٩٤).

تحريف النساخ، والتحقيق ما ذكرناه؛ لأن راوي إمالة الهمز دون الراء هو الصوري[١]، وهو الذي روى إمالة / ١٤٩/ ذات الراء عن ابن ذكوان.

(وأزرقُ إن عادًا الأولى قصر) همزتها (خمسةُ آتى مع سِوَاها) من تغليظ اللام بعد الظاء وترقيقها بأوجُهِ البدل الجائزة معها، (تُعْتَبَر) ولا يمنع منها شيء، ففي قوله تعالى: ﴿وأنه أهلك عادا الأولى﴾ إلى ﴿تتمارى﴾[٢] على قصر البدل في ﴿الأولى﴾ فتح ﴿فغشاها﴾ مع ثلاثة البدل في ﴿آلاء﴾، ثم تقليلها مع التوسط والمد، ولا اعتبار لقصر همزة ﴿الأولى﴾ حينئذ (وَعِندَ غيرِ القصرِ أَتْبِعِ السِّوَىٰ)؛ أي: اجعل سواها من البدل تابعًا لها فعلى توسطها توسطه وعلى مَدِّهَا مده، ويُرَاعَى في ذلك حكم الياء الغير الرَّأسِيَّة[٣] مع البدل، وتراعي زيادة ترقيق اللام بعد الظاء في ﴿أظلم﴾ مع المد والفتح في ذلك كله، ولا يخالف الأزرق القواعد هنا في شيء، وإنما نبهنا عليه للاختلاف في همز ﴿عادا الأولى﴾ المغير بالنقل، والله الموفق.

(وَلَم يُغَلِّظ) الأزرق (لام صلصالٍ اذ[٤] رَوَىٰ تفخيمَ) رَاء ﴿تُخسِرُوا الميزَان﴾ فله مع تفخيمها قصر البدل ومده وترقيق لام ﴿صلصال﴾[٥]، أما مع ترقيق ﴿تخسروا﴾[٦] فله ثلاثة البدل، وعلى كل ترقيق لام ﴿صلصال﴾

---

(١) محمد بن موسى بن عبد الرحمن بن أبي عمار، وقيل: ابن أبي عمارة، أبو العباس الصوري الدمشقي، ثقة مشهور، أخذ عن ابن ذكوان، وعبد الرزاق الإمام، أخذ عنه الداجوني، والمطوعي، توفي سنة ٣٠٧هـ «معرفة القراء» (١/ ٢٥٤)، «غاية النهاية» (٢/ ٢٦٨).

(٢) النجم: ٥٠ - ٥٥.

(٣) أي: التي ليست برأس آية. ولو قال المصنف غير الرأسية لكان أولى.

(٤) بإجراء همزة القطع في (إذ) كهمزة الوصل لضرورة الوزن.

(٥) الرحمن: ١٤.

(٦) الرحمن: ٩.

وتغليظها، فله في ذلك ثمانية أوجه.

(**ومَا مَدَّ**) الأزرقَ (**البَدَلْ**) حال كونه (**مفخما**) راء (﴿تنتصران﴾)[(١)] فله مع تفخيمها قصر البدل وتوسطه لا غير، وله ترقيقها ثلاثة البدل، و(**قد** / ١٥٠/ **نقل**) ذلك المُحَرِّرون عن الأزرق.

(**وإن يرقق**) الأزرق (**لام** ﴿**طال**﴾) في آية ﴿ألم يأن للذين آمنوا﴾ إلى ﴿الفاسقون﴾[(٢)] بسورة الحديدِ (**رَقِّقَا مَا ضُمَّ لا غير**)؛ أي: رقق الراء المضمومة، ولم يفخمها حينئذ فله مع قصر البدل ومده تغليظ لام ﴿طال﴾ مع ترقيق ﴿كثير﴾ وتفخيمه، ثم ترقيق لام ﴿طال﴾ مع ترقيق ﴿كثير﴾ لا غير، فهي ستة، ثم توسط البدل مع ترقيق لام ﴿طال﴾، وتغليظه، وترقيق ﴿كثير﴾ فيهما تكون ثمانية، وقد أسلفنا الكلام في ﴿طال، وفصالا، ويصالحا﴾ مع البدل، (**فكن محققا**) وارجع إليه، والله الموفق.

وَعَن رويـسٍ خُـصَّ تخفيـفُ نَـزَل ٣١٩ بالمدِّ معْ تـركٍ لهـا الـسكتِ وَصَـل

يعني: أن رويسًا يَخُصُّ قراءة ﴿وما نزل من الحق﴾[(٣)] بتخفيف الزاي بمد المنفصل مع ترك هاء السكت، أما تشديدها فيجوز معه هاء السكت وعدمها على كل من وجهي المنفصل، فله في آية ﴿ألم يأن للذين آمنوا﴾ إلى ﴿الفاسقون﴾[(٤)] خمسة أوجه وَضَّحنَاهَا، وقد وصل إلينا ذلك عن شيوخنا بما تقتضيه طرق رويس.

---

(١) الرحمن: ٣٥.
(٢) الحديد: ١٦.
(٣) الحديد: ١٦.
(٤) الحديد: ١٦.

ومن سُورَةِ المُمْتَحَنَةِ إلى سُورَةِ الإنسَانِ

(وعن هشام شُد) صاد ﴿(يفصل) بينكم﴾[١] حال كونك (قاصرا) المنفصل (واشدُد وخَفِّفًا [بتوسيطٍ][٢] يرىٰ) في المنفصل ففيها معه ثلاثة أوجه.

(﴿واللاي يئسن﴾)[٣] عند من يقرؤها بالياء الساكنة وصلًا كما / ١٥١/ نطق بها في النظم (أدغما) الياء في الياء باعتبار تلاقي مثلين أولهما ساكنٌ (وأظهِرَا) لتوالي إعلال الكلمة وعروض سكونها، وقد ورد الوجهان (للبزِ معْ وُلْد العلا) أبي عمرو البصري وقد ذكرنا توجيه الإدغام والإظهار في كتابنا حل المشكلات، وفي شرحنا للألفية الخليجية [في القراءات العشرية][٤] بما لا مزيد عليه (و) قد (حُرِّرَا)؛ أي: حَرَّرَ الوجهين لهما جميع المحررين.

وللدوري عن أبي عمرو في قوله تعالى: ﴿عسى ربه إن طلقكن﴾[٥] تقليل ﴿عسي﴾ مع المد والإظهار؛ لأن تقليلها مع القصر ممنوع بما مَرَّ في القواعد، أما فتحها فعليه القصر والإظهار والإدغام، وعليه المد مع الإظهار فهي أربعة تؤخذ من القواعد، فلا داعي لذكرها فيما خرج عنها.

ورَاعَىٰ[٦] في طلقكنّ إن بَدَا ٣٢٢ بذاتِ ضَمٍّ الازرقُ القَوَاعِدَا

أي: إن ابتدأ الأزرق بذات الضم؛ أي: بالراء المضمومة وهي هنا ﴿والملائكة بعد ذلك ظهير﴾[٧]، (رَاعَىٰ) القواعد، وقرأ بما تقتضيه من الأوجه،

(١) الممتحنة: ٣.

(٢) ما بين المعقوفتين في (ع) [بتوسط] والصواب المثبت للوزن.

(٣) الطلاق: ٣.

(٤) ما بين المعقوفتين من (ع).

(٥) التحريم: ٥.

(٦) كذا بالألف المقصورة في المخطوطة والصواب حذف الألف للوزن.

(٧) التحريم: ٤.

فإن ابتدأت من قوله تعالى: ﴿والملائكة بعد ذلك ظهير﴾ إلى ﴿وأبكارا﴾[(١)] كان له في ذلك سبعة أوجه وهي ترقيق ﴿ظهير﴾ مع فتح ﴿عسى﴾ وتغليظ لام ﴿طلقكن﴾ و[ترقيقه][(٢)]، وعلى كل ترقيق ﴿خيرا﴾ وتفخيمه بأربعة، ثم تقليل ﴿عسى﴾ مع تغليظ اللام وتفخيم ﴿خيرا﴾ وترقيقه تكون ستة، ثم تفخيم ﴿ظهير﴾ مع الفتح / ١٥٢/ وترقيق اللام ﴿وخيرا﴾ تتم سبعة، (**وفي سِوَىٰ ذَا**)؛ أي: في سوى بدءه[(٣)] بالمضمومة (**جوز الترقيق في لام**) توجد في ﴿طلقكن﴾، (و) في (﴿خيرا﴾ **عند تقليل يفي**) ويوجد في ذات الياء، وله حينئذ سبعة أوجه، وهي فتح ﴿عسى﴾ مع تغليظ اللام وترقيقها وعلى كل تفخيم ﴿خيرا﴾ وترقيقه ٤، ثم تقليل عسى مع تغليظ اللام وتفخيم خيرًا وترقيقها ٢ ثم ترقيق اللام ﴿وخيرا﴾ ١، ومقتضى القواعد منع ترقيق اللام على التقليل فلا تقاس لام ﴿طلقكن﴾ على غيرها من اللامات، بالله التوفيق.

(**ولابن ذكوان**) في قوله تعالى: ﴿فارجع البصر هل ترى من فطور﴾ إلى قوله: ﴿تفور﴾[(٤)] تسعة أوجه بحسب اجتماع ذات الراء والسكت قبل الهمز [ودال][(٥)] ﴿قد [زينا][(٦)]﴾ والمنفصل فيختص [إظهار قد][(٧)] (**بفتح**) في ﴿هل ترى﴾[(٨)] (**مع مد**) المنفصل (**أو ميله**) ﴿هل ترى﴾ (**بالسكت**) قبل الهمز، ولا

---

(١) التحريم: ٤، ٥.
(٢) ما بين المعقوفتين في (ع) [تغليظه].
(٣) في المخطوطة بدئه.
(٤) الملك: ٣ - ٧.
(٥) في (ع) سقط ما بين المعقوفتين.
(٦) في (م) سقط ما بين المعقوفتين.
(٧) في (م) سقط ما بين المعقوفتين.
(٨) الملك: ٣.

يكون حينئذ في المنفصل غير التَّوَسُّط (ما أَدغَم قَد) في زاي ﴿ولقد زينا﴾[(١)] وهو مُسَلَّطٌ على القيدين، وبيان الأوجه: فتح ﴿ترى﴾ مع السكت وعدمه في ﴿ينقلب إليك﴾[(٢)] وإظهار ﴿ولقد زينا﴾ وتوسط المنفصل ومده ٤، ثم الإدغام مع التوسط فقط مع السكت وعدمه ٢، ثم إمالة ﴿هل ترى﴾ مع عدم السكت والإظهار، والإدغام ٢، ثم السكت مع الإظهار ١، والمنفصل موسط في الثلاثة.

(وَامنَع لَهُ)؛ أي: ابن ذكوان / ١٥٣/ (السكت) قبل الهمز (علىٰ فصل ﴿أأن كان﴾[(٣)]) في سورة ﴿ن والقلم﴾ فله مع الفصل فيها عدم السكت، وله مع ترك الفصل السكت وعدمُهُ.

(و) له (في ﴿الحاقة﴾) في قوله تعالى: ﴿فلا أقسم بما تبصرون﴾ إلى ﴿من رب العالمين﴾[(٤)] (سكتُهُ اتركَن مع غيبِ ﴿يؤمنو﴾) ن (و) يذكرون (بَعدُ[(٥)])؛ أي: الواقعةُ بعد ﴿يؤمنون﴾ [وهي ﴿يذكرون﴾][(٦)]، فترك السكت فيها حاصل (إن يمد) المنفصل فالسكت مع الغيب خاص بحالة التوسط، (وإن يخاطب) في ﴿يؤمنون﴾ و﴿يذكرون﴾ (مَعَ توسيط) في المنفصل (يَرُدُّ) السَّكتَ؛ أي: يمنعه، فالسكت مع الخطاب مَخصُوصٌ بالمد، فهما وجهان كما وَضَّحنَا أما عدم السكت فيأتي مع الخطاب والغيبة بحالة التوسط والمد [فالأوجُه في هذه الآية سِتَّة][(٧)].

---

(١) الملك: ٥.
(٢) الملك: ٤.
(٣) القلم: ١٤.
(٤) الحاقة: ٣٨ - ٤٣.
(٥) ما بين المعقوفتين في (م) [بعد].
(٦) في (ع) ما بين المعقوفتين زائد.
(٧) في (ع) و(م) ما بين المعقوفتين زائد.

ولكل القراء في ﴿ماليه هلك﴾[١] خلاف في إدغام هائها وإظهارها وصلًا ما عدا حمزة ويعقوب فانهما يقرآن ﴿مالي﴾ بحذف الهاء وصلًا، فَعِلَّة المُدغِمِين أنهما مِثلان سُكِّنَ أَوَّلُهُمَا، وعِلَّة المُظهِرِين أن الأولى هاء سكت لا تثبت إلا وقفًا، وحاصل ما يقال في ﴿ماليه هلك﴾، أنها تُدغَم للكل غير حمزة ويعقوب، أو يقف غيرهما على الهاء من ﴿ماليه﴾ وقفة لطيفة وصلًا بنية الوقف لكونها هاء سكت وَعَبَّرَ أهل الأداء عن ذلك بالإظهار وبالسكت / ١٥٤/ وهو الأصَح ! والوجهان فيهما مُفَرَّعَان[٢] على الوجهين في ﴿كتابيه﴾[٣] ﴿إني﴾ للأزرق فالإدغام على النقل، والسكت[٤] على التحقيق قال الميهي:

وعثمــانُ إن ينقــل كتــابيَ أدغَمَــا	وإن حَقَّقَهْ يـسكتْ لطيفًــا بِمَالِيَـه

وقلنا:

وادغِـــمْ لـــورشٍ ماليـــهْ إذا أتَى	نقـــلُ كِتَابِيَـــه وإلا فاســـكُتا

وقال المنصوري:

ووقفـــةٌ لطيفـــةٌ في ماليـــه	لكُلِّهِـــم لِمَـــن رَوَىٰ كتابيـــه
مُحَقِّقًـــا ومَـــنَ نقَلَـــهُ[٥] امتَنَـــع	إظهـــارُهُ والادِّغامُ مُتَّبَـــع

وقال الجمزوى[٦] مقيدا قول الشاطبي:

(وما أوّل المثلين فيه مُسَكَّنٌ).... البيتين:

---

(١) الحاقة: ٢٨.
(٢) في (م) كتب فوق (مفرعان) (موزعان)، وما أثبته هو ما في (ع) وأصل النسخة (م).
(٣) الحاقه: ١٩.
(٤) في (م) (والإظهار) وضرب عليها وكتب فوقها (السكت) وهو ما أثبته كما في (ع).
(٥) كذا في المخطوطة ولعلها بنقله.
(٦) ما بين المعقوفتين في (ع) [الحمزوري].

لدىٰ الـكُلِّ إلا حـرفَ مَـدٍّ فـأظهرًا ... لقالوا وهم في يوم وامدُدهُ مُـسجَلا[١]

لــكلٍ وإلا هــاءَ ســكتٍ بماليــه ... ففيه لهُمْ خُلـفٌ والاِظهـارُ فُـضِّلا

وقلنا في الألفية الخليجية:

ومالـيــهْ هلــكا فيــهِ الخـلافُ لَهُـمْ ... بهاءِ سكتٍ سِوَىٰ في شَاهِرٍ اَغْمَدا[٢]

فاحرص على هذا التحقيق رزقنا الله وإياك التوفيق لما فيه رضاه.

وللأزرق في قوله تعالى: ﴿وأمـا مـن أوتي كتابـه﴾ إلى ﴿ومـا لا تبـصرون﴾[٣] عشرة أوجه تؤخذ من قولنا: (**وفخمًا عنه**)؛ أي: الأزرق (**بِضَم**)؛ أي: بالراء ذات الضم الواقعة في ﴿تبصرون﴾ و(**إن قَصَر**) البَدَل (ورا ﴿ذراعًا﴾ **فُخِّمَت والفتحَ قَرّ**) تفخيم الراء المضمومة خاصٌ بالقصر وتفخيم راء ﴿ذراعا﴾ والفتح فلـه ترقيـق المضمومة مع ثلاثة البدل، وترقيق ﴿ذراعا﴾ والفتح ٣، / ١٥٥/ وله مع القـصر تفخيم ﴿ذراعا﴾ وتفخيم وترقيق ﴿تبصرون﴾ ٢، وله مع التوسط والمد والفـتح تفخيم ﴿ذراعا﴾ وترقيق ﴿تبصرون﴾ ٢، فهي سبعة مع الفـتح أمـا مـع التقليـل، فتـأتي ثلاثــة أوجـه وهــي: ترقيـق ﴿ذراعــا﴾ مــع[٤] التوسـط والمـد وترقيـق ﴿تبصرون﴾ ٢، ثم تفخيم ﴿ذراعا﴾، و﴿تبصرون﴾ مع المد، وهو المستفاد مـن قولنا: (**وفَخِّمَنْهما بمدّ ان قَلّلا**) وهو تتمة الأوجه العـشرة (**والـكُلّ عَـدَّ هَـاؤُمُ**[٥] **مُتَّصِلا**) فهو كلمة واحدة، اسم فعل بمعنى خذوا، وهمزته متوسطة أصالة يوقف عليها لحمزة بالتسهيل مع القصر والمد بـدون خـلاف، ويوقـف للجميـع عـلى الميم الساكنة بدون صلة؛ لأنها مثل ﴿وأنتم الأعلون﴾[٦] وبالله التوفيق.

---

(١) ما بين المعقوفتين في (ع) [مسهلا].
(٢) البيت من البسيط ولم نطلع على الألفية فالله أعلم.
(٣) الحاقة: ٢٥ - ٣٩.
(٤) مع مكررة مرتين في النسخة لدي.
(٥) كذا في المخطوطة والصواب: هاؤمو للوزن.
(٦) في موضعي: آل عمران: ١٣٩، محمد: ٣٥.

تحرير الزهر

الأربع الزهر هي: ﴿لا أقسم بيوم القيامة﴾ و﴿البلد﴾، و﴿ويل للمطففين﴾ و﴿الهمزة﴾، وسميت بذلك لأنها أزهرت بامتيازها عن غيرها باختيار البسملة فيها لمن سكت في غيرها كأبي عمرو ومن معه، واختيار السكت فيها لمن وَصَل غيرها كحمزة وغيره بدون بسملة، وهذا الاختيار لم يرد به نصٌّ، ولكنه لبشاعة الوصل في نحو ﴿المغفرة﴾[1] ﴿لا﴾[2]، و﴿بالصبر﴾[3] ﴿ويل﴾[4]، والمحققون على أن كل قارئ على أصله /١٥٦/ ولا بشاعةَ، فأمثالها في الآيات كثير، مثل ﴿العظيم. لا إكراه﴾[5]، وتظهر ثمَرةَ هذا الخلاف الاختياري، إذا جَمَعْتَ بين آخر غيرها وأوله، وآخر غيرها وأول الزهر، أو جَمَعت بين آخر غيرها وأولها، وبين آخرها وأول غيرها، فللزهر حالتان:

الأولى: لو قرأت من آخر المزمل إلى أول القيامة فالمُبَسْمِل على حاله بأوجُهِهِ الثلاثة، بدون تكبير أو الثمانية مع التكبير وغيره، والساكت بين المزمل والمدثر يبسمل بين المدثر والقيامة، بثلاثة أوجه أو بثمانية أيضًا أو يسكت بينهما فهي أربعة بدون تكبير، أو تسعة به تُضَم لما سبق من الثلاثة أو الثمانية تكون سبعة أو سبعة عشر والواصل بين المزمل والمدثر له بين المدثر والقيامة الوصل والسكت، تكون تسعة بلا تكبير، وتسعة عشر مع التكبير.

الحالة الثانية: لو جَمَعت بين آخر المدثر وأول القيامة، وبين آخر القيامة وأول الإنسان، فالمبسمل له ثلاثة البسملة بدون تكبير وثمانيتها بالتكبير وغيره

---

(١) المدثر: ٥٦.
(٢) القيامة: ١.
(٣) العصر: ٣.
(٤) الهمزة: ١.
(٥) البقرة: ٢٥٥، ٢٥٦.

بينهما، وفي الاختيار يُزاد السكت بلا بسملة على كل وجه منها بين القيامة والإنسان تكون ستة بلا تكبير وستة عشر مع التكبير /١٥٧/، والساكت بين السورتين يزيد الوصل بين القيامة، و﴿هل أتى﴾، والواصل يصل بين الجميع لا غير تكون تسعة بلا تكبير، وتسعة عشر مع التكبير، وقد نَظَمتُ الحالتين في الأبيات الآتية فقلت:

للزُّهـرِ إنْ مـع سِـوَاها اجتَمَعَـت	٣٣٠	حـالانِ فـالأَوَّلُ إنْ تـأخرت
سَـوِّهِمَا مُبَسـمِلا ثـمَّ اسـكُتَن	٣٣١	بِغَيرِهَـا وفيهـا [1] بَـسمِلْ واسْكُتَن
وَصِل سِوَاها وَبِها اسكُت أو صِلا	٣٣٢	والشـانِ إن تَقَـدَّمَت فَبَـسمِلا
في الكُلِّ ثـم اسكُت بمـا يَـلِي علىٰ	٣٣٣	كُلٍّ مِـنَ الوُجُـوهِ سِـتٌّ تُجْـتَلَىٰ
واسكُت بِكُلٍّ أو صِلِ الغيرَ وَصِلْ	٣٣٤	كِلَيهِمَـا فالتِّـسعُ فيهمَـا نُقِـل
وتـسعةٌ مـع عـشرةٍ مُكَـبِّرَا	٣٣٥	إن رُمتَ عَدَّهَا تَكُـنْ مِمَّـنْ دَرَىٰ

ومن سُورَةِ الإِنسَانِ إلى آخر القرآن العظيم

(﴿سلاسلا﴾[2] في) حال (القصر) للمنفصل (حفص قد قصر) ها فقرأها بلام ساكنة بدون الألف المنقلبة عن التنوين (وقفا)؛ أي: حالة الوقف عليها، وله مع المد الألف وتركها و(كذا) قرأها (رويس) مثل حفص إذا وقف عليها (والوصل) فيها؛ أي: ﴿سلاسلا﴾ (استقَرَّ) (بدون تنوين له)؛ أي: لرويس (عكس هشام) فإنه وصلها بالتنوين ووقف فيها بالألف حال قصر المنفصل، وله مع مَدِّه الوجهان؛ أي: الوقف بالألف والوصل بالتنوين كحالة القصر والوقف /١٥٨/

---

(١) كذا في المخطوطة والبيت يتزن (بغيرها فيها فبسمل)

(٢) الإنسان: ٤.

بغير ألف والوصل بلا تنوين كحفص ورويس حال قصرهما، وهذان الوجهان أيضًا لرويس حال مد المنفصل.

ولهشام في ﴿وما تشاءون إلا أن يشاء الله﴾[١]، تعيين الخطاب في ﴿تشاءون﴾ على القصر في المنفصل، وجواز الخطاب، والغيبة على المد، وهذا مستفاد من قولنا: (**خَاطِب يشاءُون علىٰ قَصرٍ يُرَام لَهُ**).

(**ومُدَّ فاكهينَ**) أي:إنه يتعين لهشام مَدّ ﴿فاكهين﴾[٢]؛ أي: قراءتها بالألف بعد الفاء على قصر المنفصل، أمَّا مع مَدِّهِ فله في ﴿فاكهين﴾ حذف الألف وإثباتها، وذلك في سورة التطفيف، (**ثُمَّ عن أَخِيه**)؛ أي: ابن ذكوان (**إن مَدّ) المُنفَصِل (فَغَيِّب**) ﴿يشاءون﴾ فقط في سورة الإنسان (**وامدُدَن**) ﴿فاكهين﴾ بسورة التطفيف، ولا حذف له مَع [المَدِّ][٣]، أما مع توسط المنفصل فله الخطاب والغيبة في ﴿وما تشاءون﴾ والقصر والمد في ﴿فاكهين﴾.

(**وعنه**)؛ أي: ابن ذكوان راء (﴿أدراك﴾[٤] و) راء (﴿الأبرار﴾)[٥] (**فَسَوِّ**) هِمَا في الفتح والإمالة، (**أو افتح ﴿الأبرار﴾ لا غير**) مع إمالة ﴿أدراك﴾ لقوة إمالة ﴿أدراك﴾ عن إمالة ﴿الأبرار﴾ (**رَأَوا**) ذلك واعتمدوه، وهذا بعد مستثنى من قولنا فيما سبق: (**والألفاتُ قبلَ را وبعدها**) البيت:

ولابــنِ جمــازٍ فَــشَدِّد أُقِّتَــت ٣٤٢ إن هُمِــزَتْ وَعِنــدَ واوٍ خُفِّفَــت

(١) الإنسان: ٣٠.

(٢) المطففين: ٣١.

(٣) ما بين المعقوفتين في (م) [مد]وماأثبتناهمافي(ع).

(٤) في ١٣ موضع: الحاقة: ٣، المدثر: ٢٧، المرسلات: ١٤، الانفطار: ١٧، ١٨، المطففين: ٨، ١٩، الطارق: ٢، البلد: ١٢، القدر: ٢، القارعة: ٣، ١٠، الهمزة: ٥.

(٥) في خمسة مواضع: آل عمران: ١٩٣، الإنسان: ٥، الانفطار: ١٣، المطففين: ١٨، ٢٢.

/ ١٥٩/ وهذا التوزيع؛ أي: تشديد قاف ﴿أقتت﴾[١] مع الهمز وتخفيفها مع الواو هو المُتَعَيَّن لابن جماز بخلاف ما يوهمه متن الطيبة من أن له فيها أربعة أوجه تؤخذ من قوله: (وهَمزُ أُقِّتَت بواوٍ ذَا اختُلِف)، وقوله بعده: (والحذفُ ذو خُلفٍ) وما أثبتناه من توزيع الخلاف لابن جماز هو مقتضى ما يفهم من النشر، وبالله التوفيق.

(وأزرقٌ إن فُخِّمَتْ) رَاء [أي رَاؤُهَا في][٢] ﴿**(لعبرةً)** لمن يخشي﴾[٣] **(فالفتح)** في ذات الياء التي هي ﴿بناها﴾[٤]، **(والإبدالُ)** في ﴿أأنتم﴾ **(عَنه أُثْبِتَا)**، فيتعين على التفخيم فتح ذات الياء، وإبدال الهمزة الثانية في ﴿أأنتم﴾ [أَلِفًا][٥]، أما ترقيقها فيجوز عليه التسهيل والإبدال على كل من الفتح والتقليل فالأوجه خمسة، ولهشام في قوله تعالى: ﴿أيحسب أن لم يره أحد﴾ في سورة البلد[٦] تعيين قصر المنفصل على تسكين الهاء، ويجوز له على الإشباع الوجهان في المنفصل، وهما القصر والمد، وهو ما يفيده قولنا:

وَسَــكِّن الهــاءَ بِلَــم يَــرَه لَدَىٰ ٣٤٢ هــشام إن قَــصرٌ بمنفَــصِلْ بَــدَا

وبعــدَ بــل لا عنــدَ روحٍ خَاطِبًــا ٣٤٣ ....

أي أقرأ بالخطاب في قوله تعالى: ﴿تكرمون﴾[٧] والأفعال الثلاثة بعده **(بالمَدِّ)**؛ أي: معه **(إنْ الادْغام معْه صُوحِبَا)**؛ أي: إذا اجتمع الإدغام مع المد عند

---

(١) المرسلات: ١١.
(٢) في (ع) مابين المعقوفتين زائد.
(٣) النازعات: ٢٦.
(٤) في موضعين: النازعات: ٢٧، والشمس: ٥.
(٥) في (ع) ما بين المعقوفتين زائد.
(٦) الآية: ٧.
(٧) الفجر: ١٧.

روح تعين له الخطاب فيما بعد ﴿بل لا﴾ من الكلمات الأربع، أما الإدغام مع / ١٦٠/ القصر وكذا الإظهار مع القصر والمد فليس له فيها غير الغيب وهو معني قولنا: (وفي سِوَىٰ ذَا الغَيبُ لا غَيرَ بَدَا).

وقد أسلفنا أننا جَرَينَا في تحريرنا فَرش المقرب على ذكر الآيات التي خرجت عن القواعد، وقد وضَّحنا لك ذلك فاحتفظ به، (وراعِ فِيما لم تَرَ القَوَاعِدَا) تَكُن مُلِمًّا بتحرير جميع الآيات، وفقنا الله جميعًا لما فيه رضاه.



باب التكبير

زِد بينَ ليلٍ والضحىٰ التهليلَ عَن ٣٤٥ ملكٍ بدونِ الحمدِ واقصُر وامدُدَن

سبق أن التكبير لجميع القراء وارد عنهم لأول السور بلفظ (الله أكبر) بلا تهليل ولا تحميد من أول الفاتحة إلى أول الضحى، وسبق تحرير ما بين السورتين بالتكبير.

إلا أن المكي - وهو ابن كثير - ورد عنه زيادة التهليل بين الليل والضحى مع خمسة التكبير، وله حينئذ قصر التهليل ومَدُّهُ للتعظيم، ولكن بدون تحميد؛ لأن من ورد عنه التحميد في سور الختم تَرَكَهُ أَوَّل الضحى كما قال المنصوري:

بدءُ الضحىٰ يُترَكُ وجهُ الحمدِ له لأَنَّ صاحبَهُ منهُ أَهمَلَه

وعيَّنَ التكبير فيما بَعْدَه ٣٤٦ بزٌّ وزِد تهليلَهُ وحمدَهُ

لا مع تعوذٍ علىٰ مَا وَرَدَا ٣٤٧ بأنه لآخرٍ أو لابتِدَا

/١٦١/

والحَمْدُ لقنبلٍ وَزِد وجهَين ٣٤٨ لآخِرِ السُّورَة للشَّيخَين

بل للجميعِ زِدْ من آخر الضحىٰ ٣٤٩ لآخرِ الناسِ أتىٰ مُصَحِّحَا

أي: وعيَّنَ التكبير فيما بعد ما بين الليل والضحى - وهو ما بين الضحى وألم نشرح وما بعدهما لآخر القرآن الكريم - الإمام البزي عن ابن كثير، كما زاد التهليل وحده أو مع التحميد من آخر الضحى إلى آخر سورة (الناس) فيكون لفظه (لا إله إلا الله، والله اكبر، ولله الحمد) وينشأ من ذلك خمسة وثلاثون وجهًا بين كل سورتين من ضرب سبعة أوجه في خمسة، وهي سبعة مع التكبير فقط، ومثلها مع التهليل مقصورًا وممدودًا ومثلها مع التحميد مع قصر التهليل أو

مده، وقد خَصَّصْنَا البزي بتعيين التكبير في سور الختم؛ لأنه هو الذي اشتهر عنه إسناد التكبير مُسَلْسَلا، ومفهوم النظم أن غير البزي لا يعين التكبير، وهو كذلك؛ لأن كل رواة العشرة غير البزي اختلف عنه في التكبير وعدمه وعليه فيزيد غير البزي أوجه البسملة بلا تكبير، وقد استثنينا من تعيين التكبير للبزي حالة [الاستعاذة][1] بقولنا: (لا مَعَ تَعَوذِ)؛ أي: حالة ابتدائه من أول ﴿ألم نشرح﴾ أو غيرها مستعيذًا بناء على ما ورد عنه من كون التكبير لأول السورة / ١٦٢/ أو لآخرها، فمن راعى أنه لأولها عَيَّن له التكبير، وابتدأ مستعيذًا مكبرًا بثمانية أوجه على ما مَرَّ تحريره أول الكتاب، ومن راعى أنه لآخر السورة ابتدأ مستعيذًا مبسملًا بأربعة التعوذ مع البسملة بدون تكبير، كما أن من وقف على آخر سورة من سُوَرِ الختم وكان مراعيًا أن التكبير لأول السورة وقف بلا تكبير، فإن راعى أن التكبير لآخر السورة، وأراد قطع القراءة كبر آخر السورة بأي صيغة كانت، فإن كان في الصلاة كبر للركوع ثانية، وكبر ثالثة لسجود التلاوة في آخر العلق، وصَنِيعُنَا هذا من إجراء أوجه البسملة مع الاستعاذة بلا تكبير للبزي على اعتبار أن التكبير لآخر السورة هو ما تقتضيه النصوص، وإن كان المنصوري قال في كتاب الشواهد: «ولا يأتي للبزي هنا غير التكبير»[2] وتبعه على ذلك الميهي والطباخ، فلعله اختار ذلك لتعظيم الختم؛ لأنه ذكر في تحريره ما يفيد الذي جرينا عليه حيث قال:

ومن يَرَ التكبيرَ فيه آخرًا	وقد أراد القطعَ بعدُ كَبَّرَا
فإن أرادَ الإبتداءَ بَسمَلا	ومن يَرِ التكبيرَ فيه أوّلا
يقطعْ على الآخرْ بلا تكبير	وبعدهُ يبدأُ بالتكبير

(١) في (ع) التعوذ.

(٢) «إرشاد الطلبة إلى شواهد الطيبة»، للمنصوري، طبعة دار الصحابة بطنطا (ص٢٨٢).

فينشأ من ذلك حالتان:

الأولى: الابتداء بالسورة مع القطع على آخرها، فعلى اعتبار أن التكبير للأوائل ابتدأ / ١٦٣/ مستعيذًا مُكَبِّرًا بالأوجه الثمانية، ووقف على آخرها بدون تكبير، وعلى اعتبار أن التكبير للأواخر ابتدأ مُستَعِيذًا مبسملًا بالأوجه الأربعة بدون تكبير، ويقف على آخر السورة بالتكبير مقطوعًا عن الآخر أو مَوْصُولًا به بأي صيغ التكبير.

الحالة الثانية: الابتداء بالسورة مع وصلها بالسورة التي بعدها كمن يبدأ ﴿ألم نشرح﴾ إلى ﴿سينين﴾، فعلى اعتبار أن التكبير لأول السورة يبدأ مستعيذًا مكبرًا، فتأتي تسعة أوجه للجمع بين أول السورة وبين آخرها، بأول ما بعدها، وهي قطع الجميع في التعوذ عليه مثله بين السورتين ١، ووصل البسملة بأول السورة في التعوذ عليه مثله بين السورتين ١ ووصل التكبير بالبسملة مع الوقف عليها أو مع وصلها بأول السورة عليهما مثلهما بين السورتين ٢ فهذه أربعة على قطع التعوذ.

وتأتي خمسة على وصله وهي: وصل التعوذ بالتكبير مع الوقف عليه وعلى البسملة، عليه قطع الجميع بين السورتين ١ ووصل البسملة بأول السورة عليه وصل البسملة بأول الثانية ١، ووصل التعوذ بالتكبير بالبسملة مع الوقف عليها أول السورة عليه / ١٦٤/ بين السورتين وصل التكبير بالبسملة مع الوقف عليها ١ ووصل الجميع بالتكبير أول السورة عليه بين السورتين القطع على آخر السورة مع وصل التكبير بالبسملة بأول الثانية ١، وعليه وصل الجميع بين السورتين ١، تكون الأوجه بين السورتين تسعة، ووجه القطع على الآخر مع وصل الباقي في حالة وصل الجميع في الاستعاذة، أننا في التعوذ وصلنا التكبير بالبسملة بأول السورة واعتبرنا الاستعاذة أجنبية فلا تكرار، وعلى اعتبار أن

التكبير لآخر السورة تأتي تسعة أيضًا وهي: أن تبتدئ مستعيذًا مبسملًا بدون تكبير بأربعة التعوذ، وعليها بين السورتين ما يأتي: قطع الجميع في الاستعاذة، عليه بين السورتين قطع الجميع بالتكبير ١، ووصل التكبير بالآخر مع الوقف عليه وعلى البسملة ١ / ٢، ووصل البسملة بأول السورة في التعوذ، عليه بين السورتين وصل البسملة بأول الثانية مع قطع التكبير عن الآخر ١، ومع وصله به موقوفًا عليه ١، وعليه وصل الجميع بين السورتين١ / ٣ باعتبار أن التعوذ أجنبي وأن البسملة موصولة.

ووصل التعوذ بالبسملة مع الوقف عليها: عليه بين السورتين قطع الجميع بالتكبير ١، ووصل التكبير بالآخر مع الوقف عليه ٢، / ١٦٥/ ووصل الجميع في التعوذ، عليه بين السورتين وصل التكبير بالآخر مع الوقف عليه، ووصل البسملة بأول الثانية ١، وعليه وصل الجميع ١، تكون أربعة مع الخمسة قبلها تكون تسعة، هذا هو التحقيق، وبالله التوفيق.

وقول النظم: (**واحمد لقنبلٍ**)؛ أي: أئت بالحمد في صيغة التكبير لقنبل كما تأتي به للبزي؛ لأن الحمد روي عن قنبل رواية صحيحة، ويلزم معه التهليل لأنه لا يأتي إلا به، قال الداني في «جامع البيان» والوجهان؛ يعني: التكبير وحده، والتكبير مع التهليل، عن البزي وقنبل صحيحان جيدان مشهوران مستعملان، وقد ذكر كثير من أهل الأداء التحميد بعد التكبير، والتهليل للراويين فيصير لفظه ﴿لا إله إلا الله، والله أكبر، ولله الحمد﴾، انتهى.

قال في «النشر»: «وقال الإمام أبو الفضل الرازي: وقد حكى لنا علي بن أحمد عن زيد عن ابن فرح عن البزي التهليل قبل التكبير، والتحميد بعده بمقتضى قول علي رضي الله عنه إذا قرأت القرآن فَبَلَغتَ قصار المفصل فاحمد الله وَكَبِّر، إلا أن أبا البركات ابن الوكيل روى عن رجاله عن ابن الصباح عن قنبل، وعن أبي ربيعة

عن البزي ﴿لا إله إلا الله، والله أكبر، ولله الحمد﴾»[١]، انتهى.

ثم ذكر النظم مسألة أخرى وهي زيادة وجهين /١٦٦/ لآخر السورة من آخر ﴿الضحى﴾ إلى آخر ﴿الناس﴾ للشيخين البزي وقنبل بل يزاد هذان الوجهان لجميع القراء من آخر ﴿الضحى﴾ إلى آخر ﴿الناس﴾، وقد أتى ذلك وورد مصححًا عن الجميع كما هو مقتضى قول الطيبة:

من أول انشرح أو من الضحي ... من آخر أو أول قد صححا

وقوله بعد ذلك:

............وروي ... عن كلهم أول كل يستوي

وقال العلامة الميهي: «ويُزَاد لكل القراء عقيب خاتمة ﴿الضحى﴾ إلى آخر القرآن الوجهان اللذان لآخر السورة»، وهما مأخُوذَان من قول الطيبة، (وروي عن كلهم أول كل يستوي) فهو على حذف حرف العطف ضرورة ليوافق ما في النشر فتكون أوجه التكبير سبعة تُضَمّ إليها ثلاثة البسملة مع عدمه بعشرة، ويزاد عليها الوصل والسكت لأصحابهما، ويُرَاعى تخفيف الهمزة حال الوقف على التكبير، وفي أول السورة لحمزة حسب القواعد، هذا لغير ابن كثير، أما هو فللبزي التكبير قولًا واحدًا من الضحى إلى آخر القرآن على الاعتبارين السابقين من كون التكبير لآخر السورة أو لأولها، فمن قال: إنه من أول[٢] الضحى، ينتهي عنده إلى أول ﴿الناس﴾ ومن قال: إنه من آخر الضحى ينتهي عنده لآخر الناس، ولم يروه أحد من آخر الليل، ومن ذكره كالشاطبي وغيره فإنما يريدون به أول الضحى، ولقنبل الخلاف في التكبير فالجمهور على عدم التكبير له، وغيرهم /١٦٧/ يُكَبِّرُونَ بكُلِّ ما وَرَد عن البزي على ما وضحنا، وأوجه التكبير تنقسم

---

(١) «النشر» (٢/ ٤٣١).

(٢) في (م) أو.

ثلاثة أقسام نبهت عليها بقولي:

وأوجُـهُ التكبـيرِ فاقـسِم بـالجَلي ٣٥٠ مُحتَمِـلِ وآخـرٍ وأوَّلِ

فوصـلُكَ الجميـعَ أو قَطْعُـكَ لهُ ٣٥١ ووصـلُ باسـم بِابتِـدَا مُحتَمَلَـه

أي: اقسم أوجه التكبير بالجلي الواضح إلي ثلاثة أقسام:

الأول: أوجه محتملة أنها لآخر السورة أو لأولها [وهي ثلاثة أوجه][1].

الثاني: أوجه متعيَّنَة لآخر السورة وهما وجهان.

الثالث: أوجه متعيَّنَة لأول السورة وهما وجهان أيضا.

فالثلاثة المحتملة هي وصل الجميع؛ أي: وصل آخر السورة بالتكبير بالبسملة بأول السورة الثانية ١، وقطع الجميع؛ أي: الوقف على آخر السورة وعلى التكبير وعلى البسملة ١، ووصل البسملة بأول الثانية حالة الوقف على آخر السورة وعلى التكبير ١ / ٣.

وحِيثُمَـا[2] وصـلتَهُ بـالآخِر ٣٥٢ وَقَـدْ وَقَفْـتَ فِيـهِ وجهًـا أُخِّـرِ

أي: أن الوجهين المتعينين لآخر السورة هما: وصل آخر السورة بالتكبير مع الوقف عليه سواءٌ وقفت على البسملة أو وصلتها بأول الثانية.

وإن وصـلته ببـسمِ وَاقِفًـا ٣٥٣ أو واصِـلا وجهًـا الأوائـل اعرَفـا

أي: والوجهان المتعينان لأول السورة هما الوقف على آخر السورة / ١٦٨ / ووصل التكبير بالبسملة مع الوقف عليها أو مع وصلها بأول الثانية:

فأوجه التكبير الجائزة بين السورتين هي هذه السبعة من آخر ﴿الضحى﴾ إلى آخر القرآن الكريم بهذا التقسيم.

فالممنوع بين ﴿الليل﴾ و﴿الضحى﴾ هما الوجهان اللذان لآخر السورة،

---

(١) في (ع) و(م) مابين المعقوفتين زائد.

(٢) كذا في المخطوطة ولعلها: وحيثما.

وهما ممنوعان لجميع[(١)] القراء.

وجازت الخمسة الباقية للكل، ولا يميز[(٢)] عنهم البزي إلا بزيادة التهليل مقصورًا أو ممدودًا.

وللجميع غير خلف وحمزة ثلاثة البسملة بلا تكبير، فيكون البزي بين الليل والضحى كغيره.

ويمتنع بين ﴿الناس والفاتحة﴾ وجهًا أول السورة باعتبار أن التكبير لآخر السور، ولا يراعى الاعتبار الثاني أول الفاتحة حال جمعها مع ﴿الناس﴾ لئلا يكون القرآن كالحلقة المفرغة لا يدرى أوله من آخره، وقد نبه النظم على منعهما بين الناس والحمد بقوله:

وآخِرِ النـاس مـع الحمـد ان تُـلِي ٣٥٤ لا تــأتِ فيهِمَــا بــوَجهَي الأولِ

أي: إذا تلوت آخر ﴿الناس﴾ مع ﴿الحمد لله رب العالمين﴾ أول الفاتحة فلا تأت فيهما حينئذ بوجهي التكبير الدالين على أن التكبير لأول السورة لما بينا، والله الموفق.

وَلَـم يُهَلِّـل أحمَـد الـبزي إن ٣٥٥ سَكَّن يـا لِي ديـن فـادرِيَـا فطـن

ذكر في هذا البيت تحريرًا للبزي يتعلق ببعض صيغ التكبير وهو أن الإمام أحمد البزي لم يهلل مع التكبير إذا قرأ بإسكان الياء من ﴿ولي دين﴾ آخر الكافرون، بل يُكَبِّر فقط بالأوجه السبعة؛ لأن إسكان الياء من طرق أبي ربيعة، وليس له إلا التكبير فقط، وأما التهليل فمروي عن ابن الحباب، وليس له إلا فتح الياء من ﴿ولي دين﴾ فادريا فطن هذا التحرير واعمل به.

---

(١) في (ع) لكل.

(٢) في (ع) يتميز.

تنبيهات

الأول: تعبيرنا في أوجه التكبير بلفظ الوقف بقولنا: (**وَقَد وَقَفتَ فِيه - وَوَاقِفًا**) تنصيص على أنه هو المراد بالقطع والسكت الذي عبر به كثير من المؤلفين وعبرنا به في (**أو قَطْعَكَ له**) وليس المراد: القطع بمعني الإعراض عن القراءة ولا السكت بدون تنفس كما فسره الجعبري وتعقبه في النشر بأن هذا شئ انفرد به ولم يوافقه عليه أحد، وأن الصواب: أنه الوقف.

الثاني: كون أوجه التكبير سبعة، إنما هو في الوصل بين السورتين من آخر الضحى إلى الناس باعتبار كون التكبير مجموعًا فيه الاعتبارين؛ أي: كونه لآخر السورة ولأولها، أما على تعيين أحد الاعتبارين فتكون الأوجه / ١٧٠/ خمسة كما بين الليل والضحى بإسقاط وجهي آخر السورة، وبإسقاط وجهي الأول كما بين الناس والفاتحة، وإبقاء وجهي الأول أو الآخر مع الثلاثة المحتملة بحسب المذهب المتبع.

الثالث: ليس الاختلاف في أوجه التكبير السبعة الجائزة اختلاف رواية يلزم منه الإتيان بها بين كل سورتين، وإن لم يفعل كان إخلالًا بالرواية؛ لا بل هو من اختلاف التخيير كالاختلاف في الأوجه في البسملة بين السورتين، فيكفي الإتيان بوجه منها ولا يلزم استيعابها إلا للتعليم، نعم الإتيان بوجه مما يختص بكون التكبير لآخر السورة، وبوجه مما يختص بكونه لأوَّلها، وبوجه مما يحتملهما متعين إذا قصد جمع تلك الطرق؛ لأن الاختلاف في ذلك اختلاف رواية، والحاذقون يأمرون تلاميذهم بالإتيان بوجه من السبعة بين كل سورتين لأجل حصول التلاوة بجميعها ولا يلزم ذلك، بل التلاوة بوجه منها إذا حصلت معرفتها من الشيخ كاف.

الرابع: التهليل مع التكبير مع الحمدلة حُكْمُه حكم التكبير، لا يفصل بعضه

عن بعض كما وردت بذلك الرواية، فتجعل الثلاثة كالجملة الواحدة / ١٧١/، قال في «النشر»: «وكذلك قرأنا لا نعلم في ذلك خلافًا، وحينئذ يكون حُكمُه مع آخر السورة حكم التكبير وحده، تأتي معه الأوجه السبعة كما فصلنا»[١].

الخامس: ترتيب التهليل مع التكبير والتحميد والبسملة لازم، لا تجوز مخالفته فيكون اللفظ به قبل البسملة ﴿لا إله إلا الله، والله أكبر، ولله الحمد﴾ كذلك وردت الرواية، وثبت الأداء.

السادس: يقتضي التقسيم العقلي في حصول التكبير بين السورتين أن تكون أوجه التكبير ثمانية، وهي السبعة التي وضحناها، والثامن هو وصل آخر السورة بالتكبير بالبسملة مع الوقف عليها، وهو ممنوع لأنه يجعل البسملة لآخر السورة مع أنها لأولها وقد نبه النظم على منعه بقوله:

ولا تَقِفْ علىٰ الرَّحِيم إن تَصِل ٣٥٦ كُلا كَتَكبِيرٍ إذا ما يَتَّصِل

بآخرٍ غير الضحىٰ وإن بِهِ ٣٥٧ صِلْهُ وَقِف عليهِ حَتىٰ تنتهي

أي: امنع وقفك على الرحيم في ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ إن وصلت كلا من آخر السورة بالتكبير بالبسملة فلا وتقف حينئذ على آخر البسملة لما بَيَّنَّا، وقولنا: (كتكبير) إلى آخر البيت الثاني؛ أي: كما يُمْنَع الوقف على التكبير إذا وصل بآخر السورة، وكان ذلك الآخر غير الضحى لكل / ١٧٢/ القراء الذين ورد عنهم التكبير أول سور القرآن من الفاتحة إلى الضحى، أما إن وصل التكبير به؛ أي: بآخر الضحى فلا مانع من وَصْلِه بهذا الآخر، ويكون الوقف عليه جائزًا حينئذ، فافعل ذلك لابن كثير وغيره من القراء، وفي آخر كل سورة بعدها حتى تنتهي إلى آخر ﴿الناس﴾ الذي هو آخر القرآن الكريم:

---

(١) «النشر» (٢/ ٤٣٧).

إلى هُنَا تَمَامُ مَا قَدْ يَسَّرَه ٣٥٨ رَبِّيَ مِنْ تَحْرِيرِ مَا لِلعَشَرَه

انتهى تحرير التكبير إلى هنا، وهو تمام ما يسره الله الكريم بفضله من تحرير ما وَرَدَ للأئمة القراء العشرة من الأوجه الواردة لهم عن أصحاب الطرق المؤدية إلى رواتهم:

اسأَلُ مَولايَ انتفاعَ الناسِ بِهْ ٣٥٩ وحفظَهِ مِن شَانِئِهْ وعائِبِهْ

(شانئه) مبغضه، (وعائبه) بغير الحق، أما من رأى فيه عيبًا بحقه، فهو أحرى بأن يصلحه؛ لأنه لا يتنزه عن الخطإ غير الله تعالى وكتابه الكريم.

والحمدُ والصلاةُ والسلام ٣٦٠ لِرَبِّنَا والمُصطَفى خِتَام

وختام قولنا ونظمنا: ﴿الحمد لله رب العالمين﴾ والصلاة والسلام للمصطفي نبينا سيد المرسلين وأشرف الخلق أجمعين سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى / ١٧٣/ آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

أبياتُهُ كُلُّ رُقِيٍّ جُمَلَت ٣٦١ تاريخُه مُقَرِّبِي وافٍ ثَبَت

٣٦٠ / ٥٠ / ٣١٠ ١٣٤١ / ٣٥٢ / ٨٧ / ٩٠٢

أي: أبيات هذا النظم حُسِبَت بحساب الجُمَّل ثلاثمائة وستين بيتًا، ما عدا بيت التاريخ بعدد حروف (كُلُّ رَقِي) ولا غروَ، فمن حفظ هذا النظم وعرف ما فيه فقد كمل رُقِيهُ في فنه، أما تاريخ نظمه فقد جاء محسوبًا بِجُمَّل كلمات (مُقَرِّبِي وافٍ ثَبَت) وهو سنة ثلاثمائة وإحدى وأربعين بعد الألف من الهجرة النبوية، و(ثَبَت) قَوِيٌّ، وحُجَّة، ومنه قيل للرجل الحجة: ثَبْتٌ بسكون الباء وفتحها، ويقال: لا يحكم فلان إلا بِثَبَت بفتح الباء؛ أي: بحجة.

اللهم اجعله حجة لقارئه وسامعه وأجزل الخير لواضعه.

الخاتمة

جرت عادة القراء في الأمصار أنهم إذا اجتمعوا وختموا كبروا من آخر الضحى ولو كانوا يقرءون لغير ابن كثير ولا يزالون كذلك حتى يصلوا الختم إلى ﴿المفلحون﴾[١] فلم هذا؟.

أقول: أما تكبيرهم / ١٧٤/ لغير ابن كثير فهو خروج عن طرقهم إن كانوا يقرءون من طرق التحبير[٢]، ولكنه مستحسن تعظيمًا لختم كتاب الله تعالى، وإن كانوا يقرءون من طرق النشر فالتكبير مَرويٌّ لجميع القراء من طرقه[٣]، لكن بلا تهليل ولا تحميد[٤] لغير ابن كثير، فَمَن هَلَّلَ أو حمد لغيره فلا يُمْنَع منه لما ذكرنا.

وأما وَصْلُهُم الختم بالفاتحة وإلى ﴿المفلحون﴾ فهو وارد نَصًّا عن ابن كثير من روايتيه ورُوِيَ عن كثير من الصحابة والتابعين، وعليه سارَ العمل في مكة وغيرها من سائر الأمصار في قراءة ابن كثير وغيره، ويُسَمُّون من يفعله الحال المُرتَحِل، وقد فسر بعض الرواة الحال المرتحل بقارئ القرآن كلما حَلَّ ارتَحَل للحديث الذي رواه ابن عباس أن رجلًا قال: يا رسول الله، أي الأعمال أفضل؟ فقال: «الحال المرتحل»[٥]، والحديث على حذف مضاف؛ أي: عمل الحال

(١) البقرة: ٥.

(٢) انظر «تحبير التيسير» (ص٦٢١)، حيث أورد ابن الجزري ما ذكره الإمام الداني لابن كثير فقط من رواية البزي، ولم يذكر غيره.

(٣) انظر: «النشر» (٢/ ٤١٠)، حيث بيَّن أن التكبير مروي عن جميع القراء.

(٤) انظر: «النشر» (٢/ ٤٢٩)، حيث لم يذكر لأحد سوى ابن كثير التهليل والتحميد مع التكبير.

(٥) ذكره الألباني في «السلسلة الضعيفة» (٤/ ٣٣٣)، وأشار لضعفه، والحديث أخرجه =

المرتحل، ومعناه على هذا كلما ختم قراءته افتتحها، وليس المراد من الحديث تخصيص حالة الختم بقراءة الفاتحة وخمس البقرة / ١٧٥/ ، وإنما المراد الحَث على مداومة قراءة القرآن بحيث كلما ختم القارئ ختمة افتتح أخرى.

اللهم ارزقنا تلاوة القرآن آناء الليل والنهار، واجعله ربيع قلوبنا وضياء بصرنا وبصيرتنا، وقائدنا إلى جميع الخيرات في الحياة وبعد الممات، اللهم إنا نسألك الهدى والتقى والعفاف والغنى، والدرجات العلى في الدين والدنيا والآخرة، اللهم وفقنا لما تحبه وترضاه من القول والعمل في عافية، ربنا آتنا في الدنيا حسنة، وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار واحشرنا مع الذين أنعمت عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد، اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد.

وكان الفراغ من شرح هذا النظم الذي قَرَّبْنَا به «التحرير للنشر والتحبير» عصر يوم السبت الثاني والعشرين من ذي الحجة سنة ١٣٥٧ هـ، ألف وثلثمائة وسبع وخمسين من الهجرة النبوية على صاحبها ألف صلاة وسلام وأزكى تحية.

بقلم مؤلفه

محمد عبد الرحمن الخليجي المقرئ

=

الترمذي (٤/ ٦٤)، والحاكم (١/ ٥٦٨)، والدارمي مرسلا (٢/ ٤٦٩)، والحديث مداره على صالح المري وهو ضعيف.

الفهرس